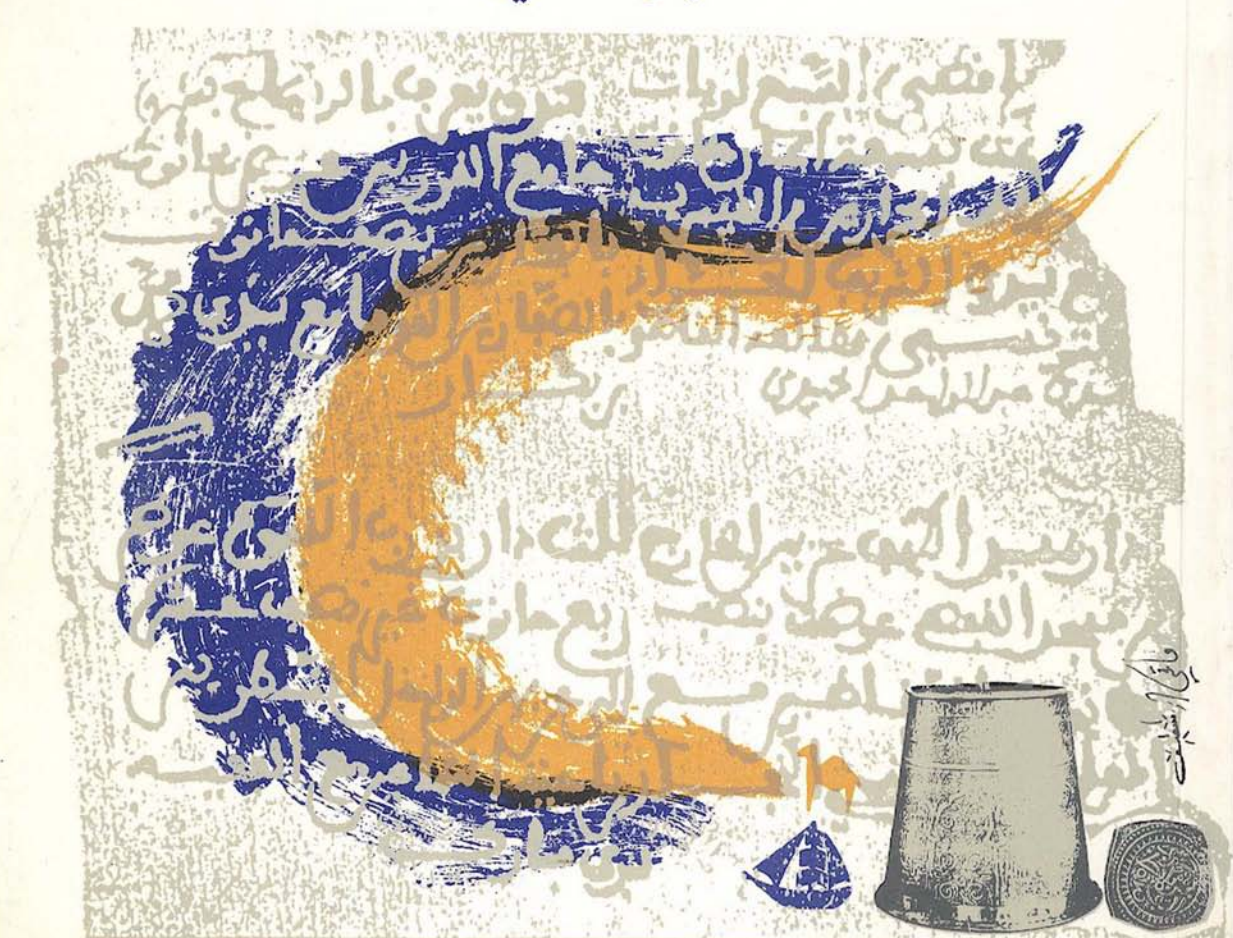
جامعة الحسن الثاني ـ عين الشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الدار البيضاء

أعمال ندوة
التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب

الجزء الثاني



جامعة الحسن الثاني
كلية الآداب والعلوم الإنسانية I
عين الشق - الدار البيضاء

أعمال ندوة
التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة
عبر تاريخ المغرب

القسم الثاني

من 15 إلى 17 رجب 1409
موافق 21/23 فبراير 1989

المحتويات

الجلسة الرابعة(*)

برئاسة الأستاذ عمر أفا
كلية الآداب ـ الرباط

التجارة بالمدن

ـ الأستاذ محمد رابطة الدين :	قيسارية مراكش الموحدية.
ـ الأستاذ حافظي علوي :	النشاط التجاري بسجلماسة وعلاقته بمجالها القروي.
ـ الأستاذ عبد الوهاب الدبيش:	توزيع المرافق الاقتصادية بفاس المرينية.
ـ الأستاذ أحمد أشعبان :	المنشآت التجارية بمدينة القصر الكبير(**)
ـ الأستاذ حسن القرنفل :	النشاط التجاري في مدينة فاس في القرن 19م.

(*) جرت الجلسة صباح 22 / 2 / 1989 بمدرج رقم 2.
(**) لم تتوصل اللجنة التنظيمية بمداخلة الأستاذ أحمد أشعبان حول المنشآت التجارية بمدينة القصر الكبير.

قيسارية مراكش الموحدية

للأستاذ محمد رابطة الدين
كلية الآداب ـ مراكش

الإطـار الببليوغرافي :

من بين الإنجـازات المعمارية المتميـزة التي أقامهـا الموحدون بمـراكش تأميـم لوحدة تجارية ضخمـة عرفت باسـم القيسارية، وذلك كجـزء من معمار اقتصادي يدخل في مكونات المدينة المخزنية التي شرع في بنائها منذ سنة 580هـ والمعروفة بالصالحة.(1)

إن المعلومات المعـروفة حاليا حـول هذه المنشأة التي ظهـرت مع أوائل الخلفاء الموحدين، واختفت مع نهاية هذا المخزن. تعد محدودة جدا، وهو ما ينعكس بوضوح في الببليوغرافيا التي لها صلة بهذا الجانب.

فأقدم إشارة معـروفة جاءت من مصدر معاصر للتـأسيس وهو كتاب «الاستبصار»(2) الذي حدد بدقة تاريخ بداية استخدامها، واهتمام المنصور الموحدي بإنجاحها، ووظيفتها في مورفولـوجيا مراكش الجديدة خلال هذه الفترة أما ثـاني إشارة فقـد وردت عند ابن الـزيات وتفيـد بوجـود مهنة الـدلال بهـذه المنشـأة(3) بينمـا الإشـارة الوحيـدة التـي قـدمهـا ابن

1) مجهولان : كتاب الاستبصـار في عجائـب الأمصار. تحقيق زغلول عبد الحميـد ـ البيضاء 1985 ص 210 ـ محمد المنوني : ورقات عن الحضـارة المغربيـة في عصر بني مـرين ـ الـرباط 1979 ص : 300 ـ 304. ابن عذاري: البيان المغرب ـ قسم الموحديـن ـ تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد زنيبر، محمد بن تاويت، عبد القادر زمامة ـ البيضاء 1985 ص 174.

2) الاستبصار : 210.

3) ابن الزيـات التـادلي : التشـوف إلى رجـال التصـوف. تحقيق : أحمد التوفيـق ـ البيضاء 1984 ص : 393.

عـبد الملك وبشـكـل عـرضـي فـيـسـتـفـاد منهـا في تحـديـد موقع هذه القيسـاريـة.(4)

ويبدو أن كتـاب البيان «يعتبر أوفـر هذه المصـادر على مستوى حجـم المعلومـات وطبيعتها أيضـا، حيـث انفرد بمعطيـات ـ ولـو أنها في شكل إشارات مقتضبـة ـ تهم الجانـب المعماري والاقتصادي والبشري، واهتمام المخزن بها، ثم الإحراق الأول والثاني لها.(5)

هناك ملاحظة تثار في هذا الباب وهـي سكوت عبد الواحد المراكشي، وابن فضل الله العمري. حيث لم ترد ولو إشارة وحيدة عنها، سواء في «المعجب» أو «مسـالك الأبصـار». ومعلوم أن المراكشي كـان معاصرا لفترة التأسيس على الأقل، وعلى معرفة بالمدينة ومكوناتها، واهتم بإبراز جوانب من منجزات عن الموحدين البارزة في مـراكش بالخصوص مثل نصه الفـريد عن المارستان، هذا الأخير الذي لا تستبعد مجاورته للقيسارية.(6)

ودون شك فـإن صاحـب «المعجب» كان على رويـة من هـذه الملاحظة الواضحة على مؤلفه، وهو ما ينعكـس في التعليق التالي له يقول: «وفي طول أيامه [المنصـور] لم يخل من قصر يستجد أو مدينة يعمرهـا؛ زاد في مدينة مراكش في أيامه زيادة كثيرة يطول تفصيلها».(7)

وإذا أمكن قبـول هذا التبريـر بالنسبـة «للمعجب» فـإن النص المتعلـق بوصف مراكش الموحدية الذي اقتطفه ابن فضل الله العمري عن ابن سعيد الغرناطـي من الجزء الخاص بالمغرب من كتـاب «المغرب في حلي المغرب»(8) يثير المزيد من التسـاؤل من جهة لاهتمام ابن سعيـد بالوصف الـدقيق لما تحدث عنه، ومن جهـة ثانية، لكون هذا النـص لحد الآن يعتبر شبه متفرد بمجموعة من المعلـومات المتعلقة بالمنشآت الخاصة بـالصالحة، إذ وصفها

4) ابن عبـد الملك المراكشي : الذيـل والتكملة. السفر الأول ـ القسـم الأول. تحقيق محمد بـن شريف بيروت ص 60.

5) البيان المغرب : 257ـ 258 / 438ـ 493.

6) الاستبصار : 210.

7) عبد الواحـد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغـرب. تحقيق : محمد سعيد العـريان ومحمد العربي العلمي ـ القاهرة 1949. ص : 292.

8) ورقات : 289.

وصفا دقيقا لكن دون ذكر لا للمارستان ولا للقيسارية، في وقت كان فيه المؤلف معاصرا لهذه المنشأة الأخيرة اعتبارا إلى أنه توفي سنة 673هـ والقيسارية لم تصب بالحريق الذي اختفت بسببه إلا سنة 664هـ. ولعله اعتبرها ضمن أسواق هذا المجال.

يتبين إذا أننا أمام مشكل ببليوغرافي في واضح، يتعلق بجانب مهم من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمراكش من أواخر القرن السادس الهجري إلى منتصف السابع الهجري.

الموقع :

تقع القيسارية في شمال شرق المدينة المخزنية - الصالحة - عند ملتقى هذه الأخيرة بالمدينة المرابطية من باب الصالحة.(9) وهو تحديد حاولنا استخراجه من خلال معلومات عرضية وردت عند كل من ابن عبد الملك، وابن فضل الله العمري. فبالنسبة للأول أشار إلى هذا الجانب أثناء ترجمته لحمد بن إبراهيم العبدري المتوفى سنة 626 هـ كما يلي «القبة المنصورية إزاء الجامع الأعظم المنصوري بمراكش حرسها الله وهي القبة الكائنة بمقربة من الزاوية الملتقى عليها الخطان الشرقي والشمالي بانحراف يسير منهما مقابلة القيسارية هناك».(10)

أما بالنسبة لابن فضل الله العمري، فرغم عدم ذكره لاسم القيسارية بناء على نص ابن سعيد الغرناطي الذي اعتمده، فيفهم من السياق الموقع المحدد سابقا وذلك من خلال معرفة خط مجرى الساقية التي جلبها المنصور إلى مراكش الموحدية 585(11) يقول: «والنهر الذي جلبه المنصور يخترق قصوره ثم يمر على السقائف والرحاب... ثم يحدث بالجامع ثم يمر بالأسواق - قدر ميل - إلى أن يخرج على باب الصالحة».(12)

وان اختيار هذا الموقع ليبدو بعيدا عن الصدفة والارتجال على اعتبار الإمتيازات التي وفرها خاصة للنشاط التجاري ومنها :

---

9) Gaudefroy - Demombynes : Masâlik el abçar. Paris, 1927, carte de Marrakech - p : 181.

10) الذيل والتكملة سفر I رقم I : 60.

11) ابن أبي زرع : روض القرطاس. طبعة المنصور. الرباط.

12) ورقات : 304.

1 ـ القرب مـــن وجـود منفذين خـارجيين لتسهيل التبـادل مع خارج المدينة وهما باب الصالحة شرقا(13) وباب الشريعة غربا.(14)

2 ـ أهمية الإمكانيات الأمنية التي يتـوفر عليها هذا الموضع، سواء منها المعمارية أو البشرية.

3 ـ المـوقـع وسـط بين ثلاث تجمعـات بشرية هـامة بـالمدينة هـي : الصالحة، والمدينة الموحـدية بالجنوب الغـربي، ثم المدينة المرابطية خـاصة الـوسط والشرق منهـا. وهـذا العنصر من شـأنـه أن يوفـر طـاقة للعمـل والاستهلاك.

تاريخ التأسيس :

ورد في كتـاب الاستبصـــار أن المنصـور الموحـدي أمـــر بعمارة هـذه القيسارية «أول سنة 585هـ»(15) وهذا يفيد أن تاريخ البناء كان قبل هذه الفترة. ولعله يعـود إلى سنـة 580 هــ بـاعتبـاره تاريـخ الشروع في بنـاء الصالحة(16) والقيسارية جزء من هذه الأخيرة التي يبدو أن انتهاء الأشغال بها كان بعد سنة 585هـ.(17) على أساس ذلك مـن غير المستبعد أن البناء استغرق وقتـا ليس باليسير، وهو شيء مقبـول إذا اعتبرنا أهمية المكـونات المعماريـة التي احتـوت عليها القيسـاريـة، حيث أكـدت على ذلك تعليقـات واضـحة [«كتاب الاستبصار» و«البيان»] حول القيمة المعمارية لهذه المشأة جاء في الأول: «قيسـارية عظيمـة لم يبق في مـدن الأرض أعظم منهـا»(18) وبعيدا عن عناصر المقارنة فإن ابن عذاري أكد على عنصر التكامل وجمالية العمران يقول: «كـانت ـ القيساريـة ـ كالمرآة في وجه القصر تضيء بـه من أكنافه وكالورد العذب والمادة لتأتي مؤنه وجميع لباناته».(19)

---

13) حول باب الصالحة انظر : Deverdun. op. cit pp. 125 - 126

14) حول باب الشريعة انظر : Deverdun. op. cit. pp. 123 - 124 / 203 - 204

15) الاستبصار : 210.

16) البيان : 174.

17) روض القرطاس : 262.

18) الاستبصار : 210.

19) البيان : 218.

يضاف إلى ذلك أهمية المجال الذي امتدت عليه، والذي يبدو كبيرا كما سنلاحظ فيما بعد. كل هذه العناصر تسهم إذا في فهم أسباب التباعد بين تاريخ بداية البناء وتاريخ بداية الاستخدام.

ظرفية التأسيس :

تدخل قيسارية مراكش الموحدية ضمن المعمار الاقتصادي الذي أقامه الموحدون بالصالحة، كالأسواق والفنادق.(20) وإذا كان للعنصرين الديمغرافي والسياسي حضورهما القوي في فهم بعض الجوانب من ظرفية بناء المدينة المخزنية(21) فإن الجانب الثاني مع الحوافز الاقتصادية تبدو كعناصر بارزة وراء تأسيس هذه المنشأة.

حقا، إن الارتفاع الملحوظ الذي عرفته ديمغرافية المدينة خلال هذه الفترة من شأنه أن يدفع إلى تزايد الحاجيات ومتطلبات الاستهلاك، وأن المجال الواسع الذي امتد إليه نفوذ الموحدين من شأنه أن يفتح فرصا جديدة للتبادل مع العاصمة.

والملاحظتان معا من شأنهما الدفع إلى تصور حدوث ضرورات تستوجب توسيع أسواق المدينة لمسايرة المتطلبات الاستهلاكية للسكان، واحتواء مبادلات الخريطة التجارية الواسعة.(23) إلا أن وجود نص صريح وواضح لابن عذاري في هذا الشأن لا يترك مجالا لتأويل من هذا النوع. فأثناء حديثه عن توسيع المدينة أقام ربطا عضويا أساسه عدم مسايرة السكنى لحاجيات السكان، ونقص في الأراضي المخصصة للبناء. يقول: «انجلى الناس إلى مراكش من كل مكان... فضاقت بالناس فلم يجدوا موضعا للبناء ولا محلا للسكنى وكان الأمير أبو يعقوب أمر القبائل هسكورة وصنهاجة أن يرتحلوا من بلادهم إلى سكناها بأهلهم وبنيهم

---

20) الاستبصار : 210.

21) البيان : 174.

22) Vanacker Claudette : Géographie économique de l'Afrique du Nord. Annales. E.S.C. Mai-Juin - 1973. Carte N° 3 et voir aussi Histoire du Maroc. (Faculté des Lettres - Rabat). Paris, Hatier 1967. pp. 122 - 123.

23) البيان : 153.

فامتثلوا ذلك ووصلوا ولم يجدوا حيث ينزلوا فشكوا ضيقتهم وحيرتهم».(23) ويبدو في النص عدم إدخال المعمار الاقتصادي بما فيه الأسواق والفنادق في الاعتبار، ونحن هنا أمام مؤرخ يعرف حقائق صناعته، ليس من السهولة عليه إغفال هذا الجانب لو كان فعلا.

ومن غير المستبعد أن المسألة لها علاقة بالرغبة في تحويل نشاط اقتصادي مهم بالمدينة من مكان إلى آخر، أو على الأقل نزع بعض الأنشطة منه بشكل يجعل الثاني المركز لذلك النشاط بهذا المجال. أن هذه الإمكانية يمكن الوصول إليها من خلال الحيثيات التالية:

1 ـ إن أسواق وفنادق المدينة المرابطية على الأقل إلى حدود سنة 580هـ، كانت تعرف رواجا كبيرا (24) لا يمكن في غيابها فهم الهجرة الكثيفة والواسعة إلى المدينة. ففي سنة 563هـ وهو تاريخ يبعد عن بداية نشاط القيسارية بحوالي 22 سنة، وبعد تجديد بيعة المنصور، يلاحظ أن المدينة المرابطية كانت تعرف رواجا تجاريا كثيفا يقول عنه ابن صاحب الصلاة: «وزادت المخازن إثر ذلك وفورا، ونمت الأرزاق، وعمرت الأسواق بالبيع والتجارة الرابحة ودرت على الناس الخيرات درورا... وكثر المال في الأيدي من توالي سمحه وبركته، وابتنوا بمراكش الديار العتيقة، واغترسوا خارجها أينع حديقة».(25) وفي سنة 579هـ يلاحظ استمرار وتواصل نمو هذا النشاط الاقتصادي بشكل متصاعد يقول ابن عذاري «... فصارت ـ مراكش ـ أوسع البلاد معاشا وأكثرها خلقا وأربحها تجارة».(26) وفي سنة 580هـ يبرز نص آخر لابن عذاري أيضا الأهمية التجارية لهذه الأسواق والفنادق وذلك من خلال نوعية بعض البضائع التي كانت تتوفر عليها وقيمها والمدخر منها، يقول: «ثم أمر ـ المنصور ـ بقطع لباب الغالي من الحرير، والاجتراء منه. بالرسم الرقيق الصغير... وأمر بإخراج ما كان في

---

24) البيان : 153.

25) ابن صاحب الصلاة : المن بالإمامة. تحقيق عبد الهادي التازي بيروت. 1964. ص : 347.

26) البيان : 153.

المخازن من ضروب ثياب الحرير والديباج المذهب فبيعت منه ذخائر لا تحصى - بأثمان لم توف ولم تستقص..».(27)

كل هذا يفيد دون شك أن الأسواق والفنادق المرابطية كانت تعرف رواجا تجاريا كثيفا ومتواصلا وفي هذا ما يدل على أنها كانت مسايرة لمستوى وطبيعة متطلبات نشاط تجاري من هذا الحجم، وهي وضعية من شأنها أن تشجع الموحدين على تقوية حماية هذا النشاط وتطويره. وهو اهتمام يبدو انعكاسه في إنشاء سلسلة وحدات تجارية جديدة بالمجال من أسواق وفنادق ثم القيسارية. وهنا نتساءل : ألم يكن في الإمكان بناء هذه الأخيرة بالقرب من المرافق التجارية للمدينة المرابطية؟ وذلك في إطار الحفاظ على تكامل وتقارب هذه المنشآت الاقتصادية وهو شيء لم يكن ليغيب عن مخزن كانت له من الخبرة المعمارية، والكفاءات المختصة في هذا الجانب ما تشهد به أكثر من حالة.(28)

2 - يلاحظ أن الموحدين قد عملوا ومنذ وصولهم إلى الحكم واستقرارهم بمراكش على محو أثر المرابطين بالمدينة.(29) وذلك بناء على خطة غير مستبدعة تقوم على تهديم المنشآت وإنجاز مشاريع معمارية في مختلف الميادين التي اهتم بها المرابطون والأكثر التصاقا بالحياة اليومية للسكان، على أساس أن يكون المشروع الموحدي ذا امتياز أمامها رغبة في أن يصبح بديلا عنها، يتضح ذلك من النمادج التالية:

- **تقنية هندسة المياه** : استخدم المرابطون كما هو معلوم الخطارات كتقنية(30) مكنت من توفير الماء الضروري للمدينة وباديتها. بالمقابل ركز الموحدون على وسائل أكثر تطور وتنوعا مثل إقامة السواقي الكبيرة(31)

27- 28) البيان : 174.

29) الوزان : وصف إفريقيا. جزء I ترجمة : محمد حجي، محمد الأخضر الرباط 1980. ص 100 - 101.

30) الإدريسي : نزهة المشتاق طبعة الجزائر 1957 ص 43 - 44.

31) ورقات : 304 - روض القرطاس 218.

والصهاريج(32) والآبار، وخزانات مياه الأمطار(33) إضافة إلى الرفع من عدد السقايات بالمدينة.(34)

ـ **المعمار الديني** : ويتجلى في تهديم جانب من جامع ابن يوسف(35) وتخريب مساجد المدينة بدعوى التطهير وتصحيح موقع القبلة(36) وإقامة مساجد أخرى على رأسها جامع الكتبيين(37) الذي حاول عبد المومن أن يجعله فريدا في هذا المجال الجغرافي ينعكس ذلك مثلا في المقصورة المتحركة والتي تتسع لأكثر من ألف رجل.(38)

ـ **المعمار المخزني** : يتضح في إهمال قصر الحجر، والانتقال إلى الصالحة التي جعلها الموحدون وحدة معمارية خاصة بالمخزن ذات طراز رفيع أثارت إعجاب المتحدثين عنها.(39)

ـ **الأبواب** : هناك بعض الأبواب التي تم تهديمها كليا وأعيد بناؤها من جديد مثل باب الشريعة(40) وهناك أبواب مرابطية أطلقت عليها أسماء جديدة مع الموحدين، مثل باب أغمات الذي أطلق عليه اسم باب الفتح.(41)

على أساس هذه العناصر إذا يبدو ما يشجع على أن التحويل والتمايز على أساس الأفضلية لمنجزات الموحدين، كانا حاضرين في تنظيم الموحدين لمراكش، وهو توجيه انعكس على أكثر من نشاط في المدينة. فعلى المستوى الديني مثلا يلاحظ تعطيل لنشاط مؤسسة دينية هامة، وهي جامع ابن

---

32) الاستبصار 210 ـ التشوف 456 ـ ورقات 304.

33) وصف إفريقيا : I 101.

34) نزهة المشتاق : 44.

35) البيدق : أخبار المهدي بن تومرت طبعة دار المنصور الرباط. 1971. ص : 66.

36) البيدق : 66.

37) الاستبصار : 209.

38) مجهول الحلل الموشية. تحقيق : سهيل زكار، عبد القادر زمامة البيضاء 1979. ص : 144 ـ 145.

39) البيان : 174.

40) البيان : 154.

41) البيان : 358، 459.

يوسف(42) مقابل الترغيب في تعمير جامع الكتبيين،(43) وعلى المستوى الاقتصادي، يلاحظ - كنماذج - نقل لعدة أنشطة حرفية وتجارية إلى الجنوب والجنوب الغربي حيث المعمار الموحدي. وهكذا نجد : السراجين(44) القراقين،(45) تجارة السكر(46)... الخ.(47)

في هذا الإطار يمكن من بعض الوجوه فهم جانب من دواعي تأسيس هذه القيسارية كعنصر جديد في هيكل المعمار التجاري بالمدينةمن شأنه تدعيم القواعد التي ارتكزت عليها تجارة مراكش آنذاك واعتبارا إلى رعاية المخزن لها،(48) فإنها استفادت - دون شك - من توفر أكثر من سبب لتشجيع وإنعاش الرواج بها. وهي وضعية تجعلها في موقع المنافس القوي للأسواق المرابطية، ولذلك فإن هذه الوحدة إذا كانت دعما لتجارة المدينة، فلا يستبعد توجيهها للمساهمة في شل المرافق الاقتصادية المرابطية، وصولا إلى محو آثار المخزن السابق.

المكونات :

لا تمكن المصادر المتداولة من تحديد مكونات هذه القيسارية، باستثناء «البيان» الذي أكد على وجود الأسواق بها(49) دون تحديد لعددها واختصاصاتها، ويمكن القول على أساس المقارنة مع قيسارية فاس المرينية بما أن هذه الأخيرة بلغ عدد أسواقها خمسة عشر سوقا،(50) فمن غير المستبعد أن قيسارية مراكش كانت تضم شبكة أسواق تزيد على هذا الرقم وهو ما يسهم في فهم إشارة العمري إلى وجود الأسواق بالصالحة دون تمييز للقيسارية ضمنها.

---

42) نزهة المشتاق : 44.

43) الحلل : 144 - 145.

44) البيان : 358.

45) البيان : 315ك 358.

46) البيان : 326.

47) الاستبصار : 210.

48) الاستبصار : 210.

49) البيان : 258.

50) وصف إفريقيا : 189 - 190.

ويبدو أيضا أن هذه القيسارية كانت تغطي مساحة كبيرة، وهو ما يستشم من الملاحظات التالية:

1 ـ حدد العمري أثناء وصفه للصالحة(51) خط مجرى ساقية أدخلها المنصور سنة 585 هـ(52) كما يلي: «والنهر الذي جلبه المنصور يخترق قصوره ثم يمر على السقائف والرحاب.. ثم يحدق بالجامع ثم يمر بالأسواق ـ قدر ميل ـ إلى أن يخرج على باب الصالحة».

يتبين من هذا النص أن طول مجال الأسواق من خلال طول الساقية المجاورة لها يقدر حوالي: 1.100م(53) وإذا اعتبرنا الأهمية المتزايدة التي كانت للقيسارية ضمن هذا المجمع التجاري، فيستفاد من ذلك إمكانية تغطيتها لمساحة كبيرة.

2 ـ اعتبارا إلى فداحة الخسائر التي ترتبت عن إحراق القيسارية سنة 607هـ من جهة، وإلى كثافة المتعاملين بها من التجار» الواردين والقاطنين والقاصين والدانين». (54)

من جهة ثانية، فإن هذا يعكس أهمية الرواج وكثافته وهو ما يتطلب هيكلا معماريا كبيرا بمرافقه الضرورية من مخازن ودكاكين التعاقد وغيرها وكل ذلك كان يتطلب وجود مساحة كبيرة لهذه المنشأة.

وقد خضعت قيسارية مراكش فيما يبدو لإشراف مجموعة من أمناء الأسواق(55) حسب الاختصاص. وكان البيع بالمزايدة معمولا به بواسطة الدلال(56) إلى جانب توثيق عمليات البيع والشراء، وهو ما يفهم أيضا من تعدد ممتهني خطة عقد الشروط بالمدينة آنذاك،(57) ونتساءل بعد هذا هل كان للقيسارية نظام خاص بها؟

---

51) ورقات : 304.

52) روض القرطاس : 218.

53) Demombynes : op : cit. p: 186 - citation N° 1

54) البيان : 258.

55) المعجب : 285.

56) التشوف : 393.

57) ابن عبد الملك : الذيل، سفر 8 قسم I، تحقيق محمد بن شريفة الرباط 1984 ـ ص : 13ـ 179ـ 261 ـ263 ـ333.

دون شك فـإن الوحدة الاقتصـادية استفـادت من الإجراءات والتقـاليد التي مارسهـا الموحدون خلال هذه الفترة في العمل التجـاري بالخصوص، من نظام الحسبة(58) وما يرتبط به مـن أمناء الأسواق، إضافة إلى الإشراف المباشر للخليفـة على البت في بعـض المشاكل التـي تهم التجار أيضـا، أثناء جلوسه للأحكام،(59) ثم الاهتمام المتـزايد الذي كان الخلفـاء يولونـه إليها سواء في تنميتهـا كما يلاحـظ في مبادرة المنصور بجلـب التجار إليهـا سنة 595هـ،(60)أو في الإشراف على معالجة مشاكلها كما حـدث مع الناصر أثناء احتراقها سنة 607هـ.(61)

هذا الاهتمام المخزني ومـا وفره من ضمانات أمنية هامـة لهذه الوحدة دفع التجار فيما يبدو إلى إيداع وتخزين أموالهم فيها. وهو تقليد تحول إلى وظيفة خاصة في فترات الأزمات.(62)

الموقـع الاقتصـادي :

مما لا شك فيه، أن قيساريـة مراكش الموحدية كانت قـد احتلت موقعا متميزا في حركة التجارة بالمدينة، وهـي مـلاحظة يمكن التقرب إليا أكثر من خلال النقط التالية:

1 ـ موقعها الجغرافي ضمن المدينة المخزنية الذي يجعلها في وضـع يوفر لها مختلف شروط رواج تجاري كثيـف، وهو ما ينعكس بجـلاء في وصف كل من «الاستبصار» و«البيان»...

2 ـ الــربـط العضــوي الذي جمـــع فيه ابـن عذاري بين أهميـة هذه القيسارية ومتطلبات المدينة، وذلك أثناء تعليقه على الحريق الذي نشب فيها سنة 607هـ بقـولــه: «فما طلع الصبـاح وبقي مـن أمتعة مـراكش ذبالة مصباح»،(63) وأهميـة هذا التعليـق تبرز أكثر إذا علمنـا بأن المدينـة كانـت

58) ابن عبد الملك : الذيل. سفر 8، قسم II، تحقيق : محمد بن شريفة الرباط 1984. ص : 404.

59) البيان : 173ـ 174.

60) الاستبصار : 210.

61) البيان : 258.

62) البيان : 437ـ 438.

63) البيان : 258.

تتوفر على مجموعة أسواق وفنادق قديمة مرابطية وجديدة موحدية تمارس هي الأخرى أعمال التجارة.(64)

3 ـ فداحة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحريق «وذهب في هذه الكائنة للتجار... من الأموال الجسيمة مالا يحصى».(65)

4 ـ أهمية المضاعفات الاجتماعية «وافتقر فيها أمة من ذوي اليسار وأصبحوا يتكففون الناس حيارى على الأقطار...(66)

5 ـ مساهمتها فيما يبدو في تكوين تراكم للثروة والأموال لدى عدد من أهل المدينة، وهو ما ينعكس في مضامين النصوص التي احتوت على ما يعبر عن ذلك مثل : التجار(67) وأكابر التجار(68) والأغنياء(69) وأوفر أهل الحضرة مالا.(70)

ورغم الحريق المهول الذي أصابها سنة 607هـ فقد أعيد بناؤها بأمر من الناصر الموحدي،(71) ومن غير المستبعد أنها استرجعت نشاطها بعد ذلك وهو مما جعلها نقطة مستهدفة سنة 664 هـ من طرف هسكورة الذين «دخلوا القيسارية ونهبوها أي انتهاب واستولوا على جميع ما كان فيها من الأمتعة والأسباب، وأشعلوا النار فيها وحرقوها»(72) وبذلك تكون نهاية هذا الإنجاز التجاري الهام بمراكش الموحدية.

وأخيرا من الممكن القول أن هذه الوحدة تعتبر بداية لشكل معماري اقتصادي جديد بالحوز، وأداة متقدمة في هياكل النشاط التجاري بالمدينة، نشأت في إطار جغرافي عرف تراكما غير عادي لتقاليد وأعراف تجارة ذات حجم كبير.

---

64) الاستبصار : 210 البيان : 153 ـ 154.

65) البيان : 258.

66) البيان : 258.

67) التشوف : 317.

68) العباس إبراهيم التعارجي : الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، الجزء I طبعة فاس 1936 ـ ص : 303.

69) التشوف : 477.

70) الذيل والتكملة : السفر الثامن، جزء I، ص : 14.

71) البيان : 218.

72) البيان : 439.

النشاط التجاري بسجلماسة وعلاقته بمجالها القروي

للأستاذ حسن حافظي علوي
كلية الآداب ـ مراكش

إن الحديث عن النشاط التجاري لمدينة ما يقتضي الإحاطة بجميع المؤهلات التي توفرت بالإقليم الذي بنيت فيه، وكما هو الحال بالنسبة لسجلماسة فإن تفسير الازدهار الذي عرفته هذه المدينة في العصر الوسيط اعتمادا على دورها في التجارة الصحراوية غير كاف لفهم جميع الحوافز والأسباب التي مهدت له خاصة وأن بعض المنتوجات الفلاحية وبعض المواد المصنعة التي اشتهرت بها مناطق سجلماسة قد لعبت دورا مهما في التبادل التجاري على الصعيد الداخلي والخارجي وهذا ما يوضح العلاقة الوطيدة التي كانت تجمع سجلماسة بالمجال القروي المحيط بها.

لقد كان على مدينة سجلماسة أن تفرض سيطرتها ومراقبتها المباشرة على المناطق المجاورة لها حتى تضمن لنفسها الحفاظ على مركزها المتميز في التجارة الصحراوية. وقد أشار Jean Devisse إلى أن المجال الاقتصادي الذي كان عليها أن تراقبه باستمرار كان يتشكل من مرتفعات الأطلس الكبير الشرقي في الشمال حيث تتوفر المنتوجات الحيوانية من لحوم وجلود، فضلا عن المعادن ومنطقة تدغة ودادس وبعض مناطق درعة الغنية كزكورة وأكدز في الغرب والجنوب الغربي، وأخيرا المناطق الصحراوية في الجنوب والشرق التي تعبرها المسالك التجارية.(1)

(1 Jean Devisse, Sijilmassa, les Sources écrites, L'archeologie, le contrôle des espaces, Colloque Erfoud, Italie, 1986, p. 22.

ولهذا الرأي ما يبرره في المصادر الجغرافية والتاريخية القديمة كما سنرى لأن مجالات إقليم سجلماسة ارتبطت إلى أبعد الحدود بالحاجات الاقتصادية لعاصمته وبالنفوذ السياسي للأمراء والولاة الذين تعاقبوا على حكم المدينة منذ تأسيسها سنة 140هـ 757م، وحتى إنهيارها في مرحلة الضعف المريني.

إن رغبة سجلماسة في توفير بعض سلع التجارة وبعض اللوازم التي كانت تحتاجها القوافل لمواصلة رحلتها في الصحراء جعلتها تباشر مراقبتها على ما يحيط بها من مناطق كما فرضت عليها السيطرة في بعض الأحيان على مناطق بعيدة عن مجالاتها. وهذا ما جعل مساحة إقليمها تتسع لتشمل مناطق شاسعة.

وكلمة سجلماسة ـ كما هو الحال بالنسبة لكلمة نفيس ودرعة، تحمل معنا مزدوجا لأنها تدل على المدينة وعلى محيطها القروي، ومن هناك أتى اختلاط وتداخل الأخبار الخاصة بالمدينة والخاصة بإقليمها الذي نجده شائعا في روايات المؤرخين والجغرافيين العرب.

تندرج سجلماسة فيما تسميه المصادر التاريخية بلاد القبلة، وهو اصطلاح عام يطلق على مناطق واسعة من الجنوب المغربي واقتصر مدلوله في غالب الأحيان على منطقتي درعة وسجلماسة. غير أن تشابه التطورات التاريخية على أكثر من مستوى بهذا المجال جعل أخبار بلاد القبلة متداخلة لدرجة يصعب معها التمييز أحيانا بين الخاص بسجلماسة والخاص بدرعة، ومثال ذلك أخبار أولاد حسين من عرب المعقل الذين كانت لهم الغلبة والنفود بالمنطقتين معا خلال القرن الثامن الهجري ـ الرابع عشر الميلادي، فضلا عن أن بلاد القبلة كانت تمثل منطقة جبائية موحدة دون تمييز في العهد المريني، وهذا ما يعكس العلاقة التي كانت تجمع بين المنطقتين في أكثر من مجال.

يطلق لفظ إقليم على سجلماسة في بعض مصادر التاريخ المغربي.(2) غير أن ابن سعيد استعمل لفظا مخالفا حين قال: «وفي شرقي درعة مدينة

---

2) المقدسي أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ليدن 1909 ص 215.
والحسن الوزان وصف إفريقيا الرباط 1980 ج 2 ص 120.

سجلماسة وهي قاعدة ولاية مشهورة حيث الطول ثلاث عشرة درجة وإثنان وعشرون دقيقة والعرض ست وعشرون درجة وأربع وعشرون دقيقة».(3) ونعرف أن مفهوم الولاية أوسع وأشمل من مفهوم الإقليم فهل يتعلق الأمر هنا باتساع مجالات نفوذ سجلماسة على حساب المناطق؟

على المستوى السياسي كانت سجلماسة في المرحلة التي عاش فيها ابن سعيد المغربي أي في أواخر القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي مستقلة، عن مراكش عاصمة الموحدين ولم تنجح جهود المرينيين في السيطرة عليها إلا بعد قضائهم على آخر الخلفاء من بني عبد المومن وتحكمهم في مدينة سبتة سنة 672هـ / 1274م. وكانت سجلماسة خلال هذه الفترة تابعة للزيانيين ملوك تلمسان نتيج تحالف يغمراسن بن زيان مع عرب المنبات المستقرين بمجالاتها. وعلى هذا يمكن أن يكون لفظ الولاية الذي استعمله ابن سعيد مرتبط بهذه التطورات السياسية خاصة وأن سجلماسة أعلنت خروجها عن طاعة الموحدين غير ما مرة في القرن 7هـ / 13م.

إن سجلماسة حسب الجغرافيين العرب تضم الواحات الممتدة على طول وادي زيز، قال ابن سعيد المغربي» وإليها خمسة أيام في العمائر والخيرات ثم ينصب نهر زيز في نهر ملوية الذي ينصب في بحر الرومات»(4) وقد جعل المؤلف مصب وادي زيز في البحر الأبيض المتوسط إلى جانب مصب وادي ملوية رغم أن هذا الواد يضيع في الصحراء. ويهمنا من رواية ابن سعيد أنها لا تتنافى مع ما جاء عند ياقوت الحموي في نفس الموضوع الذي أشار إلى أن المسافة بين فاس وسجلماسة مسيرة عشرة أيام تلقاء الجنوب(5) فتكون المسافة التي ذكرها ابن سعيد تنطبق على المساحة التي يمتد عليها إقليم سجلماسة من حدوده الشمالية عند خط تقسيم المياه بين وادي زيز ووادي ملوية إلى تخوم الصحراء الواقعة إلى الجنوب من مدينة

3) ابن سعيد المغربي : كتاب الجغرافيا بيروت 1970 ص 124.

4) نفسه نفس الصفحة.

5) ياقوت الحموي معجم البلدان بيروت 1957. المجد الثالث ص 192.

سجلماسة - وهو ما يمثل مسيرة خمسة أيام - دون ذكر للمسافة الفاصلة بين حدود الإقليم الشمالية ومدينة فاس.

ذكر الحسن الوزان أن «سجلماسة إقليم يستمد اسمه من المدينة الرئيسية فيه ويمتد على طول وادي زيز ابتداء من الخنك من المضيق القريب من مدينة غارسلوان ونزولا نحو الجنوب على مسافة مائة وعشرين ميلا حتى تخوم صحراء ليبيا»(6) وعلى هذا فإن امتداد إقليم سجلماسة يناهز 130 كلم من الشمال إلى الجنوب غير أن الدراسات الحديثة لاتتفق على هذا الرقم، فقد حدد أحدهم مساحة الإقليم في مائة وخمسين كلم من الشرق إلى الغرب ومائة كلم من الشمال إلى الجنوب(7) أما Jean Devisse فاعتمد رواية ابن حوقل التي تشير إلى أن إقليم سجلماسة يمتد على مسافة خمسة أيام من المشي على ثلاثة فاستنتج أن طول الإقليم بلغ مائة وخمسين كلم من الشمال إلى الجنوب وأن عرضه مائة كلم من الغرب إلى الشرق.(8) ولا يمكن تحديد المسافة التي كان يمتد عليها إقليم سجلماسة اعتمادا على رواية الحسن الوزان والذين سبقوه من الجغرافيين، لأن اهتمام كل هؤلاء اقتصر على المناطق الشمالية لمدينة سجلماسة دون أدنى اهتمام بالمناطق الواقعة إلى الجنوب والشرق والغرب منها لأنها تدخل في مجالات الصحراء. فقد ذكر البكري في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي أن سجلماسة «ليس في قبليها ولا في غربيها عمران»(9) كما ذكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الأنصاري الكتبي المعروف بـ«وطواط» المتوفى سنة 718هـ - 1318م أنه خارج سجلماسة في اتجاه الجنوب لا وجود لأي مكان مسكون(10) وإذا كانت حدود إقليم سجلماسة غير واضحة ولا محددة من جهة الجنوب فإن حدوده الشمالية تبتدىء بمنابع وادي زيز أي

---

6) الحسن الوزان المصدر السابق ص 120.

7) Rosenberger (B), les vielles exploitations minières et les centres métallurgiques du Maroc, Essai de cartes historiques, 1er Partie R.G.M. N° 17. 1970. p. 87

8) J. Devisse, op. cit. p. 22.

9) البكري المغرب في بلاد إفريقية والمغرب. باريس 1965 ص 148.

10) وطواط من خلال E. Fagnan, Extraits inédits relatifs au Maghreb, Géograpbie et histoire, Alger, 1924, p. 54

من خط تقسيم المياه بين حوض هذا الوادي وحوض ملوية عند ممر تيزي تالغمت الـذي يعني ممر الناقـة. وتفيد تسمية هذا المكـان في فهم الارتباط الـوثيق لهذه المنـاطـق البعيدة عـن سجلماسة بـأشكـال الحياة في البيئـة الصحراويـة ويحتمل أن تكون هـذه التسمية قـد أطلقت على هذا الممـر من طرف القبائل الرحل التي كانت تمر به ذهـابا وإيابا في رحلة انتجاعها من الجنوب إلى الشمال كما هو الشـأن مع قبائل صنهاجة وزنـاتة أو أن هذه التسمية ارتبطت بالوظيفة التي كان يلعبها في ربط الاتصال بين سجلماسة والمناطق الشمالية للمغرب الأقصى، لأن القوافـل التجارية كانت تتردد عليه باعتباره الممر الطبيعي الذي يسهل اختراق مرتفعات الأطلس الكبير الشرقي. وبما أن الجمل كان الـوسيلة الأكثر استعمالا في عملية نقـل البضـائع، فإن تسميته بممر الناقة له علاقة بالنشاط التجاري الذي ربط سجلماسة بفاس وباقي مناطق الشمال المغربي. وحسب رواية الوزان المشار إليها أعلاه فإن الحدود الشمالية لإقليم سجلماسة تبتدئ من مدينة غار سلوان. ويظهر من هذه التسمية أنها تحريـف لكلمة أقر سلويـن التي ذكرها ابـن الخطيب في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي بقوله: «قلت : فما تقول في أقر سلوين؟ قـال: واد عجيب، وبلد لداعي الإيناع مجيـب مخضر الوهاد، كثير شجر الجوز والزيتون، كنفته الجبال الشم وحنا عليه الطود كما تحنو على ولدها الأم، فهواؤها ملائم والعنب على الفصول دائم... فجوه عديم الطلاوة وعنبه للبرد قليل الحلاوة.(11)

وقد ذكر محقـق كتاب معيار الاختيار أن أقر سلويـن يحتمل أن يكون المراد بها قصبـة سلمان حيث تقطـن قبـائل بني يطفتـي بـالريـف شمال المغرب(12) غير أن وصف ابن الخطيب لهذه المدينة يوحي بعكس ذلك فقوله أنها واد عجيب «يعني أنها كانت قائمة على ضفاف نهر محاط بجبال عالية وأن الطقس بها كان بـاردا وشجر الجوز والزيتون والعنـب بها كثير، وكل ذلك يـوحي بـأن المقصود بها غار سلـوان التي ذكـرها الـوزان، لأن هذه المواصفات تنطبـق تماما على مـا يسمى اليـوم بمنطقة «الكـرس» الموجودة

11) ابن الخطيب معيار الاختيار في ذكر المعادن والديار المحمدية 1976، ص 179.

12) نفسه هامش ص 179.

جنوب مدينة الريش ما بين قصر «تليشت» وآيت خوجمان حيث نجد مرتفعات الأطلس الكبير الشرقي ووادي زيز وحيث يكثر شجر الجوز والزيتون والعنب فضلا عن برودة الطقس.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أن الحسن الوزان ذكر هذه المدينة مرة باسم غار سلوان(13) ومرة أخرى باسم كَرسلوين(14) وقال: كَرسلوين مدينة قديمة أسسها الأفارقة في سفح هذه الجبال - يعني جبال زيز وهي جبال الأطلس - على وادي زيز، لها أسوار جميلة قوية من بناء ملوك بني مرين... ولما سقطت دولة بني مرين انضوت هذه المدينة بمحض إرادتها تحت سلطة أعراب بني حسين الذين أساؤوا معاملة السكان ولا يمكن استخراج أي دخل من هذه المدينة لأن جميع سكانها في فقر مدقع».(15)

ولا نعلم موقع المدينة اليوم غير أنه لا يخرج عن منطقة الكرس المذكورة أعلاه، ولا يستبعد أن تكون مدينة كَرسلوين أو أقرسلوين هي مدينة زيز التي ذكر البكري أنها انهارت نتيجة تأسيس سجلماسة. ومهما كان من أمر في ذلك فإن هذه المدينة تمثل تموذج ما قامت به سجلماسة من مراقبة للمناطق البعيدة عنها قصد الحفاظ على أوليتها التجارية.

فمدينة كَرسلوين كانت تبعد عن سجلماسة بمسافة طويلة لكن أهميتها الاستراتيجية جعلت مدينة القوافل التجارية تباشر مراقبتها عليها. وكَرسلوين التي كانت قائمة بالقرب من منابع وادي زيز حسب رواية الوزان كانت محطة استراحة للقوافل التجارية المتجهة من سجلماسة نحو فاس بدليل أن منطقة الكرس لا يفصلها عن ممر تيزي نْ تالغمت سوى مرحلتين من المشي.

وهكذا فإن تأسيس مدينة كرسلوين في الأجزاء الشمالية من مجالات سجلماسة كان الهدف منه مراقبة الطرق التجارية الرابطة بين سجلماسة وشمال المغرب، فالقوافل التجارية كانت تتبع مجرى وادي زيز في امتداده على طول مسافة الإقليم غير أنها بعد خروجها من منطقة مدغرة تضطر إلى

---

13) الحسن الوزان المصدر السابق ص 120.

14) نفسه الجزء الأول ص 288.

15) نفسه نفس الصفحة.

اختراق مضيق ضيق وسط جبال مرتفعة هو مضيق الخنك، ولا وجود لمكان ملائم للاستراحة بعد هذا المضيق في اتجاه الشمال سوى منطقة الكَرش التي بنيت فيها مدينة كْرسلوين لتوفير لوازم السفر للقوافل التجارية قبل دخولها مجال مملكة فاس الذي حدده الحسن الوزان بقوله: تبتدئ مملكة فاس من نهر أم الربيع غربا لتنتهي إلى نهر ملوية شرقا وفي الشمال نجد قسما منها بالبحر المحيط وسائرها البحر المتوسط(17) ويهمنا من كلام هذا المؤلف هنا أنه جعل وادي ملوية حدا لمملكة فاس من جهة الشرق أي الحد بينها وبين نوميديا التي تدخل سجلماسة ضمن مجالاتها.

إن مجالات سجلماسة في أغلب الكتب الجغرافية تنحصر في المناطق المحيطة بمجرى وادي زيز، لكن هذا لا يعني أن واحات هذا الوادي هي التي شكلت ما يمكن تسميته بـ«سجلماسة الإقليم» أي المناطق التي خضعت لتوجيه المدينة ووفرت لها سبل التجارة وموادها الأساسية من منتوجات فلاحية ومعادن.

فقد أورد المقدسي في أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي قائمة بأسماء المناطق التي كانت تابعة لمدينة سجلماسة وقال: «وأما سجلماسة فهي اسم القصبة أيضا ولها من المدن درعة تادنقوست أترايلا، يلميس حصن بن صالح، النحاسين، حصن السودان، هلال، امصلى دار الأمير، برارة، الخيمات، تازروت»(18) وعلى هذا فإن إقليم سجلماسة كان يضم ثلاث عشرة مدينة على حد قول هذا المؤلف، ولا يجب أن نفهم من ذلك أن هذه المواقع ينطبق عليها إصطلاح مدينة بما يحمله من معنى بل ربما كان الفهم السليم لكلام المقدسي أنها عبارة عن تجمعات سكنية صغيرة لا تختلف عما يحمل اسم «القصر» بكل مناطق الواحات.

لقد اقتصر فهمنا لما جاء في نص المقدسي ـ حول التجمعات السكنية التي شكلت المجال القروي لسجلماسة ـ على تحديد مواقع البعض منها، في

16) البكري المصدر السابق ص 148.

17) الحسن الوزان ج 1 ص 153.

18) المقدسي المصدر السابق 219.

حين بقيت مواقع البعض الآخر مجهولة وغامضة في ضوء معلوماتنا الحالية، فقوله بأن سجلماسة كانت تسيطر على درعة لا يخرج عما اعتادت بعض المؤلفات القديمة ذكره في هذا الباب. فقد أشار البكري أثناء حديثه عن أمراء بني مدرار أن سجلماسة كانت تراقب بعض مناطق درعة حيث توجد معادن الفضة(19) كما ذكر اليعقوبي في القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي - قبل البكري بحوالي قرنين من الزمن - أن سجلماسة تضم «قرى تعرف ببني درعة»(20) وهذا ما أكده ابن خردادبة أيضا بقوله: «وفي يدي الخارجي الصفري ودرعة وهي مدينة كثيرة الأهل وفيها معدن فضة وهي مما يلي الجنوب إلى بلاد الحبشة».(21)

ولا نعرف بالتحديد المقصود بكلمة درعة في النصوص الواردة أعلاه فإذا كان الأمر يتعلق بواحات وادي درعة فمن المحتمل أن سجلماسة بسطت نفوذها على القسم الأعلى من درعة لقربه من مجالاتها. أما إذا تعلق الأمر بمدينة درعة كما جاء عند ابن خردادبة والمقدسي فإن المعلومات التاريخية المتوفرة لدينا اليوم لا تسعفنا على معرفة موقعها بالضبط.

أما مدينة تادنقوست فلا وجود لما يشبهها لفظا في مناطق سجلماسة اليوم سوى قرية تادغوست التي تقع في القسم الأعلى من وادي غريس وتحتل موقعا ممتازا لأنها تشرف على ممرات طبيعية تمكن من ربط الاتصال بين القسم الأعلى لغريس والقسم الأعلى من الوادي إلى الجنوب من جبل العياشي.

ولا توجد يلميس في أسماء الأماكن بإقليم سجلماسة، غير أنها تسمية لمنطقة تقع على الطريق التجاري الرابط بين سجلماسة وفاس في مجالات قبيلة آيت يوسي على بعد مرحلة من صفرو في اتجاه الجنوب. ومركزها الحضري اليوم يحمل اسم الميس كَيكَو، ونظرا لبعد هذه المنطقة عن سجلماسة فإنها ليست المقصودة في نص المقدسي.

19) البكري، المصدر السابق ص 150.

20) اليعقوبي البلدان المطبعة الحيدرية القاهرة 1957، ص 110.

21) ابن خردادية، المسالك، المطبعة الحيدرية ص 88.

ويحتمل أن يكون المقصـود بالنحاسين اسم مكـان بمنطقة المعيدر لأن هذه الأخيرة هي التي كـانت تزود مدينة سجلماسة بما تحتـاجه من معدن النحاس، ويوجد بـالمعيدر إلى اليوم منجم مستعمل منذ القـديم يسمى «بو النحاس» بالقـرب من مناجم مجرات وبـوكرزية في الجنوب الغـربي لموقع خراب سجلماسة.

وكلمة هـلال التي ذكـرها المقدسي وردت عنـد الحسن الـوزان في القرن العـاشر الهجري : السـادس عشر الميلادي كـاسـم لأحد القصـور الكبرى بمنطقة مدغرة إلى الشمال من مدينة سجلماسـة وهذا نص كلامه «مضغرة دائرة أخرى تتاخم السابقة - يعني دائـرة الخنكَ - في اتجاه الجنوب خارج المضيق وتحتوي على قصور عديدة تقع كذلك على وادي زيز وأهمها القصر المسمى هلال وفيه يقيم أمير الدائرة وهو عـربي وله فخذ من قبيلة تعيش في البادية تحت الخيام وأخرى كذلك بالقصر مع بعض الجنود».(22)

وامصلي التي وردت عنـد المقدسي هـي لا مسلي التي ذكـر البكري أنها كانت تقع على الطريق التجاري الرابط بين سجلماسة ووجدة وهي على بعد مرحلتين من سجلماسة(23) ويرجح أنها كانت موجودة في القسم الأعلى من وادي كَير إلى جانب دار الأمير التـي تقع على نفس الطريق على بعـد مرحلة من سجلماسة.

والمقصود بكلمـة برارة هي منطقـة برارة بـالياء التي اشتهـرت بجودة أصـوافها في العصر الـوسيـط واعتمـدت عليها سجلماسـة في تـوفير المادة الأولية لصنـاعة النسيج وتقع بـرارة حسب البكري على الطريـق التجاري الرابـط بين سجلماسة وفـاس عبر مطماطة أمسكـور في حوض ملـوية(24) ويوجد إلى اليوم بتافيلالت قصر يحمـل نفس الاسم في القسم الجنوبي من واحات النخيل جنوب الريصاني.

أما فيما يخص «تازروت» فقد أكد أحد البـاحثين أنها منجم فضة قديم بجبل أوكَنـات إلى الغرب من مـوقع مدينـة سجلماسة ويعرف هـذا المنجم

22) الحسن الوزان ج 2 ص 123.

23) البكري المصدر السابق ص 88.

24) نفسه ص 147.

اليوم باسم «بومعدن» ويقع على بعد 50 كلم غرب شمال غرب الريصاني أما المنطقة التي يوجد بها هذا المنجم فتسمى اليوم تازرارت.(25)

وتفيدنا رواية البكري حول تأسيس مدينة سجلماسة في معرفة بعض المواقع الأخرى التي راقبتها مدينة سجلماسة وفرضت سيطرتها عليها لتدعيم نشاطها التجاري. فقد ذكر هذا المؤلف في موضوع التأسيس ما يلي: ومدينة سجلماسة بنيت أربعين ومائة وبعمارتها خلت مدينة ترغة وبينهما يومان وبعمارتها خلت زيز أيضا».(26)

وقد ذهب مترجم كتاب «الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغانة إلى القول أن مدينة ترغة هي الأصل لما لا يزال يعرف حتى الآن بـ«قصر ترغة» قرب قصر السوق، أما الاسم ترغة «فقد كان معروفا أنه اسم لإحدى القبائل البربرية التي كانت تسكن هذه الناحية والتي ذكرها ابن حوقل على أنها القبائل الصنهاجية الخلص».(27)

ولا تسعفنا المسافة الفاصلة بين سجلماسة ومدينة ترغة كما أوردها البكري على مسايرة هذا الرأي، فقصر تاركَة الموجود اليوم بمنطقة مدغرة بتافيلالت لا يبعد عن موقع سجلماسة بمسافة يومين من المشي. وقد ارتبطت تسمية هذا المكان بقبيلة تاركَة التي ينسب إليها بلفظ تاركَي حرف على لسان المشارقة إلى طوارق وتاركَة في الإصطلاح اللغوي كلمة بربرية معناها القناة».(28)

إن المسافة التي ذكر البكري أنها كانت تفصل بين سجلماسة وترغة تدفع إلى الاعتقاد في أن يكون المقصود بها مدينة تدغة القديمة، فيكون استبدال حرف الدال بالراء في نص البكري من خطإ الناسخين أو يكون من صنع المؤلف نفسه لأن البكري لم يزر منطقة سجلماسة وإنما جمع أخباره عنها عن طريق الرواية الشفوية.

(25 Meunié (D,J), Le Maroc Saharien des origines à 1670, Paris, 1982, P. 220

26) البكري المصدر السابق ص 148.

27) ماك كوك، الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغانة تقريب محمد الحمداوي البيضاء 1395 هـ هامش رقم 3 ص 12.

28) مترجما كتاب الحسن الوزان ج 2 هامش 70 ص 150 وهامش 73 ص 152.

وحول نفس الموضوع كتب أحد الدارسين قائلا بأن مدينة تدغة التي اندثرت في تاريخ غير معروف لابد من البحث عنها على طول المجرى المائي الذي يحمل إلى اليوم نفس الاسم، خاصة وأننا نتوفر على عملات فضية ضربت بها وبما أن منجم الفضة لإيمضن كان مستغلا منذ القرن الثامن الميلادي فمن غير المستبعد أن يكون هو منجم تدغة الذي تحدثت عنه المصادر(29) وتتفق D.J. Meunié مع هذا الرأي حيث جعلت موقع مدينة تدغة بالقرب من المنجم الذي تم اكتشافه مؤخرا في جبل صاغرو جنوب المجرى الأعلى لوادي إيميضر على بعد ثلاثين كلم جنوب غرب مدينةتنغير.(30)

لقد شمل إقليم سجلماسة أيضا بعض مناطق وادي كَير ويظهر ذلك من خلال رواية للحسن الوزان يستفاد منها أن بعض مناطق وادي بوعنان كانت في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي كانت تزود سجلماسة ببعض حاجياتها من المصنوعات الحديدية ويتعلق الأمر بقرى بني بصري التي كانت تضم «ثلاثة قصور في سفح الأطلس» وهناك منجم حديد يزود جميع إقليم سجلماسة.(31) وقرى بني بصري تقع على وادي آيت عيسى الذي هو أحد روافد وادي بوعنان وتضم اليوم خمسة قصور تظهر بقايا الهدم بالقرب من ثلاث منها وهي: آيت يحيى أو عيسى آيت عيسى أولي وتاخوالت ويحمل واحد من القصور الخمسة اسم قصر مدرار نسبة للأمير الرابع في إمارة الخوارج الصفرية حكام سجلماسة وقد أشار B.Rosenberger أنه توجد بضواحي بني بصري أربعة مناجم لمعدن الحديد تم التخلي عن استغلالها منذ مدة.(32)

وإذا كانت مجالات سجلماسة قد شملت مناطق شاسعة من الجنوب المغربي فإن حدود هذا الإقليم لم تكن محدودة من جهة الجنوب والشرق وإنما ظلت منفتحة على مجالات الصحراء. ويتضح مما ورد أعلاه أن المجال

---

29) Rosenberger (B), op. cit; p. 85

30) Meunié, op. cit. p. 220

31) الحسن الوزان ج 2 : ص 132.

32) Rosenberger (B), les anciennes exploitations minières et les anciens centres métallurgiques du Maroc 2e partié, R.G.A. N° 18, 1970, p. 93

الاقتصادي الذي كان على مدينة سجلماسة أن تراقبه للحفاظ على أولويتها التجارية هو الذي تحكم في امتداد ساحة إقليمها على مناطق شاسعة من الجنوب المغربي.

وقد ارتبط اتساع وتقلص مجال سجلماسة بالإشعاع السياسي للمدينة ويظهر ذلك بوضوح في عهد الخوارج الصفرية الذين أسسوا مدينة سجلماسة وبسطوا نفوذهم على مناطق درعة وتدغة للاستفادة من مختلف المعادن التي كانت موجودة بها. ويمكن قياس نفس الشيء على فترة حكم مغراوة للمدينة لأن بني خزرون اعتمدوا على معادن الفضة الموجودة بالمناطق الجنوبية في سك النقود قبل أن يشرعوا في ضرب العملة الذهبية اعتمادا على التبر القادم من بلاد السودان(33). واتسعت مجالات إقليم سجلماسة في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي لتشمل مناطق عديدة من الجنوب المغربي لما استقل بها أبو علي عمر بن أبي سعيد عثمان ما بين 714هـ / 1315م و 733هـ / 1333م وقد اتجهت أول حملة عسكرية للأمير أبي علي نحو قصور الصحراء الواقعة إلى الجنوب من سجلماسة حيث افتتح قصور توات وتيكَورارن وتمنطيت(34) فكان فتح هذه المناطق سببا في ظهور بعضها على مسرح الأحداث التاريخية لأول مرة كما هو الحال مع توات التي لم تكن معروفة قبل هذا التاريخ.

إن اهتمام أبي علي عمر بالواحات الواقعة إلى الجنوب الشرقي للمغرب الأقصى يمثل نموذجا لما كانت تقوم به مدينة سجلماسة من مراقبة للمجال قصد تدعيم نشاطها التجاري. فالسيطرة على واحات توات في بداية القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي تعكس إدراك أمير سجلماسة للتحول الذي طرأ على طرق التجارة. وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد في أن ما قام به من توسع في اتجاه الجنوب كان نتيجة للمشاكل التي بدأت تعرفها التجارة الصحراوية بسبب تحكم عرب المعقل في المسالك. وهو ما يمكن أن نفسر به رغبة الأمير أبي علي في ضم كل مناطق الجنوب المغربي بما في ذلك محاولة

33) Ibid, p. 72

34) ابن خلدون العبر ج 7 بيروت 1981 ص 323.

التحكم في مراكش سنة 720هـ /1321م والسيطرة على سوس بالقضاء على بني يدر بها سنة 722هـ / 1321م.(35)

إن المناطق التي باشرت مدينة سجلماسة مراقبتها عليها - كما حددناها أعلاه - لها قواسم مشتركة فيما يتعلق بالمعطيات البيئية والمناخية والغطاء النباتي لأنها تنتمي لما يسمى بالواحات التي يغلب عليها طابع الجفاف في أغلب فصول السنة. وقد امتازت هذه المناطق بإنتاج بعض المواد التي كان لها دورها في الرواج التجاري الداخلي والخارجي بالمغرب في العصر الوسيط.

وقد اعتمدت سجلماسة على مجالها القروي في توفير بعض ما يحتاج إليه التجار من سلع في مبادلاتهم التجارية، فمن المعروف أن مناطق الجنوب اشتهرت بإنتاج التمور خاصة وأن شجرة النخيل وجدت في هذا الإقليم وسطا طبيعيا ملائما لنموها.

أشار ابن حوقل أن سجلماسة «لها نخيل وبساتين حسنة(36) وهو ما أكده البكري بعده بقرن من الزمن(37) وأشار القزويني في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي أن تمر سجلماسة «ستة عشر صنفا ما بين عجوة ودقل»(38) وهذا ما يؤكد ارتفاع إنتاج التمور الذي تعكسه كثرة أنواعه وفي نفس المرحلة التي عاش فيها القزويني كتب الإدريسي حول نفس الموضوع ما يلي: «وبها نخل كثير وأنواع من التمر لا يشبه بعضها البعض وفيها الرطب المسمى البرني وهي خضراء وحلاوتها تفوق كل حلاوة»(39) وذكر ابن الزيات أنه في القرن السابع الهجري / الثالث عشرة الميلادي اشتهرت سجلماسة بإنتاج التمر اليراري(40) نسبة لإيرارة التي ذكرناها أعلاه. وقد أكدت كتب الجغرافية التي تعود للقرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي الأهمية التي كانت لتمور سجلماسة في الإنتاج والمبادلات.

35) نفسه نفس الصفحة.

36) ابن حوقل صورة الأرض بيروت بدون تاريخ ص 90.

37) البكري المصدر السابق ص 149.

38) القزويني آثار البلاد وأخبار العباد بيروت 1969 ص 42.

39) الإدريسي وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية الجزائر 1957 ص 38.

40) ابن الزيات التشوف إلى رجال التصوف تحقيق أحمد التوفيق الرباط ص 307.

قال ابن بطوطة: «وبها التمر الكثير الطيب وشبهها مدينة البصرة في كثر التمر، لكن تمر سجلماسة أطيب وصنف إيان منه لا نظير له في البلاد»(41) وأشار ابن فضل الله العمري إلى أن أصناف التمر كثيرة بسجلماسة وأن التجار يبيعونها في مناطق بلاد المغرب.(42)

لقد شكلت تمور سجلماسة سلعة رائجة في المبادلات التجارية على الصعيد الداخلي كما كانت من بين صادرات المغرب إلى بلاد السودان الغربي. وتعود أول إشارة حول تمور سجلماسة ببلاد السودان إلى القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي ويظهر ذلك من خلال ما كتبه الإدريسي في هذا الموضوع حين قال: وبلاد الملم لا تتصل من شيء من الفواكه الرطبة إلا ما تجلب إليها من التمر من بلاد سجلماسة أو بلاد الزاب(43) وقد أشار ابن بطوطة في القرن الثامن الهجري أثناء حديثه عن تغازي أن عبيد مسوفة الذين كانوا يستخرجون الملح بها كانوا يعتمدون في معيشتهم على ما يجلب إليهم من تمر درعة وسجلماسة.(44)

وقد عرفت تمور سجلماسة طريقها نحو أوربا الغربية بدليل أنها كانت معروفة هناك في القرن الثالث عشر الميلادي، فقد أشار Mas Latrie إلى أن سلع سجلماسة التي كانت تصل أوربا في التاريخ المذكور أعلاه هي التمر والشب الأبيض الذي كان ينسب لسجلماسة.(45) وعلى ذلك فلا يستبعد أن يكون تمر سجلماسة قد وصل إلى أقطار عديدة بالنظر للجودة التي اشتهر بها والدور التجاري الكبير الذي كانت تلعبه سجلماسة في المبادلات.

ولم تكن التمور هي المنتوج الفلاحي الوحيد الذي اختصت مجالات سجلماسة في إنتاجه وشكل أحد سلع الرواج التجاري بل هناك بعض المنتوجات الأخرى التي لعبت نفس الدور، ويتعلق الأمر ببعض المنتوجات

---

41) ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الدمصار وعجائب الأسفار بيروت 1975، ج 2 ص 772.

42) Mas Larie, Traités de paix et de commerce, documents divers concernant les relations des Chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionale au Moyen Age. Paris, 1866 p. 99.

43) الإدريسي المصدر السابق 5.

44) ابن بطوطة ج 2 ص 773.

45) Fadl Allah Al Omari, Massalik al Absar tra. Demonbynes (G), Paris, 1927, p. 201

التي ساعدت على نشاط بعض الصناعات المعروفة قديما كالصباغة والدباغة.

فنبات الحناء الذي لاينمو إلا في مناطق الجنوب المغربي كان يستعمل لصباغة المصنوعات النسيجية كما يستعمل للزينة، فقد أشار الإدريسي إلى أن هذا النبات كان يوجد في درعة وسجلماسة ويتجهز به كل الجهات(46) وهو ما أكده صاحب الاستبصار.(47) الأمر الذي يعطي الدليل على علاقة النشاط التجاري لسجلماسة بمنتوجاتها المحلية.

يضاف لذلك أن شجرة الطرفاء التي تنمو بشكل طبيعي في المناطق الجافة تعطي منتوجا تم استغلاله في الدباغة. قال البكري أنه بدرعة شجر التاكوت يشبه شجر الطرفاء وبهذا التاكوت يدبغ الجلد الغدامسي».(48) ورغم أن هذا المؤلف لم يذكر تواجد هذه الشجرة بسجلماسة فإنه ليس هناك ماينفي وجودها بها لأنها تتواجد في المناطق شبه الصحراوية بأكملها - وتجب الإشارة إلى أن التاكوت هو الاسم البربري لمنتوج شجرة الطرفاء ولا يتعلق الأمر بشجرتين مختلفتين كما في نص البكري.

وقد شكلت هذه المنتوجات التي انفردت مناطق سجلماسة ودرعة بإنتاجها سلعا رائجة في العصر الوسيط. كما ساعدت بدون شك على إقامة صناعات مرتبطة بها كالدباغة والنسيج بعاصمة هذا المجال الجاف مدينة سجلماسة.

ذكر القزويني أن لنساء سجلماسة مهارة في غزل الصوف وانهن كن يعملن منه كل عجيب حسن بديع(49) ولا بد أن تكون سجلماسة قد اعتمدت على المناطق المجاورة لها في جلب الأصواف خاصة وأن صاحب الاستبصار أشار إلى أن الدمان التي توجد بالمناطق الجنوبية لها شعر كشعر الماعز ولا صوف عليها.(50) في حين ذكر الحسن الوزان أن صوف

---

46) الإدريسي المصدر السابق ص 38.

47) مجهول الاستبصار في عجائب الأمصار نشر سعد زغلول عبد الحميد الدار البيضاء 1985، ص 206ـ 207.

48) البكري المصدر السابق ص 152.

49) القزويني المصدر السابق ص 42.

50) الاستبصار ص 214.

الدمان جيد لكنه قصير(51) وفي كلتا الحالتين فإن هذا الصوف لا يساعد على صناعة منسوجات في مستوى ما جاء في وصف القزويني من جودة مصنوعات سجلماسة في هذا المجال.

إن مراقبة سجلماسة للمناطق الواقعة إلى الشمال منها حتى حدود خط تقسيم المياه بين وادي زيز وملوية كما أشرنا أعلاه، جعلها تستفيد مما توفره مرتفعات الأطلس الكبير الشرقي من منتوجات فلاحية وعلى رأسها الأصواف واللحوم خاصة وأن هذه المناطق كانت مجالا لتنقل الرحل بقطعانهم من الغنم نتيجة ما يوجد بها من مراعي. وهذا ما يستفاد من رواية للبكري تشير إلى اعتماد مدينة سجلماسة على صوف منطقة يرارة في صناعاتها النسيجية لأن الثياب التي كانت تصنع من هذا الصوف يبلغ الثوب منها أزيد من عشرين مثقالا.(52)

لقد كان لحاجة مدينة سجلماسة للمعادن قصد توفير المواد الأولية لصناعتها الحرفية اثرها في سيطرتها على المناطق التي تواجدت بها بعض المناجم. فقد أشارنا سابقا إلى تحكم سجلماسة في تدغة ومنجم الفضة الذي كان مستغلا بها منذ القرن الثاني الهجري الثامن من الميلادي بدليل أن أقدم عملة معروفة ضربت بدار سكة تدغة تعود للتاريخ المذكور أما آخر عملة فتعود للفترة الموحدية وهي عبارة عن درهم فضي يحمل اسم المهدي بن تومرت(53) كما استمرت مناطق تدغة في صناعة أدوات من مختلف المعادن كان يتم نقلها إلى تافيلالت خلال القرن السادس عشر.(54)

وإذا ألقينا نظرة على سلع بلاد المغرب التي كان التجار يحملونها نحو بلاد السودان سنجد أن المصنوعات النحاسية كانت من الدعامات الرئيسية في التبادل التجاري بين المنطقتين ما بين القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي والقرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي. وقد كان

51) الحسن الوزان ج 2 ص 265.

52) البكري المصدر السابق ص 157.

53) Meunié (D.J.), op. cit. p. 220

54) Rosenberger (B), 1er Partie, op. cit. p. 76

لمدينة سجلماسة دور كبير في هذه العملية رغم أن المصادر لم تتحدث عن ذلك، بدليل أن المدينة باشرت مراقبتها على منطقة المعيدر التي تضم مناجم لمعدن النحاس.

أشار البكري أنه على الطريق التجاري الرابط بين سجلماسة ودرعة يوجد معدن نحاس بالقرب من تنودادن وتفسيره بسر الأيائل وبينه وبين مدينة سجلماسة مسيرة ثلاث مراحل(55) وقد اعتبر B. Rosenberger منجم بومعدن الموجود بالقرب من مجران في منطقة المعيدر هو معدن النحاس الذي تحدث عنه البكري في القرن الحادي عشر الميلادي.(56)

واعتبارا لوجود معادن النحاس في مجالات سجلماسة فإن صناعة هذا المعدن كانت معروفة بالمدينة ويجوز لنا بناء على ذلك أن نتصور تجار سجلماسة يبحثون عن بعض المواد المكملة لهذا النشاط، الحرفي. ويتعلق الأحمر بالتوتيا التي كانت تستعمل لتحويل النحاس الأحمر إلى نحاس أصفر، قال عبد الواحد المراكشي أن بمناطق سوس «معادن للنحاس، ومعدن توتيا، وهي التوتيا التي يصبغ بها النحاس الأحمر فيصير أصفر»(57) وبما أن معدن التوتيا لم يكن موجودا بمجالات سجلماسة فإن جلبه من مناطق أخرى لتصنيع النحاس بالمدينة كان أمرا ضروريا لأنه ليس هناك ما ينفي وجود صناعة النحاس بسجلماسة كما هو الحال في العواصم المغربية الكبيرة كفاس ومراكش خاصة وأن الأدوات النحاسية كانت مطلوبة في الأسواق السودانية.

ويتضح مما مضى أن النشاط التجاري لمدينة سجلماسة قد ارتبط بعوامل محلية تتضح من خلالها العلاقة بين المدينة ومجالها القروي. ويمكن القول بأن قطاع التجارة في سجلماسة قد ازدهر وحافظ على حيويته طالما ظلت المدينة متحكمة في المجال المحيط بها وأن تراجعه في أواخر العهد

---

55) البكري المصدر السابق ص 156.

56) Rosenberger, 2e Partie, op. cit. p 27

57) عبد الواحد المراكشي المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي الطبعة السابعة البيضاء 1978، ص 510.

المريني يرجـع بالأساس إلى تقلص دورها في مراقبـة المناطق الحيوية التي أصبحـت تحت سيطـرة عـرب وما يؤكد هـذا الاتجاه أن القوافل التجارية لم تنس مجـالات سجلماسة حتى بعد خراب عاصمتها، لكنها توجهت أكثر نحـو الجنـوب الغـربي للمغـرب الأقصى حيـن اضطـلعـت بعـض المـراكز الجديـدة بالـدور الـذي كـانـت تقـوم به سجلماسـة في التجـارة الصحراوية.

توزيع المرافق الاقتصادية بفاس المرينية

للأستاذ عبد الوهاب الدبيش
كلية الآداب ـ الدار البيضاء 2

إذا كانت أصالة المدينة الإسلامية تعتمد البنيات الاقتصادية المتمثلة في الأسواق والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها،(1) فإن هذه المرافق تعبر أيضا عن طبيعة وحجم أشكال التبادل الاقتصادي، ليس فقط بين فئات المجتمع الحضري، ولكن بين مرافق المدينة ذاتها. ذلك أن بنية الأسواق والفنادق المتخصصة تحتضن في داخلها قانونا هرميا يعكس التمييز الحاصل بين الأسواق في المجال الحضري للمدينة الإسلامية،(2) كما أنها تشكل كلا غير قابل للتجزئة بحكم طبيعة العلاقة التي تجمع بين هذه الأسواق على مستوى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

أغلب أسواق وفنادق المدينة الإسلامية، تتمركز حول المسجد الجامع والمدارس، وهي بذلك مفتوحة على ممرات المدينة ومرافقها الأخرى، بممرات وقنوات توصل الراجل والمشتري من واليها. وهي بذلك تعبر عن حركية ذات دلالة طوبونيمية، لكونها تسمح للإنسان الحضري ـ غير التاجر ـ أن يبتاع ويرى، ولكنها لا تسمح له بالدخول إليها، وهي خاصية تميزها عن المسجد الجامع أو المدارس أو حتى بالنسبة لبعض المرافق الأخرى من نفس جنسها كالفنادق مثلا.(3) ولذلك جاءت هذه الأسواق مصطفة على

---

1) Planhol (xavier) : Forces economique et composantes Culturelles dans les structures commerciales des villes islamiques in : la ville arabe dans l'islam. op. cit p. 227

2) Ibid, Idem p. 227

3) STAMBOULI (Fredj) : espace sociale et la ville arabe in : espace sociale et developpement colloque ceres : Tunis pp. 1980, 105 - 1106.

الممرات الرئيسية للمدينة، ويمكن أن نلاحظ داخل هذا النسق المقصود، تخصصا لها فرضه اختلاف وظيفتها واختلاف السلع المعروضة بها ودورها في المجال الحضري العام للمدينة. تلك إذن أهم خصائص الأسواق وملحقاتها في عامة المدن الإسلامية، ترى ماذا تكشف النصوص عن مثيلتها بفاس المرينية؟

أشرف وأهم هذه الأسواق هو القيسارية، وهي سوق متعددة الاختصاصات.(4) ولا تباع فيها سوى السلع والمواد الكمالية الغالية الثمن من جميع أصناف السلع. وتأتي أهميتها من موقعها داخل المجال الحضري للمدينة بحكم قربها من المسجد الجامع الرئيسي، وهو جامع القرويين، ويرى الحسن الوزان أنها أسست من قبل الإمام ادريس الثاني،(5) ويليها في الأهمية سوق عرف بسوق التجار،(6) وكان أشبه ما يكون «بمدينة صغيرة مسورة بجدران ينفتح فيها إثنا عشر بابا يعترض مدخل كل باب منها سلسلة تمنع الخيل وسائر الدواب من الدخول إليه».(7)

ويتوزع هذا السوق حسب الحسن الوزان إلى خمسة عشر جناحا، كل منها مخصص لسلعة معينة،(8) وداخل هذه الأجنحة يمكن ملاحظة نوع من التراتبية فيها، بحكم اختلاف قيمة كل سلعة معروضة بها عن سلعة أخرى. وأهم هذه الأجنحة سوق «الخرازين الذين يصنعون أحذية الأعيان».(9) ثم جناحان مخصصان لتجارة الأقمصة الرفيعة المصنوعة من الحرير(10) وعدد حوانيتهم نحو الخمسين حانوتا:(11) ويوجد بهذا السوق

4) الحسن الوزان وصف إفريقيا ج 1 ص 190.
5) المصدر السابق. ج 1، ص 190.
6) المصدر السابق. ج 1، ص 189.
7) المصدر السابق. ج 1، ص 189.
8) الحسن الوزان : وصف إفريقية ج 1 ص 189.
9) المصدر السابق. ج 1، ص 190.
10) المصدر السابق. ج 1، ص 190.
11) المصدر السابق. ج 1، ص 190.

جناح خاص بتجارة الحرير الخام يضم نفس عدد الحوانيت المخصصة للأثواب.(12) ويأتي في مرتبة أخرى حي تجاري بهذا السوق مخصص لدكاكين بائعي الأقمشة الصوفية المستوردة من الأندلس وأوربا،(13) ثم مكتب محصل الضرائب المخزنية،(14)، ثم أحياء تجارية خاصة بالخياطين وعددها ثلاثة، ولا ندري كم كان عدد حوانيتهم؛ وأخيرا أجنحة تجارية مخصصة لتجارة الكتان، التي اعتبرها الوزان تجارة مربحة بحكم قيمة مبيعاتها بالمقارنة مع بقية السلع الأخرى.(15)

ويوجد إلى جانب القسارية وسوق التجار، سوق آخر مهم يعرف بسوق العطارين «على شكل زقاق ضيق يشتمل على نحو مائة وخمسين حانوتا، والزقاق مغلق من طرفيه ببابين جميلين لا تقل متانتهما عن ضخامتها».(16) ولهم «دكاكين كثيرة الزخرف ذات سقوف جميلة وخزائن ما أظن أن في العالم سوقا للعطارين مثله».(17) وكان هذا السوق مختصا في بيع العطور وما شبهها من توابل وغيرها.

ويوجد بالقرب من المسجد الجامع سوق آخر عرف باسم سوق الشماعين، وكانت له نفس الأهمية التي لسلفه من حيث قربه من المركز، ثم من حيث الدور الذي قام به في المجال الاقتصادي ليس فقط على مستوى المدينة، ولكن أيضا على المستوى الجهوي والدولي، كما حظي بالاهتمام من قبل السلطة المرينية بالنظر إلى حجم حركته التبادلية آنذاك.(18)

---

12) المصدر السابق. ج 1، ص 190.

13) المصدر السابق. ج 1، ص 190.

14) المصدر السابق. ج 1، ص 190.

15) المصدر السابق. ج 1، ص 190.

16) المصدر السابق. ج 1، ص 190.

17) المصدر السابق. ج 1، ص 190.

ابن أبي زرع : القرطاس. ص 413.

18) ابن أبي زرع : القرطاس 413.

النوع الثاني من المرافق الاقتصادية المعروفة بالمدينة آنذاك، هي الأسواق المختصة في بيع سلع معينة، أو تلك المرتبطة بتقديم خدمات اجتماعية دينية لعامة أهل المدينة. تندرج في النوع الأول أسواق القطانين،(19) سوق السقاطين،(20) سوق الغمادين،(21) سوق السبيطريين(22) سوق الصباغين(23) سوق الصوابنيين،(24) سوق الحناء،(25) سوق القرافين،(26) سوق الورقة،(27) سوق الحلفاء،(28) سوق الشكازين،(29) سوق

19) يعتقد الأستاذ عبد القادر زمامة بأن هذا السوق كان مختصا في بيع الكتان بناء على توفره على فندق خاص عرف باسم فندق القطانين، غير أن التوزيع الجغرافي للأسواق يوضح أن مهمته تتجاوز هذا التخصص ليؤدي دورا تكميليا على مستوى حي القطانين على غرار أسواق أخرى مثل سوق عين علون سوق الرصيف، الرميلة، سوق المخفية، سوق القصر... الخ.
أنظر ؛ فاس وصناعتها في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. فاس 1980 ص 473.

20) لم أستطع تحديد معنى ومدلول ووظيفة هذا السوق. انظر الذخيرة. ص 73.

21) لم أستطع تحديد معنى هذا السوق. أنظر الذخيرة. ص 73.

22) السطريين تعني الجزارين كما يذهب إلى ذلك الأستاذ زمامة، أنظر الذخيرة ص 73.

23) هي السوق المخصصة لصباغة الحرير بالمدينة، ويوجد بالقرب من وادي فاس الفاصل بي العدوتين من جهة باب السلسلة، أنظر الذخيرة. ص 73.

24) هذا السوق خاص بصنع الصابون وبيعه بالجملة، ولا نعلم أين كان موقعه في عصر بني مرين وربما اندثرت معالمه الآن بالمدينة العتيقة. أنظر الذخيرة ص 73.

25) سوق الحناء يوجد قرب سقاية سيدي فرج مكان المرستان القديم الذي أنشأه أبو عنان، وقربه يوجد مكتب المحتسب المكلف بسير الأسواق بالمدينة القديمة.

BEL (A) : les Inscriptions arabe de Fes, in : Journal Asiatique T 10, 1917, p. 2 - 3.

26) هذا السوق مخصصة لصانعة النعال، ولا زال معروفا بالمدينة. أنظر : عبد القادر زمامة أماكن فاس في مجلة معهد المخطوطات العربية. ص 304.
ابن الزبير : صلة الصلة. ص 103.

27) السوق خاص بتهييء ورق التوت لصناعة الحرير.

28) هذا السوق عرف منذ العصر الموحدي. ولربما هو الذي سيتحول اسمه في العصر المريني إلى منطقة الحلفاويين. وأعتقد أنه موضع الصفارين الحالية، على اعتبار أن مدرسة الصفارين الحالية، كانت تدعى في تلك الفترة بمدرسة الحلفاويين. أنظر : ابن عبد الملك. الذيل والتكملة. ج 2. ص 415. الحضر هي : السلسل العذب. ص 55.

29) يعتقد الأستاذ زمامة بأن هذا السوق كان مختصا في صناعة الدباغة، وموضعه غير معروف الآن، وليس هو شوارة المعروفة منذ القديم. أنظر : زمامة. فاس وصناعاتها. ص 468.

الصفارين،(30) سوق التيالين،(31) سوق السفاجين،(32) سوق النجارين،(33) سوق اللزازين،(34) سوق الخراطين،(35) وسويقة الذهبان.

النوع الثاني المتعلق بتقديم خدمات اجتماعية ودينية لساكنة المدينة، يتمركز بدوره بالقرب من جامع القرويين، من ذلك حوانيت العدول التي كانت تعرف بسماط العدول.(36)

وقد حدد الوزان حوانيتهم بحوالي ثمانين دكانا،(37) وإلى الجانب الغربي منها تتمركز حوانيت باعة الكتب والوراقة، وعرفت حوانيتهم «بدكاكين الكتبيين».(38)

إن الأسواق المشار إليها في هذا المقام، هي تلك التي كانت تتمركز بالمدينة العتيقة سواء قرب مسجد جامع القرويين أو بعيدة عنه ببعض مئات الأمتار، وتمركزها هنا يدل على أهميتها كمحاور عمرانية تعبر عن حجم المدينة وكثافتها، ويعبر عن اتساع مجال نفوذها الذي كان في الغالب يتعدى هذا النطاق الضيق ليشمل مجالات أخرى خارج المدينة الفاسية.

غير أن هذه الأسواق لم تكن توفر كل حاجيات أطراف المدينة وأحيائها العمرانية، خاصة الضروريات المتعلقة بالتموين اليومي، لذلك أحدثت أسواق في الأحياء المختلفة لأن تلك المتمركزة في قلب المدينة العتيقة لم تكن تحتوي على كل السلع والمواد السريعة التلف مثل الخضروات واللحوم وغيرها، ولو

---

30) سوق الصفارين المقصودة أعلاه هي الصفارين القديمة التي كان موضعها بحي الشرابليين الحالية،أنظر : BEL (A) : les inscriptions arabes de Fes J.A. 11e sere T 12. p. 200.

31) سوق مختصة في صناعة الغرابل وما يدخل في معناها وموقعها أعلى عين علون الحالية أنظر : الكتاني : سلوة الأنفاس. ج 1. ص 150.

32) سوق مختصة في بيع السفنج ومكانه غير معروف.

33) سوق النجارين بمكانه المعروف به اليوم. ولعل الاسم انتشر ليشمل حتى الوسعة المقابلة له.

34) سوق لم أستطع تحديد موقعه الحالي.

35) سوق لم أستطع تحديد موقعه بالمدينة.

36) لا زال الاسم مستعملا حتى يومنا هذا، ويطلق اليوم على الزقاق المقابل لجامع القرويين من جهة الشمال.

37) الحسن الوزان : وصف إفريقيا... ج 1 ص 184.

38) المرجع السابق ج 1 ص 184.

أن هــذه السلعـة الأخيـرة كـان لهـا سـوق خـاص بهـا يـدعـي بسوق الجـزارين(39).

إن المصادر التي نتـوفر عليها لا تسعفنا في وضع لائحـة بأسماء هذه الأسواق الموجودة بأحياء فاس وأزقتها، ولكنها تسمح لنا بالتمييز بين هذه الأسـواق من حيـث أهميتها، لـذلك تطلـق تلك المصـادر على البعض منهـا مصطلح السـوق، وعلى البعض الآخـر اسم السـويقة.. ينـدرج في الصنف الأول أسواق باب السلسلة.(40)

وسوق الرصيف،(41) سوق الرميلة،(42) سوق عين علـون،(43) ويبدو حسب المصـادر أن أسواق هـذه الأحياء كـانت مهمـة بالنظـر إلى مستوى ساكنة هذه الأحياء، أما السويقة فـلا نعلم عنها سوى ما ورد عن إحداهما وهي المعروفة باسـم سويقة مغراوة،(44) ويظهر أنها كـانت توجـد خارج أسـوار المدينة، وورودهـا في المصـادر بصيغة التصغير ربما يـدل على أنها مكان لعرض سلع رخيصـة وفي متناول العموم وكناية كذلـك على تواضع أهمية الأحياء التي توجد بها.

---

39) كان موقع هذا السوق بين زقاق العطارين وعين الحاليين.

40) تطور هذا الموضع بعد توحيد المدينة في العصر المرابطي ليصبح سوقا عاما ويبدو أنه كان مهما كمكان لتجـارة الخضر واللحوم، غير أن موضعـه الحقيقي في العصر المريني غير واضـح المعالم الآن، نظرا لأن اسـم هذا السـوق يطلق اليـوم على كل الدكـاكين التي تـوجد، ولا نعلـم حجمه العمراني وطبيعة العلاقة التي كانت تحكمـه بباقي مرافق المدينة. وردت إشارة «في أنس الفقير» لابن قنفذ تفيد أنـه كان يضم جوانب بائعـي المؤكلات وغيرها، وهو ما يفيد كـذلك أن وظيفته الأساسية لم تتغير منذ تلك المرحلـة، وقد تعرض لحريق سنة 624هـ وأعيد بناؤه سنة 725هـ من قبـل أبي سعيد المريني. أنظـر ابن قنفد أنـس الفقير وعز الحقير... ص 75 ابن أبي زرع: روض القرطاس... ص 277.

41) قد يكـون موضع السـوق في مكانه الحالي أو جـزءا منـه ـ أنظــر: ابـن أبـي زرع : روض القرطاس... ص 414.

42) لم يعد لهذه الحومة وجود في فاس. أنظر : ابن أبي زرع : روض القرطاس... ص 277.

43) سوق القصر هو السوق الموجود بالطالعة اللمطة، أنظر: الجزنائي: جني زهرة الآس...ص: 53.

44) الكتاني : سلوة الأنفاس... ج 1 ص 221.

هذه السويقة كـانت معروفة في العصر المريني ولكنها اليـوم اندثرت، وقد حدد الأستـاذ زمامة مكانها في المنطقة الخارجة عـن مجال المدينة العتيقة بالقرب من قبـور المرينين وبالضبط أسفل المقطع الحالي.

هناك أسواق أخرى كانت مجالا لتجارة من نوع خاص، تلك التي تعتمد في أوزانها على المكاييل، وتسميها المصادر «بالرحبة»، من ذلك مثلا رحبة الزبيب،(45) رحبة الزرع،(46) رحبة الأعواد،(47) زريبة الخشب،(48) رحبة القيس،(49) والبركة أو سوق العبيد.(50)

وبجانب الأنواع السابقة توجد أسواق أخرى اتخذت شكلا هندسيا رباعيا بالقرب من الأسواق المركزية، وعرفت باسم «التريبعة» ويعرفها الفردبيل بأنها: «مكان صغير محاط بدكاكين اتخذ هيئة مربع، حوانيته معلقة وسط فناء عار»،(51) ويضيف بأن هذه الأمكان كانت قليلة بفاس بالمقارنة مع المدن المغربية الأخرى كسبتة ومراكش،(52) غير أن هذا الرأي يخالفه الواقع التاريخي للمدينة، ذلك أن هذه «التريبعات» موجودة اليوم بكثرة بالقرب من سوق العطارين، ويبدو أنها ليست فقط وليدة المرحلة المرينية، بل تعود إلى ما قبل هذه المرحلة، من ذلك مثلا تريبعة القرافين، وأسواق الحايك والسلهام والحنبل وغيره.(53)

وتجدر الإشارة قبل الانتقال إلى المرافق الاقتصادية الأخرى إلى تعدد أروقة التجارة بالمدينة التي لا تشمل مركز المدينة فقط، بل تتعداه إلى

---

45) الرحبة مجال عمراني غير مسقف وغالبا ما كانت تشكل فناء واسعا يفصل بين عدة أزقة ويشكل ملتقى لعدة حومات أو أزقة، وتوجد رحبة الزبيب بالقرب من باب السلسلة.

46) موقعها بالقرب من ساحة العشابين الحالية.

47) لا ندري مكانها، واعتمدت بخصوصها ما ذكره الأستاذ زمامة في مقاله: فاس وصناعاتها المنشور في مجلة كلية الآداب / فاس ص 474 وما بعدها.

48) المرجع السابق، ص : 476.

49) المرجع السابق، ص : 475.

50) تعددت أسواق العبيد بفاس، وكان سوق البركة أهمها على الإطلاق، وقد وصف ابن عباد حالة هذا السوق بأنها متسخة على الدوام، لذلك فإن العبيد الذين يباعون فيها كانوا دائما ملطخين بأنواع الأقذار والامحاس. أنظر بن عباد : الرسائل الكبرى. ط. حجرية، فاس دون تاريخ ص. 241

ع. زمامة : أعلام وأماكن بفاس القديمة في مجلة البحث العلمي عدد 13 سنة 1971. ص 89.

51) BEL (A) les inscridtion arabes de Fes. p. 201

52) Ibid Idem

53) وأنظر كذلك : الأنصاري : اختصار الأخبار... ص : 36- 37 حول تربيعات سبتة.

BEL (A) Ibid, Idem, p. 201

مناطق وأزقة رئيسة في اتجاه جميع أبواب المدينة. ويمدنا الحسن الوزان بعدد من الإشارات والإحصائيات في هذا الصدد،(54) فذكر بخصوص الأسواق التي اصطفت على الطريق الغربي المؤدي إلى مدينة مكناس، عددا كبيرا من دكاكين الحرفيين، مثل صانعي الدلاء الجلدية المستعملة بالمنازل، وعدد دكاكينهم أربعة عشر دكانا، ثم صانعي الأكياس، وعدد حوانيتهم ثلاثون، ثم الإسكافيين وبعض الخرازين الذين يصنعون نعالا خشنة للفلاحين وعامة الشعب ويستغلون مائة وخمسين دكانا وبعدهم صناع التروس والدرقات الجلدية على الطريقة الإفريقية، ثم الذي يغسلون الثياب وهم من فقراء القوم.. ثم صانعوا قرابيس السروح للخيل.. ثم الحرفيون الذين يزخرفون الركابات والمهاميز واللجم... وبعدهم الحدادون... الخ،(55) إن تركيز الدكاكين المختصة في الحرف السابقة الذكر في اتجاه الغرب له ما يبرره كقرب هذه المنطقة من مقر السلطنة ومن سكنى علية القوم، وسنفصل هذه المبررات فيما بعد.

تعتبر الفنادق أماكن للخزن ومحطات لاستراحة التجار، وقد عرف هذا النوع من المرافق التجارية بالمغرب المريني قبل المشرق الإسلامي بحوالي نصف قرن،(56) وإذا كنا لا نعلم العدد الحقيقي لهذه الفنادق بمدينة فاس في العهد المريني، فإن الحسن الوزان قد عددها في زمنه بحوالي مائة فندق ببناياتها في غاية الجمال والإتقان بعضها فسيح جدا، كالتي تقع بجوار الجامع الكبير (القرويين) وتتألف من ثلاث طبقات، منها ما يشمل على مائة وعشرين غرفة ومنها ما يشتمل على أكثر من ذلك... وفي كل فندق صهريج ومضيأة ببالوعاتها (لاستفراغ) القاذورات...(57)

إن فنادق فاس، شأنها في ذلك شأن مثيلاتها في سبتة،(58) مثلت مرافق حيوية للسلع التجارية والتجار، وتعبر عن الأهمية الاقتصادية والتجارية

54) الحسن الوزان : وصف إفريقيا... ج 1 ص 188.

55) المصدر السابق : ج 1 ص : 189

PLANHOL (Xavier) : Foces économiques, in : La ville arabe dans l'islam... p. 235.

56) الحسن الوزان : وصف إفريقا... ج 1 ص 182.

57) الأنصاري : اختصار الأخبار... ص 37.

58) Mohamed Cherif : Contribution à L'histoire de ceuta à L'époque Almohad et Merinide. These de doctorat de 3e cy. Dactylographiée. Toulouse 1987 p. 273

للمدينة، وقد أفادتنا المصادر بعدد من أسماء الفنادق بفاس، وحددت أماكن بعضها بوسط المدينة، من ذلك مثلا، فندق ابن حيون شرق جامع القرويين،(59) وفندق أبي خنوسة،(60) وفندق الرضاع،(61) وفندق الزيت،(62) وفندق التجار،(63) وفندق الشماعين،(64) وفندق الملجوم،(65) وفندق درب الغرباء(66) وفندق الحدودي.(67)

الفندق	عصر التأسيس	مكانه بفاس	المصدر المعتمد عليه
ابن حيون	العصر الموحدي	شرق جامع القرويين	
ابن خنوسة	العصر المريني	-	
فندق الرضاع	العصر المريني	-	
فندق الزيت	العصر المريني	-	
فندق التجار	العصر المريني	-	
فندق الشماعين	العصر الموحدي	-	ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 414
فندق الملجوم	العصر المريني	-	ابن أبي زرع : روض القرطاس، ص 176
فندق الغرباء	العصر المريني	-	المصدر السابق، ص 105
فندق الحدودي	العصر المريني	-	المصدر السابق، ص 176

أما الدور الصناعية فإنها عديدة بالمدينة، وقد اختلفت وظيفتها عن الفنادق والأسواق ذلك أن هذه الأماكن، لم تكن مجالا للتجارة التي يتحكم

59) BEL (A) inscriptions arabes de Fes ... p.124

60) Ibid, p. 176

61) Ibid, p.176

62) ابن أبي زرع : روض القرطاس : 414.

63) المصدر السابق، ص 105.

64) المصدر السابق، ص 176.

65) BEL (A) : Inscriptions arabe de... p.124.

66) Ibid, Idem p.126

67) Ibid, Idem p. 127

فيها العرض والطلب، بقدر مــا كانت تشكل أماكن إنتــاج مواد معينة، سواء كانت هذه المواد مصنعة تحت إشراف ومباشرة الـدولة الحاكمة بالمدينة، أو من قبل الخواص الذين كانوا يقومون بتصنيع هذه المواد بطرقهم الخاصة، من ذلـك مثلا دار السكة التــي كانت مكــانا لصنــاعة العملة الــوطنية؛ دار الصابون،(68) ودار الدباغ.(69)

إن الأسواق والمرافق التــابعة لها بمدينة فــاس خلال العصر المريني، لم تكن في بنيتها المرفولــوجية متناسقة، إلا في حالات قليلة، فقــد أشارت كتب النظم الإسلامية إلى وجود فوضى في بناء الدكاكين، وهي ظاهرة لم تقتصر على فاس، بــل لازمت مدن المغرب الإســلامي ككل خلال هــذه المرحلة كما يشير إلى ذلك العقبــاني،(70) وهو مــا يؤدي في اعتقادي إلى عــرقلة حــركة المرور بــالمدينة. كما أن التمييــز بين الأسواق الحضريــة والقــروية لم يكــن واضحا جدا، ذلك أن مدينة فاس احتضنت أسواقا خاصة بالدواب والأنعام، وقد وردت بخصوصهــا إشارة في التشوف ويتعلق الأمــر بسوق البقر.(71) وفي المقابــل وجدت أسواق خارج نطــاق المجال الحضري المحاط بــالأسوار، كان روادها في غــالبيتهم من سكان الحاضرة الفاسية. وقــد ذكر الوزان في هذا الصدد سوق الخميس الأسبوعي.(72) كما أن المدينة لم تعد أثناء هيكلة مرافقها الاقتصادية على تلافي جملة مــن السلبيات المتعلقة أساسا بما يطرأ من فوضى في الطــرق بفعل الفضلات الناجمة مثلا عن حــوانيت الجزارين وغيرهم، غير أن سكــان الحاضرة الفاسيــة وعوا تمامــا مشكلا آخــر يتعلق ببعض الصناعات التي تسبب تلوثا في مجال المدينة، أو لها تأثير على المدينة وممراتها الرئيسية، فعملت على تجميعها في منطقة معينة، وقد كانت منطقة وادي فاس الفاصل بين العدوتين مقرا لتجميع مثل تلك الحرف كالصباغين والخراشفيين.

---

68) حــول دار السكة أنظــر : المــديــوني : الدوحة المشتبكة في ضبط معالــم السكة. تحقيق حسين مؤنس، منشورات مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية. مدريد. العدد 2، 1958 ص : 120.

69) BEL (A) : Inscription J. A. op. cit. p; 186.

70) العقباني : تحفة الناظر. مخطوط خ.ع. الرباط رقم د 603 ص 86.

71) ابن الزيات : التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد التوفيق الرباط 1984 ص 97.

72) الحسن الوزان : وصف إفريقيا... ج 1 ص 189.

أما الطاحونات أو ما عرفته مصادر المرحلة «بالأرحى» فقد كانت مخصصة أصلا كمكان لطحن الحبوب وإنتاج الدقيق. وإذا كنا لا نعلم هل كانت لهذه الدور الصناعية وظيفة أخرى غير طحن الحبوب، فإن ملكيتها، حسبما يبدو من المصادر، تعود إلى بعض السكان الحضريين،(73) وكان توزيعها في المجال الحضري للمدينة خاضعا للقرب من مصادر المياه التي كانت تشكل الطاقة المحركة،(74) لذلك تركزت خصوصا في الجانب الغربي من عدوة القرويين. لكن ذلك لا يعني خلو عدوة الأندلس من هذا النوع من المؤسسات،(75) أما بخصوص عددها فإن المصادر تتحدث عن وجود أربعمائة «أرحى» في العصر الموحدي،(76) وبغض النظر عن صحة هذا الرقم فإن عددها كان كبيرا خلال المرحلة المرينية.

73) المصدر السابق : ج 1 ص 204.

74) BEL (A) les inscriptions arabes de Fes... p.216

75) ابن أبي زرع : روض القرطاس ... ص 410.

76) مجهول الاستبصار ... ص 180.

النشاط التجاري في مدينة فاس في القرن ١٩

للأستاذ حسن القرنفل
كليـة الآداب ـ الجديدة

يعتبر النشاط التجاري من أقدم القطاعات التي عرفتها مدينة فاس، فقد اتفق أغلب المؤلفين الذيـن أرخوا للمدينة على القول بأن مجموعـة هامة من التجار الأندلسيين والتونسيين غادرت بلـدانها الأصيلة للاستقرار في فاس، حيث استقبلت أحسن استقبال وأدخلـت النشاط التجاري إلى المدينة، ومنذ ذلك الـوقت أصبحـت فاس المدينـة التجاريـة في المغرب لكـونها تزود كـل المناطق بالمواد المصنوعة محليا، ولأنها كانت تقيم علاقات تجارية مهمة مع الخارج.

وقد ازدهـرت التجارة في هذه المدينـة ازدهارا كبيرا منـذ القرن 16 على الأقل، حيـث يحدثنا الحسن بـن محمد الوزان في وصـف إفريقيا عـن عدد كبير من الدكـاكين المخصصة لبيع المواد المنتجة في المدينـة، كما يحدثنا عن تجارة القماش في القيسارية التـي تعرف رواجا كبيرا ويعد ممارسـوها من أغنى فئات المجتمع(1) وقد استمر ازدهار التجارة في مدينة فاس في القرون المواليـة حتى وصـل أوجه في القـرن 19، وأصبحـت علاقـاتها مع العـالم الخارجي متعددة ومتنوعة تهم الشرق العـربي وإفريقيا وأوربا، وأصبحت فئـة التجار في فـاس تحاط بعنـايـة كبرى إلى درجة أن كثيرا مـن الكتـاب الأوربيين تحدثـوا عن طبقـة بورجـوازية لا تختلـف كثيرا عن مثيـلاتها في أوربا، (ألف الإخوان طاروا Tharand كتابا في بداية القرن 20 اسمياه فاس أو

1) الحسن بن محمد الـوزان وصف إفريقيا الجزء الأول ترجمة محمد حـي، ومحمد الأخضر الرباط 1980. ص 189 وما بعدها.

بورجوازية الإسلام) مع أن نشاطها الاقتصادي ظل دائما محصورا في نطاق التجارة، دون الاهتمام بقطاع الإنتاج.

وإذا كان القرن 19 هو الفترة التي عرف فيها النشاط التجاري أوجه فإنه أيضا كان هو بداية النهاية بالنسبة لمدينة فاس، إذ أنه لم تمض سنوات قليلة من القرن العشرين حتى فقدت المدينة دورها الاقتصادي متخلية عن مركزها لمدينة أخرى ناشئة هي الدار البيضاء وإذا كان وجود هذه الأخيرة على المحيط الأطلسي وتوفرها على ميناء ذي إمكانيات مهمة يفسر جزئيا استيلاءها على الدور الذي كانت تقوم به مدينة فاس، فإن بعض رواد الحركة الوطنية رأوا في ذلك عملا سياسيا مقصودا أرادت من ورائه الإدارة الفرنسية سحب البساط من تحت أرجل الفاسيين الذين أظهروا مقاومة كبيرة للوجود الفرنسي في البلاد (علال الفاسي).

1 ـ تنظيم النشاط التجاري في مدينة فاس :

لو ألقينا نظرة سريعة على النشاط التجاري في مدينة فاس في القرن 19 للاحظنا إمكانية تقسيم هذا النشاط إلى ثلاثة أنواع: التجارة الداخلية المحلية التجارة مع باقي مناطق البلاد المغربية، ثم التجارة الخارجية.

1 ـ التجارة الداخلية أو المحلية :

التجارة الداخلية المحلية في فاس كانت تهم المواد الاستهلاكية الضرورية والمنتوجات المحلية ثم المواد المستوردة، وكلها كانت موجهة إلى المستهلكين المحليين، يتعلق الأمر بالنسبة للمواد الضرورية بالحبوب والمواد الغذائية عموما. وهذه التجارة كانت متحركة من طرف مجموعة قليلة من تجار الجملة الذين كانوا يتوفرون على مخازن كبيرة لوضع السلع أما البيع بالتقسيط فكان يتم عن طريق مجموعة من الباعة المتفرقين في كل أحياء المدينة وقد أشار المؤلفون الذين كتبوا عن مدينة فاس في هذه المرحلة إلى كون أغلبية هؤلاء كانوا من أصل بربري، وبالضبط من منطقة سوس كما هو الأمر في مختلف المدن المغربية.

أما عن المواد المحلية فـإنها كانت تباع بإحدى الطـريقتين الطريقة الأولى يتم فيها بيع المادة المنتـوجة بواسطة المنتج نفسه، وهذا مـا كانت تمارسه قلة من الصناع فقـط ويتعلق الأمر هنا خصوصا بالصنـاع الذين ينتجون المحاريث الخشبيـة والحصر والمسامير أما الأغلبية من الصناع فكـانت تبيع منتوجـاتها عن طـريق المزاد العلني (الـدلالة) حيث كـانت تقـام في أسواق المدينة تجمعات تجارية يومية تباع فيها هذه المنتوجات للمستهلكين مباشرة عن طريـق المزاد العلني، أو إلى التجار الكبار الـذين كانوا يحققـون أرباحا هـائلـة مـن بيـع هـذه المواد في الـدول الأخـرى. وفيما يخص تجارة المواد المستوردة، فإنها كانت تهم أساسا القماش بمختلف أنواعه والعطور وبعض منتوجات الصناعة الأوربية، وكانـت القيسارية هي المكان الذي تمارس فيه هذه التجارة وهي تجارة مـربحة لكون زبنائها هم في غـالب الأحيان نساء التجار اللائي كن يسرفن بسخاء على زينتهـن وكسوتهن. ومن هنا الأهمية المعطاة في مـدينة فاس للتجـارة في القيسارية (كما يشير إلى ذلـك مخطوط يوجد بالخزانة العامة: ذكر قضية المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين) حيث يرغـب كل تاجـر يريـد الارتقاء في سلم الهرم الاجتماعـي في الحصول على محل تجاري فيها، وقـد كان أغلـب هؤلاء التجـار من أهـل فاس، أي مـن الأندلس الـوافدين على المدينة أو مـن اليهود الفاسيين الذيـن أسلموا. وكان المحتسب يسهر على سير النشاط التجاري في المدينة سيرا نزيها، حيث كان يمثل السلطة الرابعة في المدينة بعد الباشـوين والقاضي. وكان مكلفا بمراقبة كل المنتوجات والمواد الاستهلاكية كالخبـز واللحم والزيت والزبدة كما كان يتدخـل لحل النزاعـات بين المستهلكين والمنتجين، بالإضـافة إلى الصـلاحية التي يملكهـا في الغرامات الماليـة وإقفال محلات الأشخاص المخلين بقـواعد الحرفة.

أما بخصوص النزاعـات التي كانت تنشب بين التجار، فقـد كان يهتم بحلها «عرف التجار» وهو مجلس يتكـون من ثمان تجار يجتمعون كل ما دعت الضرورة إلى ذلك.

وحـيـن يفلـس أحـد التجـار، فإن القـاضي كـان يعطيـه ما يسمـى بـ«كاغيـط العـدم» وذلـك مـن أجـل حمايتـه من دائـنـيـه. ولكـن هـذه

الـوثـيـقــة لـم تكــن تعـطـــي بسهـــولـة لكل مـن أعـلـن إفـلاسه بـل يشتـرط ألا يصبــح في مـلـك المفـلـس إلا الثيـاب التـي يرتـديـهـا.

ويجب أن نشير هنا إلى أن الملاح الموجود في فاس لم يكن مركزا تجاريا في نفس أهمية المراكز التجارية الموجودة في المدينة، وبالتالي لم يشكل يهـود فاس في القرن 19 فئة تجارية ذات أهمية كـبرى كالتي كانت موجـودة، في باقـي المـدن المغربيـة وهـذا يـدل على قـوة النشاط التجـاري في فاس وقـدمـه.

3 ـ التجارة مع باقي المناطق المغربية :

لقد كانت فاس مركزا حرفيا كبيرا في القرن 19. لهذا فإنها كانت تصدر جزءا كبيرا من منتـوجاتها إلى باقي المنـاطق المغربية. ولم يكـن الحرفيون أنفسهـم الذيـن يقومـون بذلـك بل كـان التجار يشترون هـذه المنتوجـات الحرفية ويخزنـونها لبيعها في المواسم المناسبـة. وهكذا كان هـؤلاء التجار يحققون أرباحا هائلة من هذه التجـارة خصوصا في فصل الصيف، وكانوا يبيعـون هذه المنتـوجات بكميـات كبيرة بالخصـوص إلى القبائل المجـاورة للمدينة. ولم يكن التجار ينتظرون قدوم رجـال القبائل لبيع منتوجاتهم بل كـانـوا يهتمون بـإيصـالها إليهـم في أسواقهـم الأسبـوعيـة حيث كـانـوا يستخدمون مجموعة من الباعة الذين يتجولون في مختلف المناطق المجاورة منتقلين من سوق أسبوعيـة إلى أخرى. وهذا يعني أنه كانـت هنالك بعض المصالح المشتركة بين فئة التجار في فاس ورجال القبائل. الشيء الذي يفسر بعض التحالفات التــي قامت بين المدينة وبين هذه المناطـق القبلية المجاورة. وفي سنوات المحاصيل الهزيلـة، كانت المدينة تتأثر اقتصاديـا من جراء ذلك حيث كانت المنتوجات المحليـة تعرف انخفاضا كبيرا في الأسعار وهذا يبين أن فاس كانت أكبر حاضرة في المغرب تقيم عـلاقات تجارية مع البادية. بل أن أحد الباحثين الذيـن اهتموا بالموضوع يذهب إلى حـق القول بأن فرض ضريبة «عشور فندق التجاريين» التي أقـرها السلطان مولاي عبد الرحمن ليســت إلا وسيلة مـن أجل إخضـاع القبـائل للضريبة بعـد أن أصبح مـن

المستعصي على المخزن أن يقوم بحركات من أجل استخلاص الضرائب من القبائل.(2)

وبالإضافة إلى التجارة مع المناطق القروية كان تجار فاس يبعيون المنتوجات المحلية أو البضائع المستوردة في مجموعة المدن المغربية كمكناس والرباط وسلا ومراكش وتطوان. كما أخذ عدد من تجار المدينة يستقرون في هذه المدن حيث أصبحوا يمتلكون عدة محلات تجارية مختصة في بيع مختلف أنواع القماش.

4 ـ التجارة مع الخارج :

يمكن إرجاع العلاقات التجارية مع الخارج إلى القرن 16 على الأقل حيث تتحدث المصادر الأجنبية عن مثل هذه العلاقات. ويمكن القول بأن مصر قد شكلت أحد أهم هذه الأسواق الخارجية، حيث كانت تباع المنتوجات الحرفية الفاسية بإقبال كبير. ويعود الفضل في هذه التجارة إلى رحلات الحجاج إذ كان الحجاج المغاربة يفدون على فاس قبل شد الرحال إلى الديار المقدسة لزيارة ضريح المولى إدريس. ولأن الرحلة كانت تستغرق وقتا طويلا وتتطلب مبالغ مهمة فقد فكر هؤلاء الحجاج الذين كانوا في غالبيتهم من التجار في حمل بعض منتوجات الصناعة الحرفية في فاس لبيعها في البلدن التي يمرون بها. ولما نالت هذه المنتوجات نجاحا كبيرا خصوصا في الأسواق المصرية، أصبح الحجاج يحملون كميات هائلة، بل أصبحت قوافل تجارية خاصة تذهب إلى مصر حاملة منتوجات مدينة فاس وبالخصوص الطرابيش والأحذية والجلابيب. وأمام أهمية السوق المصرية رحل كثير من التجار الفاسيين إلى القاهرة حيث أقاموا بيوتا تجارية تحقق أرباحا طائلة. واللائحة التي أعدها لوكليرك R. Leclerec في بداية القرن العشرين (3) والخاصة بالتجار الفاسيين الذين يتوفرون على مراسلين تجاريين في القاهرة تضم أكثر من عشرين تاجرا تترواح أرقامهم التجارية

(2 E. Michaux - Bellaire, Fés et les Tribus berbères, in Bulletin de l'enseignement public, N° 37, Janvier 1922. pp. 7 - 8.

(3 Leclerc (R); le commerce et l'industrie à Fés, in Renseignements Coloniaux, Juillet. 1905.

التي يحققونها مع السوق المصرية بين 20.000 و 60.000 فرنك سنويا ونجد من بينهم العربي لحلو الذي كان رأسماله يتجاوز 500.000 بسيطة وعبد السلام المراكشي الذي كان يتجاوز رأسماله 100.000 بسيطة ومحمد بن البدوي برادة الذي كان يتوفر على رأسمال من نفس الحجم.

وقد كان السنيغال أيضا سوقا تجارية كبرى تباع فيها منتوجات الصناعة الحرفية الفاسية وبالخصوص الأحذية. وكان التجار الفاسيون يملكون بيوتا تجارية في سان لويز ودكار، وكانوا يحتكرون تجارة القماش في السنغال، وقد أورد لوكليرك أسماء تسع تجار فاسيين يحققون أرقاما تجارية مع السنغال تتراوح بين 20.000 فرنك و 60.000 فرنك. وفي مقدمة هؤلاء التجار نجد اسم مولاي علي الكثيري الذي كان يحقق أكبر رقم تجاري والذي كان رأسماله يفوق 100.000 بسيطة.

كذلك كانت المنتوجات الفاسية تصل إلى الأسواق الجزائرية وقد استقر لهذا الغرض أيضا عدد من تجار مدينة فاس في بعض المدن الجزائرية كما استقر بعضهم في وجدة.

مما سبق يتضح أن تجارة فاس مع الأسواق العربية والإفريقية والتي كانت تقوم أساسا على المنتوجات المحلية كانت تحقق للمدينة مداخيل مهمة. فبالنسبة لسنة 1902 مثلا حيث تتوفر معطيات رقمية صدرت مدينة فاس حوالي 1.750.000 فرنك من الأحذية و 300.000 فرنك من جلود الماعز و 200.000 فرنك من الثمر و 100.000 فرنك من جلود البقر.(4)

أما التجارة مع هذه الدول الإفريقية والعربية فكانت تجارة تصدير أساسا، إذ لم تكن مدينة فاس تتوصل بالمقابل بمنتوجات هذه الدول. إلا أن الأمر لم يكن بالنسبة لتجارة فاس مع أوربا. فإذا كان الميزان التجاري كما نقول اليوم لصالح فاس فيما يخص مبادلاتها مع الدول التي تحدثنا عنها، فإنه على العكس من ذلك كان لصالح أوربا فيما يخص مبادلات هذه الأخيرة مع فاس حيث كانت الصادرات من المنتوجات المحلية قليلة جدا. وبالمقابل كانت فاس تستورد من أوربا مواد ذات أولوية كبيرة بالنسبة للمغاربة كالشاي والسكر والشمع والتوابل والتي كانت تستورد أساسا من

---

4) المرجع السابق.

فرنسا وأنجلترا فبالنسبة لسنة 1903 مثلا استوردت المدينة ما يناهز 1200 000 فرنك من السكر و 300.000 فرنك من الشاي و 300.00 فرنك من الشمع، وقد أقام لهذا الغرض التجار الفاسيون بيوتا تجارية في مختلف المراكز التجارية الأوربية كما رسيي ولوهافر ومانشستر ونجد من بينهم بعض الأسماء المشهورة في التجارة في فاس كمحمد بن البدوي برادة الذي سبق أن لاحظنا وجوده ضمن التجار الذين يصدرون المنتوجات الفاسية إلى مصر.

وبالإضافة إلى هذه المواد الاستهلاكية الجماعية، كانت المدينة تستورد الأثواب بمختلف أنواعها وتقدر قيمة ما استوردته المدينة من هذه المواد في 1903 ما يفوق 1.800.000 فرنك. وغني عن القول أن التجار الذين يستوردون هذه المنتوجات من أوربا هم من أغنى التجار في المدينة، وأن رساميلهم تفوق أحيانا 2.000.000 بسيطة كما هو الأمر مع سليمان الصقلي، وعبد الرحمن لحلو، والأخوين الطالب، ومحمد الأزرق، وعمر التازي، ومحمد الشيخ التازي، ومحمد التازي. وهؤلاء الثلاثة إخوة، ومحمد بن المكي التازي، وهو ابن أخيهم. وتفوق ثروة هؤلاء الأربعة ثمانية ملايين بسيطة. ويورد لوكليرك لائحة تضم ستة وأربعين تاجرا فاسيا تتراوح رساميلهم بين مليونين و 100.000 بسيطة سبعة منهم ينتمون إلى عائلة التازي وستة إلى عائلة برادة، وخمسة إلى عائلة لحلو. بمعنى أن أكثر من ثلث أغنى التجار في مدينة فاس في نهاية القرن 19 كانوا ينتمون إلى ثلاث عائلات فاسية. وهذا يعني أنه ابتداء من القرن الأخير أصبحت الثروات تتراكم في فاس بشكل ملفت للنظر.

وإذا عدنا إلى التجارة الخارجية بفاس سنجد أن المدينة قد سجلت عجزا تجاريا بقيمة 000 2350 فرنك واستوردت بقيمة 000 3675 فرنك. وهذا يعني أنه رغم الرواج والازدهار الاقتصادي الذي عرفته المدينة فإنها لم تكن تستفيد على المدى البعيد من نشاطها التجاري.

لقد كانت تحقق فائضا تجاريا مهما في الأسواق العربية والإفريقية وعجزا رهيبا في الأسواق الأوربية وهذا العجز الأخير سيصبح بمثابة قدر التجارة المغربية في ما بعد.

أما البضائع المستوردة من أوربا فإنها كانت تصل عن طريق البحر إلى أحد الموانئ الشمالية: تطوان طنجة العرائش. ثم كانت تحمل بعد ذلك على ظهور الدواب لتصل إلى فاس. إلا أن الطرق التي تربط بين هذه الموانئ وبين المدينة لم تكن دائما آمنة، لهذا كان التجار يهتمون كثيرا بعلاقات المخزن بالقبائل حيث أن كل عصيان قبلي يضر مباشرة بمصالحها التجارية وهذا هو السبب الذي جعل فئة التجار تكون دائما في علاقات طيبة مع المخزن خصوصا في القرن 19 لارتباط مصالحها بقوته، حيث أن تعزيز السلطة المركزية للدولة المخزنية كان يعود أساسا بالفائدة عليها. وقد تكبدت التجارة الفاسية ومعها القطاع الحرفي - حين يتعلق الأمر بتصدير المنتوجات المحلية - خسائر فادحة كلما قطعت الطرق التجارية الرئيسية كما حصل في بداية هذا القرن بعد ثورة بوحمارة حيث تعذر وصول البضائع المتوجهة إلى الجزائر.

II- بعض خصائص التجارة في فاس في القرن 19

1 - ممارسة الربا

الدين الإسلامي يحرم الربا. إلا أن هذه الكلمة خلقت صعوبة بالنسبة للغة العربية إذ أنها بالنسبة للبعض هي الفائدة المحصلة من قرض الأموال والتي تفوق الضعف. وبهذا المعنى لا يصح الكلام عن ربا في الحالات الأخرى التي يكون فيها سعر الفائدة معقولا. وبالنسبة للبعض الآخر بأنه لا فرق بين كلمة ربا في اللغة العربية وبين الفائدة المستعملة في اللغات الأخرى ومن ثم فإن كل فائدة محرمة طبقا للديانة الإسلامية.(5) وعلى كل حال سواء أخذنا مفهوم الربا عند الفئة الأولى أو الثانية فإن كل المراقبين الذين كتبوا عن التجارة في فاس في القران 19 قد لاحظوا ممارستها من طرف عدد مهم من تجار المدينة. وقد حاول بعض الكتاب(6) الأجانب أن يذهبوا بعيدا في تفسير تلك الظاهرة، حيث يرجعون ممارستها إلى التجار الفاسيين ذوي الأصل اليهودي والذين دخلوا إلى الإسلام ابتداء من العصر

---

5) Rodinsion (M), Islam et Capitalisme, édit. Seuil, Paris, 1966, p. 31.

6) Tharand (j.j). Fès ou les bourgeois de l'Islam, edit. Plon, Paris, p. 71.

المريني إن ممارستهم للربا حسب هؤلاء الكتاب تقليد من التقاليد اليهودية التي تمسك بـه هؤلاء التجار حديثو العهد بالإسلام! ونحن نـرفض تبني مثل هذا التفسير العـرقي لسبب واحد هو كـون هذه الظاهرة قـد لوحظت أيضا في دول إسـلامية أخرى لم تعـرف ما عرفـه المغرب من دخـول عدد كبير من التجار اليهود في الديانة الإسـلامية. أما البعض الآخر فقد رأى في ممارسة الربا من طرف التجار في فـاس دليلا على هشاشة إسلامهم وهذا طرح مـرفوض أيضـا لأن هؤلاء التجـار قد حـاولوا الاستعـانة بعـدد من الفقهاء الذين كانوا يستجيرون بفتـاويهم التي تحاول أن تضيق من مفهوم الربـا حتى يصبـح النشاط التجـاري ممكنا. وكيفما كـان الأمر وكما قـال مكسيم رود نسون، فـإن الرجال يتوقفـون عن الخضوع لكل إديـولوجية مهما كـان أصلهـا إلاهيا حين تمس مصـالحهـم الاقتصـادية أو تعـرقـل صعودهم الاجتماعي.

وعلى العموم فإن الربا كان يمارس في فاس بإحدى الطريقتين التاليتين:
• الطريقة الأولى تتلخـص في شراء بعض المنتوجات قبـل أوانها كشراء الغلات الفلاحية في وقـت مبكر أو كراء صـوف الخرفان قبل قصهـا، وذلك بأثمان منخفضـة تؤدى فـورا، والطريقـة الثانيـة تتعلق بشراء بعـض المنتوجـات والحصول عليها فورا مع تأخر الأداء لمدة معينة ستة أشهر على أكثر تقدير وفي هـذه الحالة تبـاع المنتوجـات بسعر يفـوق سعرهـا الحقيقي ويكـون الغرض من ذلـك هو حصول التاجر المشتري على المال الذي يحتـاجه، وقد وصف ميشوبيلير في بداية هذا القـرن حالة من هذه الحالات(7) حيث تقدم أحد التجار الذي كان في حاجة ماسة إلى المال، إلى أحد التجار طالبا منه أن يقرضه مبلغا معينا، فاعتذر التاجر بكونه لا يتوفر على المبلغ المطلوب ولكنه اقترح أن يعطي لهذا التاجر كمية مهمة مـن السكر يمكنه بيعها والاستفادة من ثمنها، فاضطـر التاجر المحتاج إلى قبول العرض، فباع لـه التاجر الأخر السكـر الذي كـان موجـودا في السوق بـوفرة بثمـن أعلى بكثير من ثمنـه الحقيقي على أساس أن يؤدي له المبلغ فيما بعد، فحمل التاجر السكر ونزل

7) Michaux Bellaire (E), L'usure in Archives Marocaines. Vol. 27. 1927.

به إلى السوق محاولا بيعه، ولكنه لم يتمكن من ذلك لوفرته في السوق فأرجعه إلى التاجر الذي باعه إياه لكي يشتريه منه، وبالطبع قبل التاجر ذلك، ولكنه دفع له ثمنا أقل بكثير من الثمن الذي باعه به، ومع ذلك اضطر التاجر للقبول، وتسلم منه المال، وهكذا يكون التاجر الأول قد ربح من هذه الصفقة مرتين!

وبالإضافة إلى الربا، كان تجار مدينة فاس يؤمنون على بضاعتهم عند شركات التأمين الأجنبية خصوصا أولئك التجار الذين كانوا يستوردون المنتوجات الأوربية ويحملونها عن طريق البحر وهذا يدل على أن هذه الفئة الاجتماعية وبفعل احتكاكها مع الغرب أخذت تتبنى سلوكا عقلانيا في معاملاتها التجارية رغم كون عدد كبير من هؤلاء التجار كانوا ذوي ثقافة جد محدودة. ولكن هذا السلوك العقلاني في مجال المعاملات التجارية يجب ألا ينظر إليه باعتباره اقترابا من نمط التفكير الأوربي بصفة عامة، لأن التجار الفاسيين ظلوا ذوي عقلية محافظة ومتزمتة، وفي هذا الصدد تروى قصة أحد كبار التجار الفاسيين الذين كانوا يستوردون القطن من مانشستر.(8) وقد أرسل مرة بضاعة بقيمة مليون ونصف فرنك وأمن عليها عند إحدى شركات التأمين وخلال رحلة السفينة المحملة بالبضاعة انخفض سعر القطن انخفاضا مهولا وأصبح التاجر مهددا بالإفلاس، فقطع على نفسه عهدا أن يذبح ثورا في ضريح مولاي إدريس في حالة غرق السفينة وقد غرقت فعلا ووفى التاجر بوعده. هذه الحكاية لو ثبتت صحتها تظهر إلى أي أحد عاشت فئة التجار ازدواجية في السلوك. فمن جهة كانت تتعامل بأحدث الطرق التجارية العقلانية، ومن جهة أخرى ظلت متشبتة بمنظومتها المرجعية الدينية.

كذلك كان التجار في مدينة فاس يقرضون مبالغ مهمة مصحوبة بالفائدة للفلاحين الذين كانوا يضطرون إلى الاقتراض منهم في سنوات الجفاف. وغالبا ما كان هؤلاء الفلاحون يعجزون عن أداء ديونهم فتنتقل أراضيهم إلي ملكية هؤلاء التجار. وهكذا أصبحت كثير من العائلات الفاسية

8) Tharand (J), op. cit. p. 113.

تمتلك المئات من الهكتارات في المناطق المجاورة للمدينة وذلك ابتداء من النصف الثاني من القرن.(9)

2 ـ المضاربة :

ظهور المضاربة في النشاط التجاري بفاس من النتائج المباشرة لانفتاح المغرب على أوربا، إذ لم تكن المضاربة ممكنة في السابق لوجود المحتسب الذي يحدد أثمان المواد ويعاقب بصرامة كل مخالف. حقا لقد كان التجار في فاس يمارسون نوعا من المضاربة بالرغم من رقابة المحتسب، ولكنها لم تكن مضاربة واضحة، إذ أنها تتعلق بشراء منتوجات الصناعة المحلية في المواسم التي تعرف الكساد بأثمان جد منخفضة ولم يكن الصناع قادرين على مواجهة هذا الموقف لأنهم لم يكونوا يتوفرون على سيولة نقدية مهمة يواجهون بها الفترات السيئة من السنة وكان التجار يكدسون هذه المنتوجات لينزلوا بها إلى الأسواق المجاورة مع حلول الصيف، ويحققون بذلك أرباحا مهمة، ولكن المضاربة لم تصبح سمة عادية من سمات النشاط التجاري في فاس إلا بدخول المواد المستوردة. ذلك أن المحتسب لم تكن له أية صلاحية في تحديد أسعار المواد المستوردة لأنها مرتبطة بعدة عوامل لم يكن من السهل ضبطها بدقة، وهكذا أصبح التجار المستوردون لمادة معينة يتفقون على سعر موحد يفرضونه على السوق خصوصا في الأوقات التي يكثر فيها الطلب. وقد ساعد على نجاح هذه الممارسة الأهمية التي كانت تكتسيها بعض هذه المواد المستوردة والتي أصبحت ضرورية في الاستهلاك اليومي كما هو الشأن بالنسبة للشاي والسكر والقهوة والتوابل حيث يضطر المستهلكون إلى شراء هذه المواد بالأثمان المعروضة في السوق الشيء الذي يفسر وجود أسماء التجار الذين كانوا يستوردون هذه المواد من أوربا ضمن أسماء أغنى تجار المدينة.

(9 Lagarev (G), Structures agraires et grandes propriétés en pays Hayaïna, in Revue de géographie du Maroc, N° 9. 1966.

3 ـ **التبذير وفخامة العيش :**

كل الأشخاص الذين كتبوا عن فاس في القرن 19 أشاروا إلى الغنى الفادح لفئة التجار ونمط العيش الفخم الذي كانوا يزاولونه. فالثروات المحصلة من جراء تجارة التصدير والاستيراد لم تكن تجد مجالا لصرفها غير مجال الاستهلاك الواسع. وهكذا أصبح التجار يشترون الدور ويشيدون القصور الوثيرة وقد أشار الإخوان طارو Tharaud في بداية هذا القرن(10) إلى وجود مائة وخمسين قصرا في مدينة فاس وحوالي 2000 منزل من المنازل الفاخرة.

وهنا يطرح سؤال مهم حول الدور الذي كان من الممكن أن تقوم به فئة التجار في هذه المرحلة. فقد يرى البعض أنه كان على هؤلاء التجار الذين استطاعوا تكديس هذه الثروات الضخمة أن يستثمروها في قطاع إنتاجي عوض بعثرتها في الاستهلاك البذخي. والواقع أن تأكيد هذه الفكرة أو نفيها ليس بالبساطة التي يمكن تصورها فمن جهة يبدو أن هذه الفكرة ليست خالية تماما من الصحة، إذ أنه كان بإمكان التجار أن يستثمروا جزءا هاما من أموالهم في الصناعة المحلية خصوصا وأن هذا القطاع كان في حاجة مستمرة إلى الرساميل، كما أن تصدير منتوجات هذه الصناعة إلى الأسواق الخارجية كان سيضمن من دون شك مردودية مثل هذا الاستثمار.

ولكن الدفاع عن هذا الرأي ليس سهلا. وذلك أن التجار لا يفكرون بعقلية المصلح الاجتماعي أو السياسي وبالتالي فإن ما كان يهمهم في الدرجة الأولى هو الحصول على المزيد من الأرباح دون مخاطرة من جانبهم. وهذه خاصية من خاصيات العقلية التجارية فمن الصعب أن نتصور تاجرا يترك الشاي والسكر أو الحرير التي تدر عليه أموالا طائلة في الصفقة الواحدة ليفكر في استثمار أمواله في قطاع صناعي مهدد بتقلبات السوق وحالة الطرق التجارية. كذلك لا يمكن أن نتصور أن أوربا التي أصبحت تراقب المغرب عن قرب شديد ابتداء من النصف الثاني من القرن 19، كانت ستبقى مكتوفة الأيدي أمام مبادرة من هذا النوع، من شأنها أن تقفل في

10) مصدر مذكور ص 21.

وجهها أبواب السوق المغربية التي أصبحت تستهلك كميات هائلة من المنتوجات الصناعية الأوربية.

III ـ انفتاح المغرب على أوربا والتجارة في فاس

إن احتلال الجزائر من طرف فرنسا في سنة 1830 قد أعلن نهاية حالة مقاومة المغرب للنفوذ الأوربي إذ قرر بعد ذلك السلطان مولاي عبد الرحمن فتح أبواب المغرب أمام المواد الأوربية. وكان يرمي من وراء ذلك إلى الحد من المبادلات والرفع من مداخل الجمارك واستعمال القانون الجمركي كسلاح سياسي. وقد رافق ذلك مساندة السلطان للأمير عبد القادر، الأمر الذي انزعجت منه فرنسا فأخذت تتحرش بالمغرب حتى اضطرته إلى أن يخوض ضدها معركة إسلي سنة 1844. وقد كانت حربا قصيرة إلا أنها كانت ذات نتائج خطيرة حيث ظهر المغرب بمظهر الدولة الضعيفة. الشيء الذي جعل كل الدول الأوربية تنظر إليه بشراهة، خصوصا اسبانيا التي اضطرته أيضا إلى أن يخوض ضدها معركة في تطوان انتهت بانتصار اسبانيا واحتلالها لمدينة تطوان وأداء المغرب لتعويضات حرب هائلة لإسبانيا.(11)

ومن أجل تحسين وضعية الخزينة قرر السلطان احتكار التجارة. وهكذا أعلنت بعض التجارات ممنوعة الممارسة من طرف الأشخاص ليصبح احتكارها في يد تجار يختارهم السلطان ويسمون «تجار السلطان». وكان يتم تمويلهم من الخزينة وتقتسم الأرباح بينهم وبين السلطان. وكان هذا الاحتكار يهم بالخصوص مواد السكر والشاي والقهوة. وقد اختير هؤلاء التجار من اليهود المغاربة ومن أهل فاس. ومع مرور الوقت تقوى هؤلاء التجار وأخذوا يقيمون علاقات متينة مع الأوربيين إلى درجة أن أغلبهم قد حصل على الحمايات الأوربية. ويرجع الحق في إعطاء الحماية من طرف القناصلة الأجانب لبعض المغاربة إلى المادة الثانية من المعاهدة المبرمة بين فرنسا والمغرب سنة 1767 وحق الحماية يمكن تلخيصه كالتالي: هو

(11) Ayache (G), Aspects de la crise Firancière, in Revue Historique. T. CC XX, déc, 1985. p. 41

الامتياز الممنوح إلى قوة أجنبية ممثلة في المغرب، وبعض المغاربة أنفسهم من تحت حكم السلطان وأن تعوض قوانين السلطان بقوانينها.(12) يظهر إذن أن الأصل في قانون الحماية هو عدم إخضاع المواطنين الأجانب المتواجدين بالمغرب للقانون المغربي المشبع بالتعاليم الإسلامية وذلك تلافيا لوقوع أزمات دبلوماسية ودينية. ولكن مع استقرار عدد محكم من التجار الأوربيين في البلاد وتعاملهم مع عدد من الوسطاء والمترجمين المغاربة، تم توسيع مجال الحماية ليمس هؤلاء المغاربة أيضا، وهذا يعني وجود مغاربة لن يطبق عليهم القانون المغربي. كذلك فإن الامتيازات المالية لم تكن غائبة عن هذه العملية، ما دام الأشخاص الحاصلون على الحمايات لن يؤدوا أية ضريبة للدولة المغربية. ويظهر أن المغاربة لم يهتموا في البداية بامتيازات هذا النظام الحمائي ويكفي لتأكيد ذلك أن نشير أن النظام قد تم إقراره منذ سنة 1767، ولكنه لم يتوسع بشكل كبير إلا بعد حرب تطوان أي بعد أن أصبح المخزن في ضائقة مالية كبيرة.

ولسنا في حاجة إلى القول بأن تجار فاس كانت لهم مصلحة في الحصول على هذه الحمايات الأجنبية لأن ذلك سيمكنهم من التملص من أداء الضرائب والمساعدات المالية للمخزن وهكذا أصبح هؤلاء التجار يبحثون عن هذه الحمايات عن طريق الدخول كشركاء مع التجار الأجانب وأمام هذا الإقبال الكبير على الحمايات الأجنبية أصبح بعض القناصلة والتجار الأوربيين يستعملون نظام الحماية كوسيلة للاغتناء الشخصي، حيث كانت الحمايات تباع بأثمان مرتفعة أو يدخل الأوربيون كشركاء مع التجار الفاسيين دون أن يقدموا نصيبهم في رأس المال، وهكذا وإذا رجعنا إلى لائحة التجار الفاسيين التي أعدها لوكليرك تجد أن عددا كبيرا من أولئك الذين يعتبرون من أكبر التجار في مدينة فاس، كانوا يتوفرون على حماية أجنبية على الأقل، ويلاحظ أنهم كانوا يفضلون الحماية الإنجليزية، لأن أنجلترا كانت تظهر وقتذاك بصفتها أقوى الدول الأوربية.

(12 Martin (C), le régime de la protection au Maroc, in Archives Marocaines. Vol. XV. Paris 1909. p. 1.

مـراجـع البحـث

- Caillard (H), Une ville de l'Islam, Fès, édit. André. Paris. 1905.
- Le Tourneau et paye, les Cordonniers de Fès, in Hespéris. T. XXIII. 1936.
- Le Tourneau, la corporation des tanneurs et l'industrie de la tannerie à Fès, Hesperis, T. XXI, 1935.
- Lahlou, Notes sur la banque et les moyens d'échanges commerciaux à Fès avant le protectorat. in Hesperis. T. XXIV. 1937.
- LeTourneau, Fès avant le Protectorat, édit. S.M.L.E. Casablanca. 1949.
- Laroui, les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912). édit. Maspéro, Paris, 1977.
- Marquez, les épiciers Chleuhs et leur diffusion dans les villes du Maroc, in Bulletin économique du Maroc - Juillet. 1935.

الجلسة الخامسة(*)

برئاسة الأستاذ محمد عابد الجابري

كلية الآداب ـ الرباط

التجارة والمجتمع

- **الأستاذ محمد عابد الجابري** : مدخل إلى موضوع الجلسة.
- **الأستاذ محمد ناصح** : مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن 6هـ/2م.
- **الأستاذ الحسن بولقطيب** : المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية.
- **الأستاذ محمد اللحية** : الواسطة بين ملاح اليهود والمدينة : الوظيفة والمشاكل المطروحة من خلال نموذج مدينة مكناس.
- **الأستاذ علي المحمدي** : التجارة والمجال القبلي: تنظيم التبادل واستقلال الجماعات، نموذج آيت باعمران.
- **الأستاذ العربي الواحي** : دور التجارة في الحركة الوطنية في سلا خلال عهد الحماية.

(*) جرت الجلسة بعد زوال 1989/2/22 بمدرج رقم 3.

مدخل إلى موضوع الجلسة

ذ. محمد عابد الجابري
كلية الآداب - الرباط

لابد أن أعترف هنا أنني قد أعجبت أيما إعجاب بالمسح الشامل الذي تطمح الندوة إلى تحقيقه وإنجازه في موضوع من أهم الموضوعات التي تتعلق بتاريخنا ودولتنا ومجتمعنا: موضوع التجارة.

كلنا نعرف أن تاريخ المغرب والتاريخ العربي الإسلامي بكيفية عامة، مازال ناقصا أو يعاني من نقص كبير في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا حتى في الميدان الثقافي. فتاريخنا مازال يطغى عليه طابع السرد الحدثي المتعلق بالسلطة ومن يمسكها ومن يثور عليها. أما الأرضية الاجتماعية الاقتصادية والحقل الثقافي العام الذي يحرك هذه التغيرات وهذه الصراعات حول السلطة في مختلف العصور فهذا مازال ناقصا، وهو شيء طبيعي، لأننا فقط بدأنا نتوفر على باحثين شبان يطمحون إلى إنجاز مثل هذه المهام التي كان إنجازها من قبل صعبا جدا ليس فقط بسبب غياب المادة المباشرة، بل أيضا حتى بسبب فقدان الآفاق الفكرية.

ليس لدي ما أقوله في هذا الموضوع، فالموضوع هو موضوع المؤرخين، ونحن المنسوبين على الفلسفة والميدان النظري نعتمد على ما ينجزه أصدقاؤنا وزملاؤنا المؤرخون. ولكنني على كل حال جئت هنا ليس لأترأس بل لأتعلم، ومع ذلك فلابد أن أقول كلمة في الموضوع وهي عبارة عن ذكريات فقط، ذكريات ثقافية إذا شئتم.

في أوائل الستينات إذا لم تخني الذاكرة طرقت بحدة مشكل التجارة في المغرب العربي. في أوائل الستينات كان الاتجاه العام في الفكر الأوربي في

فرنسا وكذلك في المغرب، محاولـة تفسير تاريخ المغرب، وبالخصوص لماذا لم تتطور الأوضاع في المغـرب إلى أوضاع رأسمالية مع أن مؤهـلات كانت موجودة؟. كذلك ظهرت دراسات وكان أبـرزها يومئذ دراسة إيف لاكوست عـن ابن خلـدون، وحاول أن يعطي لابن خلـدون تفسيرا، أو يفسره تفسيرا ماديـا تاريخيـا أو أن يجعـل ابـن خلـدون مـن رواد التفسير المـادي للتاريـخ.

طبعا يمكـن أن نتفق معـه، ويمكن أن نختلـف معه، إنما طـرح مشكل التجارة في المغرب، وأن تحول الطرق التجارية وسجلماسة هي السبب فيما كان يعانيه المغـرب من اضطرابات ومن تأخر فيما بعد. لكـن أعتقد، عندما يأخـذ الإنسان بمثـل هذه الأطـروحات في الغـالب يجب أن لا يستهين بها لأنها أطروحات، أدوات للعمـل دائما، لكن أيضا تخفي أشيـاء أو قد يكون ظاهـرها أفيـد أو أكثر فائدة ممـا تنطق به أو تقـدمه. فـانسياب أو تحول الطرق التجاريـة عن شمال إفريقيا في وقـت من الأوقات إذا ثبت هـذا، أنه كان عاملا رئيسيا في التحولات التي حـدثت فيما بعد. هذا حادث تاريخي، لكن الحادث التاريخي يبقـى تفسيره مرهونا بجملـة من المعطيات يجب أن يكشف عنها.

هل تحول الطرق التجارية عن المغرب العربي سبب فقرا في البلاد، ومن ثمة اضطـربت الأوضـاع وكثرت الاضطـرابات إلى آخـره، بمعنى أن تحول الطـرق التجاريـة سبب عـاملا داخليـا هو الـذي كان وراء التغيرات التـي حدثت، والجمود الذي حدث وعـدم التطور. وهذا يصدق على العالم العربي ككل. أم أن استيلاء أروبا على الطرق التجارية مكنها من الغنى ومن الثروة لتحقـق تفـوقا على الخصـم التـاريخي لها يـومئـذ وهو المغـرب والعـرب والإسلام. المسـألة لها وجهان: غـالبا المستشرقون وعلى رأسهـم لاكسوت ومكسيم رودنسـون وغيرهم مـن الذين عـالجوا هذا الموضـوع يخفون أو يسكتون أو لا يتبينـون الوجه الآخـر للقضية، وهو أن استيـلاء أوربا على الطرق التجارية مكنها من الأموال، مكنهـا من أسس التقدم، في نفس الوقت أن تحول الطرق التجارية أيضا أدى إلى تقهقـر، وأدى إلى تراجع في البلدان التي تحولت عنها. إذن فالمسألـة يجب أن ننظر إليها في نظري من الوجهين

معا: أثرها في الغنى الأوربي والتقدم الأوربي وهذا في نظري شيء حاسم، ثم تأثيرها السلبي في البلدان التي افتقدت هذا الرواج التجاري.

إذن هذا من ناحية الطموح العام إلى تغيير تاريخ المغرب، والعالم العربي الإسلامي، وأخذ فكرة عامة عنه. لكن يبقى مع ذلك أن التجارة ليست مقصورة فقط في هذا المجال النظري العام. تاريخ المغرب كله منذ كان المغرب بلدا إلى اليوم، وهو يمارس التجارة دوليا وداخليا، وكان لهذه الممارسة التجارية أثر كبير في الأحداث التي عرفها: السياسية منها والاجتماعية وغيرها، ولذلك فعندما اطلعت على برنامج الندوة أعجبت كثيرا بهذا المسح الشامل. لكن بطبيعة الحال نحن نقدر ظروف الإخوان الباحثين، وأن هذه مجرد بداية. لكن إذا تيسر أن تكون هذه الندوة منطلقا لبحث متواصل، أتصور أن الباحثين الشباب هؤلاء الذين أقول تطوعوا للبحث في هذه المواضيع الصعبة، إذا استطاعوا أن يشكلوا شبه جمعية أو فريق عمل للمستقبل فأعتقد أن هذا اللقاء يكون له ما بعده حتى لا تبقى هذه الورقات يتيمة فيما بعد أو حتى لا ينصرف البحث فقط إلى الميادين الفردية، أو يعتمد فقط على المجهودات الفردية، الآن لابد في جميع فروع البحث، لابد من التعاون، لابد من تكوين فرقاء العمل، وإلا فالإنسان لا يستطيع بمفرده أن يحقق ما هو مطلوب كله.

سأستمع للإخوان، وبطبيعة الحال لن أبخل عليكم بأي انطباعات بعد الاستماع إلى كل مداخلة.

مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن 6هـ/2م

ذ. محمد ناصح
كلية الآداب ـ الدار البيضاء

الحديث عن مكانة التجار بين الفئات المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال العصر الوسيط، يطرح تساؤلا عريضا ومشروعا حول طبيعة وهوية البنية الاجتماعية العمودية للمجتمع الحضري، وعلى الرغم من الوضوح النسبي لبعض مكونات هذه البنية، فمن الصعب الحديث عن المجتمع الطبقي في مدن المغرب خلال العصر الوسيط، سواء من الناحية التاريخية أو من الناحية المنهجية، نظرا لغياب الأسس التي يقوم عليها المجتمع الطبقي من وجهة النظر الماركسية، إذ أن ما يميز المجتمع الطبقي هو الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وعلاقات الإنتاج المتميزة باستغلال أقلية مالكة لأكثرية غير مالكة، ثم اختلاف نمط العيش والاستهلاك، بينما في المجتمع الحضري المغربي يمكن الحديث عن فئات اجتماعية متميزة بعدة خصائص لكن تلك الخصائص لا تسمح لها بالارتقاء إلى مستوى الطبقة. وباستقراء الإشارات الواردة في مصادر العصر الوسيط واعتمادا على الضوابط المتحكمة والموجهة للتطور الاقتصادي الاجتماعي، يمكن اقتراح تصنيف فئوي يرتكز بالنسبة للقرن السادس الهجري ـ الثاني عشر الميلادي ـ على التمايز الوظيفي ومستوى العيش. ومن خلال هذا التصنيف سنحاول إبراز مكانة التجار ضمن الخريطة الاجتماعية للمجتمع المغربي.

الفئة الأولى : الحكام ومن في مرتبتهم :

تضم هذه الفئة الأمراء والوزراء والكتاب والأشياخ الموحدين والولاة والقواد. هؤلاء هم أكثر فئات المجتمع التي تستفيد من الدولة بحكم ارتباطها اليومي بقصر أمير المرابطين أو خليفة الموحدين، معظمهم يلازم الأمير والخليفة في حله وترحاله، ويتلقون رواتب منتظمة من خزينة الدولة، وإذا كان من الصعب معرفة القيمة النقدية لهذه الرواتب، فإن هناك إشارات كثيرة في المصادر تشير إلى أن هذه الفئة تعيش في أعلى مستوى وتوجد في أعلى مستوى، وتوجد في أعلى مرتبة، غير أن هذه الوضعية الميسورة ليست نتيجة امتلاك وسائل الإنتاج بقدر ماهي نتيجة موقعها داخل سلك الدولة، يقول المراكشي في معرض حديثه عن فقهاء الدولة المرابطية الذين كانوا يشكلون فئة عليا في المجتمع خصوصا في عهد على بن يوسف:

«... فبلغ الفقهاء في أيامه ـ يقصد عهد على بن يوسف ـ مبلغا عظيما لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس، ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طول مدته فعظم أمر الفقهاء كما ذكرنا وانصرفت وجوه الناس إليهم فكثرت لذلك أموالهم واتسعت مكاسبهم»(1) وطبيعي أن هذه الفئة ستحاول الحفاظ على هذه المكاسب وستحارب كل اتجاه يرمي إلى مناقشة آرائها وأحكامها.

وإذا كانت المصادر تركز على فقهاء المرابطين كفئة اغتنت من موقعها في الدولة، فإن العهد الموحدي ـ وخصوصا عهد قوة الدولة ـ سيعرف توسعا للفئات التي حققت مكاسب مهمة، وبالضبط تلك التي لها ارتباط وظيفي بالدولة، أو ذات علاقة عائلية أو علاقة ولاء بالموحدين، حتى شبهت الامتيازات التي نالها أهل الحظوة من الموحدين في عهد يوسف بن عبد المومن بما ناله الأمويون أيام الخليفة عثمان بن عفان، وهذا ما يقصده ابن صابح الصلاة بقوله: «ونال الناس معه وبعد ذلك في خلافته من جميع الطبقات ممن الكتاب والعمال والطلبة والقضاة والرعية، بصلاح أحوالهم

1) المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، سلا 1936 ص: 202، 203.

ونماء أموالهم ما لم يعقد مثلها في زمان حتى شبهها الطلبة وأهل التواريخ بأيام عثمان بن عفان»»(2) وعبر الشاعر الموحدي أبو عمر بن حربون عن العلاقة بين كسب الجاه وخدمة الدولة بقوله مادحا الخليفة يوسف بن عبد المومن:

وما المجد إلا من هبات أكفكم فمن نال حظا منكم فهو ماجد(3)

ولم تقتصر الامتيازات التي نالها وجهاء الدولة وعلية القوم على الرواتب والإعطيات في المناسبات، بل هناك «الإقطاعات» وهي إما عقارات سكنية في المدينة أو أراضي زراعية في ضواحي المدن، يقررها الخليفة بنفسه ويمنحها لخدام الدولة من كبار القوم،(4) هذه الإقطاعات كانت شائعة أيام الموحدين منذ قيام الحركة الموحدية وكانت تسمى «الإسهام».(5)

وإذا كان مصدر هذه الامتيازات هي الدولة، فإن فقدانهالا ينتج عن إفلاس أو ضياع بل يكون نتيجة إقصاء سياسي وإعفاء من المسؤولية لسبب من الأسباب، وعلى هذا الأساس تمت تصفية ممتلكات العديد من الوزراء والكتاب والقضاة الموحدين، أمثال الوزير الكاتب أبي جعفر بن عطية، والوزير الأول عبد السلام الكومي، على يد عبد المومن بن علي، والوزير أبي العلاء إدريس بن جامع، والقاضي أبي محمد المالقي، في عهد الخليفة يوسف بن عبد المومن. وأكبر عملية تطهيرية مست كبار المسؤولين، هي التي قام بها هذا الخليفة سنة قبل وفاته، إذ أقال عددا من العمال والموظفين الكبار، المسؤولين على عدد من القطاعات في مدينة فاس والمغرب الشرقي، وبلغ عدد العمال الذين تم إقصاؤهم 18 عاملا وتمت تصفية ممتلكات هؤلاء المسؤولين بسبب سوء تصرفهم، وطولبوا بإعادة ما بذمتهم من أموال،(6) فأصبحوا نتيجة هذه العملية من عامة الناس.

---

2) ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة، بيروت 1964 ص: 236، 237.

3) ابن صاحب الصلاة: ن. م، ص: 250.

4) المراكشي: م. س، ص: 163، 177.

5) ابن عذاري: البيان المغرب. القسم الثالث تطوان 1960 ص: 57، 208.

6) ابن عذاري: ن. م، ص: 131.

الفئة الثانية: تتكون من الموظفين القائمين على أصناف من الخدمة مثل الأطباء والمهندسين والكتاب والشعراء والرماة والجند وطلبة الحضر.(7) يعيش هؤلاء من مرتبة أقل من سابقيهم ذوي المسؤوليات العليا في الدولة ويتلقون مقابل هذه الخدمة رواتب شهرية، أما رواتب الجند الموحدين المسماة الجامكية فتعطى لهم ثلاث مرات في السنة، مرة كل أربعة أشهر.(8) ويتمتع المنتمون لهذه الفئة فضلا عن الرواتب المنتظمة بمعطيات أخرى تسمى البركة، وتخصص بالدرجة الأولى للمشاركين في الحملات العسكرية وهم أصناف الجند ومتطوعي القبائل، غير أنه كثيرا ما يستفيد منها كل من يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا العمل. ويقدم لنا ابن صاحب الصلاة لائحة لأصناف المستفيدين من البركة إبان الاستعداد للعبور إلى الأندلس سنة 566هـ، وتختلف قيمة ما توصل به كل شخص حسب الدور المنوط به.(9)

ومن بين الأصناف التي كانت تستفيد من عطيات الدولة وإقطاعاتها المتنوعة، نذكر أشياخ العرب الوافدين على الموحدين.(10) والأسر الأميرية التي أقصيت من السلطة، كأسرة بني حماد التي نقلت إلى مراكش بعد استيلاء الموحدين على المغرب الأوسط، حيث خصها عبد المومن بالمنازل المتسعة والمراكب النبيلة والسكنى الفاخرة والأموال الوافرة(11) على حد تعبير المراكشي. وأسرة ابن مردنيش الذي أنهى الموحديون ثورته بالأندلس،(12)

7) المراكشي.: م. س، ص: 145.

8) المراكشي: ن. م، ص: 145، 177.

ابن عذاري ص: م. س. 208.

9) ابن صاحب الصلاة: م. س، ص: 437.

10) ابن صاحب الصلاةت: ن. م، ص: 437.

المراكشي: م. س، ص: 134، 135، 136.

ابن أبي زرع: روض القرطاس، الرباط 1973 ص: 210، 212.

11) المراكشي: م. س، ص: 123، 124.

ابن أبي زرع: م. س، ص: 194.

12) المراكشي: م. س، ص: 154.

ابن عذاري: م. س، ص: 95، 96.

وقبيلة كومية التي استقدمها عبد المومن بن علي وجعلها بطانته.(13) وإذا أضفنا إلى هذه الأسر، أسرا أخرى عديدة من الأطباء والكتاب والشعراء والمهندسين والفقهاء الذين نالوا حظوة كبرى في دولة المرابطين والموحدين، أدركنا أهمية هذه الفئة داخل المجتمع المدني، والطابع الحضاري المميز لمدن المغرب خلال القرن 6هـ.

الفئة الثالثة : التجار والعاملون في التجارة :

يشكل التجار، الفئة الحرفية الأكثر تمركزا في المدن، ويشكلون جزءا مهما من المجتمع الحضري بحكم الدور الوظيفي الذي يقومون به، في إطار نشاط اقتصادي يعتمد أساسا على الفلاحة والتجارة، وأيضا بحكم اتساع نشاطهم الذي يشمل زيادة على المدن، الأسواق القروية المنتشرة في المناطق البدوية. إلا أن هذا المجال يتسع بالنسبة للتجار الكبار، ليشمل البلدان المحيطة بالمغرب الأقصى، والمناطق البعيدة نسبيا عنه، مثل بلاد السودان، وشرق البحر المتوسط، وأوربا الجنوبية. ونظرا لاتساع وتنوع الأنشطة التجارية، فإن هناك تعددا للفئات التي تشتغل في القطاع التجاري، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الدور الوظيفي لكل فئة، وإلى اختلاف الوضع الاجتماعي وحجم الاستثمارات المالية لكل صنف.

الصنف الأول : يتكون من التجار الكبار الذين يتنقلون بسلعهم بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك الكبرى، أو بين الحواضر الكبرى والموانئ والمناطق النائية، كتجار أغمات،(14) ومراكش،(15) الذين يربطون بين المدينتين وصحراء غانة في العصر المرابطي والموحدي، وتجار

---

13) المراكشي: م. س، ص: 209.

ابن أبي زرع: م. س، ص: 201.

14) الإدريسي: نزهة المشتاق، ليدن 1866 ص: 232.

مجهول الإسم : الاستبصار في عجائب الأمصار، الإسكندرية 1958 ص: 207.

الحميري: الروض المعطار، بيروت 1984 ص: 46.

15) الحميري: ن. م، ص: 504، 541.

سجلماسة(16) الذين يتنقلون بين صحراء صنهاجة، ومدينة مراكش وفاس ومراسي المغرب الشرقي، وتجار سبتة الأغنياء، الذين يحتكرون تجارة المدينة مع التجار الأجانب القادمين من مختلف المناطق فهم يبتاعون المركب بما فيه من بضائع الهند وغيرها في صفقة واحدة ولا يحوجون صاحبها إلى تقاض،(17) على حد تعبير ابن سعيد، وتجار آسفي ومازغان الذين يحملون القمح وبضائع أخرى إلى سبتة(18) هذه الفئة من التجار الكبار غالبا ما يوظفون مقادير من الأموال تتجاوز الألف دينار،(19) ويجهزون قوافل لهم فيها ما بين سبعين ومائة جمل موقرة لكل منهم(20) ومن الطبيعي أن الاستثمارات الكبرى التي يوظفها هؤلاء التجار في أعمالهم التجارية بهذا الحجم، تجعل منها شركة تجارية مملوكة، إما لشخص واحد يتخذ له أعوانا من الخدم والعبيد أو يتخذ وكلاء ينوبون عنه،(21) أو مملوكة لمجموعة من الأشخاص، قد يكون من بينهم بعض الأمراء والحكام.(22) وقد كان للدولة المركزية دور هام في تشجيع هذا الصنف من التجار من خلال بعض الإجراءات منها :

1 ـ ضمان الجانب الأمني وتوفير الحماية الكاملة لتنقل التجار بقوافلهم. والرسالة الجامعة الصادرة عن عبد المومن تؤكد على إنزال أشد العقوبات بمن يعترض سبيل المسافرين، والتجار

---

16) ابن حوقل: صورة الأرض، بيروت 1979 ص: 65.
الإدريسي: م. س، ص: 226.
الاستبصار م. س، ص: 202.
الحميري: م. س، ص: 306، 307.

17) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا بيروت 1970 ص: 139.

18) محمد بن القاضي عياض: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام مخطوط الخزانة الملكية رقم 4042 ص: 52.
ابن سعيد: م. س، ص: 137.

19) الإدريسي: م. س، ص: 232.

20) الإدريسي: ن. م، ص: 232.

21) الإدريسي: ن. م، ص: 232.

22) محمد بن القاضي عياض: م. س، ص: 39، 59.

منهــم على الخصــوص، حتــى وإن كــان المتعـرضــون مـــن السلطــات المخزنية.(23)

2 ـ حصر الضرائب التي يؤديها التجار للدولة، بعد أن كان حصرها قبل عهد الـدولة المرابطيـة أمرا صعبـا، بسبب غياب الـدولة المركـزية، فكـانت النتيجة هــي تعدد الجهات التي تفـرض الضرائب أو ما يسميه ابن حـوقل باللوازم على التجار.(24)

3 ـ دعم النشـاط الاقتصـادي والتجاري منــه على الخصـوص، عن طريق توفير السيولة النقدية بـواسطة الإجراءات المالية التقويمية(25) التي اتخذت في عهد الموحدين، خصوصـا في عهد عبد المومن بن علي، ويعقوب بن يوسف بن عبد المومن.

ومن نتائج هذه الإجراءات: كثرة أربـاح التجار الكبار، لكن هذه الأرباح لم تكن توجـه للاستثمار في قطاعات منتجة، بل كـان جزء منها يصرف في اقتناء العقارات، تقليدا للأمـراء والحكام، والجزء الآخر يصرف في الحاجيات الاستهلاكية بجميــع أشكالها، من بين النمادج التي تحدثـت عنها المصادر بخصوص هؤلاء التجار. نموذج أورده الإدريسي يتعلق بتجار أغمات خلال القرن السادس الهجـري. وفيه يبين كيف يتصرف هؤلا التجـار في الأموال الخالصة مــن التجارة. يقول: «إن الرجـل منهم إذا ملك أربعــة آلاف دينار يمسكها مــع نفسه، وأربعة آلاف دينار يصرفهــا في تجارته».(26) فهم إذن يعيشون في مستوى عال من الاستهلاك والتبذير، يدل عليه اتساع منازلهم ووضع علامات خاصة على أبوابها، وإحــاطتها بالبساتين والتفنن في بنائها وهندستها.(27) إنه نموذج عيـش يقارب، أو يضاهي مستـوى عيش الأمراء والحكام.

---

23) هذه الرســالة صدرت عن عبـد المومن سنة 541هـ، أوردهـا ابن القطان في مؤلفـه نظم الجمان تحقيق محمود على مكسي تطوان «بدون تاريخ».

24) ابن حوقل: م. س، ص: 99.

25) المراكشي: م. س، ص: 124.

ابن عذاري: م. س، ص: 154.

26) الإدريسي: م. س، ص: 232.

27) الإدريسي: ن. م، ص: 232.

إزاء هذه الصـورة، هل يمكـن الحديث عـن طبقة بـورجوازيـة تجارية جنينية، بـدأت تشكل في إطار اقتصـاد يبدو ظـاهريا في تطـور، يعتمد على المبادلات ووفـرة الأموال؟ لو تحققت بعـض الشروط الموضوعية، كتـوجيه الأرباح لاستثمارها وتنميتها في قطاعات إنتاجية، مثل تطوير وسائل النقل، وتطوير الزراعة والصناعة، لجاز القول بذلك. غير أن ما حدث خلال القرن السادس الهجـري من كثرة الاستهلاك، والتفنـن في مظاهر التبذيـر، وعدم التحمس إلى امتلاك وسائل الإنتاج، وجمود نسبـي للبنيات الإنتاجية، رغم ما يمكن ملامستـه من تطور ظاهري، كل ذلك يجعل مـن هذه الفئة الغنية مجرد وسيـط تجاري. بـالمفهوم الميركنتيلي بين المراكـز الكبرى للمبـادلات التجارية، وتجدر الإشارة إلى أن نفس الوضعية ستعرفها إسبانيا والبرتغال ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادي.

الصنف الثاني: يتكون من صغار التجـار المقيمين في المدن، وقد يتنقل بعضـهم نحو المناطق القريبة منها، خصوصا المدن المجاورة وأسواق البادية. وغالبا مـا يكتري هؤلاء حوانيت صغيرة، تتجمع في أسـواق المدينة، يؤدون ثمن كرائها إمـا شـهريا أو سنويا، وقد أوردت كتـب الفتاوي الفقهية الكثير من النـوازل التي تطرح مشـاكل الأكرية الخاصـة بالمحلات التجـارية.(28) ومـن خلال هـذه النوازل، يمكـن رصد حـالة التجـار الصغار، ومستـوى عيشـهم، وحالة الرواج الاقتصادي، على أن أهـم ما نلمسه من استقراء هذه النوازل، هو الضيق الشـديد الذي عانى منه هـؤلاء خلال العصر المرابطي، لعدة أسباب، لعـل أهمها: كثرة العراقيـل التي تواجههم في معـاملاتهم.(29) بخلاف العصر الموحـدي الأول الذي عرف رخاء كبيرا أفـاض المؤرخون في وصفه، يقـول ابن صـاحب الصـلاة، في وصف حـالة المغـرب، بعد تـولي يـوسف بـن عبـد المومن: «وزاد الانبسـاط والنشـاط عنـد الناس بفضلـه وصفحه وعـدله، وزادت المخـازن أثر ذلـك وفورا ونمـت الأرزاق، وعمرت الأسواق بالبيع والتجارة الـرابحة، ودرت على الناس الخيرات درورا واغتبط

28) الونشريسي: المعيار الرباط 1981 الجزء 8 ص: 300 وما بعدها.

29) محمد بن القاضي عياض: م. س، ص: 64.

الونشريسي. م. س، ص: 355 وما بعدها.

العالم به وببيعته وكثر المال في الأيدي من توالي سمحه وبركته».(30) وبعيدا عن هذا التعميم الذي يلجأ إليه ابن صاحب الصلاة في أغلب الأحيان، هناك إشارة مهمة تتعلق بمدينة فاس، فقد ذكر ابن أبي زرع أن المدينة، كان بها أيام المنصور الموحدي وابنه محمد الناصر 9280 حانوت وقيساريتان.(31) ومن دون شك فإن أغلب هذه الحوانيت كانت للتجار الصغار، وقد عمل الخلفاء الموحدون الأوائل على سن إجراءات حازمة استهدفت تشجيع التجارة وحماية تجار الأسواق المقيمين في المدن، والقادمين إليها من البادية، من بعض العراقيل، منها منبع القبالات، التي كانت سائدة أيام المرابطين، وتم تهديد المتقبلين بعقوبات قد تصل إلى حد القتل(32) وتكليف الأمناء على الأسواق وأبواب المدن، منحت لهم صلاحية مراقبة الأسعار والإشراف على المعاملات التجارية.(33)

ولضمان حسن تصرفهم، كانوا يخضعون باستمرار لمراقبة ومحاسبة الخليفة، وفي هذا الصدد كان الخليفة يعقوب المنصور يستقبلهم بنفسه مرتين كل شهر.(34)

والملاحظ أن هذا الازدهار الذي عرفته التجارة خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري، شجع فئات اجتماعية أخرى للاهتمام بالتجارة، وقد ذكر كل من ابن الزيات وابن القطان أن عددا من الفقهاء وطلبة الحضر الموحدين فضلوا الاشتغال بالتجارة،(35) مقتنعين بها كحرفة، قانعين بما تدره عليهم من أرباح على قلتها، مما يوحي بأن أرباح التجار الصغار لا يمكن مقارنتها بكل المقاييس بأرباح التجار الكبار، بالنظر لمحدودية

---

30) ابن صاحب الصلاة. م. س، ص: 347.

31) الجزنائي: جنى زهرة الآس. الرباط 1967 ص: 44.
ابن أبي زرع: م. س، ص: 48.

32) الإدريسي: م. س، ص: 235، 236.

33) المراكشي: م. س، ص: 175، 176.

34) المراكشي: ن. م، ص: 175.

35) ابن الزيات: التشوف، الرباط 1958.
ابن القطان: نظم الجمان ص: 138.

الأموال المستثمرة والتي يبلغ معدلها في المتوسط أربعمائة دينار، وقد تقل عن هذا القدر بكثير، لكنها لا تتجاوز في جميع الأحوال ألف دينار.

ويبدو جليا، ومن خلال المعطيات السابقة، أن مستوى عيش هذه الفئة، يقترب كثيرا من مستوى عيش غالبية سكان المدن المشتغلين بحرف أخرى بسيطة، حتى إنهم في أحيان كثيرة يتخذون من الحانوت المخصص للتجارة مقرا للسكن، فهم إذن يشكلون جزءا من السواد الأعظم من المجتمع الحضري.

الصنف الثالث : الوسطاء والعاملون في التجارة :

إضافة إلى الصنفين السابقين المتكونين من الممارسين للعمل التجاري، هناك أصناف أخرى من سكان المدن يشتغلون في أنشطة ملحقة ومكملة للتجارة، ولكنهم ليسوا تجارا ومن ضمنهم:

الوكلاء والسماسرة: يتولى هؤلاء مهمة الوساطة في العمليات التجارية، فهم في الغالب لا يملكون رأسمالا يوظفونه في التجارة، بل يتولون مهمة تسهيل عمل التجار الكبار من خلال تسهيل رواج البضائع التجارية، ويتلقون مقابل خدماتهم أجورا قد تصل في بعض الأحيان إلى نصف الأرباح بالنسبة للسماسرة،(36) نظرا لما يقدمونه لأطراف التعامل التجاري من ضمانة موثوق بها في عرف المعاملات التجارية داخل الأسواق،(37) ويزدهر عمل هؤلاء الوكلاء والسماسرة في فترات الانتعاش الاقتصادي بينما يتقلص دورهم إبان فترات الركود والأزمات السياسية. ويبدو من خلال كتب النوازل، أن هؤلاء الوسطاء بقدر ما يسهلون العمليات التجارية فإنهم أيضا يسببون مشاكل للتجار، فهم لا يملكون أموالا يخافون ضياعها، لذلك يغامرون كثيرا في عملية الوساطة، أملا في ربح كبير، مادامت قيمة الأتعاب خاضعة لنسبة الأرباح، ومن تم يتحملون مسؤولية ارتفاع الأسعار(38) وارتفاع أرباح التجار الكبار، وغالبا ما يتفقون مع التجار

36) ابن رشد: نوازل ابن رشد الكبير، مخطوط، خ. ع رقم ك 731 ص: 103.

37) ابن رشد: ن. م، ص: 108، 115 الونشريسي: م. س، ج 8، ص: 355 وما بعدها.

38) الونشريسي: ن. م، ص: 206 وما بعدها.

للتكتم على قيمة الأرباح الحقيقيـة، تهربا من أداء الواجبـات الضريبية، مما يعني حرمان خزينة الدولة مـن مداخيل مهمة، ومن غير المستبعد أن تكون هذه الوضعيـة هي التي دفعت الموحـدين إلى تشديد المراقبـة على الأسواق، بتعيين أمناء لمراقبـة المعاملات، وعـرفاء مختلـف الحرف، تخول لهم مهام تحصيل الضرائب الواجبـة على المعاملات، وبمساعدتهم يتم تحديـد مقادير هذه الضرائب.

هناك صنف آخر من السكان في المدن يعمـل في الأنشطة التجارية، لكنه أقل شأنا ودخـلا من الوسطاء المتنفذين في الأسـواق، يتعلق الأمر بشريحة اجتماعية ذات دور هام في الأسواق، وفي عمليات التنقل بين المدن، كالدلالين، والبراحين، والحمالين، ومرافقـي القوافل، والمكلفين بالحراسـة. ويعتبر هؤلاء من أكثـر العاملين في القطـاع التجاري فقرا، ذلـك أن كثيرا منهم يتخـذ من الأسـواق مكانـا للسكنى، وعلى الـرغم مـن كثرتهم، فقـد أهملت المصـادر الحديـث عنهـم، مثلما أهملـت الحديـث عـن أصنـاف المشتغلين بـالحرف البسيطة، لأنهم من عامة الناس التي لا تثير فضول المؤرخين الإخباريين.

الفئة الرابعة: الصناع وأصحاب الحرف المختلفة :

تتعـدد الحرف الصناعيـة، وتتعـدد معهـا فئات الحرفيين والعـاملين في القطاع الصنـاعي ولواحقه، في مـدن المغرب خلال العصر الوسيـط، إلى حد يصعـب معه حصرهـا بدقـة، خاصـة في المدن الكبرى التي عـرفت تطـورا اقتصاديـا مهما، خلال النصف الثاني مـن القرن السادس الهجـري، حيث أصبحت مقصـدا لكل سـائل وقاصـد كما يقول ابـن عذاري.(39) وينقسم المشتغلون بهذه الحرف إلى قسمين:

القسم الأول: مـالكو الـورشات والـوحـدات الصناعيـة يملكونها إمـا كأشخاص أو كعائلة إذا تعلـق الأمر بحرفة محدودة الاستثمار، كالحدادة، والدرازة، والنجـارة، ولا تتطلب هذه الورشـات سوى عدد قليـل من العمال قلما يتعدى عشرة. أما إذا تعلـق الأمـر بوحـدات صناعية كـبرى نسبـيا، كالدباغة، وصناعة السكر، وأعمال البنـاء، وبعض الصناعات المعدنية، فإن

---

39) ابن عذاري: م. س، ص: 145.

ملكيتها في الغالب تكون مشتركة بين مجموعة من الأفراد، وتشغل عددا كبيرا من العمال المأجورين. أما المشاريع الصناعية الكبرى، كاستخراج المعادن، وصناعة السفن، وأعمال البناء الضخمة، وشق القنوات المائية فإنها في الغالب تملكها الدولة، لأنها تدخل ضمن ما يسمى بالأشغال العمومية.

القسم الثاني: العمال على اختلاف أصنافهم وحرفهم: يشتغلون كأجراء في مختلف مجالات الصناعة والحرف، وإذا كان عدد عمال الصناعات الحرفية محدودا، فإن العمال في المشاريع الكبرى يصل إلى المئات، وقد أشار الإدريسي إلى أن عدد العمال المشتغلين في استخراج المعدن بإحدى مناجم السوس، بلغ نحو الألف عامل.(40) كما أشار الناصري إلى أن عدد العمال الذين يشتغلون في بناء الجامع الأعظم، بطالعة سلا، بلغ حوالي سبعمئة أسير من النصارى،(41) وأثناء حديث ابن أبي زرع والجزنائي عن مدينة فاس، أوردا لائحة بأسماء الحرف التي كانت بالمدينة أيام الخليفة الموحدي المنصور وابنه الناصر، وهي لائحة يبدو أنها لا تشمل كل الحرف، وما يهمنا هو العدد الهائل الذي تضمه كل حرفة من المحلات ومجموعها هو 6993،(42) ومن خلالها يمكن أن نتصور ولو بنسبة تقريبية العدد الهائل من العمال والحرفيين في مدينة فاس، ويمكن أن تنطبق نفس الصورة على المدن الكبرى مثل مراكش وسبتة وسلا.

وإذا كان أرباب الصناعة، والقائمون على الأوراش الصناعية والأشغال العمومية، يعيشون في وضعية ميسورة، بسبب المداخيل المحترمة التي يحصلون عليها، فإن وضعية العمال والمستخدمين تتسم بقلة الدخل، مما يجعلها تعيش دون مستوى الكفاف، إن لم نقل تعيش عيشة فقر. وإذا كانت الصناعة بمختلف أنواعها تعتمد من حيث الإنتاج على العمال والحرفيين، فإنها لا تعتمد ولا تراهن على استهلاكهم - رغم كثرتهم بسبب قلة مداخيلهم.(43) وفضلا عن الفئات السابقة الذكر، التي تشكل الأغلبية

---

40) الإدريسي: م. س، ص: 214.

41) الناصري: الاستقصا، الدار البيضاء 1954 الجزء الثاني ص: 195.

42) ابن أبي زرع: م. س، ص: 48 الجزء الثاني: م. س، ص: 44.

43) محمد زنيبر: الصناعة في نسق ابن خلدون أعمال ندوة ابن خلدون الاجتماعي الدار البيضاء 1981 ص: 286.

الساحقة من المجتمع الحضري. هنـاك فئات أخرى من سكـان المدن تعيش على هامـش الأنشطة الاقتصـادية، وبشكـل غير قار، بـل إن هناك مـن لا يشتغل أصلا لسبب من أسباب، مثل الفـقـراء والمعـوزين، وكانـوا كثيـرين فـي مـدينـة مـراكـش خلال النـصـف الثـاني مـن القـرن السـادس الهجـري.

نَـخْـلُـصُ مما تقدم إلى نتيجة واضحة، وهي ارتباط الفئات العليا بحالة الدولة سواء في قوتها أو ضعفها، وانسـداد آفاق التطور الاجتماعي بالنسبة لفئة التجار وغيرها من الفئات الأخرى. يتضح ذلك من خلال مثالين.

الأول: يتعلق بفئـة الأمراء والحكـام ومن في معناهـم، هذه الفئـة تعيش عيشة مترفة، لكن مصدر هذا الترف، لا ينبـع من ملكيتها لوسائل الإنتاج، بل نتيجة وظيفتها ومكانتها في الدولـة، أي نتيجة المكاسب والامتيازات التي يمنحها الخليفة لها. واستشهـد هنا بما ذكره المعجب عن قبيلـة عبد المومن بن علي، فمـع أن هذه القبيلة لم يكـن لها فيما مضى جـاه ولا رئاسة، ولا يشتغل أفرادها إلا في المهن الوضيعة، فإنها أصبحت بعد أن حلت بمراكش: «ليـس فوقهـم أحـد ببـلاد المغرب ولا تطـاول أيـديهم لكـون عبد المومـن منهم». (44)

وينطبق هـذا الوضع على العديـد من الأسر التي أوصلتهـا الظروف إلى السلطة أو احتكت بها. وما يـزكي هذا الطـرح هو وجـود بعض الحالات الاستثنائية غير الخاضعة للقاعدة العـامة، يقول المراكشي في معرض حديثه عن أحـد أهل العشرة، والـذي عاش إلى عهـد أبي يعقوب يـوسف بـن عبد المومـن، وهو أبـو محمـد واسنار المشرف على خـدمـة ضريـح المهدي بـن تومرت: «وكـان من العباد المجتهدين والزهـاد المتبتلين لم يكسب شيئا ولا خلف دينـارا ولا درهما مع أنه لـو شاء لكان أكثر النـاس مالا لمكانتـه من عبدالمومن ومـن المصامدة لما كانوا يعلمـون من قربه من صـاحبهم وثنئه عليه في أكثر الأوقات». (45)

44) المراكشي: م. س، ص: 209.

45) المراكشي: ن. م، ص: 208.

المثال الثاني: يتعلق بفئة التجار التي تضم عـدة أصناف سبق ذكرها، بالنسبة للفئة الغنية ذات المداخيل المرتفعـة الخالصة من العمليات التجارية الكبرى، نلاحظ أنها لا تملك مقومات الاستمرار، ولا تفكر في إنشاء مشاريع استثماريـة تسمـح لها بالنمـو والتطـور إلى طبقـة متميزة، بسبـب الـدور الميركنتلي المحدود الـذي تقوم به كـوسيط في عمليـة المبادلات،(46) كما أن العوامل السياسية تحول دون سموها إلى مـرتبة طبقة منظمة قائمة بذاتها لكونها لا تمـلـك وسائـل الاستمرار والتأثير.

46) إيف لاكوست : العلّامة ابن خلدون، بيروت 1974 ص: 25.

المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية

ذ. الحسن بولقطيب
كلية الآداب ـ الجديدة

مقدمة :

تأتي أهمية دراسة التجارة الوسيطة من كونها لعبت أدوارا بارزة في الحياة الاقتصادية لشرائح عريضة من سكان المغرب خلال هذه الحقبة. فهي لذلك مكون أساسي من مكونات الازدهار المادي الذي يعتبر ركيزة كل تقدم حضاري. والعمل التجاري كما حدده ابن خلدون في مقدمته هو: «محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص، وبيعها بالغلاء».(1) ومن الشروط التي يجب توفرها في التاجر، معرفته بأحوال الأسواق، سواء منها الداخلية أو الخارجية، مع حب المغامرة والإقدام.

ولا يخفى أن الدور الحضاري الذي لعبه المغرب في العصر الوسيط، إنما انبنى في قسم كبير منه على علاقة الوساطة التي كان يقوم بها بين السودان موطن التبر والعبيد وبين أوربا والشرق الإسلامي، ومن المؤكد أن دور الوساطة هذا، هو الذي اتخذه كثير من المستشرقين كنقطة انطلاق لتفسير الركود الذي عاشه المغرب ومجموع الشمال الإفريقي بعد القرن الرابع عشر، فإيف لاكوست يعتبر أن أهمية الأرباح التجارية التي حققها التجار المغاربة، والفئة الميسورة عموما هي التي تفسر ضعف الرغبة في تملك وسائل الإنتاج وتطويرها.(2)

1) ابن خلدون (عبد الرحمان): «المقدمة» تح لجنة من العلماء، دار الفكر، بدون تاريخ، ص: 394.

2) لاكوست (إيف): «العلامة ابن خلدون» تر. ميشال سليمان، دار ابن خلدون، ط 1، 1974، ص: 25.

وعلى الرغم من أن التجارة مع السودان كانت تقوم في أساسها على المبادرة الخاصة، فإن هذه المبادرة مع ذلك، لم تكن تتم بمعزل عن الدولة التي باركتها، وراقبتها، وحاولت جهد الإمكان أن توفر لها الظروف الأمنية الضرورية لنموها واستمراريتها. ذلك أن الدولة كانت تجني من ورائها أرباحا هائلة عن طريق الرسوم الجمركية المختلفة التي فرضتها على التجار المارين من أرضها. ومن المؤكد أيضا أن الحكام أنفسهم ساهموا في هذه الحركة التجارية الدؤوبة بين السودان والمشرق وأوربا، سواء بإرسال قوافلهم الخاصة أو بالاشتراك مع تجار كبار.(3)

إن هذا الازدهار الاقتصادي الناتج عن حركة التجارة البعيدة المدى هو الذي يفسر ظهور وتطور كثير من حواضر المغرب الإسلامي خلال الفترة الوسيطة. فقد كان جلها بمثابة محطات للقوافل التجارية التي كانت على اتصال بأقاليم الرقيق والذهب بالسودان. وهكذا، فإن للمسالك التجارية الرابطة بين الصحراء والمشرق الإسلامي من جهة، وبين موانئ البحر الأبيض المتوسط وشركة طرق التجارة العالمية من جهة أخرى دورا بارزا في هذه الحركة العمرانية النشيطة.(4) واستمرت هذه الحواضر تلعب دورها في حياة المغرب الإسلامي على كل الأصعدة خاصة منها الصعيد التجاري، حيث اجتذبت عددا كبيرا من التجار المسيحيين والمشارقة.(5)

يتبين إذن من خلال ما سبق أن التحكم في طريق الذهب والرقيق، كان ذا أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والسياسية لمجموع الغرب الإسلامي إبان الفترة الوسيطة وجزء كبير من الفترة الحديثة. وتبدو أهمية هذا التحكم خصوصا إذا علمنا، بأن كل الدول التي قامت بالمنطقة إنما اعتمدت من أجل الوصول إلى الزعامة السياسية على التحكم في المسالك التجارية المؤدية إلى إفريقيا السوداء. وتبدو مصداقية هذا التحليل أكثر حينما

3) نفسه.

4) الجنحاني (الحبيب): المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية تونس 1978، ص: 39.

5) لاكوست: مرجع سابق، ص: 4.

نكتشف بأن انحطاط هذه الدول ارتبط باكتشاف الأوربيين لموارد جديدة من المعدن النفيس، وأيضا بفتح طرق بحرية عبر المحيط الأطلسي تربط أروبا وآسيا بسواحل إفريقيا السوداء.

إن هذا الطريق البحري الجديد الذي يمر جانبا على الممرات الصحراوية والبحر الأبيض المتوسط ضرب في العمق دور الوساطة الذي استفادت منه دول شمال إفريقيا لمدة طويلة، وهو ما أدى إلى خراب اقتصاديات الدول التي أعقبت الدولة الموحدية.(6)

أ ـ المصامدة والتجارة الداخلية :

1 ـ الأسواق الجبلية :

نقصد بالتجارة الداخلية أو العمل التجاري الداخلي ذلك الرواج الذي انحصر إطاره داخل الوطن المصمودي، وبين عناصره أساسا. والنشاط التجاري الداخلي كان يتم داخل أسواق أسبوعية متواضعة، تقام غالبا عند مفترق الوديان. وعمليات البيع والشراء في مثل هذه الأسواق قليلة جدا، وهو الأمر الذي حذا بأحد الباحثين المحدثين إلى جعل مهمة هذه الأسواق اجتماعية أكثر مما هي اقتصادية. فمصامدة الجبل يتناقلون فيها أخبار القبائل وحوادثها، كالقتل والسرقة والغصب بالإضافة إلى تلقي الأخبار الواردة من المدينة مع التعليق عليها بطريقة ساذجة أحيانا.(7)

وهكذا، فإن الأسواق الجبلية لم تكن لها كبير أهمية، فهي لا ترقى إلى مستوى الأسواق السهلية. فالطابع الغالب على القرى الجبلية هو طابع الاكتفاء الذاتي، فقد حاولت كل قرية أن توفر لسكانها ما هم في حاجة إليه من مواد حرفية أولية، تغنيهم عن ارتياد الأسواق الأسبوعية، خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة بعيدة عن مساكنهم. وقد ساهمت النساء بدورهن في تحقيق هذا الاكتفاء الذاتي بالعمل على صنع ما يحتاجه أفراد أسرهن من

6) بلال (عبد العزيز): «إشكالية مجتمعات ما قبل الرأسمالية» مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 3، 1987، ص: 42.

7) بروفنسال (ليفي): «الإسلام في المغرب والأندلس» تر. عبد العزيز سالم، مطبعة النهضة، القاهرة، ص: 264.

لباس وأثاث.(8) ومما زاد من ضعف النشاط التجاري في مناطق درن، أن السكان كانوا، في كثير من الأحيان يتبادلون منتوجاتهم خصوصا منها الفلاحية عن طريق المقايضة،(9) ودونما حاجة إلى وساطة النقد الذي يعتبر حضوره ضروريا في كل عمل تجاري.

ونظرا لبرودة طقس جبال درن، فإن التجار المارين بها كانوا قليلا ما يحطون الرحال بها وهو ما فوت على سكانه فرص الاستفادة من هؤلاء التجار. ذلك أن درن كانت تخترقه طريق تجارية هامة تصل أغمات ومراكش بسجلماسة التي اعتبرت منذ تأسيسها قاعدة الانطلاق نحو بلاد السودان. فقد كانت القوافل التجارية تسير محاذية لمجرى وادي زيز مخترقة الصحراء إلى أن تصل إلى بني صبيح على وادي درعة، ومنه إلى الأطلس الكبير. وقد كان هذا الطريق الأكثر استعمالا من طرف القوافل التجارية خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، بسبب سهولته وتحاشيه لجبل صاغرو الصعب.(10)

وربما تكون حيوية هذا الطريق وراء الملاحظة التي سجلها ابن خلدون حول بلاد المصامدة، حينما أشار إلى أن بلادهم عرفت رواجا ملحوظا، جعلها قبلة للتجار: «فرحل إليهم التجار من الآفاق واختلفت إليهم أهل النواحي والأمصار».(11) ومهما يكن فإن الأسواق الجبلية لم يكن لها كبير تأثير في الحياة الاقتصادية لمصامدة الجبل، الذين اعتمدوا على وسائل أخرى لتوفير موارد عيشهم كتربية الماشية والزراعة، وبذلك ظلت التجارة الداخلية موردا مكملا.

2- الأسواق السهلية :

إن موقع هذه الأسواق، وغنى مناطقها الزراعية، ووقوع كثير منها على طرق التجارة الكبرى، كلها عوامل ساعدت على ازدهار النشاط التجاري بها.

8) الإدريسي (الشريف): «وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، نشر بيريس، الجزائر، 1907، ص: 39.

9) نفسه.

10) Godinho (v): "L'économie de l'empire portugais aux XV et XVI° siècles". Paris 1963. P: 111.

11) ابن خلدون: «العبر وديوان المبتدأ والخبر» تح. سهيل زكار، دار الفكر، ط 1، 1981 ج 6 ص: 298.

ومصادر الفترة تعج بأخبار هذه الأسواق، وما عرفته من حركة تجارية دائبة، فسوق أغمات الذي كان ينعقد كل أحد تباع فيه كل أنواع السلع، ويدرج فيه أكثر من مائة ثور وألف شاة، وينفذ ذلك كله في اليوم نفسه(12) إن هذه الأهمية التي اكتسبها سوق أغمات وريكة، لا يمكن تفسيرها إلا بكون هذا السوق كان مقصدا لكل المناطق المحيطة بالمدينة، ومنها مناطق درن.

ولا يخفى أيضا أن سوق أغمات كان بمثابة سوق دولي، فهو معبر لا غنى عنه لتجار المناطق الشمالية والشرقية المتوجهين نحو بلاد السودان فرباط الأغماتيين الواقع على البحر المحيط كان رباطا كثير الحركة، إذ تنزل فيه السفن من جميع البلدان(13) وبما أن أغمات كانت مستودعا للبضائع والأموال المتجهة إلى السودان أو الآتية منه، وبما أنها كانت كذلك مقرا لكبار التجار سواء منهم المحليين أو الأجانب،(14) فإن إقامة الغرباء بها كانت ممنوعة(15) والغريب هنا لا يمكن أن يفهم إلا كشخص مجهول الهوية ولا يمارس أي نشاط. ومنع إقامة الغرباء بأغمات يدخل ـ حسب اعتقادنا ـ في الاحتياطات التي كان يبذلها المجلس القبلي الحاكم ـ والذي اتخذ أفراده من هذه المدينة مقرا لإقامتهم ـ لمنع أي سطو على ممتلكات أو أرواح التجار، وهي الآفة التي عرقلت في كثير من الأحيان النشاط التجاري الوسيط.

إن الأهمية التاريخية التي اكتسبتها أغمات لا يمكن أن تفهم جيدا إلا حينما نعلم بأنها كانت بابا من أهم الأبواب المؤدية إلى السودان، فهي كما أورد الحميري «دار التجهز للصحراء».(16) وقد اشتهر تجار أغمات بالثراء واليسر، فهم يسافرون إلى بلاد السودان بأعداد كبيرة من الجمال المخملة بقناطير الأموال من نحاس أحمر وملون، وأكسية وثياب صوفية، وعمائم،

---

12) البكري (أبو عبيد): «المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب»، مكتبة المثنى، بغداد، بدون تاريخ. ص: 153.

13) نفسه، ص: 153.

14) الحميري (عبد المنعم): «الروض المعطار في خبر الأقطار» مؤسسة ناصر للثقافة، ط 2، 1980 ص: 46.

15) البكري: مصدر سابق ص: 153.

16) الحميري: مصدر سابق ص: 46.

ومآزر، وأصناف النظم من الزجاج والأصداف، والأحجار، وضروب الأفاويه والعطر وآلات الحديد المصنع(17) بل إن بعض كبار تجارهم كان لهم وكلاء بالسوادن يعملون على تصريف بضائعهم هناك دونما حاجة إلى حضورهم شخصيا. كما اكتفى هؤلاء بإرسال عبيدهم وأجرائهم على رأس تجارتهم.

من المؤكد أن التجارة البعيدة المدى قد تطلبت تجنيد قوة بشرية هامة، وهو ما أوجد الشغل لكثير من عناصر المجتمع المصمودي. فإرسال تاجر أغماتي واحد لمائة أو ثمانين أو سبعين جملا(18) محملة بالبضائع إلى بلاد السودان يتطلب منه تجنيد أضعافها من العبيد والأجراء، الذين اقتسموا مهمام المراقبة والإشراف والقيادة. بل إن القبائل الواقعة على طرق القوافل التجارية نفسها استفادت من هذه الحركة التجارية عن طريق تسلم بعض اللوازم والمكوس من التجار العابرين لأراضيها لقاء حمايتهم من هجمات قطاع الطرق، خاصة وأن بعض طوائف المجتمع المصمودي مارست جرفة قطع الطرق، وهو ما أشار إليه العلامة ابن خلدون حينما قام بتصنيف فئات المجتمع المصمودي: «ومعاش المعتزين أهل الانتجاع والاظغان في نتاج الإبل وظلال الرماح وقطع السابلة».(19)

ومن بين العادات التي انتشرت في أوساط التجار الأغماتيين عادة المباهاة بثرواتهم، حتى أن كل واحد منهم كان يعمل على إقامة عدد من العرصات بجانب داره، وكانت كل عرصة ترمز إلى مقدار معين من المال. وبذلك يصبح بإمكان المرء أن يتعرف بسهولة على قيمة ثروة التاجر، وبالتالي على مرتبته الاجتماعية.(20)

من المؤكد أن استقرار المرابطين بسهل الحوز، وتشييدهم لعاصمتهم مراكش، قد أثر سلبا على الدور الاقتصادي لأغمات.(21) فقد انتقلت أغلبية الصناعات إلى مراكش، ومنها صناعة الدخان والصابون، والصفر

17) الإدريسي: مصدر سابق ص: 42.

18) نفس المصدر ص: 42.

19) ابن خلدون: «العبر» ج: 6، ص: 116.

20) ابن سعيد (المغربي): «كتاب الجغرافية» بيروت، ط 1، 1970، ص: 135.

21) ابن حوقل (النصيبي): «صورة الأرض» دار مكتبة الحياة، بيروت بدون تاريخ، ص: 99- 100.

والنسيج(22) وغيرها من الصناعات الأخرى، كما أصبحت محط رحال التجار نظرا للأمن الذي يسود بها، فهي قبل كل شيء مقر إقامة أمير المسلمين، لذلك فهي تعج بالجند والحرس، ونظرا للمعطيات الجديدة فإن مراكش اكتسبت أهمية كبرى بعد فترة وجيزة من تأسيسها، وهو السبب الذي جعل الأمراء المرابطين يعملون على توسيعها(23) حتى تلائم العدد الكبير من الزوار الذين أصبحوا يرتادونها، إما لأمور سياسية أو ثقافية أو اقتصادية.

وإذا كانت أغمات وريكة ممنوعة على الغرباء، فإن مراكش بدورها كانت ممنوعة على اليهود، هؤلاء الذين كانوا يسكنون أغمات أيلان شقيقة أغمات وريكة، ذلك أن الأمير المرابطي عليا بن يوسف منع عليهم سكناها، غير أنه في الوقت نفسه أباح لبعض عناصرهم الدخول إليها نهارا لإنجاز بعض الأعمال الخاصة به. ومن عرف عنه أنه بات فيها استبيح ماله ودمه.(24)

على أنه إذا كان التجار والحرفيون قد تمتعوا بالحرية الكاملة داخل أغمات وريكة، فإنهم على العكس من ذلك، في مراكش أصبحوا مراقبين من طرف سلطة مركزية سعت إلى مشاركتهم في أرباحهم، فالإدريسي يذكر أن المرابطين فرضوا القبالات والمكوس على كل الحرف دون التمييز بين الهامة منها والمتواضعة، حتى أن تجارة الجراد نفسها لم تنج من هذه القبالة(25) أما بالنسبة للمشتغلين بالتجارة البعيدة المدى، وعلى الخصوص منها تجارة السودان، فإن الدولة فرضت عليهم ضريبة خاصة مقابل قيامها بحراسة وتأمين طرق القوافل التجارية(26) وستتأثر الحياة الاقتصادية لأغمات أكثر باستيلاء المصامدة على مقاليد الحكم، ذلك أن هؤلاء كانوا على ما يبدو في

---

22) الإدريسي: مصدر سابق، ص: 42ـ 43.

23) المراكشي (عبد الواحد): «المعجب في تلخيص أخبار المغرب».

تح: سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، ط 7، دار الكتاب الدار البيضاء، 1978، ص: 507.

24) الإدريسي: مصدر سابق، ص: 45.

25) نفس المصدر والصفحة.

26) Julien (ch. A): "Histoire de l'Afrique du Nord": 2ème ed - Payotheque, 1978. p: 78.

حاجة إلى الأموال لتنفيذ مجموعة من المشاريع، فلم يجدوا أمامهم سوى تجار أغمات فنهبوا أكثر أموالهم.(27)

بالإضافة إلى مركزي أغمات ومراكش وجدت جنوب بلاد المصامدة مراكز أخرى نافست هذين المركزين في النشاط التجاري، وما ينتج عنه من معاملات مالية. فمراكش وأغمات كانتا مجرد حلقة من حلقات الطريق التجاري الرابط بين بلدان المغرب الإسلامي وبلاد السودان موطن التبر والعبيد. فقد برزت مدينة سجلماسة في الجنوب الشرقي، وذاع صيتها لقربها النسبي من بلاد غانة، إذ لا تفصلها عنها سوى مسيرة شهرين،(28) وبسبب هذا الموقع بلغت سجلماسة من الاتساع حدا توفرت معه على اثنى عشر بابا(29) ويذكر المقديسي أنها كانت قبلة للتجار القادمين من بلدان مختلفة، وهو ما أدى إلى اشتهارها بكثرة الغرباء(30) وقد استفاد تجار سجلماسة من موقع مدينتهم على طريق القوافل التجارية، بالإضافة إلى مشاركتهم في التجارة مع بلاد السودان فكونوا ثروات هائلة جعلتهم أغنى تجار المغرب الإسلامي، وتمكنوا بواسطة هذا الثراء من أن يفرضوا أنفسهم في كل مناطقه. ويبدو أن كثيرا منهم وقع اختيارهم على مدينة فاس كمركز لإقامتهم(31) ومنها سيروا أعمالهم التجارية سواء في اتجاه بلاد السودان، أو في اتجاه بقية أسواق المغرب الإسلامي.

وإلى الجنوب الغربي من سجلماسة تقع مدينة درعة، التي اعتبرت بدورها خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين نقطة استراحة وعبور للقوافل التجارية المتجهة نحو بلاد السودان، فقد اعتبرت حلقة أساسية من حلقات الطريق التجاري الكبير الذي يربط بين تلمسان، فاس، أغمات،

27) الإدريسي: مصدر سابق، ص: 43.

28) مجهول: «كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار» تح: زغلول عبد الحميد دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص: 200ـ 201.

29) نفس المصدر ص: 201.

30) المقدسي: «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» بريل ليدن، 1909، ص: 231.

31) مجهول: «الاستبصار» ص: 202.

سجلماسة، درعة، تامدولت وانتهاء بنول.(32) وقد تميزت درعة بسبب موقعها لكثرة الحركة والرواج والسيولة النقدية حتى أن يوم الجمعة وحده، إذا صدقنا صاحب «الاستبصار» يشهد قيام عدة أسواق في مواقع كثيرة ومتقاربة.(33)

إن هذا الرواج التجاري الذي شهدته درعة والواحات الجنوبية عموما قديم يعود إلى أيام زناتة حيث قامت حركة تجارية نشيطة بين هذه الواحات التي اشتهرت بإنتاج التمر، ومدن المغرب الشمالية وتلمسان وبلاد إفريقية. وكانت القبائل الزناتية صلة بين هذه الواحات والمناطق المذكورة بدءا من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وكان الزناتيون يربون الجمال، إلا أنهم كانوا في الوقت نفسه يتوفرون على قطعان من المواشي الصغيرة، فاقت في أهميتها ما كانت تتوفر عليه القبائل الصنهاجية.(34)

ولما كانت العناصر المستقرة بهذه الواحات تشتكي من ندرة اللحوم والحبوب، فإن القبائل الزناتية الرحل كانت تقايضها لحوم مواشيها وحبوب المناطق الشمالية بالتمور التي تقوم ببيعها في أسواق المدن الشمالية، لتشتري بعائداتها المواد المصنعة لتبيعها للجماعات البشرية المستقرة بالمناطق المنعزلة. وهكذا، أصبحت هذه الواحات بفعل هذا النشاط التجاري نقط وصل ضرورية بين المناطق الشمالية من المغرب الإسلامي، ومناطق السودان، وإفريقيا السوداء عموما. وبفعل هذا الموقع، فإن بعضا من هذه البوادي طور عددا من الصناعات خاصة منها المعدنية والنسيجية، فصدر منتوجاتها إلى أسواق العالم الأسود ليستورد مقابلها العبيد الذين استخدموا لتطوير الزراعات الفقيرة لهذه الواحات.(35)

أما منطقة السوس باعتبارها مجالا حيويا في الاقتصاد المصمودي، فإنها عرفت كباقي المناطق الواقعة بالجنوب المغربي حركة تجارية دائبة،

32) عز الدين موسى: «النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي» ط 1، دار الشروق، بيروت 1983، ص: 311.

33) مجهول: «الاستبصار» ص: 206.

34) ابن بطوطة: «رحلة ابن بطوطة» دار صادر بيروت، بدون تاريخ، ص: 674.

35) Godinho. OP. cit. P: 111.

وقد ساعدها على ذلك غنى ظهيرها من الناحية الفلاحية(36) ومن بين مدنها المشهورة تبرز تارودانت التي كانت ممرا للقوافل التجارية الذاهبة إلى بلاد السودان أو الصاعدة منه. وكان التجار يشترون سكرها المعروف بالطبرزد ويصدرونه إلى بقية مدن المغرب، وإفريقية والأندلس.(37) ولم تتخصص تارودانت في إنتاج السكر وحده، وإنما أيضا اشتهرت بإنتاج العسل(38) والثياب الرفيعة(39) وهو ما جعل سكانها من: «أرفه الناس وأكثرهم خصبا»(40) إذ يمتاز كثير منهم «بالشراية والتدين القوي».(41) وقد كان هناك نوع من التكامل الاقتصادي بين تارودانت وإقليم جزولة، إذ في الوقت الذي امتازت فيه تارودانت بإنتاج أنواع متعددة من الأقمشة والثياب فإن جزولة تميزت بإنتاج الأدوات النحاسية التي صدرتها إلى تارودانت وإلى مناطق أخرى من المغرب، وكانت تستورد منها في المقابل بعض المواد الضرورية للجزوليين.(42)

أما إيجلي وهو آخر مركز ببلاد السوس، فقد استفادت من موقعها المتأخر هذا، ولم تعتمد في حياتها الاقتصادية على ما يصرفه التجار المارون بأراضيها فحسب، وإنما اعتمدت في قسط كبير من هذه الحياة على الإمكانيات الفلاحية لمنطقتها التي تشتهر بإنتاج التمر وقصب السكر،(43) كما ساهم تجارها بنشاط في الحركة التجارية مع بلاد السودان حيث عملوا على تصدير النحاس المحلي المسبوك نحو هذه البلاد(44) وتمتاز

---

36) تعتبر السوس من أخصب مناطق المغرب من الناحية الزراعية في الفترة الوسيطة، ومن أشهر منتوجاتها قصب السكر، فسكرها تعدت شهرته حدود المغرب لتصل حتى المشرق. فالسكر السوسي كان الأطباء ينصحون به بعض مرضاهم. انظر: مجهول «الاستبصار» ص: 212.

37) مجهول: «الاستبصار» ص: 212، الحميري «الروض المعطار» ص: 330.

38) نفس المصدر ص: 212.

39) الإدريسي: مصدر سابق ص: 39.

40) نفس المصدر ص: 39.

41) ابن حوقل: مصدر سابق ص: 99.

42) الوزان (محمد حسن): «وصف إفريقيا» تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط 1980. ص: 114.

43) مجهول: «الاستبصار» ص: 212.

44) نفس المصدر ونفس الصفحة.

أراضيها الغربية الممتدة نحو المحيط بقيام عدة أسواق للبيع والشراء وهو دليل آخر على دينامكية الحركة التجارية بهذه المدينة وضواحيها.(45)

وغير بعيد عن مدينة إيجلي تقع مدينة تامدولت، التي لعبت أدوارا طلائعية قبل وبعد قيام دولة المرابطين فهي: «مدينة سهلية كثيرة العمارة حافلة الأسواق»(46) كما كانت صلة وصل بين مدن المغرب الواقعة إلى الشمال منها وبين بلاد السودان. والطرق التجارية العديدة التي تربطها بأهم المدن التجارية خير دليل على أهميتها فهي تتصل جنوبا بأوداغشت، وشرقا بسجلماسة، وشمالا بتارودانت.(47)

3 ـ تجارة الرقيق :

لا أحد يجادل في أن تجارة الرقيق كانت أساسا مهما من الأسس التي انبنى عليها اقتصاد المغرب الوسيط، ويكفي للتأكد من هذه الحقيقة الرجوع إلى كتب النوازل التي تعود إلى فترة العصر الوسيط فهي مليئة بالفتاوي التي تهم هذه الفئة. ومناطق صيد الرقيق لم تكن تنحصر داخل حدود إفريقيا السوداء وحدها، بل إنها شملت حتى بعض المناطق المأهولة بالسكان البيض.(48)

وسبب تجارة الرق حسب ما هو وارد عند أحمد بابا التومبوكتي هو الكفر، لا فرق بين كافر وآخر، فعلاقة الفرد بالإسلام هي التي استباح بها النخاسون استرقاق السود النصارى، واليهود، والفرس والبربر وغيرهم، فمن ثبت بقاؤه على كفره صح استرقاقه: «فمن سبي على كفره صح تملكه كائنا من كان»(49) ونظرا للعائدات الضخمة التي كانت توفرها تجارة الرقيق، فإن كثيرا من النخاسين أصبحوا يبيعون الأحرار على أساس أنهم

45) البكري: مصدر سابق ص: 191.

46) مجهول: «الاستبصار» ص: 213.

47) Rosenberger (B): "Tamdult, cité minière et caravanièrc Présaharienne. IXe XIV. S". In: Hespéris Tamuda. Vol. XI, Fasc unique, 1970, P: 123.

48) التومبكتي (أحمد بابا): «حكم بيع العبيد المجلوبين من السودان» مخطوط، الخزانة العامة، الرباط، ضمن مجموع رقمه د 1079 ص: 84.

49) نفسه، ص: 84.

عبيد.(50) وقد اختلفت أثمان العبيد في أسواق النخاسة باختلاف ألوانهم، وأعمارهم، وقوتهم الجسمانية ودرجة جمالهن إذا كن إماء» وهكذا بيعت الإماء السودانيات اللواتي يتقن الطبخ بمائة دينار وأزيد للواحدة.(51) كما بيعت جارية رومية لم تبلغ المحيض بعد بأربعة وثلاثين مثقال ذهبية.(52) وقد ارتفع هذا الثمن ليصل ببلاد الأندلس إلى مائة مثقال ذهبية أيضا.(53)

على أن تجارة الرقيق بذيوعها وانتشارها كانت تسبب في عدة مشاكل بين النخاسين والمشترين، وهو الأمر الذي حذا بالفقهاء إلى محاولة تقنينها، وحسب ما يستفاد من إحدى نوازل ابن رشد، فإنه كان هناك على ما يبدو كتاب جامع للشروط التي يقبل فيها البيع وتلك التي يفسخ بها.(54) ومن المعلوم أن أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في العبد أو الأمة هو خلوهما من أحد العيوب، التي إن ظهرت عليهما أثناء البيع أو بعد البيع مباشرة نقض البيع وأصبح لاغيا وأعيدا إلى بائعهما.(55)

وأهم العيوب التي يفسخ بها البيع أو على الأقل ينقص بها ثمن العبيد هي: الجنون، الجرائم، السرقة، البرص، والجذام أو ما شابهه.(56) إلا أنه كثيرا ما يحدث أن لا يصرح النخاسون بعيوب عبيدهم للمشترين مما كان يتسبب في شجارات تنتهي بتدخل القاضي أو المحتسب. وقد تدخل الفقهاء لوضع حد لمثل هذه الشجارات عن طريق سن قانون يخول المشتري حق إعادة العبد (الفاسد) إلى النخاس في أجل أقصاه ثلاثة أيام.(57)

---

50) ابن سهل (عيسى): «نوازل ابن سهل» مخطوط، الخزانة العامة، الرباط، د 3398.

51) مجهول: «الاستبصار» ص: 216.

52) ابن رشد (أبو الوليد): «فتاوي ابن رشد» تح. المختار التليلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج 3 ص: 1615.

53) ابن سهل: مصدر سابق، ص: 51.

54) ابن رشد: مصدر سابق ج 1، ص: 717.

55) نفس المصدر ص: 531.

56) ابن سلمون (أبو القاسم): «العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام» مخطوط، الخزانة العامة، الرباط، ضمن مجموع رقمه د 670 ص: 66ـ 67ـ 68.

57) نفس المصدر ص: 66.

أما ظروف عيش العبيد فقد كانت مزرية خصوصا منهم العبيد العاملين في الزراعة(58) كما عانت الإماء بدورهن من نفس الاضطهاد الذي لحق بأقرانهن الذكور، وهو ما كان يدفع بعضهن إلى الفرار من منازل سادتهن.(59) ومهما يكن فإن تجارة الرقيق كانت من وراء ثراء كثير من النخاسين والوسطاء والتجار، الشيء الذي جعلها نشاطا بارزا اتخذه كثير من الأشخاص والمغامرين وسيلة للإثراء السريع. ولنا أن نتصور العدد الضخم من الأيدي العاملة التي فقدتها المناطق المسماة بمناطق صيد العبيد، كما لنا أن نتصور أيضا الظروف التي كانوا يصطادون فيها، والطرق والوسائل المستعملة لإيصالها إلى أسواق النخاسة، فقد كانوا يساقون جماعات تحت رحمة الجلادين، وكثيرا ما كان بعضهم يموت قبل أن يصل إلى السوق.

ب ـ التجارة البحرية :

إذا كانت التجارة البرية ومسالكها قد حظيا بالاهتمام الأكبر من طرف مؤلفي العصر الوسيط، فإن نفس الاهتمام لم ينصب على التجارة البحرية رغم دورها البين في ربط المناطق الجنوبية للمغرب بمناطقه الشمالية من جهة، وربط المغرب ببلاد الأندلس وبعض سواحل المغرب الأوسط وإفريقية والمشرق من جهة ثانية. ومع ذلك، فإن بعض الرحالة والجغرافيين تحدثوا عن النشاط التجاري الذي عرفته بعض الموانئ، وسنقتصر في هذه الدراسة على جمع المعلومات الواردة حول الموانئ التي كانت لها علاقة مباشرة بالرواج التجاري الدائر بالجنوب تصديرا أو استيرادا.

فقد تحدث الإدريسي عن مرسى آسفي الذي: «كان فيما سلف آخر مرسى تصل إليه المراكب»(60) لتحمل منه البضائع الواصلة إليه في اتجاه بلاد الأندلس. وإلى الجنوب منه يقع ميناء مساة، الذي كانت ترتاده السفن لشحن منتوجاته من السكر والعسل والأثواب، غير أن ميناء العيط الذي يدخل ضمن موطن دكالة كان يعد أفضل مرسى في المنطقة لملائمة حركة

---

58) Godinho: OP. cit: P: 111.

59) ابن سهل: مصدر سابق، ص: 62.

60) الإدريسي: مصدر سابق: ص: 49.

رياحه للسفن التي ترسو به(61) وأهم المنتوجات التي كانت تصدر منه هي القمح والحنطة والشعير، وهي المنتوجات المتوفرة بكثرة لخصوبة المنطقة.(62)

ويبدو أن الملاحة في البحر المظلم (المحيط الأطلسي) كانت تعاني من مشكل ارتفاع الموج، وشدة الرياح(63) لذا كانت السفن لا تخرج منه إلا بعد انخفاض علو الموج، وسكون الرياح، وهو ما كان يتسبب في ضياع بعض من الوقت للتجار. وقبل أن يتطور ميناء آسفي ويحظى بإقبال التجار البحريين، فإن ميناء رباط فوز (أوكوز) القريب منه كان هو صلة الوصل بين المناطق الداخلية والساحل الأطلسي، ومن المعتقد أن يكون تجار أغمات هم الذين سيطروا على الحركة التجارية لهذا الميناء حتى أن البكري نسبه إلى أغمات رغم بعد المسافة بينهما.(64)

وفي نفس المنطقة وجد مرسى مازيغين الذي كان يصدر انطلاقا منه الشعير والقمح إلى مدينة سبتة لينقل من هناك إلى بلاد الأندلس(65) وعلى بعد اثنى عشر ميلا شمال مازيغن يقع مرسى أزمور الذي كان يدخل ضمن أراضي قبائل صنهاجة حيث كان مقرا لولائهم(66) وقد حظي بإقبال التجار الأندلسيين قصد اقتناء قمح المنطقة وتسويق بعض منتوجاتهم وعلى رأسها التين(67) وشمال أزمور يمتد مرسى أنفا الذي كان يدخل ضمن الوطن البورغواطي، ويبدو أنه كان قليل الارتياد، إذ اكتفى ابن سعيد المغربي بذكره دون أدنى إشارة إلى دوره التجاري.(68) وربما يعود السبب

---

61) نفسه، ص: 49.

62) نفسه، ص: 49.

63) البكري، مصدر سابق، ص: 153 ـ 154.

64) نفسه ص: 153.

65) عياض (الابن): «التعريف بالقاضي عياض» تح. محمد بن شريفة منشورات وزارة الأوقاف، الرباط، بدون تاريخ، ص: 140.

انظر كذلك: ابن سعيد: مصدر سابق. ص: 71.

67) القادري (محمد): «المواهب السارية في مناقب أبي شعيب السارية» مخطوط خاص، ص: 38 ـ 39.

68) ابن سعيد: مصدر سابق، ص: 137.

في قلة نشاطه إلى الحصار الذي كان مضروبا على برغواطة بسبب هرطقتها وانحرافها العقدي.

هكذا، يبدو أن سكان المناطق الجنوبية من المغرب وعلى رأسهم المصامدة قد استفادوا من هذه المنافذ البحرية لتسويق منتوجاتهم سواء في اتجاه المدن المرفئية الشمالية أو في اتجاه بلاد الأندلس وبعض مناطق المغرب الإسلامي أو المشرقية عموما. إلا أن الدارس سيلاحظ بأن هذه الاستفادة ستتوقف لفترة من الزمن بعد إعلان ابن تومرت ثوريته ضد المرابطين ودخول كثير من القبائل المصمودية تحت طاعته، مع بقاء المناطق الساحلية متشبثة ببيعتها للمرابطين، ولن تظهر هذه الحركة التجارية مجددا إلا بعد سقوط مراكش واندحار المقاومة المرابطية بالمغرب على الأقل.

ج ـ مشاكل التجار :

عانت التجارة البعيدة المدى من عدة مشاكل كخطورة السفر في الصحراء والتعرض لهجومات قطاع الطرق. وحتى لا تتيه القوافل بين مسالك الصحراء، فإن التجار كانوا يكرون دليلا أو كشافا في أول بلاد لمتونة، وغالبا ما يكون هذا الدليل أو الكشاف من أفراد قبيلة مسوفة لأن المسوفيين كانوا أدرى الناس بالطرق الموصلة إلى مدن السودان.

وكثيرا ما يقوم الدليل باستباق القافلة إلى أول مدينة من مدن السودان (وهي إيوالاكن) حاملا معه رسائل التجار إلى وكلائهم أو معارفهم هناك ليخرجوا إليهم بالماء مسيرة أربعة أيام(69) ومن لم يكن له وكيل أو لا يعرف أحدا هناك كلف الدليل بهذه المهمة أحد الأشخاص المعتادين على تقديم مثل هذه الخدمات مقابل أجر معلوم يتقاضاه من التاجر.

غير أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن يتيه الدليل أو يموت في الطريق، فلا يعلم أهل المدينة بخبر قدوم القافلة، مما يؤدي إلى هلاك كثير من أفرادها عطشا. كما يحدث في أحيان أخرى أن تموت إحدى الدواب الحاملة للبضائع أو المخصصة للركوب، فيلجأ التجار إلى أقرب تجمع سكني لشراء

69) ابن بطوطة: مصدر سابق، ص: 675.

بديل لها، أو كرائه في حالة تعذر الشراء(70) وبما أن التجارة الصحراوية كانت محاطة بالعديد من المخاطر أقلها يمكن أن يؤدي إلى موت التاجر أو ضياع ماله، فإن التجار لجأوا بهدف التقليل من احتمالات الخسارة إلى تكوين شركات تجارية يساهم فيها تاجران أو أكثر.(71)

ولا يخفى أن هذه الدينامية التي كانت التجارة الصحراوية سببا من أهم أسبابها، تطلبت إيجاد بنية تحتية مكونة من التجهيزات الأساسية كالفنادق(72) والحمامات(73) والأسواق(74)، وقد تسابقت المدن الواقعة على طرق القوافل التجارية في توفيرها وتطويرها والزيادة في عددها. غير أن هذه التجهيزات كثيرا ما عانت من الركود أوقات المحن والأزمات والحروب، مما كان يؤثر سلبا على المستوى المعيشي لأصحابها،(75) ويبدو أن حرفة أخرى قد ظهرت إلى الوجود في أسواق المدن الكبرى على الخصوص وهي حرفة الدلالة، التي كان محترفها يقوم بدور الوسيط بين الحرفي أو التاجر وبين المستهلك مقابل نصف الثمن الذي تباع به السلعة،(76) وكان المرابطون، وبعدهم الموحدون يعرفون دخل التجار بواسطة الدلالين، فمن خلال تصريحاتهم تقدر الدولة الضرائب الواجبة على كل تاجر. ولهذا لجأ بعض التجار إلى الاتفاق مع الدلالين حتى يتجنبوا دفع هذه المغارم(77) وقد استطاع كثير من الدلالين أن يكونوا ثروات كبيرة، وهو الأمر الذي دفع بالتجار إلى التبرم منهم ورفع شكايات ضدهم مطالبين بإبعادهم من الأسواق.(78)

---

70) ابن رشد: مصدر سابق، ج 2، ص: 1045.

71) نفس المصدر، ص: 933ـ 934.

72) مجهول «الاستبصار» ص: 210، ابن رشد «فتاوي ابن رشد» ج 3، ص: 1282.

73) الحميري: مصدر سابق ص: 46، مجهول: «الاستبصار» ص: 207.

74) الإدريسي: مصدر سابق ص: 40، البكري: ص: 153، مجهول: ص: 213.

75) ابن رشد: مصدر سابق ج 3، ص: 1282ـ 1283.

76) نفسه ج 2، ص: 937.

77) عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق ص: 284.

78) نفسه ص: 285.

خاتمة :

يبقى علينا قبل أن نختم هذا العرض أن نطرح سؤالا طالما طرحه المشتغلون بحقل التاريخ المغربي، سواء منهم المستشرقون أو العرب، وهذا السؤال يمكن صياغته كالتالي: إذا كانت مدن المغرب الإسلامي قد اعتمدت بشكل أساسي على عائدات التجارة خاصة منها البعيدة المدى فلماذا لم تتكون لدينا طبقة بورجوازية قادرة على قيادة المجتمع المغاربي نحو نمط إنتاج جديد كما حدث في أوربا؟

سؤال جوهري طالما اختلفت الإجابات عنه باختلاف المؤرخين والمدارس التاريخية، ونحن لن ندعي هنا الإجابة عنه لأنه سؤال أكبر من أن يجيب عنه مقال بهذا الحجم، إلا أن هذا لا يمنع، مع ذلك، من إيراد الإشارات التالية:

1 - يبدو التساؤل للوهلة الأولى مشروعا، غير أن تحديد المفاهيم المستعملة للتعبير عن ظرفية تاريخية معينة بإمكانها أن تعيننا على رفع الالتباس. فهناك من يرى أنه على الباحثين أن يستعملوا بحذر مفهومي البورجوازية والرأسمالية عند حديثهم عن المجتمعات السابقة عن المجتمعات الحديثة، لأن الإنتاج لم يكن قد وصل بعد إلى مستوى القوة والكثافة اللتين تميزانه في الوقت الراهن. كما أن هذا الإنتاج لم يكن يقوم في الفترة الوسيطة على استغلال العمل المأجور للذين لا يملكون من طرف مالكي وسائل الإنتاج.

2 - إن الحديث عن البورجوازية لمجرد وجود صيارفة أو تجار في سجلماسة أو مراكش أو فاس أو تلمسان، هو من باب التعسف التاريخي ذلك أن هؤلاء التجار والصيارفة لم يسيطروا قط على الإنتاج الاجتماعي لعصرهم، هذا الإنتاج الذي ظل يعتمد بالأساس على الفلاحة والجبايات والمكوس وغنائم الحرب.

3 - إن وجود مجموعة من الحواضر التي اعتمدت على مداخيل التجارة لا يعني أن كل مناطق المغرب الإسلامي كانت تعتمد على هذا القطاع لتوفير

مستلزمات العيش، فقد ظلت الحواضر وأغلب البوادي البعيدة عن المسالك التجارية الرئيسية تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وتربية الماشية ومنتوجات بعض الحرف.

وهكذا، فإن التجار، ونظرا لمحدودية عددهم لم يتمكنوا من تغيير العلاقات الاجتماعية للأغلبية التي كانت لا تزال تعيش تحت رحمة الإقطاع وتقاليده.

الواسطة بين ملاح اليهود والمدينة : الوظيفة والمشاكل المطروحة من خلال نموذج مدينة مكناس

ذ.محمد اللحية

كلية الآداب ـ أكادير

مقدمة :

موضوع «الواسطة» الذي هو مساهمة متواضعة في هذا اللقاء العلمي الكبير، يبحث في إحدى النقط الحيوية بالمدينة المغربية في القرن التاسع عشر، وهي الكيفية التي كانت تنظم بها العلاقة الاقتصادية بين المدينة الإسلامية وملاح اليهود. فيما يرجع لحدود سلطات المحتسب على الملاح وما قد ينشأ تحولها من خلافات ونزاعات.

فالصورة المتاحة لنا عن هذه العلاقة، ليست واضحة بالتمام، رغم ما قدمه لنا مختصون في الموضوع أمثال لوترنو بصدد حديثه عن ملاح مدينة فاس(1) أو الزعفراني في دراساته المستفيضة والمتنوعة عن الطائفة اليهودية بالمغرب:(2) فقد نقبل مع الأول رأيه القائل بأن اليهود كانوا بمدينة فاس

1) لوطورنو، روجي: «فاس قبل الحماية».
بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986. ص: 391ـ 395.
[ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر].

2) الزعفراني (حايم): «ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب».
الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1987.
[ترجمة أحمد شحلان، عبد الغني أبو العزم].

- Les juifs du Maroc: vie sociale, économique et religieuse. Geuthuer. Paris 1972.

خاضعين للمحتسب فيما يتعلق بأمور الصناعة والتجارة، وهذا جد أكيد.(3) بيد أن هذا الحكم يبدو عاما، لا يراعي ظرفية القرن التاسع عشر التي لا يشك كذلك فيما كان لها من آثار على اضطراب مثل هذه العلاقات. كما أننا نقبل مع الزعفراني حكمه بأن ملاح اليهود كان يتمتع «باستقلال ذاتي كامل»، لكن ليس إلى حد إبعاد عنه الصلاحيات الاقتصادية للمحتسب بالمرة، واعتبار الأسعار به حرة.(4)

وفي الواقع إن الغموض الذي يحيط بمثل هذه القضايا التنظيمية ذات الأهمية في الحياة اليومية، ناتج عن كون ضوابط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا ظلت إلى غاية القن التاسع عشر، تعتمد في مجملها على الأعراف والتقاليد المتوارثة، عبر قرون والمعروفة لدى من يعنيهم الأمر. أكثر مما كانت ترتكز على النص المكتوب، أي إنه بحكم تناقل هذه الأعراف شفويا وعن طريق الممارسات اليومية الفعلية بين مجتمع عصرها فإن أحكامها ومضامنها. تبقى مغمورة بالنسبة إلينا، إلا ما كان من النقط التي حدث أن انفجر بشأنها خلاف جماعي أو فردي، فإننا نعرف أحكامه بواسطة الوثائق التي رافقت أطوار الخلاف حيث كان يعمل على استحضار العادات المتصلة بالنقط المتنازع حولها، حتى تكون دعما للأطراف المتنازعة، ومرجعا لمن يهمهم الأمر في فض النزاع.

هكذا فإن قضية «الواسطة» التي نعرضها لم يكن من المتوقع معرفة مدلولها وتقاليدها لولا الخلاف الحاد الذي نشأ بين يهود مدينة مكناس ومحتسبها الحاج محمد ابن العربي أجانا ما بين سنتي 1881 ـ 1887. حيث ترك لنا بشأنها مجموعة من الوثائق من صنف المراسلات والرسوم المسماة بالمواجب العدلية: فهذه الوثائق هي المعتمدة في موضوعنا، الذي سنعرف فيه في نقطة أولى بالمصطلح مضمونا «واختصاصا»، ونقف في الثانية على أساس المشكل ومغزاه.

---

3) لوطرنو، فاس قبل الحماية، ص: 39 ـ 392.

4) الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، ص: 157.

1 ـ الواسطة : المدلول والوظيفة :

ببساطة تامة، إن ما تعنيه الكلمة، في هذا المقام، ليس سوى أنها طريقة من طرق المراقبة الاقتصادية بسوق الملاح، فالوثائق تكشف لنا على أن الصلاحيات الاقتصادية للمحتسب على المدينة والملاح التي هي صلاحيات مطلقة ودائمة في مباشرة تسعير المواد الغذائية الأساسية ومراقبة المكاييل والموازين وضمان جودة الصنعة، لم يكن تنفيذها بسوق الملاح يرتكز على أساس تنظيمي ثابت، بل خاضع للتغير وفق ظروف معينة. فبالنسبة لمدينة مكناس، وقد ينطبق الحكم على غيرها، يلاحظ ـ على الأقل ـ تعاقب حالتين متميزتين في القرن التاسع عشر.

في الحالة الأولى، كانت القاعدة العامة، أن يتصل الحرفيون والباعة اليهود مباشرة بالمحتسب، فيقفون معه على عمليات التقليب والتسعير، التي تحددها بكل دقة الكتب الحسبية(5) وبعدها تجري مراقبة احترام قرارات المحتسب بالملاح، يبعث أعوانه (أصحابه/مخزنيته) للتطوف هناك(6) أما اعتماد هذه الطريقة: فكان معروفا في المراحل الأولى من القرن، كما كان معروفا في النصف الثاني منه من نهاية دولة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان مع المحتسب الحاج الطيب غريط [عزل في نونبر 1874]: وفي بداية حكم السلطان المولى الحسن تحت ولاية المحتسب المختار بادو الأخيرة [1879 ـ 1881].(7) لكن إذا كانت قواعد الحسبة، في النقطة المذكورة، تجرى على كل مقتضياتها في المرحلة الأولى بحكم ضعف التأثير الأوربي، وتمكن المحتسبين، فإن الأمر قد يختلف بالنسبة للمرحلة الثانية باعتبار الضعف

---

5) انظر المكيلدي (أحمد سعيد)، كتاب التسيير في أحكام التسعير الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع [من دون تاريخ الطبع].
تقديم وتحقيق موسى لقبال.

6) و. م. أ ـ لفيف عدلي، (مسودة) مؤرخ في محرم 1299/دجنبر 1881.
و. م. أ. وثائق المحتسب أجانا.
و. خ. ح. وثائق الخزانة الحسنية.

7) في الوثيقة.

الموصوف به المحتسبين المذكورين، وتصاعد اليهود المرتبطين بالأجانب، حيث توفر الوثائق أدلة واضحة على تجاوزاتهم لسلطة المحتسب.(8)

أما الحالة الثانية، فكان يطبق فيها نظام «الواسطة». هذه الكلمة التي فعلها هو توسط ومصدرها وساطة(9) قد تحولت في الاصطلاح المغربي إلى اسم جنس، يطلق على كل يهودي عينه المحتسب أو اختاره إخوانه لتولي مهمة الربط بينهم وبين محتسب المدينة، وإلى هذا تشير رسالة سلطانية موضحة بأن مدلول الكلمة «يدور لغة وعرفا على كونه الموصل كلام هؤلاء لهؤلاء، ومبلغ أمر الأعلى للأدنى [...] والواسطة ترتكب لأمور عمد ورخص، وهي في حق هذا رخصة فقط، بمعرض الإنحلال متى اقتضى الحال»(10) طبعا فإن الرسالة السلطانية التي تنطلق من دون شك من وضعية اليهود باعتبارها أقلية خاضعة لنظام عقد الذمة، تعرف بالواسطة، من خلال دوره، بأنه الذي ينقل تعاليم من بيدهم الأمر من المسلمين إلى الطائفة اليهودية، ويقف عند أوامر الأعلى منه أي المحتسب بينما يفهم من الشطر الثاني للرسالة بأن «الواسطة» حالة استثنائية يعتمد عليها في حالات خاصة، وتزول متى انتفى الداعي لوجودها، فكانت القاعدة هي طريقة المراقبة المباشرة والاستثناء هو الاعتماد على الواسطة. على أننا لا نملك مع هذا ما يبين عما إذا كان نظام «الواسطة» هذا عرفا قديما أم هو مرتبط فقط بظرفية القرن التاسع عشر، حيث يشار إلى اتباعه بمدينتي فاس ومراكش أيام حكم المولى الحسن،(11) وبمدينة مكناس في فترات منقطعة أواخر حكم السلطان المولى عبد الرحمان زمان حسبة أحمد بادو، وفي بداية حكم السلطان المولى محمد بن عبد الرحمن على يد المحتسب إدريس بادو، وأخيرا في المرحلة الأولى من عهد المولى الحسن الأول في ولاية المختار بادو الأولى [1874 - 1879].(12)

---

8) ابن زيدان الأتحاف. ج 2. ص: 369.

9) الفيروزابادي «القاموس المحيط».

بيروت: دار الجيل [دون تاريخ الطبعة] ج II. ص: 406.

10) و. م. أ. رسالة من الحسن الأول إلى المحتسب أجانا مؤرخة في 9 صفر 1299/31 دجنبر 1881.

11) عين الوثيقة.

12) مصدر هامش (6).

فإذا ما تفحصنا المهام الفعلية المخولة للواسطة وجدنا أنها لم تكن على درجة واحدة بالنسبة للعواصم الثلاثة: ففي كل من فاس ومراكش تفيدنا رسالة سلطانية بأن العادة بملاحيهما هي «تولية محتسبهما التصرف في الأسعار والمكايل والموازين وعدم دخول الواسطة في شيء من ذلك»،(13) إنما كان عمل الواسطة كما أخبر بذلك بعض يهود فاس الذين كانوا بحضرة السلطان «هو كونه عينا وأذنا للمحتسب يخبره بما زاد ونقص».(14)

بخلاف هذا كانت العادة بمدينة مكناس أن يكلف الواسطة بمراقبة مكاييل اليهود وموازينهم بداخل الملاح، وأن يحضر يوميا على عمليات تسعير اللحم والدقيق، ثم يامر بالوقوف على التنفيذ وفق تقليد تقدم لنا وثيقة من وثائق المحتسب أحيانا عملياته اليومية الروتينية «بأن يتوجه الواسطة صحبة مخزني المحتسب إلى الملاح وينفذ كلام المحتسب في ذلك، ويبقى الواسطة بالملاح مقابلا لذلك خشية الزيادة فيه والنقصان، ويرجع صاحب المحتسب للمدينة معلما له بتنفيذ ذلك وهكذا العمل كل يوم».(15)

إن هذا العرف الخاص بمدينة مكناس، والذي يظهر بأن واسطتها كانت اختصاصاته أوسع من نظيره في فاس ومراكش، يبدو أنه بدوره قد صار متجاوزا مع المحتسب المختار بادو في توليته الأولى لما اتسم به من ضعف وتراخي كما تؤكد على ذلك بإلحاح كبير رسائل المحتسب أجانا(16) ويدرك أيضا من إقدام السلطان المولى الحسن على عزله مرتين.(17) وحينما أسندت خطة الحسبة لأجانا كان من المفروض أن تتعارض رغبة اليهود هذه بتصلب المحتسب الجديد، فكان بالتالي المشكل القوي: مشكل اختصاصات الواسطة، الذي لم تكن العوامل الأخرى المادية والذاتية إلا لتزيده تعقيدا.

13) مصدر هامش (10).

14) عين الوثيقة على هامش (10).

15) و. م. أ. [مسودة غير مؤرخة].

16) عين الوثيقة.

17) عن عزله في المرة الأولى، انظر.
اللحية (محمد). «الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس خلال القرن التاسع عشر».
(دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1984 مرقونة. ص: 138ـ 139.

2 ـ مشكل الواسطة : مظهره ومغزاه :

لكي نتصور، كم كان حجم هذا المشكل كبيرا وشاغلا للبال، علينا أن نعلم أنه من بين جميع المشاكل الأخرى المطروحة بين المحتسب أجانا واليهود، والتي سنقف على بعضها، يعتبر مشكل الواسطة هذا أكثر تعقيدا: ويكفي دليلا، أنه شغل بال السلطان طوال ست سنوات على وجه التقريب: من السنة التي تولى فيها أجانا الحسبة 1881 إلى مارس 1887، حيث اضطر السلطان لما استعصى عليه الأمر، إلى نقل حسبة يهود مدينة مكناس إلى محتسب مدينة فاس (17 مكرر).

كان عنصر الخلاف بين اليهود والمحتسب، يدور إجمالا حول حرية اختيار الواسطة وحدود صلاحياته. فاليهود كانوا يرفضون أن يولى عليهم واسطة من دون رضاهم لأن الواسطة الذي يفرض المحتسب، يكون وسيلة «للتوصل لأغراضه» والنيل منهم(18) على حين كان المحتسب كثير التشكي من أن الواسطة الذي يختاره اليهود، يكون طبعا في أيديهم ممتثلا لأوامرهم في تقاليد الحسبة والضرب جانبا سلطة المحتسب.(19)

كان السلطان، بسبب ضعف وسائل عمله، يكتفي في الغالب في فض النزاع بين الأطراف المتنازعة على أساس ما يقدمه كل واحد منهما من الحجج: ومن ثم كانت صعوبة الحسم السريع في مثل هذه القضايا. إذ كلما كان السلطان يتدخل لفائدة أحد الأطراف، يعود الطرف الآخر بحجج تثبت ضرر سابقه. وسوف ندرك كم أن مواقف السلطان كانت معرضة للتأرجح، إذا علمنا أن التوصل إلى الوثائق والرسوم العدلية، التي تعتبر حجج الترافع لم يكن أمرا صعبا بالتمام.(20)

هكذا، فإنه بعد ما حكم السلطان، في شتنبر 1881، لصالح اليهود بأن تترك لهم المبادرة في اختيار الواسطة المناسب لهم، والترخيص له يوم الجمعة، بتسعير اللحوم التي يبيعونها بالملاح، لما أثبتوا أن ذلك عرف

---

17 مكرر) انظر، ابن زيدان العز والصولة في معالم نظم الدولة الرباط: المطبعة الملكية 1961. ج 2. ص: 66.

18) و. م. أ. رسالة من الحسن الأول إلى المحتسب أجانا 15 شوال 1298/9 شتنبر 1881.

19) و. م. أ. رسالة الحسن الأول إلى المحتسب أجانا 10 ربيع الأول 1304/7 دجنبر 1886.

20) انظر ابن زيدان، العز والصولة. ج 2. ص: 20 وما بعدها.

قديم،(21) لم يمر على هذا التاريخ سوى شهرين، حتى رفع المحتسب أجانا إلى السلطان رسالة مرفوقة بلفيف عدلي، شهوده جماعة من أعيان الجزارين والرحويين والخضارين والبقالين، مضمنها أن الواسطة الذي اختاره اليهود، قد انفرد بشؤون الملاح بما فيها مباشرة شؤون المسلمين الموجودين هناك أنفسهم،(22) فانقلب السلطان إلى تأنيب اليهود بواسطة ظهير صارم اللهجة، كلف الباشا والمحتسب بجمع اليهود وقراءته عليهم، لتذكيرهم بأن الواسطة «لا يكون إلا منحط الرتبة عن جاعله، مأمورا غير متأمر، مترقبا دائما لما يأمر به، واقفا عنده» وأن الواسطة قد جعل من أجل إبلاغ كلام المحتسب إلى اليهود «فيما يرجع لأمورهم مع بعضهم بعضا» [...] لا أن يتأمر ولا أن يكون واسطة فيما يرجع لما بينهم وبين المسلمين».

ثم يحذرهم السلطان في النهاية، بأنهم إن لم يقبلوا هذه الوضعية، فإنه سيجريهم على عمل مدينتي فاس ومراكش الذي يجرد الواسطة من أية ممارسة فعلية.(23)

وبخصوص الاجتماع الذي يأمر به الظهير الشريف المذكور أعلاه، يوضح موجب عدلي مؤرخ في حدود 12 مارس 1882، كيف أن القرارات الملكية لم تكن دائما مسموعة ومطبقة. وهو عنصر آخر من العناصر التي كانت تزيد قضايا الوقت تعقيدا، ومما تضمنه هذا الموجب أنه بعد اجتماع الباشا والمحتسب مع اليهود وقراءة الظهير الشريف، قام «الذمي الواسطة» وهو شمويل بن هروش فأعلن امتناعه عن «بقائه على الوجه المذكور، قائلا إنه إن كان يستبد برأيه وحده فنعم وإلا فلا، وجعل بعده الذمي يوسف طلدانوا، وتصرف مع المحتسب بإشارته له، كما أمر مولانا، نحو الثلاثة أيام، وحضر الذمي الواسطة الثاني المذكور، وذكر أن اليهود لم يقبلوه «وخاف منهم وأخر نفسه عن ذلك، ثم حضر جماعة من اليهود من أهل الحرف وذكروا أنه لا يكون واسطة عليهم إلا شمويل بن عمارة الذي كان عليهم واسطة أولا، وأنه هو الذي يتولى أسعارهم، وصاروا يصيحون بذلك،

---

21) و. م. أ. مصدر هامش (19).

22) و. م. أ. لفيف عدلي مؤرخ في محرم 1299/دجنبر 1881.

23) مصدر هامش (10).

فعند ذلك سجن الباشا والمحتسب ثلاثة منهم من المتصرفين في الأراضي...»(24)

فعلا إنه لمن المجازفة غير الموضوعية قبول هذه الحقائق على صورتها، وقد سبق أن طعنا في هذا الصنف من الوثائق العدلية، غير أنه لو اعتبرنا من النص كله أن ما يقدمه المحتسب أجانا عن تصرفات اليهود هو مجرد تبرير لسجنه لليهود الثلاث لحصلت الفائدة المقصودة، وهي التأكيد من خلال تصرف المحتسب نفسه أنه إلى جانب ما كان له من اليد المطلقة بالمدينة فإنه قد تجاوز الأوامر السلطانية التي كانت في كل مناسبة تحثه على المكايسة والسياسة مع اليهود..

وفي الواقع، إن هذا النوع من الممارسات والتدخل في شؤون المدينة الخاصة والعامة كان شيئا معهودا عند المحتسب، وهو يقوم به من باب اختصصات الحسبة مما أدخله في صراعات كثيرة مع جل موظفي مدينة مكناس، لاسيما باشاها حم بن الجيلالي والتي لم تكن تؤثر سوى بالسلب على إنهاء مشكل الواسطة وما يشابهها من القضايا المطروحة عموما.

فالباشا كان يملك بيده زمام السلطة، الذي هو أساسي لتنفيذ أي قرار سلطاني، وقد استعمل الباشا سلاحه هذا لمواجهة المحتسب بكل سخاء وحرية، فكثيرة هي الرسائل السلطانية التي كانت تتدخل لدى الباشا وتحتم عليه حتما ترك العناد وشد عضد المحتسب.(25) بل أنه في مرحلة بلغ فيها النزاع أشده بين الموظفين (1886 ـ 1887) يذهب المحتسب إلى حد اتهام الباشا بتحريض اليهود ومعاضدته لهم وتحميله كامل مسؤولية «انحرافهم».(26)

وطبعا لا تهمنا حقيقة هذا الاتهام إلا من باب توضيح، كم أن علاقة المحتسب بالباشا كانت متوترة معقدة، وهذا بغض النظر عن جميع الاعتبارات الأخرى، كان يشكل بالنسبة لليهود دعما معنويا حقيقيا.

---

24) و. م. أ. موجب عدلي 21 ربيع الثاني 1299/12 مارس 1882.

25) و. م. أ. رسالة الحسن الأول إلى المحتسب أجانا 10 ربيع الثاني 1299/7 مارس 1882.

26) و. م. أ. الخزانة العامة سيكروفيلم 1 مكناس/تاريخ المشاركة 1978.

عموما، لقد أثبتنا من خلال العناصر السابقة: طريقة التحكيم السلطاني، تجاوزات القرارات السلطانية، تناقضات العلاقة بين المحتسب والباشا، لماذا عجزن السلطان عن إيجاد مخرج لقضية الواسطة على مستوى مدينة مكناس. بقي أن نبين بالتحليل ما كانت تنطوي عليه هذه القضية، التي لو نظرنا إليها بعين الوقت لبدت لنا بسيطة عادية، من أبعاد عميقة لدى من كان يهمهم أمرها من قريب أو بعيد: المحتسب واليهود باعتبارهما طرفي النزاع، والسلطان باعتباره حكما فيها.

فبالنسبة لليهود، في جل رسائل المحتسب أجانا، يرد التأكيد على أن نزاعه، لم يكن مع كافتهم، بل مع جماعة منهم فقط، من فئة التجار وبعض الحرفيين المرتبطين بالأجانب وعلى رأسهم، يعقوب أحنا المحمي الفرنسي، ومسانده الأكبر شمويل بن هروش(27) وضمن وثائق هذا المحتسب أيضا، عدد من المواجب العدلية، يشهد فيها لصالح المحتسب جماعة من الباعة الصغار والحرفيين اليهود، بل وبعض شيوخ الملاح أنفسهم، ضد يعقوب أحنا ومعاضديه،(28) عمل قصد به المحتسب، من دون شك، التأكيد على نزاهته وتبرءة جانبه، ومع ذلك لا يمكن التنكر لحقيقة الانقسام الحاصل على مستوى الملاح، بين عناصر التجار الصاعدين وباقي اليهود بما فيهم شيوخهم، حيث تؤكده وثائق أخرى غير وثائق المحتسب، وتكشف عن بعض مظاهر الاستغلال الاقتصادي الذي كانت تمارسه الفئة الأولى على حساب الآخرين.(29)

ولا نحتاج، إلى كبير عناء، للتأكيد على أن الأساس، في الصراع حول اختصاصات الواسطة، كان بدوره ماديا، وهذا على الأقل في الأطوار الأولى للصراع، حيث سينضاف بعد آخر ذاتي كما سيوضح. فباعتبار الأنشطة التي كانت هذه الفئة تزاولها على مستوى الملاح، وهي الاتجار في المواد الغذائية الأساسية، التي كانت الحسبة متشددة في مراقبتها(30) ثم اعتبار

27) اللحية، الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس، ص: 210.

28) نفسه، ص: 260.

29) نفسه 215ـ 216.

30) نفسه 210.

الإغراء الذي جـاء به الانفتاح على أوربا في مجال الحريـات والأرباح الحرة، فإنه لم يكن بالنسبة لهؤلاء اليهود، أن يقبلوا بأي حال قيود المحتسب التي تغل أيديهم.

كان المحتسـب من جـانبه كثير التشـدد مع اليهـود، ليس فيما يتصـل باختصاصـات الواسطة وحدها، إنما كـل التقاليد المتصلة بـوظيفة الحسبة التي كان يعتقد أنها قد تركت في السابق، إلا وقد عمل على إحيائها والسعي جاهـدا إلى إخضاع اليهـود لأساسها، كـإعادة تنظيم عـادة مرشـم الفضة بسوق السكاكين،(31) ومـراجعتهـم في مسـألة الترخيـص الـذي منـح لهم لاستغلال الأرحاء عن طريق الكراء(32) وغيرها. وعن مصدر هذا التشدد، لا يطفو ذكـر العنصر المادي إلا قليلا في بعض رسـائل اليهود،(33) غياب، قد يكون يضعف وجود هذا العنصر، وقـد يكون ذكاء المحتسب ودهاؤه الكبير الذي عرف به قد استطاع أن يحجبه. على أن ميولات الظهور وكسب المركز والحظوة لدى السلطان، كانت كثيرة الوضوح في جميع الخطوات، ومن دون شك، كانت الصرامة التي أبداها في شؤون الملاح تخدم هذا الغـرض.

كان المحتسب أجـانا بالإضافة إلى هـذا يمثل نموذج الموظفين المتشبثين بالتقاليـد والأعراف أيما تشبث، كما نلمسه في كثير من مـواقفه، في غير هذا الموضـع،(34) ونقف عليه هنا من خلال نظـرته لشؤون الحسبة، والتبريرات التي يعتمـد عليها في مـواجهة تصرفـات اليهود. يقـول موضحـا للسلطان خطورة استئثار الـواسطة بالتسعير داخل الملاح: «ولا يخفـى ما في مباشرة الواسطة لـذلك وحده دون المحتسب من الضرر حسبما قدمنـاه وبيناه من مخالفة الأسعار في مـدينة واحدة، فكل فـريق يشتري على ما يسعر لـه به فيرتفع السـوم، مع أن سكان الـروى والزيتـون والجيابرة وقصبـة سيدي سعيد [...] وقصبة الشرفاء وأهل تولال [أحيـاء بمدينة مكناس] في الغالب يشترون ما يتوقفـون عليه من الملاح لقربه منهـم، وأن المعلمين الرحويين، لهم حوانيت بـالملاح بقصد بيع الدقيق فيهـا، وأن «يأتون بالعنـب في إبانه

31) 32) 215ـ 216.

33) نفسه 216.

34) نفسه ص: 142.

للمدينة والملاح، وإذا كان بيع المسلمين وشراؤهم في الملاح بسعر الذمي الواسطة (ف) يكون فيه حكم منه عليهم في السعر، ولن يجعل الله للكافرين على المومنين سبيلا».(35)

واضح من نص الرسالة، الذي يعبر على لسان هذا المحتسب، عن حال من كان بيدهم الأمر وعقلية الفقهاء، بأن حرص المخزن على استمرار وضعية الملاح القانونية، كانت تمليه ضرورتان.

الأولى وظائفية/اقتصادية، وتتمثل في الحفاظ على وحدة السعر على مستوى الكتلة الحضرية، حتى تظل أبواب المنافسة مسدودة.

الثانية وهي الأهم: أنها تنطلق من مبدأ المحافظة على «رفعة الإسلام» فلا يجوز أن يتعامل المسلم بسعر الذمي، ولا أن يعمل تحت إمرته.

كان موقف السلطان، من جهته يتجزأ بين رغبتين ملحتين: الأولى أن يبقى ما كان: على ما كان، أي استمرار الوضعية القانونية لليهود وعدم اختراق نظام عقد الذمة، فالرغبة لا تختلف في جوهرها عن موقف المحتسب أجانا، وربما كانت أكثر منه تمسكا بها: فحينما اشتكى هذا المحتسب للسلطان على عدم قدرته على الاستمرار في الخوض مع اليهود وأبدى رغبته في تركهم على حالهم كتب إليه السلطان، يحثه حثا على أن لا يتخلى، منبها إياه «أن تركهم على حالهم إقرار لهم وفيه من المضار ما لا يخفى»،(36) ولقد بينا سابقا كيف أن السلطان لم يمل من التدخل في كل مرة لدى اليهود لتذكيرهم بمدلول الواسطة، ولدى الباشا حم لإرغامه على مساندة المحتسب فيما عسى أن يعرض له معهم. أما الرغبة الثانية فهي الحرص على تجنب الدخول في الاصطدام مع الأوربيين بسبب إثارة المشاكل مع محمييهم اليهود، أو بسبب سوء المعاملة داخل الملاح، حيث كانت الدعاية الأوربية تعمل على اصطياد أخبارها من كل جهة. ومن أجل هذا كانت دعوة السلطان المتكررة للمحتسب إلى استعمال السياسة والمهادنة مع المحميين اليهود، والليونة والعدل والإنصاف مع غيرهم، كما أنه لهذا الغرض أيضا كان قرار السلطان بنقل أمر يهود مدينة مكناس إلى محتسب مدينة فاس

35) و. م. 1. [مسودة غير مؤرخة].

36) و. م. أ. رسالة الحسن الأول إلى المحتسب أجانا 16 ربيع لاثاني 1299/17 مارس 1882.

حتى يضع حدا لذلك التوتر المقلق الذي وصل درجة خطيرة. إذ لا يمكن أن نـذهب في فهمنـا إلى أن هـذا الاختيار السلطـاني هـو مـن قبيل العمليـات التأديبية ضد المحتسب التي يقصد منهـا التقليل من مركزه. فقبيل صدور القرار الملكي ببضع أشهر توصل المحتسب أجانا بظهير تعيينه على زرهون التي كانت من قبل إلى نظر محتسب مدينة فاس وهذا على وجه التحديد 20 دجنبر 1886.(37) فكأن السلطان أراد أن يعوض بها لأجانا عن حسبة يهود مكناس.

ولا يظهر بعد هذا أن القرار السلطاني قد عمل على إخفاء روح التصادم بين أجانا واليهود بكيفية تامة، فمصدر خلافهما إن كان قد بدأ حول حدود صلاحيات الواسطة، فإنه مع طول المدة انضاف له بعد آخر هو محاولة كل طرف، إثبات ذاته على حساب الطرف الآخر، فنجد المحتسب أجانا ولو بعد خـروج اليهود مـن خطتـه لا يفتر عـن البحث عـن المنـافـذ التي تتيحهـا اختصاصاتـه باعتباره محتسبا على المدينة بما فيها سـوق السكاكين الذي كان يعمـره اليهود، أو باعتباره أمينـا للصائر يمر على يـده دقيق المسلمين واليهود معا الموجه لمؤونة الدار العالية، لكي يصل إلى مضايقة خصومه(38) ومن جهـة هؤلاء فقد استطـاعوا أن يورطـوه في صراع مع محتسب مـدينة فاس الحاج المهدي بناني ونائبه بمكناس الحاج العناية، أي أنهم خلعوا بذلة النزاع وألبسوها لهذين الموظفين مكتفين بشـد الخيوط من حين لآخر، وهذا على امتداد ما تبقى من حياة المحتسب أجانا التي انتهت عام 1881.

ملاحظات :

في نهاية هذا العرض، يمكن لنا انطلاقا من هذه النقطة التي تبدو جزئية دقيقة إبداء الملاحظتين التاليتين.

أولا: بخصوص المؤسسات التنظيمية التي تعتمد على العرف والعادة، إنه لمن المجازفة إعطاء حكـم عام كما لو اعتبرنا رأي لوترنـو والزعفراني، فقد

37) اللحية، الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس. ص: 150، هامش 48.

38) و. خ. م. رسالة يعقوب أجانا وحمايمة الردوية، موجهة إلى الفقيه المحتسب الحاج المهدي بناني بتاريخ 2 ربيع الأول 1305/28 نونبر 1887.

تبين من النموذج المقدم عن واسطة مـدينة مكناس، أن العلاقات بين اليهود والمسلمين فيما يرجع لاختصاصات هذه الواسطة لم تكن ثابتة على الامتداد الزمني، مثلما أنها لم تكـن موحدة على الامتداد الجغرافي كما ثبت بـالمقارنة على مستوى العواصم الثلاث. وحيث أن المناسبة هي تحت قضايا التجارة، فلنسجل إذن بأنه ليست وسائل المبادلات والعملة وحدها التي كانت تفتقر إلى عنصر الوحدة، بل تقاليد الأسـواق وتنظيماتها، فالاختلاف الذي لمسناه بالنسبة للنقطـة المذكورة، قد ينسحب على التقاليد المتبعـة في نظام الأسواق الأخرى.

ثانيـا: قضية النـزاع حول الواسطـة، التي حللنـاها، بصرف النظـر عن أسبابها المستترة ذاتية كانت أم مادية، ماهي إلا نموذج من النماذج المتعددة في المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر للصراعـات بين اليهود الصاعدين الذين كانت مصالحهم تستدعـي حرية أوسع، وبالتالي التطلع إلى الانفلات من نظام عقد الذمة وبين عقلية الفقهاء التقليدية التي تلح على استمرار هذا النظام على حالته المتوارثة، تحت شعار الحفاظ على رفعة الإسلام.

التجارة والمجال القبلي
تنظيم التبادل واستقلال الجماعات
نموذج أيت باعمران

ذ. علي المحمدي

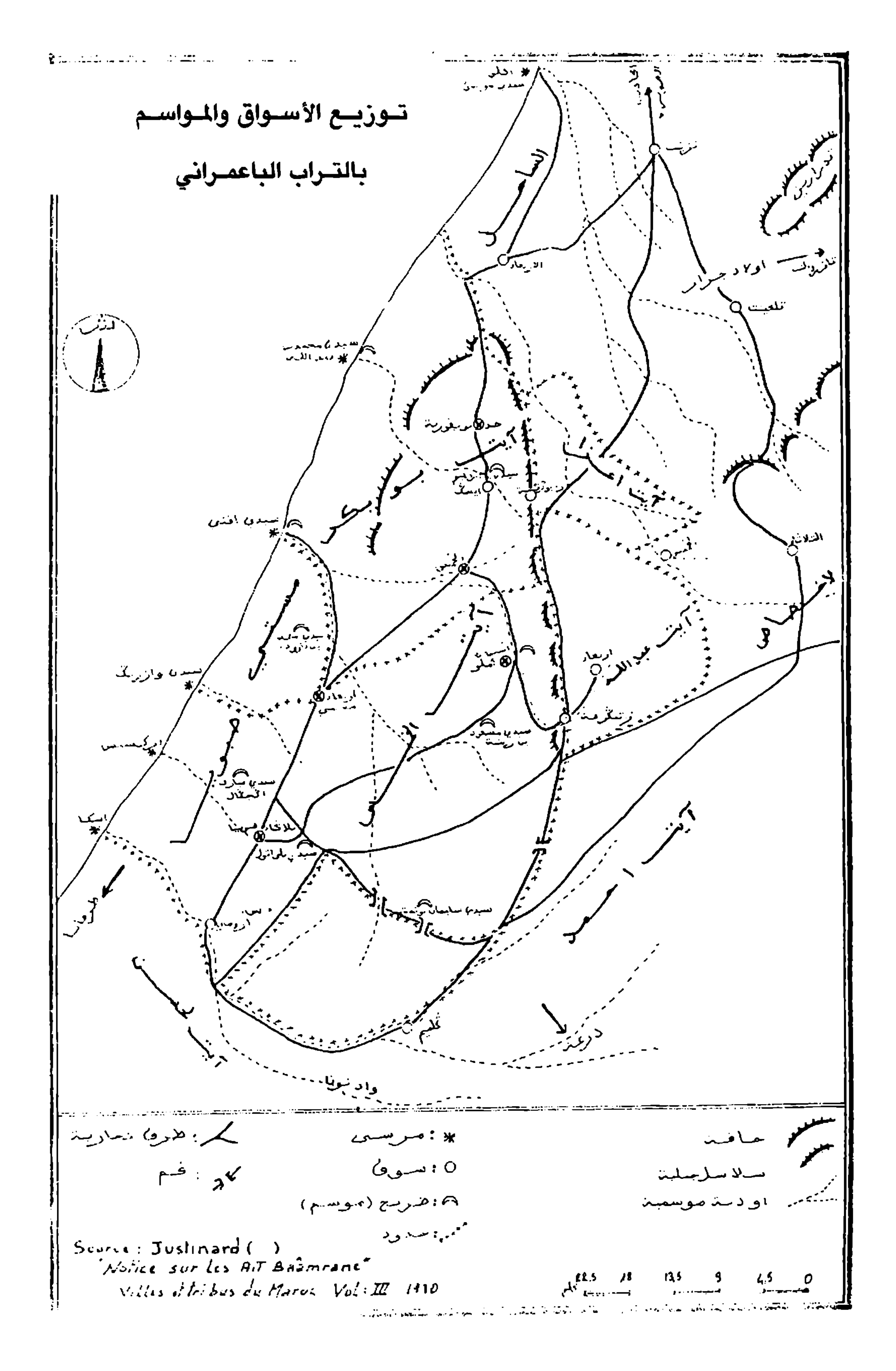
كلية الآداب ـ الرباط

كان النشاط التجاري موازيا للنشاط الفلاحي، الأمر الذي مكن الفلاحين الباعمرانيين من تصريف تدريجي لقسط من محاصيلهم، المستمدة من الأرض والماشية، في الأسواق والمواسم، للحصول على النقد الذي كان يمثل وسيلة اقتناء المواد التي لم يكن بإمكانهم إنتاجها أو توفيرها سواء منها الفلاحية أو الصناعية.

ولما كانت الجماعات مستقلة بتسيير شؤونها الداخلية، كان لابد من التساؤل عن كيفية مواجهة هذه الجماعات للقضايا التي كان يطرحها دوام التبادل بين الجماعات على مستوى التنظيم، وهو السؤال الأساسي الذي تصبو هذه المداخلة إلى الإجابة عنه عبر النظر إلى نقطتين: تنظيم الأسواق والمواسم.

أ ـ الأسواق :

تبرز الخريطة المرفقة أن الأسواق بآيت باعمران ذات مواقع تستمد أهميتها من وجود تضاريس تسهل المرور، أو من كونها نقطة التقاء لتخوم فرق القبيلة الواحدة أو لحدود القبيلة مع قبائل مجاورة، كما هو الشأن بالنسبة لأربعاء آيت عبد الله أو ثلاثاء صبويا أو خميس آيت بوبكر.



توزيع الأسواق والمواسم
بالتراب الباعمراني
Source : Justinard ( )
"Notice sur les Ait Baâmrane"
Villes et tribus du Maroc Vol: III 1930

ويلاحظ، أيضا، من خلال الخريطة المعنية ظاهرة انتشار الأسواق في التراب الباعمراني، بحيث لا تخلو قبيلة من سوق على الأقل. وقد كان التوزيع الزماني للأسواق موازيا للتوزيع المكاني آنف الذكر. فإذا استثنينا يوم الجمعة ويوم السبت، نجد التراب الباعمراني في بقية أيام الأسبوع لا يخلو من انعقاد سوق على الأقل. وتفسير ذلك أن عامل البعد وضعف وسائل التنقل والنقل، التي كانت متمثلة في البغال والخيل والجمال والحمير، ترتب عنه كون بعض أيام الأسبوع تشهد عقد سوقين بآيت باعمران، مثل يوم الأربعاء بالنسبة لكل من قبيلة آيت عبد الله وقبيلة مستي، لذا كان كل سوق يمين بيوم ومكان انعقاده، مثل خميس آيت بوبكر وثلاثاء صبويا، واثنين آيت سيمور، وأحد آيت أعزا.

إن انتشار الأسواق مكانيا وزمانيا بكل من آيت باعمران والقبائل المتاخمة لها، وفر إمكانية قيام تبادل تجاري طيلة أيام الأسبوع، وتجاوز مشكل ضعف وسائل النقل والتنقل.

تتخلل التراب الباعمراني طرق تصل الأسواق الأسبوعية ببعضها. والملاحظ أن هذه الطرق مسايرة للأشكال التضاريسية المسهلة للمرور مثل الأودية والمنخفضات الناتجة عن التعرية المتغايرة التي تمكن من تخطي المناطق المرتفعة. غير أن التلازم بين الطرق والأودية يغدو عاملا سلبيا كلما ارتفع حجم الماء في مجرى الواد بسبب تهاطل الأمطار، الأمر الذي كان يتسبب في انقطاع الطرق أو في زيادة التنقل بطء من جراء كثرة الأوحال. فالفصل البارد يحمل مشاكل غير أنه يخلق ظروفا تخفي مشاكل أخرى لا يبرز أثرها إلا في فصل الصيف، خاصة، مثل ارتفاع درجة الحرارة وشدة وطأة العطش اللذان كان لهما تأثير في كل من المتنقل وأداة التنقل. فحالة الطرق لا تختلف تبعا لعامل الطقس فقط، وإنما تتباين تأيضا تبعا لاختلاف أشكال التضاريس. ومن ثم فاستواء الطرق لم يكن عاما، كما أن اتساعها كان يختفي حيث تمتد الأجراف أو حيث تجتاحها نباتات شوكية مثل «السدر».

لم تكن الجماعات متوانية في مغالبة هذه العوامل السلبية، كما يستشف من خلال اعتيادها تعبئة ممثلين عن كل فردة للنهوض بأعباء ما كانت

تقتضيه الطرق من إصلاحات، وبناء أو تنظيف «النطفيات» التي كانت تتخلل الطرق بقصد سقاية المارة.

ليست هذه الأسواق وليدة القرن التاسع عشر، بل هي ضاربة في القدم، كما يستشف من قدم الأعراف التي تنظمها، ومن تاريخ تأسيس البعض منها، كسوق الخميس الذي تم تأسيسه بقبيلة آيت بوبكر في نهاية القرن الثامن عشر على يد شيخ الطريقة الشادلية الحسين أشر حبيل (ت. سنة 1730).

يلاحظ بجلاء من خلال خريطة توزيع الأسواق أن كل واحدة منها تقوم مؤشرا على وجود كيان سياسي قائم الذات، ومن ثم فإن تنظيم كل سوق كان مرتبطا بجماعة القبيلة التي تنعقد بترابها. مما ترتب عنه اختلاف المكاييل والموازين من قبيلة إلى أخرى. غير أن هذا الاختلاف لم يكن يعرقل التبادل مادام لكل سوق مكاييله وموازنه الخاصة.

صاع خميس آيت بوبكر يعادل 6 ربعيات
صاع أحد بويفرنة بآيت أعزا يعادل 3 ربعيات
صاع أربعاء آيت عبد الله يعادل 3 ربعيات
صاع خميس آيت بوبكر يعادل 1 عبرة
صاع أربعاء آيت عبد الله يعادل 1/2 عبرة
غرارة خميس آيت بوبكر تعادل 30 صاعا
غرارة أربعاء آيت عبد الله تعادل 15 عبرة.

لضبط المبادلات بالسوق، كانت فرق كل قبيلة تبرم أوفاقا عرفية تخصصها لتوحيد المكاييل والموازين. فجماعة آيت بوبكر خصصت حيزا كبيرا في الوفق العرفي الذي أبرمته في أواسط شوال لسنة 1288هـ/28 دجنبر 1871، لتنظيم سوق الخميس الذي كان يعقد بترابها، بما في ذلك تحديد وحدات الوزن والكيل. واتفقت الجماعة المذكورة على اتخاذ فطرة الفقيه علي بن صالح التدرارتي الذي كان مقيما بين ظهرانيهم، مرجعا لتحديد صاع سوق الخميس، بحيث غدا المكيال الذي كان الفقيه علي بن صالح يعتمده أساسا لاستخراج قدر زكاة الفطر، بمثل ثلث صاع سوق الخميس. كما تم الاتفاق على جعل الرطل وحدة للوزن، مراعين في تحديده

عددا معلومـا من الـريال يختلـف باختـلاف المواد الموزونة. وهكـذا أصبح الوفـق العرفي للجماعة المعنية مـرجعا لتحديـد كل من رطل وصـاع سوق الخميس.

فالرطل كان هو الوحدة الأساسيـة للوزن، ومعرفة وزنه كانت متوقفة على عدد الريال الـذي كان يقابله في عرف الجماعة، لضربـه في وزن الريال البالغ يومئذ 25غ، فرطل الصابـون الذي كان يقابله في عرف آيـت بوبكر ثلاثون ريالا كان يعادل 750غ. ولما كان تحديـد وزن الرطل تابعـا لوزن عدد الريـال المثبت في الوفق العـرفي لجماعة القبيلة، فإن وزن أجـزائه كان يقتضي إخضـاع المرجـع النقدي لعمليـة قسمـة على الـرقم الموافـق للجـزء المطلوب. فالسكـر كان يوزن برطل يـوازيه أربعون ريالا، ومن ثـم فربعه كان يقابله وزن عشر ريالات.

وهكذا نتبين أن المؤشرات الرسمية التي كانت تجعل قطعة النقد صـالحة للرواج، كـانت أيضا تضفي عليهـا مصداقية كوحـدة للوزن. فالنقد كـانت الجماعات بآيت باعمران تستفيد منه في توحيد أسس التبادل على مستويين: مستوى قيمته التبادلية ومستوى وزن معدنه.

إن اختـلاف المكاييـل والموازين كـان تابعـا لاختلاف طبيعـة البضاعـة ونوعها. ولتوضيح ذلك، ضمنا الجدول التـالي الوحدات التي كانت معتمدة كمرجع في الكيل والوزن والسعة والكم وقياس الطول والعرض.

وحدات الكيل :

1 غرارة = 30 صـاعا = 1,5 خروبة مراكشية.

1 صاع = 1/30 من الغرارة بخميس آيت بوبكر.

1 مـد = 1/16 من الخروبة المراكشية أو قرابة 1/8 خروبة سويرية.

1 عبرة = تتراوح بحسب الأسواق بين 1 و2 صاع.

وحدات الوزن :

الرطل = 1000غ بالنسبة للسكر.

الرطل = 750غ بالنسبة للصابون.

1/2 رطل.

1/ 4 رطل.
2 أواق.
1 وقية.
1/ 2 وقية.

وحدات السعة :

الولتيمة = 2 لتر.
الزبا = 1. ل.
1 كبضة.
1/ 2 كبضة.

وحدات الكم :

القرطاس : بالنسبة للشاي والشمع اللذان كانا يستوردان من السويرة ملففين.

الكرعة.
تسكي (السكيطة)
1/ 2 تسكي. } خاصة باللحم.
1/ 4 تسكي.
كرعة.

قياس الطول والعرض :

القالة = 1/ 2 متر.
الدراع.
الشبر.
القدم.
الخطوة.
الحبال.
أغانيم (القصبة).

فكما كان لوحدات الكيل ما يقابلها من وحدات الوزن، كان لوحدات السعة ما يقابلها من وحدات الكيل. فالغرارة كانت وحدة لكيل الحبوب، كما

كانت تعتمد في كيل المواد السائلة ـ اللزجة كالعسل والسمن. وكذلك الشأن بالنسبة للعبرة التي كـان يقابلها عدد معلوم من الأرطـال يختلف باختلاف نوع الحبوب. والملاحظة الثانية التي يمكن إبداؤها على الجدول المبين أعلاه، هي أن أعضاء الجسد كـانت تحتل مكانة بارزة في قيـاس الطول والعرض، بينما كان نطـاق اعتمادها في قيـاس السعة محدودا. أمـا الملاحظة الثـالثة فتتلخص في كـون التعقيد الناشـئ عن تعـدد وحدات الكيل والـوزن، وعن استعمالها للمواد الصلبة واللزجة معا، كما هـو الشأن بالنسبة للغرارة التي كانت مكيالا للحبوب والعسل والسمن، وكذا الرطل الذي كان يستعمل أيضا لوزن الحبوب، وعن تشـابه أسماء المكاييل والموازين، بالـرغم من اختلاف مقاديرها مـن سوق إلى آخر، كان من شأنه تعـريض الفلاح غير المحنك إلى استغلال التاجر الـذي كان بوسعه الاستفادة من هـذا التعقيد في مضاعفة أرباحه بتخفيض ثمن الشراء ورفع ثمن البيع.

كانت المبادلات تقوم على النقد الذي كان يضبطـه نسق مماثل من حيث خصائصه للنسق النقدي الذي كان يعـم سائر المدن والبوادي المغربية. فقد كانـت تروج بآيـت باعمران عمـلات أجنبية كالبسيطـة والريال الـذي كان يدعى بالفرنسي أو الدزيري (الجزائري)، والريال الإسباني الذي كان يعرف ببو الانفاض (بومـدفع)، هذا إلى جانب استمرار الحســاب بعملات مغربية قديمة مثل القنطار والمثقال والوجه.

يلاحظ بصفة عـامة ظاهرة ضعف كمية النقد مـن خلال كثيرة تفويت الممتلكات بالرهن والبيع الثنيوي، كما تعكـس الأوفاق العرفية، بدورها، من خلال الـزيادة المستمـرة في قدر «الإنصـاف»، مدى انخفـاض قيمة العملـة المغربية، نتيجـة ارتفاع قيمة العملات الأجنبية التي غـدت مرجعا للصرف. ولم تسلم العملات الرائجة من خطر التزوير الذي كان متفشيا في الحواضر والبوادي المغربيـة إلى حد لم يسع المخزن في تداركه سـوى محاولة تحديد سعر رسمي له. وحتـى بعد صدور السكة الحسنية، كمحاولـة من طرف السلطان مولاي الحسن لتدارك أزمة انخفاض قيمة النقد المغربي ومشاكل تزويـره، سجلت بـآيت بـاعمران محاولات لترويـج دراهم حسنيـة مزورة، مصدرها عسكر «الإدالة» الباعمرانية الذي كان يتقاضى رواتبه من مداخيل

السويرة. ونظرا لما كان يستدعيه هذا النظام النقدي من ضبط لقواعد الصرف، كان بكل جماعة مقيد للسكك بمثابة مرجع رسمي في مسائل الصرف.

إضافة إلى ضبط المكاييل والموازين وصرف النقود، كانت جماعة كل قبيلة تهتم بتقنين ما من شأنه، من الأعراف التي كانت مألوفة بالمجتمع الباعمراني، أن يحول دون توفير الأمن لمن يغشى سوقها من أعضاء القبائل المجاورة، مثل استعمال حق المسؤولية الجماعية داخل السوق قصد تسوية نزاعات ظلت معلقة، كاعتقال أجنبي عن الجماعة كفافا عن أحد إخوانه،(1) أو توسيع نطاق النزاعات الفردية بتطبيق مبدأ النعرة عن أحد الإخوة عند تشاجره في السوق.(2)

إن اختلاف السلط باختلاف القبائل، كان وراء تعارف أعيان القبائل المتجاورة على اعتراف متبادل بالحماية التي كان يسبغها كل منهم على مستصدريها من بين التجار الأجانب، مما كان يضمن لهؤلاء حرية المرور في مجال معلوم تحت حماية «صاحب الركاب»،(3) وهو مجرد ممثل للوجيه الضامن الحقيقي لأمن الغريب. ولتوفير ظروف مواتية لدوام التبادل التجاري تعارفت القبائل على ثلاثة أيام «للعافية» (السلم) يمثل يوم انعقاد السوق ثانيها، وكل من تعرض للنهب، خلال المدة المذكورة، في تراب القبيلة التي ينعقد بها السوق تعوض له جماعتها ما ضاع منه.

ب ـ المواسم :

بجانب الأسواق الأسبوعية المحدودة الأهمية في معظمها، كان التبادل التجاري يتم في مواسم تعقد سنويا بحرم صلحاء. لم تكن التجارة سوى نشاطا من بين نشاطات متنوعة كانت تمارس أثناء انعقاد المواسم. فتعدد

---

1) انظر البند. 5، الوفق 4 ضمن: علي المحمدي، السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج أيت باعمران، دار توبقال، 1989.

2) رسالة من القائد أصواب الباعمراني إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ: 6 رجب 1302هـ.
راجع البند. 4، الوفق. 4، والبند. 10، الوفق 7.

3) راجع البند. 11، الوفق 6.
انظر البند. 18، الوفق 3.

مآرب قاصدي هذه الأخيرة كان يساهم في زيادة اتساع إشعاعها التجاري.

كانت المواسم تشابه الأسواق الأسبوعية في خاصيتي التوالي من حيث مواعد انعقادها، ذلك أن القبائل كانت تتقاسم وفق تنظيم محكم الفترة الممتدة بين نهاية موسم الحصاد وبداية موسم الحرث. مما يفيد وجود زيادة في إمكانية التبادل، وفي حجمه واتساع نطاقه. غير أن الظاهرة الملاحظة هي كون شهر غشت كان يمثل فترة انقطاع بالنسبة لما كان يعرفه انعقاد المواسم من تتابع.

إسم القبيلة	إسم الموسم	تاريخ انعقاده
مستي وآيت اخلف	سيدي إفني	فاتح يوليوز
آيت اخلف	سيدي محمد بن عبد الله	الخميس الأول من يوليوز
آيت الخمس	سيدي مسعود أزينة	خميس منتصف يوليوز
صبويا	سيدي حساين	آخر يوم خميس من شهر يوليوز
مستي	سيدي محمد بن داوود	يوم الخميس الثاني من شهر غشت
آيت أعزا	سيدي إبراهيم أعبلا البوجرفاوي	يوم الخميس الأول من شهر شتنبر
آيت النص	سيدي أبو إبراهيم	خميس منتصف شتنبر
آيت اخلف	سيدي علي أبو زيد	خميس منتصف أكتوبر (الفلاحي)

تبرز خريطة توزيع المواسم نفس الظاهرة التي سبق أن أوضحتها خريطة توزيع الأسواق الأسبوعية، وهي تخصيص كل قبيلة لأحد

صلحائها بموسم. وبـالرغم من تعـدد المواسم تعارفت القبـائل على تنظيم محكم يضبـط تواريخ انعقـادها، ويوفر الظـروف الملائمة للزائريـن، حيث درجت على تعليق النزاعات عند اقتراب موعد انعقاد المواسم للدخول في فترة هدنة (عافية)، تسمح للزائريـن على اختلاف مقاصدهم وانتماءاتهم بتخطي حدود القبائل الـواقعة في طريق الموسـم دون خوف. ولتأمين السابلـة من خطر النهـب، حـددت الأوفـاق العـرفية لقبيلة آيت بها أيحيى قـدرا ماليا هـامـا، دعـيـرة لمن يقـدم على قطـع الطـريـق أثنـاء انعقـاد أحـد مـواسمهـا.

كـانت تعـرض في المواسم والأسـواق الأسبـوعية، بـالإضافـة إلى المواد المحلية، مـواد من إنتاج حرفيين ينتمـون لقبائل مختلفة كـالحصر والقفاف والدلاء والأحذيـة والمحارث والأدوات المنزلية الحجرية والخشبيـة والمعدنية، والحلي الفضية والنحاسية، والمنسـوجات الصوفية أو الوبريـة. وإلى جانب هذه المصنوعات المستمدة أساسا من منتوجات القطاع الفلاحي، كان يتزود من الأسـواق والمواسم بمواد كـانت تجلب من السـويرة أو أكاديـر على يد سماسرة يهود أو محميين مسلمين من سكـان السويـرة، ونذكـر من هـذه المواد: السكر والشاي والشمع والأواني الزجاجية والأقمشة. أو يتزود بمواد مستوردة من تـارودانت كالحبوب والـزيوت واللوز ومصنوعـات نحاسية وخشبية. ويضاف إلى هـذه المواد منتوجات أخرى واردة مـن كلميم أو من القبائـل الجبليـة والأزغـارية والصحراوية المحيطـة بآيت باعمـران، على يد بـاعة متنقلـيـن نميـز فيهـم بيـن عنـاصر مسلمـة وأخـرى يهـوديـة. والملاحـظ أن الموسـم يكـون مناسبـة لاقتنـاء العبيد والماشيـة بصفـة خاصة.

إن الاستقـلال السياسي الـذي كـانت تعـرفه القبـائل لم يكـن مطابقـا لوضعها الاقتصادي. فالنشاط التجاري كما عرفته آيت باعمران، يعكس أثر التكامل الاقتصـادي الذي كان يتعدى فـرق القبيلة الواحدة، ليشمـل قبائل

وحواضر، بل تعدى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر المغرب ليصل، عبر السويرة،(4) إلى مراكز تجارية وصناعية أوربية كمرسيليا ومنشستر... ولم يكن التبادل موكولا إلى عامل الصدفة، وإنما كانت الجماعات تضبطه بواسطة أوفاق عرفية، كان يحرص على تنفيذ بنودها أعضاء مجليس آيت الربعين.

4) لم تكن الموانئ المحلية مستعملة في التبادل مع التجار الأوربيين، تحت تأثير قرار الحظر الذي كان المخزن قد أصدره في حقها خلال عهد مولاي عبد الرحمان، إضافة إلى كون عدم صلاحيتها لرسو السفن خلال فترات من السنة، لم يكن مشجعا للمؤسسات التجارية الأوربية على توجيه سفنها إلى آيت باعمران والقبائل المجاورة لها، قبل توقيع ماكينزي لاتفاقية تجارية مع بيروك سنة 1876.

دور التجار في الحركة الوطنية في سلا خلال عهد الحماية(*)

ذ. العربي الواحي
كلية الآداب ـ الدار البيضاء 2

في بداية هاته المداخلة، أود أن أوضح ثلاث نقط:

النقطة الأولى تتعلق بـالمصادر التي رجعت إليها في هـذه المداخلة، وهي صنفان:

ـ مصادر إدارة المراقبة المدنية بسلا خلال الثلاثينيات.

ـ مصادر مغربيـة وهي عبارة عن كنانيش الحسبة التـي خلفها كل من المحتسب أحمد الصبيحي الذي تولى الحسبة في سلا بين سنة 1915 وسنة 1918. ثم المحتسـب عبد الحميد بن الطيـب العلوي الذي تـولى الحسبة في الأربعينات.

التوضيح الثاني يتجلى في أن هذه المداخلة ستركز بالخصوص على إبراز دور التجار في العمل السياسي خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن. وفي مـنـاسبـات محـددة هـي: دعمهـم لحـركـة التعليـم الإسلامـي الـوطـنـي، ودورهـم فـي منـاهـضـة الظـهـيـر البـربـري فـي صـيـف 1930.

أما التـوضيح الثالـث فيتعلق بالمقصود بفئـة التجار في هاتـه المداخلة، ونعني بهم التجار المتعاطين للوسق والجلب (التصدير والاستيراد)، والذين

*) لم تتسلم اللجنة المنظمة هذه المداخلة مكتوبة، ولذلك استخرجتها من الشريط.

تمكنوا بواسطة هذا النشاط من الحصول على ثروات ضخمة أهلتهم للارتقاء إلى مصاف الأعيان، فاهتموا بشكل أو بآخر بما يجري في الأمور السياسية.

وتبعا لذلك قسمت هاته المداخلة إلى ثلاثة محاور. سأتناول في أولها ظهور هاته الفئة في صفوف المجتمع السلاوي، وفي المحور الثاني سأعالج تأثير الارتباط بالاقتصاد الفرنسي الاستعماري على التجارة والتجار، وخاصة خلال الحرب العالمية الأولى وأزمة 1929، وفي المحور الثالث والأخير سأقدم نماذج من المواقف السياسية لهؤلاء التجار، وخاصة في دعمهم لحركة التعليم الإسلامي الوطني(1) وفي موقفهم من الظهير البربري.

ـ المحور الأول :

سأمر بسرعة على الجانب المتعلق بظهور هاته الفئة كفئة اجتماعية متميزة داخل مجتمع سلا، وأربط ذلك بالتغييرات التي مست مجتمع سلا في نهاية القرن 19. والتي يمكن تلخيصها في بداية انهيار النظام الحرفي وظهور التجارة الكبرى. فمؤرخ سلا ابن علي الدكالي يتحدث في الإتحاف الوجيز عن أن من بين أسباب انقراض بعض الحرف التي كانت تشتهر بها سلا ومن جملتها الصناعات النسيجية وصناعة الحصير، المنافسة الأجنبية التي جعلت كثيرا من الحرفيين يفتقرون، وتضعف حالهم حيث تدفقت الملبوسات الأجنبية على المدينة أواخر القرن 19. كما أن مساحة القطن التي يذكر «مييج» أنها كانت تشغل مساحة عشرة هكتارات في المناطق المجاورة لمدينة سلا، تقلصت بفعل بداية استيراد القطن من المشرق العربي، وخاصة من مصر عن طريق جبل طارق، وكذلك من الهند.

يتحدث مييج كذلك عن التدهور الذي أصاب حرفة أخرى وهي حرفة صناعة الحصير، التي يقول عنها ابن علي الدكالي، إنها كانت خاصة بسلا واشتهرت بالاتقان والجودة وحسن المنظر وعجيب الرقم، ولها روجان في سائر المغرب وأمصاره، وتحمل حتى بلاد الإفرنج.

---

1) أتجنب استعمال مصطلح التعليم الحر، الذي لا ينطبق على المدارس الإسلامية الوطنية.

شمل هذا التدهور تبعا لذلك فئة الحرفيين، فقد أورد مييج في بحثه عن وضعية الصناعة التقليدية المغربية سنة 1870، أن الوضعية المعاشية للحرفيين كانت جد متدنية، مما جعل الصانع الأوربي يستنكف عن المغامرة في الحرف التي يشتغل بها الصانع المغربي.

ومقابل تدهور وضعية الحرفيين والحرف كنتيجة للتسرب الاقتصادي الأوربي، فإن نشاطا اقتصاديا جديدا أخذ يستأثر باهتمام فئات اجتماعية جديدة لعبت دور الوسيط بين المنتوجات الأوربية والمنتوجات المحلية، وهي فئة التجار. فقد أدى التسرب الاقتصادي الأوربي في أواخر القرن 19 إلى ظهور التجارة الكبرى على المستوى المحلي، حيث برز في صفوف السلاويين تجار كبار مثل محمد بن عبد الهادي زنيبر الذي كان يتاجر في الأثواب، وممثلا لإحدى الدور التجارية الإنجليزية المشهورة باسم Goldwin Brothers and Campany الموجودة في مانشستر. والتاجر الطيبي بن محمد الصبيحي الذي كان يتاجر مع مارسيليا، وعلي زنيبر صاحب مشروع الدستور الشهير في مطلع هذا القرن، والذي استقر بالإسكندرية أزيد من أربع وعشرين سنة، وكانت له بها محلات تجارية والتاجر الطيبي عواد الذي اعتبر من أغنياء التجار، حيث قدرت ثروته بثمانمائة ألف بسيطة حسنية وأحمد بن الحارثي حجي الذي كانت له صلات وثيقة مع دور تجارية إنجليزية متاجرة في الأثواب والقطن.

وستزداد مكانة هذه الفئة الاجتماعية الجديدة المرتبطة بالمد الاقتصادي الأوربي، مع مرور الزمن، خاصة بعد انخراط أفراد منها داخل الجهاز المخزني لشغل وظائف معينة، كأمانة المراسي، مما سيمنحها ظروفا مناسبة للانفتاح أكثر على التجارة الأوربية.

وإذا رجعنا إلى القائمة التي وضعها المحتسب أحمد الصبيحي سنة 1916، بطلب من الإدارة البلدية، والتي كانت تضم كبار التجار، فإننا نقف على الملاحظات التالية:

أ - كما هو الحال في جل المدن المغربية، وخاصة الموانئ والمدن الحضرية، فإن التجار يتكونون من مسلمين ويهود. أما المسلمون منهم فإنهم ينتسبون إلى الأسر المتأصلة بالمدينة أمثال: عواد، الصبيحي، زنيبر،

العلوي، الحسوني، وهي أسر يعتبرها صاحب كتاب العائلات الكبرى بسلا مـن بين الأسر الأساسيـة التي تكـون العنصر الأرستقراطـي البورجـوازي الإسلامي بالمدينة.

ب ـ مصدر ثروة هذه الفئـة يأتي مـن :

1 ـ دعم المخزن : فبعدما كان المخــزن في النصف الأول من القرن 19 يختـص بمفرده بـالتجارة الخارجيـة، في إطـار ما يسميـه «مييج» بنظـام الاحتكار، شرع المخزن بعد سنة 1856 في منح امتيازات لبعض التجار منها منح القروض دون فوائد، والتساهل في أداء الأعشار لمدة قد تصل إلى سنة أو سنتين. وقد أورد ابـن زيدان نـص رسالـة سلطانيـة موجهـة إلى أمناء العدوتين، جـاء فيها: «... خـدامنا أهـل العدوتين، فكيـف تجاركم يجلبـون الأقوات ويحتكرونها ولا يقنعـون بالربح الـذي جعلناه لهم وقدره درهمان للمثقـال، والناس في غـاية الاحتيـاج فبوصـول كتابنـا إليكم عينـوا رجلين تاجـرين ماليين، سلاوي وربـاطي كالحاج العربي معنينـو، والحاج امحمد والزهراء، لندفع لهم عشرة آلاف ريال، ويتفـاوضان فيمن يسافر منهما لبر النصارى يتسوق ومن يجلس بالبلاد، يقبـل ما يوجهه الآخر، ويباع الزرع بالبلدتين بما يأتي بـه، وزيادة درهم لكل مثقال ربحا، وهـذا الربح يستبد به التاجران..» فزيادة على دعم السلطان، فالتجار لا يتورعون عن استغلال الأزمات الاقتصادية لمضاعفة أرباحهم.

2 ـ تولي التجار لمنـاصب مخزنية : المصدر الثاني للثروة، هـو تولية التجار لمنـاصب مخزنية، وبـالخصوص منـاصب الأمناء والعـدول. فهؤلاء التجار قبل أن يتفرغوا للتجارة، ويصبحوا في فئة كبار التجار بالمدينة، سبق لهم أن مـارسوا وظـائف مخزنيـة كعـدول وأمناء في المراسي. وإذا أخـذنـا القـائمة التـي وضعها المحتسـب أحمد الصبيحـي، واعتبرنا تعـداده لهؤلاء التجار فالترتيب الموجود يعكس مدى أهمة التـاجر. فإننا نلاحظ أن التجار الذين يتصـدرون القائمة زاولوا فعـلا إما وظيفة عدل أو أمين للمـرسـى في إحدى المدن الشـاطئية، بل منهم مـن تدرج في عدة وظـائف مخزنية، فعلى رأس القائمة نجد محمد بن عبد الهادي زنيبر، مارس أولا التجارة مع الدور

الإنجليزية بمانشستر ثم عين بعد ذلك أمينا للديوانة بالعرائش، ثم أمينا للمستفاد بمراكش، ومحتسبا بعد ذلك بنفس المدينة، وفي عهد مولاي عبد الحفيظ تقلد منصب أمين الصائر، وبعد توقيع معاهدة الحماية، تذكر المصادر أنه عاد إلى ممارسة تجارته ممثلا للدور الإنجليزية إلى وفاته سنة 1922.

والتاجر الثاني في القائمة وهو التاجر الطيبي عواد، شغل منصب عدل في موانئ العرائش والرباط والدار البيضاء، وتشير المراجع إلى أن تعامله مع بلدان الشرق العربي خلف له ربحا وفيرا وتجربة غنية جعلت منه أكبر التجار في مدينة سلا في مطلع هذا القرن إلى وفاته سنة 1918.

وهناك فئة أخرى من التجار لم تندرج في الوظائف المخزنية، وإنما كونت رأسمالها عن طريق التجارة في دول أخرى مثل محمد الدكالي الذي يأتي في المرتبة الثالثة في هذه القائمة، والذي زار الجزائر وتونس وفرنسا وإيطاليا وتركيا.

3 ـ **شراء المنافع السنوية** : المصدر الثالث للثروة، هو شراء المنافع السنوية على الأبواب والأسواق، وحق احتكار وظيفة معينة. وفي هذا الإطار أذكر انطلاقا من وثيقة موجودة بالخزانة الحسنية حول مداخيل بيت المال في مدينة سلا في شهر رمضان عام 1297هـ/1880م بيع مهراس القهوة بسلا للسيد محمد بن قاسم زنيبر العطار تجارة لمدة عام واحد بسومة شهرية ثلاثون ريالا يؤديها عند نهاية كل شهر. وقد اشترط عليه الأمين الحاج عبد المجيد أقصبي الفاسي ألا يستغلها أحد غيره، وألا يخلط القهوة بالشعير.

جـ ـ وبالنسبة للموقع التجاري لهاته الفئة ضمن الهرمية الاجتماعية لمجتمع سلا أواخر القرن 19، رجعت بالخصوص إلى بعض البيعات ـ وعلى ذكر البيعات، فهي تشكل واحدا من أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها للوقوف على التراتب الاجتماعي فمثلا إذا رجعنا إلى بيعة أهل سلا للسلطان المولى الحسن، فإننا نجد أن هاته الفئة ـ فئة التجار ـ لا وجود لها. ففي ذيل هذه البيعة نجد ما يلي: بايع من أهل سلا، العلماء والأشراف والمرابطون وذوو البيوتات منهم المجتهدون ولا لفئة التجار بحيث تحدد المراتب

الاجتماعية في المدينة في الأشراف والمرابطـون وذوو البيوت ثـم المجاهـدون. ونستخلص مـن هذه النقطة الأولى على أنه إلى حـدود سنة 1880 لا يمكن الحديث عن فئة تجارية مستقلة ومتميزة، وعن تجارة كبرى في مدينة سلا. وبعد هذا التاريخ ستظهر مجموعة من الموظفين المخزنيين العاملين بالمراسي كتجار كبار، فمن المؤكـد أن هذه الوظائف المخزنية وفـرت لهم بسلا سبل الاغتناء، فاستفادوا بالتالي من احتكاكهم بالأوربيين في المراسي. وبعد 1912 تبدأ المصادر المحلية في الحديث عن كبار التجـار الذين يتعاملون مع الدور التجارية الفرنسية والإنجليزية والألمانية.

المحور الثاني :

بالنسبة للعنصر الثاني المتعلق بتـأثير الارتباط بالاقتصاد الاستعماري الفرنسي، وبـالخصوص تأثير الحرب العـالمية الأولى على فئة التجـار الكبار بسلا، إذا حاولنا أن نقيم مقارنة بين فئات التجار التي كانت موجودة قبل الحرب، والفئة التي وجـدت بعد الحرب العالمية الأولى، فإننـا نجد المعطيات التالية: من بين 16 تاجرا، لم يتمكن من تجاوز ومجابهة انعكاسات الحرب سـوى ثمانية تجار فقـط، تمكنوا مـن الاستمرار في تجارتهم بعـد الحرب وكلهـم كانـوا يتاجـرون مع فـرنسـا وانجلترا في مواد معينـة هي الكتـان والسكر. ونصف هؤلاء 16 تاجرا، كـانوا يتعاملون مـع الألمان أو يتاجرون في سلـع مـتـنـوعـة ومـع دول عـديـدة، انـقـطـعـوا عـن ممارسـة تجـارتهم.

ولم يصمد التجار البـاقون إلا عن طريـق تجميع رساميلهم، بـواسطة تـأسيس شركـة واحـدة، مكنتهم مـن مجابهة الأزمـة الناتجة عـن الحرب وتتمثل مشاكل الحرب العالمية الأولى بالخصوص في الارتفاع الكبير لأسعار المواد. ومن أمثلة ذلك أن السكر كـان يباع قبل الحرب بـ 29 ريالا تزيد أو تنقص قليلا. أما ثمن الشاي فـقـد انتقل من 1,5 حتى 7 ريالات للكيلو قبل الحـرب إلى ما بيـن 4 ريالات حتى 14 ريالا للكيلو بعد الحرب.

ويمكن فهم هـذا الواقع الجديد الـذي ظهر بالمدينة بعـد سنة 1918 في المجال التجـاري، من خـلال التطورات التي حـدثت بها انطـلاقا مـن سنة

1912. فبمجرد استتباب الأمـر للسلطات الفرنسية بمدينـة سلا شرعت في اقتلاع الوجود الاقتصادي الألماني الذي كان نشيطا قبل سنة 1912، سواء عن طريق التسهيلات في الأداء التي كان يمنحها الألمان للتجار بسلا، أو عن طريق إمداد المدينة بمواد أولية تحتـاجها صناعتها المحلية. وهكذا أصدرت سلطات الحماية بسلا قرارا في 12 يناير 1917، يمنع التعامل مع إحدى دور التجارة الألمانية وهي دار (Pan Shiler) مهددة المخالفين بعقوبات زجرية. وقد جاء هذا القرار في شكل إعلان موجـه إلى العموم، وخصوصا التجار منهم. كما منعت السلطات الفـرنسية أي تعامل مـع الألمان في المجال الاقتصادي. فقد كانت توجد بالمدينة قبـل الحرب العالمية الأولى أربعة معامل للصابون، تنتج يوميا خمسـة قناطر، وكانت المواد الأولية المستعملـة تأتي من ألمانيا، وكان التجـار يقبلون عليها بكثـرة لانخفاض ثمنها. وبعـد الحرب انقطعت عمليـة استيراد هذه المواد، فـأصيبـت هذه الصنـاعة بـأزمـة، وتم إغـلاق المصانع.

وهناك عامل آخر يفسر الوجود الألماني في المدينة قبل سنة 1914. وكان له أكبر الأثر على وضعية العديد من التجـار، وخاصة الصغار منهم. وهي شروط الأداء التي كـان يتوسـع فيها الألمان أكثـر من غيرهـم. فمدة الأداء كانـت طويلة، وإذا عجـز التاجر عـن أداء ثمن سلعـة ما يزودونـه بسلعة جديدة، وبعد بيعها يسدد التاجر ثمن السلعة الأولى، وهكذا.

أنتقل الآن إلى انعكاسـات الأزمة الاقتصادية العالميـة على التجار بسلا، ويظهر ذلك من خلال تتبع حالة التاجر عبد الحميد بن الطيب العلوي، وهو مـن كبار التجـار في سلا خـلال عهـد الحماية، وتـدرج كثيرا في مناصـب مخزنية ومن جملتها الحسبة انطلاقا من سنة 1941. وكان عضوا باللجنة البلدية بسلا قبل سنة 1941. وقد بلغ رأسمال هذا التاجر في يونيو 1930، زهاء 941 ألف فرنك، وكانـت له أملاك عـديدة بسلا وتيفلـت والخميسات وكانت تجارتـه تقوم على استيراد المواد الأساسية من سكـر وشـاي وشمع وصابون وحبوب مختلفـة. وأغلبها كان يأتيه من البيضـاء على يد وسطاء من اليهود في الغالب، كانوا يتولـون استيرادها. وكان التاجر المذكور يتزود من هؤلاء الوسطاء وخاصـة من مؤسسة الأخوين (Toledano إخوان)، التي

كانت تتولى بالإضافة إلى تأمين استيراد هذه المواد، منح تسهيلات في الأداء لهذا التاجر.

خلال شهر يونيو 1930، كان التاجر عبد الحميد العلوي مدينا لمؤسسة طوليدانو إخوان بمبلغ 38 ألف فرنك، إلا أن حجم تجارته يومئذ لم يكن ليتأثر بمستوى هذا الدين، لاسيما وأن هناك جهات أخرى يدين لها هذا التاجر. فقد بلغت ديونه في متم شهر يونيو 1930 بما فيها الدين السالف الذكر، 176 ألف فرنك. وقبل يوليوز 1931 ظلت حركة الرواج التجاري لهذا التاجر تتم في ظروف عادية حيث كان يتولى توجيه جانب من السلع التي تصله إلى المحلات التجارية التي يمتلكها في كل من تيفلت والخميسات، وفي مارس من نفس السنة بلغت قيمة السلع التي دخلت إلى الهري الذي يمتلكه بالخميسات 59.277 فرنك. لكن في يوليوز 1931 نجد التاجر المذكور يوجه رسالة إلى مؤسسة طوليدانو إخوان، يطلب فيها تأجيل سداد بعض ديونه بسبب الصعوبات المالية التي بدأ يعرفها من جراء انعكسات الأزمة الاقتصادية العالمية. ويظهر أن هذه الصعوبات استمرت لمدة طويلة مما جعل المؤسسة المقرضة تطالبه مجددا في ماي 1933 بالوفاء بالتزاماته المادية نحوها، وهذا ما تكشف عنه رسالة وجهها التاجر عبد الحميد العلوي إلى هاته المؤسسة في ماي 1933. وفيها يطلب تأجيل سداد ديونه إلى حين توفره على المبالغ. ويظهر من هذه الرسالة أن هاته المؤسسة المقرضة اعتادت منح تسهيلات في الأداء لهذا التاجر، إلا أن الظروف الجديدة - وهذا شأن جميع المؤسسات المقرضة - دفعتها إلى مطالبته باسترداد الديون، مما جعله يتعرض لضائقة مالية لا يمكنه معها تسديد ما تطالبه به هذه المؤسسة. فطلب مهلة جديدة لتسديد ما بذمته من ديون. ويظهر من رسالته إلى المؤسسة المقرضة، أنه لا يعتمد في تسديد ديونه على فوائد تجارية، وإنما على ما ستدره عليه قضية عقارية حكمت بصفة نهائية لصالحه.

نستنتج من هذه الرسالة، أن عواقب الأزمة مست التجار الذين لم يكونوا - إلى حد ما - من المناوئين للوجود الفرنسي بالمدينة ومست كبار التجار بالمدينة. هؤلاء التجار الذين كانوا مرتبطين بوسطاء يهود، وكانوا

يتاجرون في مواد أساسية، سكر، شاي، شمع وصابون، وهي مواد كانت تستجلب من فرنسا.

وإذا كانت هذه حال تاجر من كبار تجار المدينة، فإنها تغنينا عن البحث عن انعكاسات الأزمة على صغار التجار، لأن وضعيتهم لن تشذ عن وضعية كبار التجار، إن لم تكن أسوأ.

وما يمكن استخلاصه من هذا المحور الثاني، هو تأثير الارتباط بالاقتصاد الاستعماري الفرنسي على التجارة والتجار بسلا خلال الفترة الممتدة بين 1912 و1930. وأن وضعية التجار نزعت إلى التدهور بشكل تدريجي نحو الإفلاس الشامل. وهناك عدد من التجار استطاعوا تجاوز الأزمة الناشئة عن الحرب، لكننا نجدهم ضمن قائمة التجار الذين أفلسوا بعد الثلاثينات، حيث يذكر أن ربع التجار المستقرين بسلا وفي المدن الأخرى، تخلوا عن ممارسة التجارة بعد إفلاسهم.

المحور الثالث :

ننتقل الآن إلى المحور الأخير من هذه المداخلة، والمتعلق بنماذج من المواقف السياسية لفئة التجار، وذلك من خلال مناسبتين محددتين هما:

1 ـ دعم التجار لحركة تأسيس المدارس الإسلامية الوطنية. ففي سنة 1920، حبس التاجر مولاي أحمد الصابونجي ـ وهو كذلك من كبار التجار الذين برزوا بعد سنة 1918 ـ دارا بزنقة درب لعلو بسلا، كمدرسة لتعليم القرآن ومبادئ الدين واللغة العربية، ووضع ابنه محمد الصابونجي ناظرا على هذه المدرسة. وقد جاء فتح هذه المدرسة في مطلع العشرينات كرد فعل ضد السياسة التعليمية لنظام الحماية والتي رأى فيها بعض الأعيان بمدينة سلا سياسة تستهدف اجتثاث أبنائهم من أصولهم العربية الإسلامية مقابل ترسيخ لغة وثقافة فرنسية تجعل من واقع الاستعمار أمرا مقبولا. وقد رفض بعض الأعيان من التجار إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية: (مدارس أبناء الأعيان). ومن بينهم أحمد بلحارثي حجي والد سعيد حجي، الذي رفض إرسال أبنائه عبد الكريم وسعيد وعبد المجيد،

والتاجر أحمد الصابونجي. وقد أرسلا أبناءهما إلى القرويين عوض مدرسة أبناء الأعيان بسلا.

وقد واجهت سلطات الحماية حركة تأسيس المدارس الإسلامية الوطنية بعد الإقبال الذي أصبحت تصادفه. فأصبحت تقاومها بمختلف الأشكال: ومنها إغراء الفقهاء المدرسين بها بوظائف في مدارسها، وقد تمكنت فعلا سنة 1927 من إقناع الفقيه زين العابدين بنعبود والفقيه أحمد بنعبد النبي، بالانضمام إلى مدرسة أبناء الأعيان بسلا. وكان هذان الفقيهان يحظيان بسمعة طيبة لدى الأسر السلاوية الكبرى.

وقد تمكنت سلطات الحماية في نهاية العشرينات، من كسب جولة أولى في صراعها مع الأعيان التجار الذين تولوا وأشرفوا على فتح هذه المدارس الإسلامية الوطنية، ثم تبدأ جولة جديدة من هذا الصراع بعد أن وضع التاجر محمد بن أحمد الصابونجي، الدار التي سبق أن حبسها والده سنة 1921 كمدرسة لتلقين اللغة العربية وأمور الدين، رهن إشارة إدارة المكتب الإسلامي الذي أنشأه أبو بكر القادري سنة 1933 بالزاوية القادرية القريبة من باب شعفة. ويظهر أن هذا المكتب (الكتاب) استطاع في ظرف وجيز، بعد أن أضيفت إليه الدار التي حبسها التاجر الصابونجي، أن يشد إليه أنظار الأسر السلاوية التي شرعت في إرسال أبنائها إلى هذا الكتاب. بل إن تلامذة مدرسة أبناء الأعيان كانوا يلتحقون به أيام العطل لتحسين دراستهم للغة العربية. ولم تقف سلطات الحماية بسلا مكتوفة الأيدي أمام أمام هذا التوسع الذي بدأ يعرفه التعليم الاسلامي الوطني بسلا خلال الثلاثينات، فقد أوعزت إلى باشا المدينة يومئذ الحاج محمد الصبيحي بالتدخل العاجل من أجل البحث عن مبررات لإبطال ضم دار التاجر الصابونجي إلى المكتب الإسلامي. وهكذا استغل قاضي المدينة الوضعية العقارية المعقدة للدار المحبسة من أجل الأمر ببطلان ضمها إلى الكتاب. والمهم عندنا هنا هو الموقف الذي وقفه التاجر محمد الصابونجي، فقد رفض قرار الباشا بإعفائه من نظارة المدرسة وتعيين أخيه امحمد مكانه، وتمسك بضم المدرسة إلى المكتب الإسلامي الذي يشرف عليه أبو بكر

القادري، فكان مـآله أن ألقى عليه القبـض وأدخل السجن. وفصـول هذه الحادثة مفصلة في كتاب أبي بكر القادري قصة النهضة.

إن أهمية الإشارة إلى هاته المدارس الإسـلامية الوطنية التي أشرف على فتحها وضمان الموارد المالية لها فئة من التجـار، أنها كانت التربة الخصبة التـي نما وترعـرع فيهـا رواد الحركة الـوطنيـة في سـلا، أمثال أبي بكـر القادري، وسعيـد حجي، ومحمد حصار وعبـد الرحيم بوعبيـد. وأن تأثير هـذه المدارس هـو الذي أدى بسلطـات الحمايـة إلى إدخـال مجموعـة مـن التغييرات على النظـام التعليمـي الفـرنسي بـالمغـرب خـلال الثـلاثينـات والأربعينات.

2 ـ الموقـف الثاني هو المرتبط بـدور التجار في حركـة الظهير البربري بسلا في صيف 1930. ولا توجد لحد الآن دراسة مستفيضـة حول أحداث الظهير البربـري بسـلا. ومـا هـو موجـود لا يتجـاوز بعـض المقـالات أو الإشارات العابرة في ثنايا الكتب والمجـلات. والبعض الآخر تحتفظ به ذاكرة من عاصر هذه الأحداث، ولا زال على قيد الحيـاة، أو أخبار تتناقلها الأجيال عن طـريق الرواية. ولـن نتحدث هنا عـن حركة الظهير البربري وأبعـادها الوطنية، فذلك معروف بما فيه الكفايـة، ولكن هناك سؤال أو مجموعة من الأسئلة سأطرحها:

ـ لماذا انفجـرت هذه الأحـداث في مدينة سـلا قبل غيرهـا من الـمـدن المغربية؟

ـ هـل كانت هناك عـوامل ذاتية وموضـوعية جعلت من مجتمـع سـلا مجتمعا قابلا للانفجار في صيف 1930؟

لقد حـاولت فيما سبـق إبراز جـانب مـن التغييرات التي مسـت البنية الاقتصادية لمجتمع سلا بين 1912 و1930 والتي يمكن إيجازها في الانهيار التـدريجي للنظـام الحرفي بـالمدينـة، وفي انعكـاسـات الارتبـاط بـالنظـام الاقتصـادي الكولـونيالي بحـروبه الاستعماريـة وأزماتـه على فئة التجـار بالمدينة.

إن هذه التطورات لم تنحصر في مجتمع سلا، بـل امتدت لتشمل المحيط القروي للمدينـة، سواء في بلاد زمور أو في سـهل الغـرب، وهـي الامتدادات

الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمدينة سلا إلى حدود سنة 1912 مما جعلها كما يقول أبادي Abadé المراقب المدني بسلا في الثلاثينات. «حاضرة عربية بربرية Métropole arabo-berbère وجعلها بالتالي أكثر حساسية لما يمكن أن يمس البربر الذين يمثلون جزء مهما من قاعدتها السكانية». فالعلاقات بين سلا ومحيطها البربري، وخاصة تجمع القبائل الزمورية القريبة علاقات مستمرة وحميمية. وعلى أسواق المدينة يتدفق القرويون بسلعهم، ويقتنون بضائع أخرى من المدينة. وكانوا بالتالي من أهم زبناء التجار والحرفيين بالمدينة. ومقابل ذلك، كان للعديد من التجار السلاويين محلات تجارية في بلاد زمور، بحيث كانوا يحتكرون تجارة السكر والشاي والشمع والأثواب. وهناك قائمة لهؤلاء التجار السلاويين بزمور سنة 1930، والقاسم المشترك بين هؤلاء التجار هو أنهم في الغالب أبناء أو إخوة لكبار التجار بسلا. بعد الإشارة إلى هاته المعطيات، يمكن أن نطرح ـ كما قلت ـ مجموعة من الأسئلة:

ـ هل لانفجار أحداث الظهير البربري بسلا في يونيو سنة 1930 علاقة ببعض بنود هذا الظهير، والتي من شأن تطبيقها الاجهاز على ما تبقى لسلا من محيطها القروي بزمور، بعد أن تم مباشرة بعد سنة 1912 بناء مجموعة من المراكز الحضرية في الغرب، استقطبت جزء من الإشعاع الذي كانت سلا تستأثر به قبل 1912.

ـ لماذا فرضت سلطات الحماية حراسة مشددة على التجار السلاويين بزمور في غشت 1930، بعد أن صنفتهم ضمن الجماعات التي يجب الاحتراس منها؟

الإجابة عن مختلف هذه الأسئلة، تقدمها المشاركة الفعالة لهذه الفئة في حركة الظهير البربري بسلا في صيف 1930. وكذلك في مجمل الأحداث السياسية التي عرفتها المدينة خلال الثلاثينات.

لقد عرفت أحداث الظهير البربري في سلا في صيف 1930 في تطورها العام عدة مراحل كان آخرها في شتنبر 1930 بعد الرسالة التي وجهها

السلطان يوم 14 غشت 1930 إلى مختلف المدن المغربية يطلب فيها التزام الهدوء والكف عن مواصلة الاحتجاج ضد الظهير البربري. لقد أحدثت هذه الرسالة شرخا في صفوف زعماء الحركة الوطنية بسلا، ومنهم التجار الذين انقسموا إلى فئتين:

- فئة قررت الانضمام إلى بقية الأعيان في طلب لقاء السلطان وتقديم عريضة باسم السكان لإلغاء الظهير.

- وفئة ثانية طالبت بضرورة مواصلة الاحتجاج بالمسجد الأعظم. ومن هاته الفئة تاجران، هما عمر وأبو بكر المالقي. وهما من بين الأشخاص الثلاثة الذين اقترح الباشا إبعادهم، بعد نهاية الأحداث في شتنبر 1930، على أساس أنهم يقفون وراء هذه الأحداث.

لقد انضم التاجران المذكوران إلى الزعامات الجديدة لقيادة الحركة المناهضة للظهير البربري في نهاية شتنبر 1930، بعد أن فشلت مساعي الوفد المكون من أعيان المدينة - والذي كان يضم عشرة أفراد من بينهم خمسة تجار - في الحصول على لقاء مع السلطان بل إن العريضة الموجهة إلى الصدر الأعظم أعيدت إلى مصالح المراقبة المدنية بسلا دون علم وفد الأعيان بذلك.

لقد شكلت أحداث الظهير البربري حلقة وسطا بين الانتفاضة الأولى للتجار سنة 1921 ضد ما يسمى بضريبة (الكياب): الضريبة المهنية، وبقية المواجهات السياسية خلال الثلاثينات. والتي جعلت - بشكل تدريجي - فئة التجار تنتقل من موقع المشاركة في الأحداث إلى موقع الزعامة لها أحيانا، كما أظهرت ذلك أحداث الظهير البربري في شتنبر 1930.

لقد أظهرت المواجهة خلال بقية الثلاثينات، أن فئة التجار كانت حاضرة خلال جل النضالات السياسية بالمدينة إلى جانب فئة العلماء والفقهاء والنخبة المتعلمة. ومهد التجار لفئة اجتماعية أخرى هي فئة الحرفيين سبل النضال خلال الثلاثينات. تلك السبل التي كانت أكثر جذرية، ووصلت

أساليبها النضالية حد المواجهة العنيفة مع المستعمر. وهذا ما ستقوم به فئة الحرفيين في انتفاضة الخبز بسلا في فبراير 1937.

إن فئة التجار هذه، استطاعت وفي ظرف وجيز ـ أقل من نصف قرن ـ أن تظهر للوجود وأن تنمو بشكل مطرد بين أواخر القرن 19، وبداية القرن العشرين، لتصطدم في تطورها بإقامة نظام الحماية بعد 1912، مما شكل عائقا أمام مسار تطورها. فانخرطت فئات منها ضمن حركة النضال الوطني مع بداية العشرينات.

الجلسة السادسة(*)

برئاسة الأستاذ الكبير بزاوي

كلية الآداب ـ الدار البيضاء II.

التجارة والدولة

- **الأستاذ محمد حجاج الطويل** : التجارة الداخلية وأثرها في ضعف الدولة الموحدية.
- **الأستاذ مصطفى نشاط** : ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول.
- **الأستاذ عثمان المنصوري** : تأثير الحروب والكوارث على النشاط التجاري بمغرب القرن السادس عشر.
- **الأستاذ محمد المهناوي** : دور التجارة الأوربية في تعزيز الهياكل السياسية بمغرب القرن السادس عشر من خلال نموذج السلاح الناري.

(*) جرت الجلسة بعد زوال 1989/2/22 بمدرج رقم 2.

التجارة الداخلية وأثرها على ضعف الدولة الموحدية

ذ. محمد حجاج الطويل
كلية الآداب ـ الدار البيضاء 2

من الآراء السائدة في تفسير قيام الدولة بالمغرب وزوالها، الرأي الذي يربط قيام هذه الدول بالطرق التجارية ـ أي بالتجارة الخارجية ـ إلا أن هذا الرأي يبدو لي مبالغ فيه بخصوص بعض الفترات والدول، كالدولة الموحدية التي نحن بصدد الحديث عنها، لذلك يمكن تصنيفه ضمن الافتراضات والأطروحات التي لا تزال في حاجة إلى وسائل إثبات ودعم قوية، ويمكن اعتباره من جهة أخرى، مجرد إسقاطات عند الكثير من المؤرخين والدارسين، إذ فسروا تاريخ المشرق بالارتكاز على الطرق التجارية الكبرى ـ طريق التوابل وطريق الحرير ـ فنقلوا نفس الشروح وبطريقة شبه ميكانيكية لتفسير تاريخ شمال إفريقيا، وكيفما كانت نتائج مناقشة هذه الملاحظة، فإن أصحاب تلك الطروحات والإسقاطات قد أهملوا العوامل الأخرى، أو همشوها وخاصة العوامل الداخلية.

فالدولة الموحدية ـ التي نتناول في هذا العرض الموجز بعض الأسباب الداخلية التي أدت إلى تدهورها ـ قامت على أسس اقتصادية متنوعة: فلاحية وتجارية بما فيها طبعا التجارة الخاريجة، فازدهارها وتدهورها ارتبط إذن بهذين العاملين.

لقد بنى المرابطون قوتهم السياسية والاقتصادية على تملكهم للمحاور التجارية الكبرى، إلا أن هذا الأساس لم يكن قارا، فالطرق التجارية تتأرجح بين الغرب والشرق ـ غرب شمال إفريقيا وشرقها ـ ويتحكم في هذا التأرجح ميزان القوى السياسي والعسكري في المنطقة، فاعتماد الدولة

المرابطية في مواردها المالية على التجارة الخارجيـة دفعها إلى إزالة الكثير من الضرائب التي كانت مفروضة على السكان من قبل.(1)

لكنها سرعان ما تخلت عن مبادئها الثورية تلك، فعادت لتركز سياستها المالية على الميدان الفـلاحي والمبادلات الداخلية، بعد تحول الطـرق التجارية نحو الشرق وعجزهـا عن السيطرة على المغربين الأوسط والأدنـى، وبالتالي احتواء مختلـف المسالـك التجاريـة وتشعباتها في المنطقـة، بل إن الضـائقة المالية قد أوصلت المخزن المرابطي إلى حد فرض الضرائب حتى على الأشياء الثـانويـة أو العابـرة، وإحـداث ضرائب جديـدة على المواد المستهلكة، فقـد فرضـت ضريبة القبـالة حتـى على الجراد الذي يبـاع في أسواق مـراكش(2) واضطرتـه تلك الضـائقة كـذلك إلى مراجعـة سياستـه في منح الإقطـاعات والامتيازات، وبالغ في التشديد على الفلاحين في استخلاص الضرائب وانتزاع أراضيهم، باستخدام المرتزقة من الإسبان، وبناء سلسلة من الحصون على طول الدير الفاصل بين الجبل والسـهل.(3)

لم يبن المخزن الموحدي، مستفيدا من أخطاء المرابطين، إدارته وقوته على أساس التجـارة البعيدة المدى وحدها، بـل شجع العمل الفلاحـي إلى درجة أننا يمكننا الحديث عن «ثورة فلاحية» تجلت في توسيع المساحات الزراعية وانتشار العـديد من المزروعات التـي كانت مقتصرة على المناطـق الشمالية، وتعميم استعمال التقنيات الفلاحيـة المعروفة، ومن مظاهرهـا كذلك اهتمام الخلفاء والسادة والأشياخ وكبار التجار بالنشاط الفلاحي التسويقي، وهـي ظاهـرة جديـدة لم تعرف مـن قبل لـدى حكام المغـرب.(4) ولكن المخـزن الموحدي وهــو يمثل عصبيـة متغلبة على سواهـا من العصبيـات، قد اعتبر أرض القبـائل غير الموحـديـة ملكـا خـالصـا لـه، واعتبر أصحـابها مجرد

---

1) ابن أبي زرع: الأنيـس المطرب بـروض القرطـاس في أخبار ملوك المغـرب وتاريـخ مدينـة فاس، الرباط 1972: ص: 137ـ 167.

2) الشريف الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، نابولي إيطاليا؟ الجزء الثالث ض: 235.

3) البيدق: أخبار المهدي ابن تومرت وبداية دولة الموحدين، الرباط 1971: ص: 45ـ 50ـ 51ـ 60ـ 91 ـ 95، ابن القطان: نظم الجمان تحقيـق: محـمود علي مكي، تطوان؟ ص: 210ـ 229ـ 241ـ 242.

4) مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، الإسكندرية 1958 ص: 209.

متصرفين فيها أو بعبارة المصادر: «عمار في أراضيهم،(5) ففرضوا على الفلاحين تقديم القسط الكبير من محصولاتهم إلى المخزن، وصل في بعض الغلات وفي بعض المناطق إلى نسبة الثلثين 3/2 فنتج عن ذلك انصراف الناس عن الإنتاج الفلاحي إلى غيره من الأنشطة، وفي بعض المناطق تخلى الفلاحون عن أراضيهم،(6) وقامت ثورات في مختلف جهات المغرب كادت أن تقضي على الدولة الموحدية في المهد، فاضطر المخزن الموحدي إلى تعديل سياسته واتباع نوع من المرونة مع الفلاحين تختلف باختلاف مستويات الإنتاج وباختلاف المناطق.(7)

نتيجة لهذه السياسة المرنة تحسنت أحوال الناس واطمأنوا على أنفسهم وممتلكاتهم، فانصرفوا للعمل والإنتاج، ولنأخذ لذلك مثلا من مكناسة حيث يقول ابن غازي متحدثا عنها في العهد الموحدي: «فصلحت بسبب المقاطعة أحوال الناس، ونمت أموالهم وامتدوا في الإحياء والأغراس، وعمرت المدينة والحوائر والبسائط ونفقت الأسواق وقويت التجارة وصار المسافرون ينزلون بالمدينة ويبيعون ويشترون».(8)

هذا الازدهار الذي قدم لنا ابن غازي صورة عنه في مكناسة قد شمل مناطق كثيرة في البلاد،(9) وكان من أبرز مظاهره التحسن النسبي للمستوى المعيشي للسكان بسبب وفرة المنتجات الفلاحية ورواجها التجاري الداخلي. فقد ارتفع استهلاك المواد الغذائية وتنوع، وتنوعت المصنوعات، خاصة المنسوجات وازداد الإقبال عليها بشكل كبير في المدن، وأصبحت الفوارق الاجتماعية كبيرة بين مختلف الفئات، فكان ذلك من أسباب بروز ظاهرة التصوف واستفحالها لدرجة أنها شكلت خطرا على المخزن الموحدي فتصدى لها بالقمع والتقتيل وبالمرونة في بعض الأحيان.(10)

---

5) ابن غازي: الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون ـ الرباط 1964، ص: 19 ـ 23.

6) نفس المصدر.

7) نفس المصدر: التادلي: التشوف إلى رجال التصوف الرباط 1958 ص: 194.

8) ابن غازي: الروض الهتون ص: 19 ـ 23.

9) ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة... بيروت 1964 ص: 347 ـ 421 ـ 432 وما بعدها.

10) التادلي: التشوف... الرباط 1984 ص: 394 ـ 395 ـ 402 وانظر المقدمة ص: 19 ـ 20، ابن عبد الملك المراكشي الذيل والتكملة... الرباط 1984 السفر 8، ج 1، ص: 249.

رغم التفاوت الاجتماعي بين الفئات والجهات خاصة ما بين الجهات الرطبة والجافة وشبه الجافة، فإن التحسن المعيشي مس حتى القبائل الرحل من صنهاجة وزناتة المترددين على المدن الواقعة جنوب وشرق جبل درن، وشرق نهر ملوية، فقد ازداد ارتباط هذه الاتحاديات القبلية بهذه المدن والمواقع لمبادلة منتجاتها الرعوية بالمنتجات الزراعية والصناعية، إذ أصبحت الحبوب ومواد غذائية وصناعية أخرى لا غنى لها عنها، وبالمقابل ازداد الطلب على المنتجات الرعوية الصحراوية من إبل ووبروصوف وشعر وجلود.

استفادت من هذا الرواج التجاري الداخلي فئة التجار والوسطاء وكبار رجال المخزن، واستفادت منه بصفة خاصة فئة من الوسطاء التجار عرفت بالقشاشين فمن هم هؤلاء القشاشون؟(11)

لقد كان هؤلاء في بداية المخزن الموحدي يشكلون فئة من الوسطاء منحهم المخزن امتياز استخلاص نصيبه من المحاصيل الزراعية من عند الفلاحين، فيقومون بتحديده وتقديره والإشراف على بيعه بالمزاد العلني بحضور كبار الموظفين خاصة العمال وأصحاب الأشغال المخزنية،(12) وفي تعريفه لهؤلاء قال ابن مرزوق في المسند الصحيح... «القشاشون هم المتصرفون في بيع الأملاك وابتياعها والمعرفة بقدر غلاتها...».(13)

كان هؤلاء الوسطاء المكلفون بجمع جزء من مالية المخزن نقطة الضعف في النظام الاقتصادي والمالي الموحدي. فقد احترم هؤلاء حدود مهامهم

11) ابن غازي: الروض الهتون ص: 24. ابن مرزوق: المسند الصحيح الحسن... تحقيق ماريا خيسوس فيفراس، الجزائر 1987 ص: 311 ـ 312، ابن عبد المالك المراكشي الذيل والتكملة ص: 177 ـ 178، وعن معنى القشاشين، جاء في ترتيب القاموس المحيط للطاهر أحمد الزاوي ج 3، الطبعة الثانية مصر، مادة قش: قش اليوم قشوشا: صلحوا بعد الهزال، وقش الرجل: أكل من هاهنا وهاهنا ولف ما قدر عليه من على الخزان، وقش الشيء: جمعه وقش الناقة: أسرع حلبها، وقش الشيء: حكه بيده حتى يتحات.

12) ابن مرزوق: المسند الصحيح.. ص: 311ـ 312، التادلي: التشوف ص: 194.

13) ابن مرزوق: نفس المصدر والصفحات.

واختصاصاتهم في بداية أمر الدولة الموحدية وفي فترات قوتها، إلا أنهم في غير هذه الظروف تجاوزوا حدود اختصاصاتهم وتلاعبوا بالمسؤولية، إذ استغلوا منصبهم وثقة المخزن فيهم ليصطنعوا جملة من الأتباع والعملاء، وتواطؤوا مع العمال وأصحاب الأشغال المخزنية والوزراء والأشياخ وأصحاب الأموال، فازداد ضغطهم على الفلاحين والتجار الصغار إذ يأخذون الجيد من محاصيلهم عن طريق مزاد علني صوري وبثمن بخس، ويتم بيعها لصغار التجار وللفلاحين أنفسهم فيما بعد بثمن مرتفع وصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أضعاف أو أربع.(14) والعكس عندما يتعلق الأمر ببيع نصيب المخزن من المحاصيل.

نتيجة لهذه العملية التي وصفها ابن غازي بدقة في (الروض الهتون)(15) اغتنى هؤلاء وأتباعهم والمعاونون معهم وأصبحوا يكونون طبقة متميزة في المجتمع لها وزنها الاقتصادي الذي يجعل لها نفوذا لدى المخزن يتزايد بقدر ثرواتها التي تنمو بقدر ما تتنوع حيلها وأساليب مكرها، فتتوسع قاعدتها، حتى أن الانطباع الذي يمكن الخروج به من قراءة مصدر من عهد الخليفة الناصر الموحدي هو قلة التجار الشرفاء، ونعني به (كتاب التشوف..) لابن الزيات التادلي.(16) إذ تتردد فيه عبارة: الشراء أو البيع من قوم يرتضى مكسبهم أو من قوم لا يرتضي مكسبهم، إضافة إلى إشارات كثيرة عن الغش والتزوير والنقود المزيفة.

استطاع المخزن الموحدي في طور قوته أن يضرب على أيدي هؤلاء ويحد من تلاعبهم وتلاعب المتواطئين معهم من كبار الموظفين ورجال الدولة، بسبب ما أحدثوه من تخريب للاقتصاد الموحدي، وبسبب ما ارتفع إلى الخلفاء الموحدين من تظلم عن العمال والمشتغلين الذين كانوا يتسترون على أعمال تلك الفئة أو يشجعونها. حدث ذلك في عهد الخليفة أبي يعقوب يوسف،(17) وبلغ ذروته في عهد ابنه يعقوب المنصور حيث يمكن الحديث

14) ابن غازي: الروض الهتون ص: 24.

15) نفس المصدر.

16) التادلي: التشوف ص: 93ـ 102 وما بعدها.

17) ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة: ص: 176ـ 347.

عن تحقيق عدالة اجتماعية نسبية،(18) وحيث يمكن القول إنه انتصر على تلك الطبقة واستطاع أن يوفر الأمن والاطمئنان في البلاد، أي أنه حقق ولو جزئيا ما كانت المعارضة ـ ممثلة في رجال التصوف ـ تطالب به، غير أن تلك الطبقة ما كانت لتختفي بسهولة، وفي ظرف وجيز ـ كعهد خليفة قوي مثل يعقوب المنصور ـ إذ سرعان ما تنفست الصعداء بوفاته وتولي ابنه الناصر، فعادت لنشاطها بشراسة أكثر، فأصبحت تحتكر تجارة مواد استراتيجية كالحبوب وزيت الزيتون، وتتعاطى الربى، وتروج النقود المزيفة، وتضارب في الكثير من السلع، وتتملص من الضرائب، بل وصل بها المكر إلى تشجيع عصابات السرقة لمنع التجار من تزويد الأسواق بالسلع للإبقاء على جو المضاربة والاحتكار والتحكم في السوق.(19)

نتيجة لتصاعد أعمال هذه الطبقة وأضرارها بمصالح الدولة والمجتمع احتقرتها العامة، وحقدت عليها، واصفة إياها بمختلف النعوت القبيحة، من ذلك مثلا نموذج لأحد القشلشين ورد عند صاحب الذيل والتكملة في معرض ترجمته لابن القطان،(20) وهو نموذج من عهد الخليفة المستنصر الموحدي ومن العاصمة مراكش وأرى من المفيد والطريف في آن واحد أن ندرج جزءا من الحوار الذي دار بين ابن القطان وهذا القشاش المعروف بالذيب:(21)

ابن القطان : أنت الذيب؟

الذيب : (مستوحشا من ملاقاته بهذا القول وكان كيسا مقداما وجادا للكلام).
لست الذيب وإنما أنا أحد بني آدم واسمي محمد بن علي.

---

18) ابن عذاري: البيان المغرب تطوان 1960 ص: 131 ـ 144 ـ 237. وعبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، الدار البيضاء 1978، ص: 409 ـ 411 ـ 412 وما بعدها وفي نفس السياق انظر مقال الأستاذ محمد زنيبر حفريات عن شخصية يعقوب المنصور، مجلة كلية الآداب الرباط العدد 9/1982 ص: 23 ـ 52.

19) ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة مصدر سابق ص: 176.

20) ليس هو ابن القطان المعروف صاحب نظم الجمان لأنه عاش ما بين 562 ـ 628هـ.

21) ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة ص: 178.

ابن القطان : إنما تشتهر بالذيب وبذلك تعرف.

الذيب : ذلك لقب أجراه علي بعض سفهاءالناس وأرذلهم ولا أرضى لك ما رضوه لأنفسهم فمنصبك أعلى من هذا.

ابن القطان : دع الكلام في هذا وخذ فيما له بعثت فيك.

الذيب : قل أسمع.

ابن القطان : بلغني أن عندك اثني عشر ألف قنطار من الزيت في جملة رباع وضياع وأموال.

الذيب : نعم شكرا لله.

ابن القطان : وما تصنع بها؟

الذيب : ما يصنع الناس بأملاكهم وأموالهم.

ابن القطان : اعطها لبيت مال المسلمين فإنه أحق بها منك.

الذيب : ليس لبيت مال المسلمين فيها حق فإني قد أديت زكاتها.

ابن القطان : (مستطردا) والقليل من ذلك يقنعك، ويكفيك منه دنانير تديرها في الحلفاويين كما كنت.

الذيب : إنما أرجو من فضل المزيد على ما عندي من نعمته.

ابن القطان : إن لم تفعل ما ذكرت لك طوعا وإلا فعلته كرها.

الذيب : لا أخرج من مالي خرذلة بغير حق أبدا إلا أن أريق دمي عليه ومن قتل دون ماله فهو شهيد.

هذه الذئاب أصبحت بأساليبها متحكمة في أقوات الناس، فقد استفادت من المخزن، لكنها تقوت ماديا وعدديا فتطاولت عليه واستطاعت أن تكون لها عملاء ومتعاونين داخل البيت الحاكم وفي صفوف أقرب المساعدين للخليفة من رجال المخزن، فقد استطاعت أن تسيطر على الوزير ابن جامع وتسخره لمصالحها، وأكبر مصالحها الدفاع عنها لدى الخليفة والتستر عليها وعلى أعمالها التخريبية، وصرف أنظار الخليفة عنها ومنع تنفيذ أي قرار أو إجراء يمس بها أو بمصالحها.(22) وخير نموذج لهذا

22) نفس المصدر ص: 177 ـ 178.

الصنف من رجال الدولة الوزير ابن جامع،(23) فقد استخدم هذا الرجل في إحكام قبضة القشاشين، وكبار المحتكرين الآخرين في مراكش - على الأسواق، وتعزيز احتكارهم ومضارباتهم في العديد من السلع والمواد الغذائية في باقي أنحاء البلاد. من ذلك مثلا تشجيع اللصوص والعصابات الخاصة بقطع الطرق وسرقة بضائع التجار والفلاحين الداخلين بها إلى الأسواق، والغريب في الأمر أن تلك المواد المسروقة كانت تنتهي إلى بيت ابن جامع هذا.(24)

بلغ الجشع بهذه الطبقة أن تطاولت على أموال المخزن وقضت على احياطاته من الحبوب، ولم يفطن الخليفة بما قامت به تلك الطبقة من أعمال تخريبية إلا حينما كان في طريقه إلى الأندلس، للجهاد ضد الكفار.

لقد كانت العادة من قبل - في عهد الخلفاء السابقين على الناصر - أن تجمع الأموال (نقدية وعينية) في مراكز معينة في طريق المحلة السلطانية لتموينها وتمويل المخزن، وكانت قوة الجيش الموحدي مرتبطة بوفرة هذه الأموال، إذ كانت العادة أن يمنح الخليفة للجند، العطاءات والتبرعات أثناء سيره إلى معركة من المعَارَك، فكان يقدم الرواتب بسخاء ويعطي العلوفات للدواب والمواساة للجند إضافة إلى وفرة المواد الغذائية وغيرها لدى التجار الصغار المصاحبين للمحلة.(25) وكانت هذه العوامل التجارية والاقتصادية عموما أكبر مهيى للجنود ومشجع لهم ماديا ومعنويا على خوض عمار الحروب بكفاءة وعزيمة قوية، وهي التي كانت وراء الانتصارات الباهرة للموحدين في الغرب الإسلامي.

لما طلب الخليفة الناصر تلك الأموال وهو في طريقه إلى الأندلس لتهيىء جيوشه والسير على سنن أسلافه، لم يجدها، خاصة في الأماكن التي كانت تتجمع فيها في العادة - (فاس - مكناسة - وتازة) - فقد تلاعبت بها أيدي تلك الطبقة - التي عرضنا لها أعلاه - من قشاشين وعمال ومشتغلين ومن

23) هو أبو سعيد ابن جامع كان وزيرا في عهد الناصر والمستنصر ولعب دورا كبيرا في هزيمة العقاب وما تلتها من أحداث.

24) الذيل والتكملة ص: 176.

25) ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة ص: 214- 437- 444.

معهم من كبار رجال الدولة: فكان رد فعل الخليفة مباشرا وعنيفا، إذ أمر باعتقال المتورطين من عمال تلك المناطق ومشتغليها، ثم أمر بقتلهم بعد ذلك.

إلا أن رد فعل الخليفة العنيف هذا، وفي تلك الظروف لم يحل المشكل، بل زاده تعقيدا، إذ أغضب كبار الأشياخ ورجال الدولة وعلى رأسهم الوزير ابن جامع، فبيتوا على الانتقام.

على مستوى التموين والتمويل، ازدادات المواد الغذائية غلاءا في المحلة السلطانية لقلة العرض، وازداد بؤس الجنود لضئالة العطاءات، وذلك يعني في لغة العسكريين والسياسيين:

إن الناصر ذهب إلى الحرب بجبهة داخلية مصدعة، انقسام على مستوى القمة، وتدهور وبؤس على مستوى القاعدة، وعندما اشتبك مع العدو في معركة العقاب أسقط في يده، إذ وقفت جيوش الموحدين وجيوش الأندلس موقف المتفرج،(26) ولم يستطع المتطوعة وحدهم الصمود طويلا للأسباب المشار إليها، فكانت الكارثة التي منها بدأ العد العكسي في عصر الدولة الموحدية.

ورغم نهاية الدولة الموحدية للأسباب التي عرضناها أعلاه ولغيرها من الأسباب التي لم نعرض لها، فإن تلك الطبقة وخاصة القشاشون استمرت نشيطة في عهد الدولة المرينية، بل إنها أشاعت أساليبها بين شيوخ العصبية الجديدة الحاكمة وقادتها وكبار موظفيها، وخاصة أسلوب الاحتكار والمضاربة في المواد الاستراتيجية، ويقدم لنا مصدر من ذلك العهد نماذج من تلك الطبقة ونعني به المسند الصحيح ... لابن مرزوق.(27)

من خلال هذا العرض الوجيز يمكننا أن نقترح مراجعة معارفنا عن أصل قيام الدول وزوالها في المغرب ـ خاصة الدولة الموحدية ـ ونراجع كذلك معلوماتنا عن المجاعات وغلاء الأسعار في العصور الوسطى، فكثير منها لم تكن أسبابه طبيعية، بل كانت بسبب الاحتكار والمضاربة في المنتجات الفلاحية، ونراجع كذلك معلوماتنا عن فئة التجار التي وصفت في بعض المصادر بأنها محتقرة.

---

26) أحمد الناصري: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى ج 2، الدار البيضاء 1954، ص: 223.

27) ابن مرزوق: المسند الصحيح ص: 144ـ 230ـ 231ـ 232 وما بعدها.

ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول

ذ.مصطفى نشاط
كلية الآداب ـ الدار البيضاء 1

كثيرة هي الجوانب المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي للمغرب الوسيط التي لازالت في حاجة إلى مزيد من الكشف. وتشكل المعاهدات التجارية إحدى أهم تلك الجوانب نظرا لما يمكن أن تقدمه من إفادات للمهتم بالتاريخ. فهي إضافة إلى كونها تمده بالإطار القانوني الذي تحركت فيه المبادلات التجارية للطرفين المتعاهدين، يمكن لها أن تسعفه على الوقوف على بعض الخصائص المرتبطة بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذين الطرفين.

ومن هذا المنطلق نحاول أن نرصد بعضا من خصائص الدولة المرينية من خلال مجموعة المعاهدات التي أبرمتها مع باقي الدول في عصرها الأول الممتد من 668هـ ـ 759هـ، والذي يصادف الفترة التي تشكلت فيها أهم عناصر القوة المرينية.

وقد جاء التركيز على العصر المريني لسببين أساسيين. السبب الأول يتعلق بإمكانيات طرق مثل هذه المواضيع المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي للمغرب المريني بحكم توفر المادة المصدرية عنها سواء من خلال ما جادت به المادة المصدرية الأجنبية ـ وهي العمدة في الوقوف على عناصر موضوع المداخلة ـ، أو من خلال المصادر المغربية التي يمكن القول أنها حققت تطورا كميا ونوعيا في الفترة المرينية.(1) وأما السبب الثاني فقد فرضته

1) نذكر بالمناسبة أن هذا التطور في الكتابة التاريخية في العصر المريني أفرز بحثا أكاديميا قامت به الباحثة الكندية مايا شاتز ملير Shatzmiller حول الأسطغرافية المرينية. انظر:
Shatzmiller (Maya), l'historiographie Merinide, Ibn Khaldoun et ses contemporains, Leiden, 1982.

طبيعة التوجه الخاص الذي أبدته السلطة المرينية في تعاملها مع الخارج. فالظاهر أن المغرب في العصر الوسيط لم يعرف كثافة في التعامل التجاري مع الدول الأوربية وإبرام معاهدات تجارية معها بمثل الكثافة التي شهدها في العصر المريني. ومرد ذلك إلى أن الطرف الأوربي غدا مهيأ أكثر من أي وقت مضى لتكثيف علاقته التجارية مع المغرب وباقي الدول نظرا للقفزة النوعية التي عرفتها أوربا في القرنيين 13 و14م على المستوى التقني والاقتصادي ونجاحها في الإقلاع عن بعض القيود الفيودالية التي كانت تحول دون توسع أفقها التجاري. كما أن المخزن المريني كان يعول كثيرا على التجارة المتوسطية باعتبارها إحدى القنوات الرئيسية التي كان يبني من خلالها توازناته، الشيء الذي قد يفسر تعاظم تعامله مع أوربا.

وقبل المضي في رصد الملاحظات التي سمح لنا بها الوقوف على المعاهدات التجارية التي وقعت عليها السلطة المرينية في عصرها الأول، يجدر بنا أن نسجل ملاحظتين أوليتين تتعلق الأولى بالمادة المصدرية المعتمد عليها لتتبع هذه المعاهدات، والثانية بالأطراف الذين تم إبرام المعاهدات معهم.

فعلى المستوى المصدري تبين من خلال المصادر العربية التي تم الاطلاع عليها أن ذكر هذه المعاهدات يكاد يكون غائبا بها. فهناك ما يفوق العشرة معاهدات لا نجد لها صدى بالمصادر العربية باستثناء بعض التلميحات إلى معاهدتين. ويتعلق الأمر بما أورده ابن خلدون وابن أبي زرع عن الشروط التجارية التي فرضها أبو يوسف يعقوب على سانشو ملك قشتالة بعد هزيمة جيوش هذا الأخير بمنطقة شريس عام 684هـ ـ 1285م. وقد نصت على عدم الاعتداء على التجار المسلمين بقشتالة ورفع الضرائب عنهم.(2) أما المعاهدة الثانية فقد ألمح إليها ابن الحاج النميري، وتتعلق

2) انظر: ابن خلدون (عبد الرحمان)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر.. دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 1979. ج 7، ص: 433.

وابن أبي زرع (علي)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدنية فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973. ص: 359.

ببعض الشروط التي وضعت بين جنوة والمغرب على عهد أبي عنان للحد من عمليات القرصنة وتحديد نوعية الضرائب المفروضة على التجار الجنويين بالموانىء المغربية.(3)

ولسنا هنا بصدد محاكمة المصادر العربية لعدم إيرادها لمعطيات وفيرة عن المعاهدات التجارية المبرمة بين المغرب وباقي الدول آنذاك. ذلك أن التاريخ خلال العصر الوسيط كان يكمن في تدوين الحدث السياسي، وظل الحدث الاجتماعي والاقتصادي يشكل الغائب الأكبر بهذا التاريخ، وإن تمت الإشارة إليه فبصفة عرضية، وبهدف إتمام صورة الفعل السياسي ليس إلا. وثمة عامل آخر قد يكون وراء قلة اهتمام المصادر العربية الإسلامية بالمعاهدات التجارية المبرمة بين المغرب وأوربا، ويتمثل في الموقف الذي كان يمليه مجرد التعامل مع أوربا باعتبارها طرفا مسيحيا لا ينتمي إلى دار الإسلام، خاصة وأن بعض الفقهاء كانوا يكرهون المسلمين في التجارة مع دار الحرب.(4)

أما بخصوص الأطراف الذين شملتهم المعاهدات التجارية التي أبرمتها السلطة المرينية، فيلاحظ أن كلهم كانوا أطرافا أوربية. ولا توجد - حسب علمنا - معاهدة تجارية قامت بين المغرب المريني وغيره من الدول الإسلامية سواء تعلق الأمر بالسودان أو بباقي دول ا لغرب الإسلامي أو بالمشرق الإسلامي.(5) ويمكن تفسير غياب اتفاقيات تجارية بين المغرب وغيره من البلدان الإسلامية بكون المغاربة - شأنهم في ذلك شأن باقي المسلمين - لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أجانب بالبلاد

3) ابن الحاج (النميري)، فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدية القسنطينة والزاب، تحقيق محمد ابن شقرون، الرباط، 1984، ص: 31.

4) Dufourcq (ch): Commerce du Maghreb Médieval avec l'Europe chrétienne et marine musulmane, données connues et problèmes en suspens, Actes du 1er congrés d'histoire et de civilisation du Maghreb. Tome 1, Tunis, 1979, p. 180.

5) لاحظ كانار Canard مثلا أن الرسائل المتبادلة بين المرينيين والمماليك لم تحمل أية هموم تجارية. انظر:

Canard (M), les relations des Mérinides avec les Mamelouks, Annales de l'institut des études orientales, 1939, Paris, p. 73.

الإسلامية بحكم الشعور الذي تعمق لديهم بالانتماء إلى نفس الدار.

وننطلق في تحليل المستويات التي يمكن رصدها من خلال المعاهدات التجارية التي وقعتها السلطة المرينية مع الدول الأوربية من هذا الجدول الذي يحتوي على مختلف المعاهدات التي قامت بين الطرفين.

الدولة المتعاهد معها	تاريخ المعاهدة ومدتها
أراغون	1271م لم تحدد مدتها
أراغون	يونيو 1973 لم تحدد مدتها
قشتالة	1285 لم تحدد مدتها
أراغون	يوليوز 1309 بفاس لم تحدد مدتها
قشتالة	فبراير 1334 لمدة أربع سنوات
أراغون	ماي 1334 لمدة أربع سنوات
أراغون	أبريل 1339 بتلمسان لمدة عشر سنوات
أراغون	1345 بتلمسان لمدة عشر سنوات
جنوة	في عهد أبي عنان، لم تحدد مدتها
أراغون	1357 لمدة عشر سنوات
بيزة	أبريل 1358 لمدة عشر سنوات

- يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد المعاهدات التي عقدتها السلطة المرينية مع أوربا، الشيء الذي قد يؤشر على الأهمية التي كانت تخص بها السلطة المغربية التجارة المتوسطية. كما يلاحظ أن العدد الأكبر من هذه المعاهدات تم توقيعه مع أراغون. ويعزى ذلك إلى أن مملكة أراغون أصبحت خلال النصف الأخير من القرن 13 وبداية ق 14م أهم طرف متاجر مع المغرب. ويرتبط ذلك بتراجع تجارة باقي الدول الأوربية مع المغرب آنذاك. فقد تراجعت التجارة المارسيلية مع المغرب بعد أن كانت قد عرفت مستوى رفيعا في العصر الموحدي. ويعود ذلك إلى التوجه الخاص الذي أبدته

مارسيليا بعد وصول شارل دانجو Charles d'Anjou إلى الحكم والذي أعطى كل الأهمية للأسطول العسكري والعمليات الحربية على حساب الأسطول التجاري وتوسيع أفق التجارة المارسيلية. وتأكد ضعف التجارة المارسيلية بالمغرب والحوض الغربي للمتوسط بصفة عامة بعد هزيمة جيوش مارسيليا أمام أراغون سنة 1285 بلاس هارميغاس Las Harmigas بعرض السواحل الكاتالونية.(6) ومما يؤشر على ضعف الحضور التجاري المارسيلي بالمغرب في العصر المريني غياب الفندق الذي كان للتجار المارسيليين بسبتة منذ زمن الموحدين.(7) أما بالنسبة للمدن الإيطالية فإنها ظلت تمثل إحدى أهم الأطراف المتاجرة مع المغرب باعتباره أحد الوسطاء الأساسيين على مستوى تجارة الذهب التي كانت قائمة بين السودان وأوربا الجنوبية. ونعلم أن المدن الإيطالية كانت في حاجة ماسة إلى الذهب الذي أصبحت تضرب على أساسه نقدها منذ أن ضربت جنوة أول نقد ذهبي سنة 1252م. ومع ذلك فإن اهتمام المدن الإيطالية بالمغرب لم يبلغ نفس المستوى الذي أبدته بخصوص تجارتها مع المشرق والشرق الأقصى، ذلك أنه منذ هذه الفترة أصبحت أهم التوجهات التجارية للإيطاليين مركزة على الشرق الأقصى بلد التوابل، لاسيما وأن بعض الرحالة مثل ماركوبولو ـ الذي قام برحلته نحو الصين سنة 1271م ـ قدموا صورة شبه خيالية عن الشرق الأقصى دفعت الإيطاليين إلى تحويل جزء من ثقلهم التجاري من غرب البحر المتوسط نحو الشرق، كما أنه منذ الحروب الصليبية تعزز التواجد الإيطالي بالمشرق الإسلامي حيث حصلوا على امتيازات تجارية كبيرة تفوق أهميتها الامتيازات التي حققوها بالمغرب، وقد وصل الحد ببعض التجار الإيطاليين إلى امتلاك مدن بالمشرق الإسلامي كما كان الحال بالنسبة لمدينة جبيل التي امتلكتها أسرة إمبرياتشو الجنوية، وقامت بإدارتها بالنيابة عن الكومون الجنوي،(8) هكذا كانت الوضعية التجارية لأهم دول أوربا

6) - Chovin (Gisèle): Les relations de la France avec le Maroc des origines à la fin du moyen âge. hespéris, 1957. p. 281.

7) - Rambert (Gaston), histoire du commerce de Marseille, Tome 2, Paris, 1951; p. 104.

8) عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار دمشق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1980، ص: 165.

الجنوبية بغرب الحوض المتوسطي تسير لصالح تعزيز الوجود التجاري لأراغون بالمغرب، خاصة وأنها تمكنت خلال هذه المرحلة من السيطرة على بعض النقط الهامة على المستوى التجاري والاستراتيجي بالمنطقة مثل جزر البليار وصقلية. وهذا التوسع لأراغون بالمجال المتوسطي هو الذي دفع الأستاذ برانشفيك Brunschvig إلى الحديث عما أسماه «بالإمبريالية الأراغونية»(9).

على مستوى الدور الذي لعبه المخزن المريني في التجارة المتوسطية، يمكن من خلال المعاهدات تلمس الطابع الاحتكاري لحضور المخزن في هذه التجارة. فقد كانت السلطة تشرف مباشرة على تصدير مادة الحبوب والجلود باعتبارهما أهم المواد التي ظلت طيلة العصر الوسيط تشكل ثوابت في صادرات المغرب. ويبدو من خلال الوثائق التي نشرها ألاركون Alarcon أن تجارة الحبوب كانت تكيف إلى حد كبير نوعية العلاقات السياسية السائدة بين المغرب وأراغون. وثمة كثير من مظاهر التدخل الأراغوني بالشؤون المغربية كانت وراءها حاجتها الماسة إلى الحبوب المغربية.(10) ويمكن أن نتمثل أهمية الأرباح التي كانت تحصل عليها السلطة المرينية من خلال احتكارها لتصدير الحبوب إذا علمنا أنه بعد الأزمة الفلاحية التي ضربت أوربا سنة 1315، كانت كل الدول باستثناء إيطاليا في حاجة كبيرة إلى الحبوب.(11) وقد كانت الحبوب المغربية تجد إقبالا كبيرا في الأسواق الخارجية بحكم انخفاض أثمانها بالمقارنة مع أثمان حبوب باقي دول المغرب.(12)

---

9) - Brunschvig (R), La Bérberie orientale sous les Hafsides, Paris, 1947, Tome 2. p. 423.

10) نذكر مثلا أن معاهدة 1309م/709هـ مع أراغون كانت كل ملابساتها تتمحور حول مسألة تزويد المغرب لأراغون بالحبوب. انظر:

Alarcon (S) et De Linares (G), Los documentos Arabes diplomaticos del Archivo de la corona de Aragon, Madrid, 1940, p. 165.

11) Carpertier (Elisbeth), Autour de la peste noire, Famines et épidemies dans l'histoire du 14ème siècle, A.E.S.C., 1962, p. 1077.

12) Dufourcg (Ch), l'Espagne Catalane et le Maghrib du 13 au 14ème siècle P.U.F. Paris 1966, p. 551.

وقد استفادت خزينة الدولة المرينية كثيرا من خلال إشراف السلطة بصفة مباشرة على بيع الحبوب. كما استفادت من خلال مراقبة الضرائب الجمركية، إذ أصبحت الجمرك مؤسسة مخزنية في العصر المريني. ولو أن المعاهدات التجارية التي أبرمتها الدولة المرينية مع الدول الأوربية اقتصرت على ذكر ضريبة العشر، فمما لاشك فيه أن هذه الضرائب كانت تشكل إحدى المصادر المادية الأساسية التي كانت تتغذى منها خزينة الدولة.

وقد جاء ببعض المصادر الأوربية ما يدل على أهمية وضخامة الضرائب التي كانت تستخلصها السلطة المرينية من خلال الاتجار مع الأوربيين. ونخص بالذكر هنا ما أورده بيغولوتي Pegolotti، وهو أحد الفلورنسيين الذي ألف كتابا في التجارة العالمية حوالي سنة 1335م، والذي ضمن كتابه إشارات نادرة عن الضرائب التي كانت تفرضها السلطة المرينية بالموانئ المغربية. ففي آسفي كانت تفرض بالإضافة إلى ضريبة العشر ضريبة المنغونة mangona وتساوي 1/16 من قيمة السلعة، وفي أنفا كانت تفرض مثلا تسعة دراهم ذهبية عن كل 100 وحدة من جلود البقر المصدرة، وربع درهم ذهبي عن كل قنطار من اللوز، و4 دراهم ذهبية عن كل كاحز من الشعير المصدر، و2 دراهم ذهبية عن كل كاحز من القمح المصدر، وبسلا كانت تستخلص نصف درهم ذهبي عن كل قنطار من النيلة المصدرة. وفي أصيلا كان كل من يتملص من دفع المنغونة يتعرض للعقوبة من جانب السلطة.(13)

لقد كانت الضرائب الجمركية إحدى أهم المصادر المادية التي كانت تعول عليها السلطة المرينية لتغطية نفقاتها المرتفعة، خاصة وأنها من أسهل الضرائب التي يمكن الحصول عليها بالمقارنة مع أنواع أخرى من الضرائب مثل الضرائب الفلاحية. ولم تخل المعاهدات التجارية التي أبرمها المخزن المريني من إشارة إلى الجانب الضرائبي.

على مستوى بنية المبادلات، تقدم لنا المعاهدات أنواع المواد التي كان يصدرها ويستوردها المغرب في العصر المريني الأول. ومن خلال تفحص

(13 - Pegolotti (Balduci), la Pratica della Mercatura, édition Allan Evans, Cambridge, 1936, p. 273 et suivantes.

هـذه المـــواد يظهـر أنه بـاستثناء التوابل، فـإن باقي المواد المستـوردة من أوربـا كانـت كـمالية لأنها كانـت تهـم فـــئـة محـدودة تتمثـل فيما يسميـه ابـن خلـدون «بسـوق الدولـة». وقـد جـاء في بـنـود معـاهـدة 1358 المـبرمـة مـع بيـزة أن السلطـان كان تاجـرا ممـارسا، وأن معظم المـواد التـي كـان يستوردهـا المغـرب مـن بيـزة كانـت توجـه للبـاب العـالي.(14)

ويمكن القول إن المعاهـدات تكشف لنا عن إحدى المعضـلات الرئيسية التـي عـانت منهـا التجـارة والمجتمـع في العصر المريني. ذلـك أن التجـارة المتوسطية لم تكـن تهم كافة الشرائح الاجتماعية المغربيـة، وذلك على عكس التجارة القفلية مثلا.

والظاهر أن الاهتمام المتـزايـد الذي أبـدتـه السلطـة المرينية بـالتجـارة المتوسطيـة كان يعز لها عن المجتمـع أكثر مما يشـدها إليه، وبالتـالي فإن تطور التجـارة المتوسطيـة كان يتـم على هامـش المجتمع نظـرا لأن المخزن المريني والتجـار الأجـانـب هـم الـذين كانوا يستفيـدون بالدرجـة الأولى مـن هـذه التجـارة. الشـيء الذي أثـار محق التجار المحليين ورجال الدين بالمغـرب.(15)

وإضافة إلى أن التجـارة المتوسطيـة كـانت تنمـو على هـامش المجتمـع المغربي، فـإنها كانـت تنطوي على نـوع من الـلاتكافـؤ، إذ أنه مـن خلال تفحص نوعية السلـع المتبادلة بين المغرب وأوربا ـ مـن خلال المعاهدات ـ يتبين أن «ميزان المبـادلات» كان يميـل لصالـح الأوربيين بفعل شرائهـم في الغـالب لمواد خـام مـن المغـرب وبيعهم لـه مـواد مصنعـة مثلا الأسلحـة والأنسجة الصوفيـة والزجاجيات. وقد أشار السلطـان العبدوادي أبو حمو إلى ظاهرة اللاتكافؤ في المبادلات المغربية الأوربية لما عبر يوما عن تبرمه من التجارة مـع أوربا لأنها كانت تـزيد من أرباح الأوربيين، وذلـك على عكس التجارة مع السودان التي كانت تعـود على بلاد المغرب بأرباح ضخمة. فقد قال: «لولا الشنـاعة لم أزل في بلادي تاجرا من غير تجار الصحـراء الذين

(14 - Amari (M), Diplomi Arabi del archivio fiorentino, Florence, 1863, p. 3.

(15 - Laroui (A), l'histoire du Maghreb, essais de syntèse, Maspero, Paris, 1970, Tome 1, p. 194.

يذهبـون بخبيث السلع، ويأتـون بالتبر الذي كل أمـر الدنيا له تبـع، ومن سـواهـم يحمـل منهـا الـذهـب، ويـأتي إليهـا بما يضمحـل عـن قـريـب ويذهب».(16)

ـ وعلى مستوى الامتيازات التي سمحت بها المعـاهدات لكل طرف يظهر أن معظـم بنود المعـاهـدات جاءت لتخـدم الطـرف الأوربي، وتترجم ذلـك التفوق الـذي كان يميل لصالـح التجار الأوربيين. ـ ولعـل في ذلـك مظهر آخر من مظاهـر اللاتكافؤ الذي انطوت عليه المعاهـدات بين الطرفين ـ. فقد ضمنت المعاهدات للتجار الأوربيين حق الإقـامة بفنادق خاصة بهم ببعض الموانـئ المغربيـة وبمدينـة فاس حيـث كانـت تتوفـر لديهم كـافة المرافـق الضرورية للإقامة.(17)

كما سمحت لهم بـامتيازات أخـرى تتعلق بسلامتهـم في حالـة تعرض السفينـة للغرق وبضرورة تقـديـم السلطة المغـربيـة لهم كـل المساعـدات، وضمنت لهم سـلامة ممتلكـاتهم بالمغـرب. وعمومـا يمكن القـول إن بنود المعاهدات التجارية التي أبرمتها السلطة المرينية في عصرها الأول مع الدول الأوربيـة كانـت تصـب في اتجاهين: الاتجاه الأول يقـدم ضمانات للتجـار الأوربيين لحمايتهم والحفـاظ على ممتلكاتهم بالمغرب، والاتجاه الثـاني كان يحدد مسؤوليتهـم والواجبات المفروضـة عليهم مقابل تلـك الضمانات.(18) وقد كان في صالح السلطة المرينيـة أن يجد التجار الأوربيون كل الظروف الملائمة للقيـام بنشاطهـم بالمغـرب لأن التجارة معهـم كانـت تمكنها مـن مصادر مـادية هامـة عن طريـق الضرائب الجمركية التـي كانت تفـرضـها عليهم، والتـي كانـت من أهـم القنوات التـي غذت خـزينة الـدولة. وبفعـل الامتيازات الضـخمة التـي كان يحصل عليها التجار الأوربيون بـالمغرب عن طريـق المعاهـدات التي أبـرمتها دولهم مـع المخزن المرينـي، فإنهم كـانوا يترددون على الموانئ المغـربية بكثافة، وذلـك على الرغم مـن تنوع الضرائب

16) المقري (التلمساني)، نفح الطيب... تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1968، الجزء 5. ص: 206.

17) Dufourcg (Ch) lEspgne op. cit. p. 70.

18) Mas latrie, traités de paix et de commerce entre les pays chrétins et l'Afrique septentrionale au moyen âge, Paris, 1866, p. 160.

التي كـانت تفرضـها عليهـم السلطة المرينية، وعمليـا القرصنة التي كـانوا يتعرضـون لها بـالحوض الغربي للمتوسط الـذي وصفه دوفورك Dufourcq بحق أنه كان بحـرا للمغامرة.(19) وقد نقـل لنا ابن خلـدون في مقدمتـه ما أصبح عليه تجار الأمـم النصرانية الواردين في عهده على المغرب مـن الرفاه واتساع الأحوال.(20)

- على المستوى التقني تكشف لنا المعـاهدات التجارية عن مشكل هيكلي في التجـارة المغربيـة، وهو مشكـل غياب الأسطـول التجاري في اهتمامـات الدولة المغـربية. وكان الأستاذ القبلي قـد طرح بحدة هذا المشكـل في إحدى مداخلاته باعتباره إحدى المشاكـل العويصة التي حالت دون تطور التجارة المغربية مع نهاية العصر الوسيط، إذ أن الـدولة المغربية الميالة إلى الاحتكار لم تفكر بتاتا في الاتصـال مباشرة بأوربـا عن طريق البحر، فظلت المبادلات المغربيـة مع أوربا تتم على عـاتق التجار الأوربيين بحكم تفـوق أسطولهم التجاري.(21) وقد نصت فعلا معظم المعـاهدات التجارية على كراء الأوربيين سفنهـم للمغـاربـة أو بيعهـــا لهم، أو أنها نصـت على أن تجـري عمليـات التصدير والاستيراد من الموانئ المغربية وإليها عن طريق التجار الأوربيين، وهو ما نجده مثـلا مسطرا بالبند 12 من المعاهدة التي عقـدها المغرب مع بيـزة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدب الفقهـي خلف لنا عدة نـوازل تعود للفترة المرينية حاولـت أن تجد تخريجات شرعية لمسألة استعمال المغـاربة للسفن الأوربية في عملية الإبحار.(22)

ولاشك في أنه كـانت لضعف المستوى التقني في التجارة المغـربية بفعل عدم اهتمام السلطـة المغربية بـالأسطول التجـاري واقتصارها على تقـوية الأسطول العسكري مضاعفات سلبية على مدى مسـاهمة المغاربة في التجارة

19) Matière قرصان: Encyclopédie de l'Islam Nouvelle édition - Maison Neuve, Paris 1986, p. 506.

20) ابن خلدون، المقدمة، ص: 366.

21) القبلي محمد، مـراجعات حول المجتمع والثقـافة بالمغـرب الوسيط، دار توبقـال للنشر، البيضـاء، 1987، ص: 60.

22) الونشريسي (أحمد)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتـاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق مجموعة من الأساتذة تحت إشراف محمد حجي، الرباط، 1982، ج 1، ص: 436.

المتوسطية. وهو إحدى العوامل التي تفسر لنا في نهاية المطاف انحصار هذه المساهمة في مبادرات شخصية كان يقوم بها بعض التجار من حين لآخر.

وصفوة القول إن الوقوف على مختلف المعاهدات التجارية التي أبرمتها السلطة المرينية في عصرها الأول يكشف لنا عن بعض مميزات هذ السلطة وبعض من أوجه تفاعلاتها مع المجتمع المغربي. فالظاهر أن المخزن المريني أعطى اهتماما خاصا للتجارة المتوسطية لأن الموارد المحصل عليها من خلال هذه التجارة كانت تساعده كثيرا على بناء توازناته، خاصة وأنه كان في حاجة متزايدة إلى الإمكانيات المادية لتغطية نفقاته المرتفعة، والتي أملتها نوعية الحكم الذي أرساه بنو مرين بالمغرب.

لقد كان الهاجس الرئيسي الذي تحكم في معظم توجهات السلاطين المرينيين هو البحث عن هوية لهم تبرر شرعية حكمهم. وكان الحكم المريني على عكس الحكم المرابطي والموحدي غير واضح، إذ لم يكن بالإمكان التمييز فيه بين السادة المسيطرين والرعايا الخاضعين.(23)

وكان المرينيون مجبرين على إشراك مجموعة من الأطراف في الحكم، وذلك لإقامة تعايشات وتساكنات لم تكن ممكنة، وكلفهم ذلك باهظا لأنهم كانوا في حاجة متزايدة إلى الإمكانيات المادية لاستقطاب تلك الأطراف. وكانت مراقبة التجارة المتوسطية بشكل مباشر إحدى أهم الأساليب التي عمد إليها المخزن المريني لتغطية نفقاته. وقد ترجمت الرغبة الأكيدة للمخزن المريني لاحتكار التجارة المتوسطية في توقيعه على عدد مرتفع من المعاهدات التجارية مع بعض الدول الأوربية. وتكفي الإشارة إلى أنه وقع مع أراغون ما يفوق الثمانية معاهدات في ظرف قرن من الزمن.

غير أنه بقدر ما كانت التجارة المتوسطية تمد المخزن المريني بالمصادر المادية التي تسعفه على تغطية حاجياته، بقدر ما كانت تساهم في تلغيم النظام المريني من الداخل لأن اختيارات السلطة المرينية على مستوى التجارة المتوسطية أفضت إلى نوع من المحق من جانب التجار المغاربة ورجال الدين أمام تعاظم شأن التجار الأوربيين بالمغرب.

---

(23) Kably (M), Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen âge. Maisonneuve, Paris, 1986, p. 233.

ويبدو أنه منذ هذه الفترة تعزز التواجد التجاري الأوربي بالمغرب. وهذا التواجد كان إحدى اللبنات الأولى التـي أرساها الأوربيون للهيمنة فيما بعد على الموانئ المغـربية على اعتبـار أن التوسـع التجاري كـان إحدى الأدوات الهامة التـي ساعدت الدول الأوربيـة في مطلع العصور الحديثـة على بسط سيطرتها خارج أوربا. وقـد سجل لنا القادري على الرغم مـن تأخره هذه الحقيقـة لما ربـط بين تفـوق الأوربيين التجـاري وسيطـرتهم على سبتـة باعتبـارها أول مينـاء مغربي سقـط بيد البرتغـال ومهد السبيـل أمامهـم لاحتلال باقي الموانئ. فقد قال: «سمعت من بعضهم أن الذي جرأ النصارى على ارتكاب تلك المكيدة هو أنهم كانـوا قد قاطعوا أمير سبتة على أن يفوض إليهـم التصرف في المرسى والاستبـداد بغلتها... فكـان المرسى حينئـذ لهم دون المسلمين، ولو كان المسلمون هم الذين يلـون حكم المرسـى ما تركوهم ينزلون ذلك العـدد من الصناديق مقفلة لا يعلم ما فيهـا والله أعلم بحقيقة الأمور».(24)

هكـذا يظهـر أنه بـالإضـافة إلى أن المعـاهدات التجـاريـة تزود المهتـم بالتاريـخ الاقتصادي بمعطيات عن حركية المبـادلات الخارجية، فيمكن أن تشكل مادة خامة لطرق بعض الجوانـب التي سكتت عنها المصادر العربية أو لم تتطـرق لها، لاسيما وأن التجـارة كنشـاط اقتصـادي لها ارتبـاط وامتدادات بمستويات أخرى تهم السلطة والمجتمع.

24) القـادري محمد، نشر المثـاني لأهـل القرن الحادي عشر والثـاني، تحقيـق محمد حجـي وأحمد توفيق، الرباط، 1977، ج 1، ص: 157.

تأثير الحروب والكوارث على النشاط التجاري بمغرب القرن السادس عشر

ذ.عثمان المنصوري
كلية الآداب ـ الدار البيضاء 1

تتأثر التجارة ـ مثل جميع النشاطات التي يزاولها الإنسان ـ بكل ما يعرض للإنسان من أحداث ومؤثرات. وسنسعى في هذا العرض، إلى توضيح بعض الآثار والنتائج التي تترتب عن الحروب والكوارث وخاصة في المجال الاقتصادي، وبالتحديد النشاط التجاري. وقبل ذلك سنتعرف بإيجاز على حروب وكوارث القرن السادس عشر بالمغرب.

توزيع الحروب والكوارث بمغرب القرن السادس عشر :

يتبين من الرسم التوضيحي(1) أن عدد المعارك وصل في القرن 16 إلى ما يناهز 160 معركة، موزعة كما يلي:

- معارك بين الوطاسيين والبرتغال، وعددها 26 معركة.
- معارك بين الوطاسيين والمعارضين لحكمهم وعددها سبعة معارك.
- معارك بين الوطاسيين والسعديين وعددها 14 معركة.
- غارات البرتغاليين على السكان المغاربة، ويفوق عددها 64 معركة.
- معارك السعديين ضد البرتغال والإسبان (14 معركة).
- معارك بين السعديين والمعارضين لحكمهم (30 معركة).(2)

1) انظر الرسم في الصفحة الموالية.

2) للمزيد من التفاصيل انظر: عثمان المنصوري: التجارة والتجار بالمغرب في القرن السادس عشر، الجزء الثاني صفحات: 384، 386، 389، 392، 393، 396، 398، 405، 409، 411.
رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا ـ كلية الآداب 1 ـ الدار البيضاء

لوحة الكوارث والحروب خلال القرن 16

1: الكوارث الطبيعية:

الفيضانات

الجراد

الزلازل

الجفاف

المجاعات

الأوبئة

2: الحروب: (■ = معركة)

- بين البرتغاليين والسكان المغاربة
- بين السعديين والبرتغال
- بين السعديين ومعارضيهم
- بين الوطاسيين والبرتغال
- بين الوطاسيين والسعديين
- بين الوطاسيين ومعارضيهم

1500 1510 1520 1530 1540 1550 1560 1570 1580 1590 1600 سنة

أما الكـوارث الطبيعية، فقد أصـابت المغرب خـلال القرن 16 بالتوزيع التالي:

- الوباء ثمان مرات.
- الجفاف والمجاعة: 12 مرة.
- الفيضانات: أربع مرات.
- الجراد: أربع مرات.
- الزلزال: مرة واحدة.

وبمـا أن بعـض هـذه الكـوارث كـان يستـمـر إلى أكـثـر مـن سـنـة فمـن المـمـكـن أن يكـون المغـرب قـد رزح تحـت إحـدى هـذه الكـوارث خـلال أكـثـر مـن 43 سـنـة، وهـو ما يـقـارب نصـف القـرن.

وقبل أن نتطرق إلى تـأثير هذه الحروب والكوارث. نرى لـزاما علينا أن نوضـح أن هذا الإحصاء الـذي وضعناه غير كـامل، فالمصـادر لا تمدنا في كثير من الأحيان ببعض المعلومات الهامة عن اسم المعركة وموقعها وتاريخ وقوعها والأطراف المتنـازعة، وأهم من هذا كله، عـدد المشاركين فيها، وعدد ضحاياهـا، وحتى حينما، تعطينا بعض الأرقـام فإنها غالبا مـا تنبني على تقديرات غير دقيقة، ولـذلك اعتمدنا في الإحصاء عدد المعـارك بدون التمييز بين المعارك الكبرى، والوقائع الصغرى، إلا أننا مع ذلك لم نستطع أن ندخل في هذا الإحصـاء عددا من الحمـلات التأديبيـة التي كان المخـزن يقوم بها لإرغـام القبائـل على دفـع الضرائـب، ومعـارك المتوكـل التي ذكـر علمـاء المغرب أنها تربـو على عشـريـن معـركـة(3) لم تحـدد المصـادر منهـا سـوى بضـع معارك. إلا أن هـذا الرسـم مـع ذلـك يظـل مـؤشـرا مساعـدا علـى تفهـم أحـوال المغـرب السياسيـة والاقتصاديـة فـي القـرن 16.

3) الأفراني، نزهة الحادي، ص: 63.

انعكاسات الحروب والكوارث على النشاط التجاري:(4)

قبل الحديث عن الآثار السلبية، لا بأس من الإشارة إلى أننا لم نركز على الآثار الإيجابية، لأنها لا تمس قطاع التجارة بشكل عام وشامل، ولا يستفيد منها إلا قسم صغير من التجار. حيث أن الحروب والكوارث تؤدي إلى ازدهار أنواع معينة من التجارة، مثل تجارة الأسلحة والمواد المرتبطة بالحرب، وتؤدي إلى استفادة بعض الفئات من التجار بسبب قلة الأمن وصعوبة المواصلات اللذان يؤديان إلى نقص البضائع في الأسواق، ويستفيد من ذلك كبار التجار الذين يتوفرون على إمكانيات لحماية تجارتهم أو ادخار البضائع قصد بيعها عند افتقارها في السوق.

وتؤدي الأزمات إلى قيام نوع من الانغلاق أو الاكتفاء الذاتي الذي يستفيد منه تجار المواد المحلية، بسبب عدم استيراد المواد المنافسة من مناطقة أخرى. وخلال المجاعات تتراجع أهمية كل المواد والبضائع لصالح المواد الغذائية.

تأثر التجارة بالحروب الداخلية :

حين يتخذ المخزن قرار الحرب، يبدأ مرحلة الإعداد المادي عن طريق تعبئة الرجال والأموال اللازمة، وغالبا ما يلجأ إلى الفئات القادرة على إمداده بالأموال في أسرع وقت. وفي طليعتها التجار. ومن الأمثلة على ذلك، أننا نجد المخزن الوطاسي يخصص خراج فاس كله لإعداد حملة إلى أزمور(5) وأن السلطان محمد البرتغالي كان يخصص قسما من جزية أهل الذمة بفاس لدعم المجاهدين بالثغور.(6) وأن أبا حسون الوطاسي عندما استرجع فاس، أخذ من يهود المدينة عشرين ألف دينار لتعويض الأتراك الذين رافقوه، ثم

4) إذا كنا ركزنا على الآثار السلبية للحروب، فذلك لأن موضوع الكوارث وتأثيراتها السلبية، سبقت دراسته بإسهاب في موضوع: المجاعات والأوبئة، انظر:

- Rosenberger - Triki: Famines et épédemies: Hespéris - Tamuda, 1973, 1974.

5) ابن القاضي، لقط، 284.

للتذكير، فإن خراج فاس يتكون في قسم كبير منه من مساهمات التجار.

6) ابن عسكر، دوحة الناشر، ص: 60.

أخذ منهم 12 ألفا أخرى، وأربعة آلاف قطعة صابون(7) وبعده جاء محمد الشيخ الذي أخذ من يهود فاس عشرين ألف دينار وعشرة آلاف صحفة من القمح، ثم اثنين وأربعين ألف دينار أخرى.(8) وكذلك فعل عبد المالك عند عودته من الجزائر، حيث فرض ضريبة على يهود فاس قدرها 140 ألف أوقية ثم 60 ألف أوقية من يهود مراكش(9) واستسلف من وجهاء فاس، كما استسلف خمسمائة ألف أوقية من وجهاء مراكش.(10)

ويؤدي هذا الاعتماد المتزايد على التجار إلى حرماتهم من قسط من أموالهم، بشكل مؤقت أو دائم، فلا يتمكنون من استعماله في تجارتهم.

وعندما تنتقل الجيوش المتحاربة إلى مراكز القتال، فإن المناطق التي تمر منها تكون عرضة للسلب والنهب وإتلاف المحاصيل، كما تلزم أحيانا بتقديم ضرائب إضافية لتموين الجيش. كما أن الحروب تؤدي إلى الإضرار بالتجهيزات التي يعتمد عليها التبادل التجاري مثل القناطر والطرق والفنادق. كما تتعرض المحاصيل والمنشآت الصناعية للأضرار، بسبب انتقام المخزن أو المعارضين، وكمثال عن هذه الأضرار إحراق المتوكل لبعض معاصر السكر، حتى لا يستفيد منها عمه عبد المالك،(11) ويمكن أن نضيف في هذا الإطار الحملات العسكرية التي كان المنصور يرسلها إلى بعض الجهات لإخضاعها وإرغامها على دفع الضرائب، مثل الحملة التي أرسلها إلى بلاد سوس «فاكتسحوا السرح وانتسفوا الزرع وخربوا العمران، ودمروا أرض المارقين تدميرا»(12) على حد تعبير الفشتالي، ومثل إيقاعه بعرب الخلط ونزعه لآلاف الخيول منهم(13) كما انتقم المنصور من عرب الغرب، الذين

(7 Vajda (George), Un receuil de textes historiques, judéo-marocaines. Hespéris 1948, p. 318.

(8 Ibid.

(9 Ibid: 321-322.

(10 S.I.H.M. Angleterre: 1: 178.

(11 - S.I.H.M.: Angleterre: 1: 183.

12) الفشتالي: مناهل الصفا ص: 52.

13) الفشتالي: مناهل الصفا ص: 112.

استغلوا ثورة الناصر لتحدي الدولة، وكان عدد فرسانهم يربو على 20 ألف فارس، فأرسل إليهم الجنود على غفلة «.. وأوغلوا في اتباعهم مستلين للأرواح، ومكتسحين للسرح، ومنتسفين للزرع، ومدمرين للوطن، وأفنى منهم الموت، وبعث منهم إلى ممالك السودان، وتوزعتهم أيدي التفريق على الأجناد، ثم طالبتهم العساكر بالناض فنفضوا منها أكياسهم نفض الجراب، ثم اكتسحوا الأموال والأنعام، ورضو الأزودة من الطعام، ثم استلبوهم من الحلال والحرام. وطووا البيوت والخيام، فكانت هي الباقية على الأشقياء، فانتبذوا بالعراء حفاة عراة جياعا».(14)

وتصبح المسألة أكثر صعوبة حينما تصل الحرب إلى المدن الهامة وخاصة مدينة فاس التي أصبحت في قلب الصراع، خلال الحرب بين السعديين والوطاسيين، وذلك خلال محاصرة السعديين لها لما يزيد على أربعة عشر شهرا، على يد محمد الشيخ(15) ثم بعد دخول محمد الشيخ إليها، ثم طرده من طرف أبي حسون، وعودته إليها مرة ثانية.

وحين تنشغل الدولة بالحرب، فإن ذلك يكون على حساب الأمن الداخلي في الطرق والأسواق والمدن، لأنها تتخلى مؤقتا عن حماية المواصلات وضبط الأمن، وبالتالي تتوقف أو تتناقص المبادلات بشكل ملحوظ في انتظار عودة الأمن والاستقرار. كما أن الجباية تتوقف مما يؤدي إلى تضرر النشاط التجاري من نواحي متعددة.

1 ـ لأن تناقص المداخيل الجبائية، ينعكس سلبا على قيام الدولة بدورها العادي في حفظ الأمن وإتاحة المجال لقيام نشاطات اقتصادية متوازنة وتوظيف الموظفين والجنود.

2 ـ لأن نقص موارد المخزن ينعكس على الرواتب والعطاءات التي تدفع لموظفي المخزن وللتجار والصناع المرتبطين به، فتنقص قدرتهم الشرائية وتتأثر السوق تبعا لذلك، وتتناقص أرباح التجار.

3 ـ حينما تعجز الدولة عن استخلاص الضرائب من القبائل بسبب انشغالها بالحرب أو ضعفها الناشئ عنها، فإنها تركز على سكان المدن،

---

14) الفشتالي: مناهل الصفا ص: 192 ـ 193.

15) مؤرخ مجهول: تاريخ الدولة السعدية. ص: 9.

وخاصة منهم التجار، لأنهم أكثر انضباطا، وأقرب منالا، وغالبا ما يساهمون مساهمات مادية إضافية تتخذ شكل تسبيقات أو قروض مالية، ويكون ذلك على حساب معاملاتهم التجارية.

التأثير البرتغالي على النشاط التجاري :

كان للوجود البرتغالي بالسواحل المحيطية على الخصوص، تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وعلى النشاط التجاري المرتبط به، بصفة خاصة، فقد كان البرتغاليون يشنون غارات متواصلة لإرهاب سكان السهول المجاورة للثغور المحتلة، وكانت بعض هذه الغارات تصل إلى حدود المناطق الجبلية (مراكش). وقد أدت هذه الغارات إلى نتائج مباشرة على النشاط التجاري، فقد أدى انعدام الأمن في هذه السهول إلى تعثر المواصلات التي كانت تتركز في هذه المناطق السهلية. كما تناقص عدد السكان بسبب القتل والأسر والهجرة إلى الداخل. ووقع استنزاف للبذور والمواشي عن طريق النهب والشراء وتم إخلاء عدد من المدن خوفا من الخطر البرتغالي.

ونتج عن كل ذلك أن عددا من القبائل تراجعت عن الفلاحة المستقرة لصالح النشاط الرعوي الذي لا يربطها بالأرض، ويسمح لها بالتنقل بعيدا عن مكان الحروب والتدخل البرتغالي. وقد فضل عدد من القبائل الهجرة إلى الداخل، واستيطان مجالات جديدة يسود فيها النشاط الرعوي، مما أدى إلى التضييق على القبائل المستوطنة أصلا لهذه المجالات. أما القبائل التي اختارت البقاء إلى جوار البرتغال، فقد كان عليها أن تكيف نشاطها مع حاجيات البرتغال الذين كانوا يركزون في تجارتهم مع المغاربة على الحبوب والحنبل والخيول والشمع والرقيق، إلا أنها لم تستفد كثيرا من ذلك بسبب تحكم البرتغاليين في هذه التجارة.

تأثر النشاط التجاري بالخسائر الديموغرافية :

تخلف الحروب والكوارث أعدادا كبيرة من الضحايا، ورغم قلة ما وصلنا عن عدد هؤلاء الضحايا، وتضارب الروايات بسبب اختلاف التقديرات، فإن الأرقام تبدو مهمة، ففي الصراع بين المتوكل وعميه، والذي

دار في أزيد من عشرين معركة، مات في منطقة سوس وحدها ما يناهز 16 ألف نسمة(16) ومات في مجاعة 1519 ما يناهز ثلث سكان دكالة(17) وفي وباء سنة 1598 كان يموت يوميا 4500 شخص بمراكش(18) ومات بمملكة مراكش ما يفوق 230 ألف نسمة(19) وتوفي 6000 نسمة من أعيان فاس.(20) وهناك من أوصل عدد الوفيات بمملكة مراكش إلى 700 ألف نسمة و500 ألف نسمة بمملكة فاس(21) وتتبين أهمية أرقام مثل هذه، إذا اعتبرنا أن عدد السكان لا يتجاوز ثلاثة ملايين على أحسن تقدير وأضفنا إليه عددا آخر من المعطوبين والعاجزين.

وإذا كان من الصعب علينا أن نطمئن إلى هذه الأرقام بسبب خضوعها للتقدير، وليس للإحصاء، فإننا لا نشك مطلقا في أن عدد سكان المغرب كان يتناقص باستمرار، وقد كان هذا النقص يؤدي إلى نقص في الإنتاج وبالتالي تتناقص موارد الدولة الجبائية وتنقص مبادلاتها مع الخارج، بسبب قلة المواد الغذائية وغلائها مما يساعد على حصول المجاعة.

فالموت في الحروب يصيب بالدرجة الأولى العناصر القادرة على الإنتاج وعلى تجديد النسل، وتعويض المفقودين، أما الأوبئة فإنها لا تفرق بين التجار والصناع ورجال الدولة وغيرهم. ولا بين الأعمار وإن كانت تمس الفئات الدنيا أكثر، ويتضح هذا أكثر في المجاعات التي تمس الفقراء أكثر وتمس الأطفال والنساء والعجزة أكثر من غيرهم.

ونحن لا نتوفر على تفصيلات، حول طبيعة النقص الديموغرافي الذي تعرض له سكان المغرب في القرن 16، إلا أن المؤكد أنه نقص عددي يظهر تأثيره مباشرة، لأن التاجر يتعامل مع عدد من الزبناء ثم مع عدد أقل وهكذا، مما يؤدي إلى تناقص في حجم معاملاته، بل إن الموت يصيب التجار أنفسهم مما يؤدي أحيانا إلى ضياع ما راكموه من رؤوس أموال.

---

16) الفشتالي: مناهل.

17) بوشرب: دكالة ص: 463.

18) S.I.H.M.: Angleterre: 2: 126. -

19) Ibid.

20) القادري نشر : 1، ص: 69.

21) S.I.H.M.: Angleterre: 2: 248.

خلاصات :

هكذا إذن نجد أن الحروب والكوارث تؤثر على النشاط التجاري.

1 - **قبل قيامها**: بسبب ما تكلفه من تعبئة للأقوات والأموال والناس.

2 - **خلال الحرب**: بسبب الأضرار والخسائر الناجمة عن الحرب. وبسبب خوف التجار الذين يلجأون خلال الأزمات إلى إخفاء أموالهم ومقاطعة المناطق الخطرة أو الموبوءة، والهجرة إلى البوادي.

3 - **بعد الحرب**: لأنه لابد من مرور وقت طويل لتعويض المفقودين وإصلاح الخسائر.(22)

وعلى هذا الأساس، فبدلا من أن يقع تطور ونمو تدريجيان في الإنتاج والمبادلات، وتراكم لرؤوس الأموال، فإن التركيز يكون فقط على العودة إلى مستوى الإنتاج الأول. إذ لابد من انتظار مدة ليست بالقليلة، لإصلاح التجهيزات وتعويض الخسائر، وإعادة الأمن إلى المواصلات، والثقة إلى الناس، لينتجوا ويتبادلوا، ليعودوا بالإنتاج إلى مستواه السابق.

22) نلاحظ من الرسم أن المغرب لا يستفيد من فترات الاستراحة، فحين لا يكون وباء، تكون حروب أو العكس.

دور التجارة الأوربية في تعزيز الهياكل السياسية بمغرب القرن السادس عشر من خلال نموذج السلاح الناري

ذ.محمد المهناوي
كلية الآداب ـ الجديدة

مقـدمـة :

إذا كانت الدولة بالمغرب الوسيط لا تقوم إلا بالعصبية والمال، فإن قيام الدولة بمغرب القرن السادس عشر لم يكـن ممكنا إلا بتوفر المال والسلاح. وجاء تراجع مقـوم العصبية لصالح السلاح ضمن ظرفيـة تاريخية أعطت للتجـارة الأوربية أهميـة بـالغة، جعلتهـا تمارس وظيفة ثنـائيـة: ماليـة ـ عسكرية. وهي وظيفـة لها علاقة مباشرة بالمقومات الجديـدة لدولة مغرب القرن السادس عشر.

وقـد غذت هـذا التطور مجمـوعة مـن العـوامل لا تـرتبط في معظمهـا بالتطورات الداخلية للمغرب، مثل انتهاء الوجود الإسلامي بالأندلس وتزايد الخطر المسيحي الجاثـم على السواحل المغربية، واستخدامـه للسلاح الناري في قهر كل محاولـة مغربية تقاوم أطماعـه التوسعية. كما كانـت التحولات الاقتصاديـة لأوربا الغربيـة وخاصة في الميـدان التجاري مسؤولـة إلى حد بعيد في تحقيق هذا التطور، وذلك لعاملين مترابطين:

أولـهما: أن المغرب القـريب مـن أوربا جغرافيـا شكل مجالا اقتصـاديا حيويا أمام بدايات التوسـع التجاري الأوربي نحو الأسواق العالمية.

ثانيـهما: إسهام التجـارة الأوربية إلى حد بعيـد في نقل السـلاح الناري وتقنياته من أوربا إلى باقي المناطق الراغبة في امتلاكه، ومن ضمنها المغرب.

ونظرا للدور الجديد والخطير الذي بدأت تمارسه التجارة الأوربية في حياة الدولة المغربية، فقد حاولت هذه الأخيرة بالمقابل أن تأخذ بسياسة تجارية جديدة، تهدف إلى احتكار ومراقبة كل تعامل مع التجار الأجانب.

وهكذا فقد تشابكت المعطيات الداخلية بالخارجية ضمن ظرفية تاريخية خاصة، لتفسح المجال أمام التجارة الأوربية لتمارس تأثيرها المباشر والمتنوع في واقع مغرب القرن السادس عشر وما بعده. وأمام شمولية الموضوع وتعدد إشكالياته، وكذا ضيق المجال، فقد ارتأينا أن نركز حديثنا على بعض المحاور، تاركين المحاور الأخرى لفرص مستقبلية.

ـ المحور الأول : الخلفية التجارية للصراع السعدي البرتغالي ومسألة السلاح الناري :

شكل الجهاد ضد الخطر المسيحي المتفاقم مع مطلع القرن السادس عشر موضوعا شغل كل المغاربة بمختلف فئاتهم، ويكفي الرجوع إلى نصوص هذا القرن، وخصوصا منها كتب التراجم والنوازل للوقوف على أهمية الجهاد، والدور الخطير الذي كان يمثله في المجتمع المغربي آنذاك.(1)

وأهم ما نتج عن هذه الظرفية المتأزمة، ظهور الجهاد كمنشط سياسي رئيسي مع بداية الدعوة السعدية، وتراجعت بالمقابل المنشطات السياسية التقليدية مثل العصبية والمذهب العقدي.(2) فقد كان على السعديين أن يبدأوا من حيث عجزت السلطة الوطاسية القائمة.(3)

---

1) انظر:

ـ محمد حجي: الحركة الفكرية بالمغرب في عده السعديين الرباط منشورات دار المغرب للتأليف والنشر. 1976 جزآن.

ـ أحمد بوشرب: أزمة ضمير المغربي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مجلة كلية الآداب. فاس. عدد خاص (2).

2) J. Berque, Ulémas Fondateurs Insurgés du Maghreb au XVIIème siècle. Paris. éd. Sindibad 1983. p. 38.

ـ للوقوف على مشاكل الغزو البرتغالي والإسباني بمغرب مطلع القرن السادس عشر انظر:

ـ الحسن الوزان: وصف إفريقيا. ترجمة، محمد حجي، محمد الأخضر الرباط. الشركة المغربية للناشرين المتحدين 1982 ج. 1.

3) اكنسوس، الجيش العرمرم، ط حجرية. ص: 60.

ـ المجهول: تاريخ الدولة السعدية التاكما دارتية ص: 2 ـ 5.

ولهذا ارتبط مستقبل السعديين منذ انطلاق دعوتهم بضرورة طرد البرتغاليين عن السواحل المغربية، ولا سيما عن الساحل الجنوبي القريب من مقر ميلاد حركتهم الجهادية. ولم يكن ذلك ممكنا إلا إذا توفر السعديون على نفس السلاح الذي يحاربهم به أعداؤهم البرتغاليون، ونعني بذلك السلاح الناري. إلا أن امتلاك هذا الأخير كان رهانا جد صعب. وخصوصا في ظرفية مماثلة لظرفية بداية أمر السعديين، فبالإضافة إلى المقومات والشروط المالية والبشرية والتقنية التي كان يفرضها امتلاك السلاح الناري، كان الحصار البرتغالي المضروب على المغرب والذي يعاكس بدوره ذلك الامتلاك.

فقد كشفت المواجهات الأولى بين السعديين والبرتغاليين، عن محاولة تعكس القوة والضعف تبعا لمتغير امتلاك السلاح الناري أو عدمه، وبما أن المحاولة كانت لصالح البرتغاليين، فقد حاول هؤلاء الحفاظ على استمراريتها، وبالمقابل عمل الأشراف على تغييرها. وبين المحافظة والتغيير حضر متغير جديد، ويتعلق الأمر بمسألة التعامل المباشر أو عدمه بين المغاربة والتجار الأجانب. وبهذا تحولت المعادلة من صيغتها العسكرية المحضة إلى صيغة جديدة تجمع بين ما هو عسكري وما هو تجاري، إذ كان على البرتغاليين، للحفاظ على تفوقهم العسكري، أن يحتكروا ويراقبوا كل تعامل تجاري أوربي بالمغرب، في الوقت نفسه، كان على الأشراف أن يعملوا على فك الحصار التجاري المضروب على المغرب من قبل البرتغال ليتعاملوا مباشرة مع التجار الأوربيين المهربين للأسلحة النارية ومعداتها، ويتمكنوا بالتالي من معالجة نقصهم في هذا المجال. وهكذا تحول الصراع العسكري السعدي البرتغالي إلى صراع تجاري على النحو التالي.

1) الحصار البحري :

كان إغلاق الموانئ المغربية من بين الأهداف التي كانت تحرك الاستعمار البرتغالي بالمغرب منذ سنة 1415،(4) وذلك حتى يتم إبعاد المغاربة عن

(4 S.I.H.M. Por. T. III. p. 440.

ركوب البحر، ويتحكم البرتغاليون في الممر الـرابط بين إيبريا وإفريقيا ومن خلاله في السوق المغاربية المتوسطية.(5)

ومـن أجـل البلـوغ إلى هـذا الهدف الاستعماري لجأ البرتغـاليـون إلى احتلال أهم الموانئ المغربية الصالحة للمـلاحة، كما قاموا بضرب كل نشاط بحري بالموانئ المغربية الأخرى.(6) ومع نهاية القرن الخامـس عشر وبداية القرن الذي يليـه، ازداد الحصار البحري حدة، إذ أصبح ركـوب البحر من الأعمال المحرمة على المغـاربة، فقد جاء ضمـن رسالة من إيما نـويل الأول ملك البرتغـال إلى سكان ماسـة في عام 1497، بأنه لا يسمـح لهم بركوب البحر إلا فـوق السفن البرتغالية، وبترخيـص من السلطات التـي تمثله.(7) ومـن أجـل التحكـم أكثر جهز الملك البرتغـالي سفنا حربية تجوب الساحل المغـربي، وخصوصا المضيـق، وكانت هـذه السفـن تحمل مـدافع قوية(8) حتـى تتمكـن مـن القيـام بـدور «الشرطـة البحـريـة»،(9) وردع كـل محـاولـة مغـربية في ركـوب البحـر،(10) ولا سيـمـا بعـد تصاعـد حـدة المقـاومـة المغربـيـة، ووقـوف البحـر حائـلا بينها وبيـن تحقيـق النصـر.(11)

وبظهـور السعديين، ازداد حرص البرتغال على إبعاد المغاربة عن البحر ومنعهم من جميع المواد التي تدخل في صناعة السفن وتقنيات الإبحار،(12) وتجاوز البرتغال ذلك ليمنع أي اتصـال أجنبي بالمغاربة عن طـريق البحر،

5) L. De soussa: Les Portugais et l'Afrique du Nord de 1521 à 1557. Extrait des Annales de Jean III. Traduct. R. Ricard. Les belles lettres 1940. pp. 47. 49.
- M. Godinho - Les grandes découvertes, in B.E.P. T. X.V.I. 1952. pp. 18-19.

6) الوزان، المصدر السابق ج 1، ص: 156.

7) - S.I.H.M. Por. T. I. pp. 31-32.

8) De soussa: op. cit. p. 47.

9) - J. Goulven, la place de Mazagan sous la domination Portugaise (1502-1769) Paris 1917. p. 15.

10) - De soussa: op. cit. pp. 121-122.

11) - De Goïs: Les Portugais au Maroc de 1495 à 1521. Trad. R. Ricard.
- De soussa. op. cit. T2. 121-122.

12) - S.I.H.M. Por. T.I.V. p. 156.

متذرعين في ذلك بحجة احتكارهم للسوق المغربية ومحاربة التهريب.(13) وذهب التشدد البرتغالي في ذلك إلى حد إلقاء القبض على سفير فرنسا إلى المغرب سنة 1533، بتهمة تهريب الأسلحة للمغاربة.(14)

وإذا كانت البرتغال قد استطاعت أن تعمق جهل المغاربة بالبحر، فإنها فشلت في منع الأجانب الأوربيين من الاتصال بالمغاربة، ولهذا التجأت إلى تدابير أخرى نوردها ضمن النقطة الثانية.

2) الحصار التجاري :

كانت السلطات البرتغالية على حق حينما ربطت بين استعمال المغاربة للسلاح الناري وبين اتصالهم بالتجار الأوربيين، وللحيلولة دون استمرار هذه الوضعية واستفحال أمرها، حاولت البرتغال أن تمنح لنفسها مشروعية مراقبة التجارة الأجنبية بالمغرب، مستغلة القرارات التي أصدرها بابوات القرن الخامس عشر التي تنص على تحريم بيع الأسلحة إلى المغاربة،(15) وخصوصا تلك التي صدرت عنهم خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، لكونها حددت التعامل المسيحي مع المغاربة في المراكز الإيبرية بالمغرب ومن خلالها.(16)

وانطلاقا من هذه البراءات والقرارات البابوية، حاول الملك البرتغالي أن يجعل من سانتا كروز مركزا لمراقبة التجارة الأجنبية بالسوس.(17) ولكي يقوم هذا المركز بوظيفته الجديدة، انتقلت ملكيته من يد

---

13) - Ibid. T.I. p. 255.

14) - S.I.H.M. Fr. T.I. pp. 22-39

H. Decastrics: Agents et voyagerurs Français au Maroc. (1530-1660). Paris. Erbesl le Roux. 1911 p.2.

15) - S.I.H.M. T.I. p. 51.

Por T.II. p. 476.

Por T.III. p. 209.

16) - S.I.H.M. Esp. T.I. p. 57.

- S.I.H.M. Por. T.III. p. 27.

17) - De Gois: op. cit. p. 172.

جـواو لـوبـش دوسوكيـيـرا إلى الملـك البرتغـالي سنـة 1513،(18) أي مبـاشـرة بـعـد ظهـور السعـديـين، ولا مجـال هنـا للاعتقـاد بالصـدفـة.

إلا أن قرارات المنع ورغبة الاحتكار، لم تكن كافية لصد التجار الأجانب عن الذهاب إلى الموانئ المغربيـة الصغيرة والخارجة عن السيطرة البرتغالية، وذلك بسبـب عدة عـوامل نلخصها في ارتفـاع التعرفة الجمـركية بـالمراكز البرتغالية،(19) وعدم تـوفر المراكـز البرتغالية على أهـم البضـائع التـي كان الطلـب الخـارجـي عليها كثيـرا مثل الـذهـب والسكـر، وتضمـن للتجـار الأجـانـب أرباحـا هائلـة خصـوصـا إذا قـدمـوا مقابلهـا مـوادا مهـربـة.(20)

ولتجـاوز هذا العجـز، لجأ البرتغاليـون إلى استخدام القـوة العسكريـة ومعاقبة كل تاجر أجنبي ضبـط بالموانئ الخارجة عن نفوذهم.(21) فجندوا لذلك فـرنسيسكو دوكاشترو حاكم سـانتا كروز (1513 ـ 1521) وبعض المغاربـة المتعاملين معهـم مثل القائد مـالك بـن داوود ويحيى أو تعفـوفت واليهودي إبراهم بن زاميرو، وبدأوا بضرب المراكز التي يتم بها التبادل بين السعديين والتجار المسيحيين، كتركوكو التي تعرضـت لعدة هجومات كانت تنتهي بتخريب الميناء وقتل كل مـن قبض عليه من المغاربة أو أسره صحبة

---

18) - Anonyme: chronique de santa-cruz de cap de Gué. Traduction. P; de Génival, Paris, Guethner. 1934. pp. 25-26.

- Groïs: op. cit. p. 25.
- R. Ricard: L'occupation Portugaise d'Agadir (1505-1541) Hesp. 1946. TXXXIII. 1er-2ème tr. p. 95.

وكانت السلطات البرتغالية تمنع استيراد السلاح من حتى للمقربين إليها من المغاربة. انظر:

- S.I.H.M. Port. T.I. p. 51.

19) - S.I.H.M. Po. T.II. p. 27.

- R. Ricard: L'occupation op. cit. p. 96.

20) - Ibid. p. 97.

21) - S.I.H.M. Por. T.III. p. 417.

لقد وضعت السلطات البرتغالية منحة لكل مـن قدم معلومات تفيد وجود مسيحيين بالأسواق المغربية يبيعون الأسلحة للأهالي، وحددت المنحة في 20 كروزادو انظر:

- S.I.H.M. Por. T.II. p. 54.

التجار الأجانب،(22) ونفس المصير كان يلقاه سكان ميناء تافتنه.(23)

وبهذا العمل حاول البرتغاليون إلغاء المزاحمة الأجنبية، وفي نفس الوقت الإبقاء على تفوقهم المادي والعسكري حيال المغاربة عامة والشرفاء السعديين خاصة. وهكذا ارتبط المجال التجاري بالميدان العسكري، حيث لم يكن بالإمكان الفصل بينهما في الواقع.(24)

غير أن هناك عدة عوامل مشتركة ساعدت على فشل البرتغاليين في سياسة العصا الغليظة: منها دخول بعض الدول الأوربية في حرب تجارية مع البرتغال حول السوق المغربي مثل إنجلترا وفرنسا، وهزيمة البرتغال في المعمورة (1515)، وفقدانها لبعض الرموز التي كانت بمثابة أعمدة لسياستها بالمغرب مثل موت نينوفر نناندش سنة 1516، ومقتل يحيى أو تعفوفت سنة 1518،(25) وقتل مالك داوود سنة 1525،(26) إضافة إلى انتشار النفوذ السعدي بالمغرب وخصوصا بعد أن عرف السعديون كيف يفكون الحصار التجاري المضروب عليهم من طرف المراكز البرتغالية، وفي مقدمتها مركز سانتاكروز.

بعد أن اكتشف السعديون تفوق عدوهم في الميدان العسكري، ازدادت رغبتهم في تملك السلاح الناري، وبما أنهم كانوا عاجزين في البداية عن إنتاجه محليا، فقد توجهوا بأنظارهم إلى التجار الأجانب، إلا أنهم اصطدموا بالحصار البحري، والتجاري البرتغالي مما حتم على الأشراف أن يدخلوا في

---

22) - D. de torres: Histoire des cherifs et des royaumes de Maroc de Fès de Taroudant et Autres Provinces. Paris. p. 40.
- Marmol: l'Afrique de Marmol, traduct. de N.P. sieur d'Ablancourt. T.II. 1867. pp. 34-35.
- Groïs. op. cit. pp. 172-215-216.
- Anonyme, op. cit. p. 35.

23) - Ibid. p. 37.
- S.I.H.M. Por. T.II.p. 272.

24) - R. Ricard. Contribution à l'étude du commerce Genois au Maroc durant la période Portugaise (1415-1550). In E.H.P.M. pp. 133-134.

25) R. Ricard, l'occupation op. cit. p. 97.

26) - Anonyme; op. cit. p. 41.

مواجهة مع البرتغاليين عبر واجهتين متداخلتين: واجهة تجارية وأخرى عسكرية، وكان النجاح في إحدى الواجهتين يؤدي بالضرورة إلى النصر في الواجهة الثانية، ولعل هذا ما دفع بالمؤرخ البرتغالي كودينهو (V.M. Godinho إلى وصف الصراع السعدي البرتغالي بصراع القافلة ضد الكرافيلا(27) ولكي يتملك السعديون السلاح الناري كان عليهم أن يوفروا مجموعة من الشروط كامتلاك مركز يطل على البحر (ميناء)، وجلب التجار الأجانب إليه، وتوفير أهم السلع المطلوبة، ولم يكن ذلك ممكنا إلا إذا توفرت لديهم موارد مالية مهمة، تتناسب وتكلفة السلاح الناري اقتناء واستعمالا.(28)

وانطلاقا من حجم هذه الشروط التي يتطلبها السلاح الناري، لم يكن نجاح الحركة السعدية بمحض الصدفة، فقد كان الجنوب يتوفر على إمكانات اقتصادية كبيرة تكاد تغيب بالمغرب الشمالي.(29) ولم تمر إلا فترة قصيرة على مبايعة أهل السوس للشرفاء السعديين حتى فتحوا أول نافذة لهم على البحر لتجاوز الحصار البرتغالي، فبعد سيطرتهم على تافتنة سنة 1514، أصبح مدخول الشرفاء من ميناء تركوكو جد مهم،(30) وكان ذلك موازيا لإعادة بناء مدينة ترودانت ولاهتمامهم بتطوير مزارع السكر حولها منذ عام 1516(31) حتى يتمكنوا من توفير مادة السكر التي تجلب إليهم أنظار التجار الأجانب بعيدا عن المراكز البرتغالية. هذه الأخيرة التي كانت تريد أن تجعل من تجارة السكر حكرا على ماديرا والأسور وجزر الرأس

---

27) - M. Godinno: l'économie de l'empire Portugais au XVe et XVIème siècles Paris 1969. p. 222.

28) انظر: محمد المهناوي السلاح الناري بمغرب السعديين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا فاس. 1988 غير منشورة.

29) - L. Massignon: le Maroc dans les premières années du XVI siècle. Tableau Géographique d'après Léon l'Africain. Alger. 1906. pp. 92-95.
- V. Fernandes: Description de la côte d'Afrique de Ceuta au Sénégal (1506-1507). traduct. p. de Cénival et. Th Monod. Paris Larousse 1938. pp. 35-39.
- Godinho, l'économie op. cit. p. 221.
- D.J. Meunié: Le Maroc Saharien des origines au XVIème. Librairie Khicrcksiek 1982. T.I.P. 543.

30) Anonyme: op. cit. p. 35.
- Gois. op. cit. pp. 215-216.
- Godinho: l'économie, op. cit. p. 22.

31) - Toures: op. cit. pp. 24-25.

الأخضر(32) وللزيادة من إقبال التجار الأوربيين على أسواق الشرفاء، قام هؤلاء بمحاصرة ميناء سانتا كروز اقتصاديا، إذ تحكموا في كل الطرق البرية المؤدية إليه، فقلت بذلك المواد المحلية المعروضة بهذا المركز البرتغالي، وانتقل التجار الأجانب للبحث عنها بالموانئ المغربية المستقلة (تافتنه - تركوكو)،(33) وفي نفس الوقت حرم الشرفاء على التجار البرتغاليين واليهود المقيمين بالمراكز البرتغالية الدخول إلى المناطق التابعة لإمارتهم، وكانوا يصادرون بضائع كل من قبض عليه منهم(34) كما كانت سياسة تخفيض حق الجمرك بموانئ الشرفاء، من بين الإغراءات التي كان ينهجها هؤلاء لجلب أنظار التجار الأجانب إليهم.(35)

وهكذا سمح الاتصال المبكر بين السعديين والتجار الأجانب بانتقال السلاح الناري إلى صفوف المقاومة السعدية، إذ لم يكن التجار الأجانب يحملون إلى السعديين البنادق فقط، بل كانوا يقدمون إليهم كذلك المواد الضرورية في صناعة المدافع.(36) وقد كانت هذه الخطوة ضرورية بالنسبة للسعديين حتى يستطيعوا القيام بالخطوة الثانية المثلة في إسقاط مركز سانتاكروز، ويتمكنوا في الأخير من إبطال المراقبة البرتغالية، وامتلاك ميناء قادر على استقبال السفن الأوربية من الحجم الكبير.(37)

وبالفعل، فقد مثل تحرير سانتاكروز سنة 1541 البداية الحقيقية لتراجع الوجود البرتغالي بالمغرب، وانطلاقة أساسية في انفتاح المغرب على التجارة الأجنبية وتطور قوته النارية.(38) وعلق بيير دوسنفال (P. Decenival) على هذا الحدث، فرأى أن استمرارية الوجود البرتغالي بسانتاكروز كان

---

32) S.I.H.M. Por. T.I. pp. 470-471.
- Godinho: l'économie, op. cit. p. 222.

33) - S.I.H.M. Por. T.II. p. 171.

34) - Ibid. p. 27.

35) - Ibid. p. 27.

36) - H. Decastries: Introduction in S.I.H.M. Ang. T.I.

37) - Torres: op. cit. p. 63.

38) - Anonyme: op. cit. pp. 155-157.

رهينا بضعف قوة الخصم، إلا أن سنة 1541 أظهرت بطلان هذه القاعدة، وذلك بعد التطور الناري الذي لحق بالجيش السعدي.(39)

وبهذا استطاع السعديون أن يعالجوا النقص الذي كانوا يشتكون منه في ميدان استعمال السلاح الناري. وتمكنوا من تعزيز تفوقهم السياسي والعسكري، خصوصا وأنهم استطاعوا التوفيق بشكل جيد بين حروبهم الجهادية ضد البرتغاليين وحروبهم ضد السلطة الوطاسية المتراجعة.

ومع تراجع الحصار البرتغالي، ستزداد أهمية التجارة الأوربية في تمكين السعديين من السلاح الناري، وستزداد تبعا لذلك مساهمة التجارة الخارجية في تعزيز الهياكل السياسية والعسكرية لدولة الأشراف خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر.

ـ المحور الثاني : جدلية العلاقة بين استيراد السلاح الناري وتطور الأوضاع السياسية لمغرب السعديين :

يتميز مغرب القرن السادس عشر بظاهرة اقتصادية جديدة تخص علاقته التجارية بأوربا، إذ لم تعد قوة الدولة أو ضعفها تؤثر على هذا النشاط كما كان عليه الوضع بالمغرب سالفا، بل أصبحت التجارة الخارجية هي التي تمارس تأثيرها على الوضع السياسي الداخلي بالمغرب، وذلك بعد أن استمدت مقومات تنشيطها من عوامل لا ترجع في معظمها إلى المغرب.

وبالرغم من الأهمية القصوى التي كانت للتعامل التجاري بين المغرب والبلدان الأوربية في عهد السعديين، فقد سكتت عن هذا الموضوع جل المؤلفات المغربية التي اهتمت بتاريخ الدولة السعدية، باستثناء بعض الإشارات العامة والمقتضبة الواردة في بعض المصادر التي يغلب عليها الطابع الرسمي مثل كتاب «مناهل الصفا»، وعلى العكس من ذلك نجد المصادر الإيبيرية تحتوي على معلومات جد قيمة عن التبادل التجاري بين المسيحيين والمغرب، وإن كانت بأسلوب تهجمي(40) غير أن الوثائق

39) - P. de Cénival: Introduction in Anonyme. op. cit. pp. 15-18.

40) انظر كتب: مارمول، كرويس، دوسوزا، المجهول البرتغالي وغيرهم من المصادر الأجنبية السالفة الذكر.

المنشورة ضمن سلسلة المصادر الغميسة حول تاريخ المغرب (.S.I.H.M) تبقى أهم ثروة مصدرية نتوفر عليها حاليا في موضوع العلاقات المغربية الأوربية عامة، والتجارية على الخصوص. ولهذا فسوف نعتمدها بالأساس في إبراز أهمية التجارة الخارجية في تزويد السعديين بالسلاح الناري، ومراحل تطورها على النحو التالي:

ـ المرحلة الأولى : (1510 ـ 1541)

وهي المرحلة التي تميزت بالحصار التجاري البرتغالي المضروب على المغرب، كما بينا سابقا، مما أدى إلى انتقال السلاح الناري إلى السعديين ضمن تجارة التهريب. ويظهر ذلك من خلال الجدول الخاص بوثائق هذه المرحلة.

فعلى الرغم من غموض الإشارات الواردة في الجدول، فإنها على كل حال تبين مساهمة التجار الأجانب في نقل السلاح إلى الشرفاء السعديين، وإن كانت لا تفصل القول في نوعية هذه الأسلحة. وإذا كانت هذه الإشارات لا تغطي كل التجارة الأجنبية مع السعديين، فإنها بالمقابل تبين بدايات الاتصال بين الأشراف والتجار الأجانب عبر موانئ صغيرة مثل تركوكو وتفتنا. كما تبين هذه الإشارات حرص السلطات البرتغالية على منع السعديين من الاتصال بالعالم الخارجي، ولهذا كانت تعمد إلى مراقبة التجار المسيحيين ومعاقبتهم إذا تم القبض عليهم بالأسواق المغربية.(41)

41) - S.I.H.M. Por. T.I. pp. 51-255.
T.II. pp. 54-138-171-476-482.
T.III. pp. 203-220-366.
- Anonyme: op. cit. pp. 35-37.
- Groïs. op. cit. pp. 215-216.

وحرم الفقه الإسلامي على التجار المسلمين نقل السلاح والمعدات الحربية إلى العالم المسيحي ويأتي تحريم التشريع الإسلامي لهذه التجارة من مجموعة من الاعتبارات لا تختلف عن دوافع التنحريم المسيحي لها: انظر:

- أحمد الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب. الرباط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. 1981. ج 6، ص: 67.
- عبد العزيز الزياتي: الجواهر المختارة فيما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة م. خ. ع. رقم ج 66، ص: 234.
- جعفر الكتاني: تأليف في النوازل، طبعة حجرية ص: 5ـ6.

تاريخ الوثيقة	مصدر الوثيقة	انتماءات التجار الأجانب	الموانئ المغربية المستقبلة للتجار	من يشتري السلاح	أنواع الأسلحة النارية وكمياتها	المصدر
1510		مسيحيون ـ قشتاليون	ماسة	المغاربة	أسلحة ـ معدات حربية	S.I.H.M. Por. T.I. pp. 233-239
1510	برتغالية	فرنسيون ـ قشتاليون	سوس	(الشريف)	" " "	Ibid: p. 255
1513	" "	قشتاليون ـ جنويون	تركوكو	المغاربة	" " "	Ibid: pp.470-471
1516	" "	مسيحيون	تركوكو	الشريف	" " "	S.I.H.M. Por. TII.p. 27
1516	" "	مسيحيون		المغاربة	" " "	Ibid: p. 54
1517	" "	مسيحيون	تركوكو	الشريف	" " "	Ibid. p. 128
1517	" "	مسيحيون	تركوكو	الشريف	" " "	Ibid. p. 171
1519	" "	قشتاليون	تركوكو	الشريف	" " "	Ibid. p.257
1524	" "	فرنسيون			" " "	Ibid. p. 329
1529	" "	مسيحيون	تركوكو ـ تفتنا	المغاربة ـ الشريف	" " "	Ibid. p. 476
1529	" "	قشتاليون	تركوكو ـ تفتنا	المغاربة ـ الشريف	" " "	Ibid. p. 482
1532	إسبانية	فرنسيون			" " "	S.I.H.M. Esp. TI p. 50
1532	إسبانية	مسيحيون			" " "	Ibid. p.57
1533	برتغالية	فرنسيون		ملك فاس	" " "	S.I.H.M. Fr. T1 pp. 22-39
1539	برتغالية	فرنسيون	العرائش	المغاربة	" " "	S.I.H.M. Por. TIII p. 209
1539	برتغالية	إسبانيون		المغاربة	" " "	Ibid. p. 210
1539	برتغالية	إسبانيون ـ برتغال فرنسيون		الشريف	" " "	Ibid. p. 220

مما قلل بدون شك من إمكانيات حصول السعديين على كميات كبيرة من السلاح الناري، ولا سيما في الربع الأول من القرن السادس عشر، وقد علق المجهول البرتغالي على هذه المرحلة، فرأى أن الحصار البرتغالي عبر سانتاكروز كان مسؤولا على ضعف السعديين عسكريا.(42)

وهكذا كانت هذه المرحلة بداية فعلية لانتقال السلاح الناري بواسطة التجار الأجانب إلى الشرفاء، ولكنها أيضا كانت متميزة بالحصار البرتغالي، مما جعل حادث تحرير سنتاكروز نقطة تحول كبرى في هذه التجارة.

- المرحلة الثانية : (1541 - 1578)

بعد تحرير فونتي بدأ السعديون مرحلة جديدة في تعاملهم مع التجار الأجانب، إذ مثلت سنة 1541 بداية تراجع المراقبة البرتغالية وليس نهاية لها. فقد استمرت هذه المراقبة ولكن على نحو جديد، حيث انتقلت من عرض الشواطئ المغربية إلى مراقبة السفن التي كانت تنوي الإبحار من الموانئ الأوربية في اتجاه المغرب. فقد كان الملك البرتغالي يتدخل لدى ملوك التجار المترددين على السواحل المغربية، لمنعهم من نقل السلاح إلى السعديين،(43) كما تميزت هذه المرحلة بانتقال الملك الإسباني إلى صف البرتغال لضرب حصار تجاري على المغرب بعد وصول السعديين إلى فاس، وتخوف إسبانيا من صعود الأشراف.(44) فعمدت إلى منع أي تعامل تجاري مع المغاربة أو تقنينه ومراقبته بصرامة(45) غير أن هذه المحاولات لم تقف في وجه إقبال

42) - Anonyme: op. cit. pp. 155-157.

43) - S.I.H.M. Esp. T.III. pp. 23-24-46.
Ang. T.I. pp. 17-27-123-126-134-136-137.

44) - Ibid. p. 11.
- S.I.H.M. Esp. T.I. pp. 147-160-279-299-337.
T.III. p. 48.

45) - Ibid. T.I. pp. 214-385-390-464.
T.II. pp. 14-24-29-84-475-476.
T.III. pp. 23-24-48-124-370.

تاريخ الوثيقة	مصدر الوثيقة	انتماءات التجار الأجانب	الموانئ المغربية المستقبلة للتجار	من يشتري السلاح	أنواع الأسلحة النارية وكمياتها	المصدر
1541	برتغالية	قشتاليون ـ فرنسيون	تفتنا	الشريف	مواد حربية	S.I.H.M. Por. T.III. p. 399
1541	" "	مسيحيون	تفتنا ـ تركوكو سانتاكروز	" "	" "	Ibid: p.417
1541	" "	مسيحيون	أكادير	" "	" "	Ibid: p.440
1942	" "	برتغاليون		المغاربة	" "	Ibid. T.IV. p. 55
1542	" "		العرائش	" "	" "	Ibid: p. 82
1544	" "	أنجليز	أكادير	الشريف	" "	Ibid. p. 156
1546	" "	مسيحيون		" "	" "	Ibid. p. 200
1548	" "	إسبانيون		" "	مدافع ـ بارود	Ibid. p.251
1550	" "	إسبان ـ فرنسيون	أكادير ـ أسفي	" "	قصدير ـ أسلحة	Ibid. p. 405
1550	إسبانية	برتغاليون ـ فرنسيون		" "		S.I.H.M. Esp. T.I. p.385
1550	" "	" "		" "		Ibid. p. 390
1552	" "	فرنسيون ـ أنجليز برتغاليون		" "		Ibid. T.II. p. 24
1552	" "	إسبان ـ برتغاليون	أسفي	" "	حديد ـ أسلحة	Ibid. p.58
1552	إنجليزية	أنجليز		" "		S.I.H.M. Ang. T.I. p. 17
1553	برتغالية	فرنسيون	سلا ـ أكادير	" "		S.I.H.M. Port. T.V. p. ١١

تاريخ الوثيقة	مصدر الوثيقة	انتماءات التجار الأجانب	الموانئ المغربية المستقبلة للتجار	من يشتري السلاح	أنواع الأسلحة النارية وكمياتها	المصدر
1556	برتغالية	فرنسيون		الشريف		Ibid. p. 50
1557	" "	" "		" "		Ibid. p. 55
1561	" "	قشتاليون	العرائش	" "		Ibid. p. 86
1561	إنجليزية	إنجليز		" "	قصدير ـ أسلحة	S.I.H.M. Ang. T.I. p. 27
1561	" "	" "		" "	قصدير ـ حديد	Ibid. p. 36
1562	برتغالية	إنجليز ـ فرنسيون		" "	قصدير ـ أسلحة	Ibid. p. 44
1562	" "	فرنسيون ـ قشتاليون				S.I.H.M. Esp. T.III. p. 23-24
1563	إسبانية	إسبان				Ibid. p. 48
1566	برتغالية	قشتاليون	العرائش			S.I.H.M. Port T.V. p. 109
1574	إنجليزية	إنجليز	أكادير			S.I.H.M. Ang. T.I. p. 134
1574	" "	" "			كبريت ـ أسلحة	Ibid. p. 144
1576	" "	" "				Ibid. p. 188
1577	" "	" "			كور ـ معدات حربية 30 طن من كور مدافع	Ibid. p. 195
1577	" "	" "			كور المدافع	Ibid. p. 199
1577	برتغالية	" "		الشريف		Ibid. p. 257

التجار الأجانب على السوق المغربي بنسبة أكثر من المرحلة السابقة، بما فيهم التجار البرتغاليين والإسبانيين أنفسهم،(46) وهو ما تثبته الإشارات الواردة في السلسلة الوثائقية السعدية (S.I.H.M.) المبينة بالجدول الخاص بهذه المرحلة.

من خلال هذا الجدول، نلاحظ التطور الكبير الذي شهده انتقال السلاح الناري ومعداته إلى المغرب في هذه الفترة، ويظهر ذلك من كثرة الإشارات، وانفتاح موانئ جديدة أمام التجارة الخارجية مثل أكادير وآسفي والعرائش وسلا(47) وهو ما تؤكده إشارة المجهول البرتغالي إلى ارتفاع التسليح السعدي بعد سقوط سانتاكروز وتزايد الإقبال الأجنبي على هذا الميناء.(48) أما مارمول فقد ركز على الوضعية الجديدة لسانتاكروز بعد سنة 1541، وأشار إلى كونها أصبحت محطة للسفن الفرنسية والإنجليزية التي يقدم تجارها للمغاربة جميع أنواع الأسلحة والمعدات الحربية(49) وأشارت وثيقة برتغالية بتاريخ 4 يونيو 1541 - إلى وجود تجارة كبيرة بسانتاكروز تمكن المغاربة من الأسلحة.(50) كما حددت وثيقة برتغالية أخرى عدد السفن التي وصلت إلى سانتاكروز بعد سقوطه في يد المغاربة في ست سفن تجارية تحمل الأسلحة، وأشارت إلى احتمال وصول سفن أخرى إلى نفس الميناء.(51)

وتوصل الملك البرتغالي في سنة 1544 برسالة تخبره بوصول أربع سفن إلى أكادير، محملة بالمواد الحربية لتقديمها للشريف مقابل

---

46) - S.I.H.M. Por. T.III. p. 399.
T.IV. pp. 251-405.
Esp. T.I. pp. 385-390.
T.II. pp. 24-58.

47) أحمد بوشرب محضر محاكمة بحار برتغالي. ص: 257، 259، 297.
- S.I.H.M. Por. T.III.pp. 417-440.
T.IV. pp. 82-156-405.
Esp. T.I. p. 385.
T.II. p. 58.

48) - Anonyme: op. cit. p. 157.

49) - Marmol: op. cit. p. 39.

50) - S.I.H.M. Po. T.III. R. 417.

51) - Ibid. p. 440.

النحـاس.(52) ونبهـت وثيقة إسبانية بتـاريخ 28 مـارس 1550 إلى زيادة الإقبـال الأوربي على الأسواق المغـربـيـة أكثـر مـن أي وقـت مضـى.(53) وتـوصـل فيـليـب الثاني ملـك إسبـانيـا بـتـاريـخ 1563 بتقـريـر يقـول بـأن المغـاربـة أصبحـوا أكثـر تسليحـا بسبـب التجـارة الأجنـبيـة.(54)

ونظرا لتراجـع الحصار البرتغـالي، فقد أصبحـت البلدان الأوربيـة تعقد صفقات تجاريـة رسمية مـع ملك المغـرب، ففي سنـة 1543 شرط محمـد الشيخ على تجار الملك الفرنسي استبـدال خمسة قناطر من القصديـر مقابل كل قنطار من النحاس المغربي،(55) وهكذا لم يعد الشرفـاء يقبلون على كل البضائع التي كان التجار الأجانب يعرضونها عليهم كما كان عليه الحال في المرحلـة السابقـة، بـل أخـذ الشرفاء يفـرضـون شروطهـم على الأجانـب، فطالبوهم بـالسلاح الناري ومعداته وبعض المعادن التي تحتـاجها صناعة السلاح الناري بالمغرب مثل الحديد المصفى والقصدير والكبريت وغيره،(56) لقد كان محمـد المتوكل لا يسمح بتصـدير ملح البارود إلا مقـابل استيراد الكور لمدافعه.(57)

وإذا كنا لا نستطيع تحديد كميات الأسلحة النارية ومعداتها المنقولة إلى المغرب في هذه المرحلة، فـإنها بالتأكيد كانت أكثـر بكثير من كميات المرحلة السابقة، وجمعت بين أسلحة جاهزة كـالبنادق والمدافع، ومعداتها كالبارود والكور والرصاص، وبين مـواد معدنية نصف مصنعة كالحديـد والقصدير والكبريت ومواد أخرى.(58)

---

52) Ibid. T.IV. p. 156. -

53) S.I.H.M. Esp. T.I. p. 385. -

54) Ibid. T.III. p. 48. -

55) S.I.H.M. Ang. T.I. p. 8. -

56) Ibid. pp. 27-36-44-49-144-195. -

57) Ibid. pp. 199-200. -

58) Ibidem. -

- S.I.H.M. Por. T.III. pp. 251-405.
Esp. T.II. p. 58.

ـ **المرحلة الثالثة : (1578 ـ 1603)**

وهـي الفترة التي امتـدت على طول عصر أحمد المنصـور، وقد تميـزت بعدة مميزات، جعلت منها مرحلـة مهمة في ميدان مساهمة التجارة الأجنبية في تسليح الـدولة السعديـة، منها: انتهاء عهد المراقبـة التجارية البرتغـالية، كنتيجـة لمعركـة وادي المخـازن، وانتقال المغـرب إلى الـواجهـة السياسيـة والدبلـوماسيـة في غرب البحر الأبيـض المتوسط، إضـافة إلى وقـوع بعض التطورات في طبيعة التعـامل السعدي مع التجار الأجانـب، مثلما هو واضح في الجدول الخاص بوثائق السلسلـة الإنجليزية (.S.I.H.M) إذ أخذ المنصور بطريقة جديـدة في تعامله مع التجار الأجانب، وتتمثـل في منح حق احتكار السوق المغـربي لكل التجار الذيـن يستوردون للمخزن السعـدي الأسلحة والذخيرة الحربية. ولم تستطع الشركة البربـرية الاحتكارية (-Barbary Compa ny) التي أسسهـا التجار الإنجليـز أن تقف في وجـه طلبات ورغبـات أحمد المنصور.(59)

ونظرا لتطور التجارة الأوربية في الربع الأخير من القرن السادس عشر، فقد ازداد الإقبال الأجنبي على المغرب، وتطورت كميات السلاح المنقولة من أوربـا إلى المغرب، فبـالإضـافة إلى المعـادن النصـف مصنعـة مثل الحديـد والقصدير والكبريت وغيرهـا التي تدخل في صناعة السـلاح الناري المحلية، جلبت إلى المغرب أسلحة جاهزة الاستعمال صحبة معداتها كالمدافع والبنادق والكور والرصاص.(60) وإذا كانـت الوثـائق الإنجليزيـة لا تعكس حقيقـة وضعية هذه التجارة، فإننا لا نتوفر بمصادرنا إلا على إشارات عامة بكتاب مناهل الصفا(61) كما بقـي المغرب يقـدم للتجار الأجـانب مقـابل السـلاح الناري ومعداته مواد معدنية وزراعية أهمها السكر وملح البارود.(62)

---

59) - S.I.H.M. Ang. T.I. pp. 418-464-530-532-553.
T.II. p. 101.
- H. De Castries: barbary company in S.I.H.M. Ang. T.I. pp. 445-454.

60) - Ibid. pp. 415-464-530-532.
T.II. p. 101.

61) مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا ـ الفشتالي.

62) - S.I.H.M. Ang. T.I. p. 418.
T.II. pp. 91-101.

تاريخ الوثيقة	مصدر الوثيقة	من يشتري السلاح	ماذا يدفع المغرب مقابل السلاح	أنواع الأسلحة ومعداتها وكمياتها	المصدر
1583	إنجليزية	الشريف	احتكار السوق المغربي	الحديد ـ القصدير الرصاص ـ الكبريت	S.I.H.M. Ang. TI p. 415
1583	" "	" "	احتكار مادة السكر أو ملح البارود	السلاح	Ibid. p. 418
1585	" "	" "	احتكار السوق المغربي	المدافع ـ أسلحة أخرى	Ibid. p. 464
1589	" "	" "	" " "	الحديد ـ الكبريت ـ بنادق	Ibid. pp. 530-532
1589	" "	" "	" " "	الحديد ـ معادن أخرى	Ibid. p. 553
1595	" "	" "	ملح البارود ـ السكر الثمور ـ الزرابي	المدافع ـ معدات حربية	Ibid. TII. p. 91
1596	" "	" "	احتكار السوق المغربي	بنادق ـ الرصاص	Ibd. p. 101
1596	" "	" "	" " "	أسلحة مختلفة ومعدات	Ibid. p. 103

وهكذا، فقد أسهمت التجارة الخارجية في تمكين المغرب السعدي من السلاح الناري، بكميات تطورت كلما تقدمنا مع الزمن.

ـ المرحلة الرابعة : (1603 ـ 1659)

وتبدأ هذه المرحلة بموت أحمد المنصور واضطراب السلطة السعدية بفعل تكالب أبنائه على السلطة. وتتميز بظهور قيادات مغربية جهوية (العياشي ـ السملالي ـ الدلائي ـ النقسيس ـ....) وهو ما أدى إلى تنوع الزبناء، كما تتميز هذه المرحلة بتزايد كميات السلاح الناري المنقول إلى المغرب، وذلك بعد ازدياد اهتمام الأراضي المنخفضة بالسوق المغربي.

لقد تزايد انفتاح مغرب النصف الأول من القرن السابع عشر على العالم الأوربي، وأخذ يعتمد عليه كليا في تسليحه، ولا سيما بعد توقف الصناعة الحربية المحلية. وهكذا بدأت تتدفق الأسلحة النارية بجميع أنواعها على الأسواق المغربية، إضافة إلى معداتها كالبارود والفتيل والرصاص.(63) ووصلت بعض الصفقات التجارية إلى كميات كبيرة من الأسلحة، ففي سنة 1619 توصل زيدان من هولندا بـ 353 موسكيط (Mousquette) و247 مكحلة (Fusil) و6000 ليبرة (Livre) فتيل و16000 ليبرة بارود و6000 ليبرة من الرصاص(64) وفي سنة 1638 طلب مولاي محمد الشيخ الأصغر من إنجلترا أن تبعث له «... أربعة آلاف مكحلة ذوات الزناد الكوامل، وألفين من أعداد مفاتح البلنز ومائة قنطار من الفتيلة، فإن الحاجة إلى ذلك داعية في الوقت، وسنخلفوا لكم ذلك ونعوضوه كما سيذكر لكم مرسولكم بلاك مشافهة، والمراد منكم البدار بذلك...».(65)

---

63) - Ibid. T.III. pp. 87-88-365-366.
- S.I.H.M. PB. T.II. pp. 141-145-146-155.
Fr. T.III. pp. 23-27.

64) - S.I.H.M. PB. T.II. p. 155.

65) - S.I.H.M. Ang. T.III. pp. 436-438.

إلا أن معظم كميات الأسلحة المنقولة إلى المغرب، لم تكن في الغالب ـ كما هو واضح بالجدول الخاص لهذه المرحلة ـ تأخذ طريقها إلى السعديين، بل نافستهم في ذلك القيادات المحلية، وهو ما جعل هذه المرحلة تعرف ظاهرة جديدة يمكن تسميتها بـ «التهريب المضاد»، ومن أجل الحد من استفحال أمر هذه الظاهرة التي أضرت بوحدة المغرب وأسهمت في إضعاف السعديين، تدخل الأشراف لدى حكومات الدول الأوربية طالبين منها التدخل لإيقافها. فقد خاطب مولاي زيدان حكومة الأراضي المنخفضة بتاريخ 1622 في الموضوع قائلا:

«.. هذا وما نعرفكم به أن تجارا من بلادكم يردون على مملكتنا العلية بمكاحل كثيرة وعدة وافرة، حتى تجاوزت في كثرتها عن حد ما نحتاج إليه منها في الوقت فيبيعونها لطوائف من الخوارج وغيرهم، ولم يزل يزداد ورودهم بها في كل حين، وفي مرد الخوارج بها لهم تقوية. ولا يخفى على العقلاء أمثالكم ما في ذلك من الضرر الذي يحكم قاضي العقل بنفيه، ولأرباب العقول غيرة على كراسي الملك لما فيه من الفساد، ولأجل هذا، فالمراد منكم أن تمنعوا أولئكم التجار عن الورود بالمكاحل على مملكتنا العلية حتى لا يجد أحد السبيل منهم إلى ذلك وإن احتجنا منها شيئا فإنا نكاتبكم فيه فتأذنوا حينئذ لخدامنا فيما نحتاج إليه فقط لينقطع الفساد الذي عليه العامة...».(66)

ولم يكتف زيدان بالمراسلة، بل بعث بممثلين عنه من اليهود إلى الأراضي المنخفضة لمراقبة السفن التي تنوي الإبحار نحو المغرب.(67) وتدخل مولاي الوليد لدى الملك الإنجليزي، لمنع تجاره من التعامل مع الخارجين عن سلطة الشريف، وتقدم هذا الأخير بمشروع اتفاق في هذا الشأن بتاريخ 1632/31،(68) غير أن التجار الأجانب كانوا يعارضون رغبات ملك المغرب،

66) - S.I.H.M. PB. T.III. pp. 191-193.

انظر كذلك.

- Ibid. pp. 480-483.

- Ibid. T.IV. pp. 50-63-132-134.

67) - Ibid. pp. 41-171-188-482.

68) - S.I.H.M. Ang. T.III. pp. 170-174-175-213-215-222-225-230.

لأن المناطق الخارجة عن سلطته هي التي كانت تتوفر بها المواد التي يأتون من أجلها إلى المغرب.(69) كما أنهم لا يدفعون بها إلا نسبة قليلة من حقوق الجمرك،(70) ونفس الفشل الذي لقيه مشروع الاتفاق السعدي الإنجليزي، كان من نصيب الاتفاق الذي تم بين الوليد ولويس الثالث عشر ملك فرنسا،(71) إذ طالب الملك الفرنسي من سفيره بإنجلترا بتاريخ 4 ماي 1638، أن يتدخل لدى ملك إنجلترا لمنعه من تقديم أية مساعدة عسكرية لملك المغرب الذي ينوي محاربة السفن الفرنسية والهولندية التي تقوم بالتجارة بسواحل المغرب.(72) ويظهر الفشل السعدي في احتكار استيراد السلاح الناري من الخارج في حرارة خطاب مولاي محمد الشيخ الأصغر الموجه إلى حكومة الأراضي المنخفضة بتاريخ يوليوز 1646، والذي جاء فيه:

«... أما بعد فإنه لما تحقق عندنا ما نحن عليه معكم من المحبة وجهنا لكم مملوكنا الأوجه محمد بن عسكر على شراء سفينة من هناك، ثم أنكم عجزتم في ذلك ورجع إلينا بلا شيء فظهر لنا أنكم بخلاف ذلك وكذلك تجار بلادكم يقدمون على مراسي العدو ويبيعون فيها ويشترون ويتركوا مراسينا، ومن جملة تجاركم الذمي بن يامين الكهين جاء لمرسة سلا واستقر فيها وترد عليه السفن بأنواع التجارات والعدة وينفع بها العدو وهذه المسألة ما قبلناها منكم ولا كان في ظننا أنكم تقبلوها مع أن هذا مكتوب في الشروط التي بيننا وبينكم...».(73)

وهكذا نلاحظ انفلات الأمر من يد السعديين كلما تقدمنا مع سنوات النصف الأول من القرن السابع عشر، وانتقلت التجارة الخارجية من وسيلة لتدعيم سلطة السعديين إلى عامل مساعد على إضعافهم وتلاشي سلطتهم. وبالمقابل شكلت التجارة الخارجية في هذه المرحلة موردا ماديا وعسكريا قوى خصوم الدولة السعدية المتراجعة وهو ما يظهره الجدول التالي.

---

69) Ibid. pp. 233-358-359-519-523-525-530-533 -.

70) Ibid. p. 235 -.

71) S.I.H.M. Fr. T.III. pp. 413-417 -.

72) Ibid. pp. 550-551 -.

73) S.I.H.M. PB. T.V. pp. 109-110 -.

تاريخ الوثيقة	مصدر الوثيقة	من يشتري السلاح	ماذا يدفع المغرب مقابل السلاح؟	أنواع الأسلحة النارية ومعداتها وكمياتها	المصدر
1612	هولندية	مولاي زيدان		300 ليبرة من البارود و100 موسكيط	S.I.H.M. P.B. TII. p. 141
1612	" "	" "		600 موسكيط ـ 6000 ليبرة بارود 6000 ليبرة فتيل ـ 6000 ليبرة رصاص	Ibid. pp. 145-146
1612	" "	" "	11.375 فلورين	353موسكيط، 247مكحلة، 6000ل. فتيل، 16.000 ل. بارود، 6000 ل. رصاص	Ibid. p. 155
1619	مغربية	" "		4 قناطر من البارود	S.I.H.M. P.B. TIII. pp. 23-27
1620	هولندية	" "		3 مدافع، 5 محامل للمدافع، عربة 20.000 ل. رصاص، 25 مكحلة	S.I.H.M. P.B. TIII. p. 134
1622	مغربية	الخوارج		مجاحل ـ العدة الحربية	Ibid. pp. 191-193
1623	هولندية	قراصنة سلا		أسلحة ـ معدات حربية	Ibid. p. 390
1623	" "	زيدان	2491 فلورين	6 مدافع ومعداتها من النوع ك» مدفعين صغيرين	Ibid. p. 422
1623	مغربية	الخوارج		مكاحل	Ibid. pp. 480-483
1624	هولندية	قراصنة سلا		120 موسكيط، 2000 ل. بارود، 100 ق. الكور، 10 ق. كبريت	Ibid. pp. 503-504
1624	" "	الخوارج		موسكيط، مكاحل، مسدسات أسلحة أخرى، معدات حربية	Ibid. TIV. p. 26

تاريخ الوثيقة	مصدر الوثيقة	من يشتري السلاح	ماذا يدفع المغرب مقابل السلاح؟	أنواع الأسلحة النارية ومعداتها وكمياتها	المصدر
1624	مغربية	الخوارج		أسلحة - معدات حربية	Ibid. p. 41
1624	هولندية	" "		" " "	Ibid. p. 63
1624	" "	مولاي زيدان		7 مدافع، 10 محامل مدافع، 80ق. الكور.	Ibid. p. 72
1625	" "	" "		60 ق. بارود، 60 ق. كور وكبريت	Ibid. p. 142
1625	إنجليزية	قراصنة سلا		أسلحة - معدات حربية	S.I.H.M. Ang. TII. p. 583
1626	" "	" "		6 مدافع	Ibid. TIII. p. 10
1627	مغربية	قراصنة سلا الرباط		أسلحة - معدات حربية	S.I.H.M. P.B. TIV. p. 171
1627	إنجليزية	" "	أسرى مسيحيين	14 مدفع - معدات أخرى	S.I.H.M. Ang. TIII. pp. 27-30
1628	هولندية	الشريف		12 مدفع من البرونز، 5 مدافع حديدية، 18 محمل للمدافع 100 ق كور حديدية	S.I.H.M. P.B. TIV. pp. 202-203
1629	" "	قراصنة سلا		30.000 ليبرة من الكور 6000 ليبرة من البارود	Ibid. p. 239
1629	إنجليزية	النقسيس	هدية	4 مدافع نحاسية صغيرة 12 برميل بارود	S.I.H.M. Ang. TIII. pp. 87-88
1631	" "			أسلحة	Ibid. p. 167

تاريخ الوثيقة	مصدر الوثيقة	من يشتري السلاح	ماذا يدفع المغرب مقابل السلاح؟	أنواع الأسلحة النارية ومعداتها وكمياتها	المصدر
1631	فرنسي			أسلحة ـ بارود	S.I.H.M. Fr. TIII. pp. 403-405
1633	هولندية	الشريف		5000 ليبرة بارود ـ 5000 ليبرة كور	S.I.H.M. P.B. TIV. p. 340
1637	إنجليزية	السملالي		حديد ـ قصدير ـ الرصاص	S.I.H.M. Ang. TIII. pp. 365-366
1638	مغربية	مولاي الشيخ الأصغر		4000 مكحلة ـ 100 قنطار فتيلة	Ibid. pp. 436-438
1638	إنجليزية		الشمع ـ الجلد اللوز ـ الثمر ملح ـ البارود	الحديد ـ أسلحة	Ibid. pp. 442-443
1639	مغربية	العياشي		200 قنطار بارود ـ مدافع	S.I.H.M. P.B. TIV. p. 482
1639	مغربية	السملالي	ملح البارود	30.000 ل. بارود مدافع ـ 1000 ق. حيات رصاص ـ 1000 موسكيط	Ibid. p. 488
1639	" "	الشريف		50.000 ليبرة بارود ـ 500 موسكيط	Ibid. p. 503
1640	هولندية	العياشي		200 قنطار بارود	Ibid. p. 513
1651	" "	الدلائي		12.000 ليبرة بارود مدافع	S.I.H.M. P.B. TV. pp. 287-291
1655	" "	" "	هدية	4 قناطر بارود مدافع	Ibid. TVI. pp. 73-74
1655	" "	" "		1000 ليبرة بارود مدافع	Ibid. pp. 207-208

وانطلاقا مما سبق، يتضح الدور الذي أسهمت به التجارة الخارجية عسكريا وسياسيا بواقع مغرب السعديين، هذا الدور الذي تميز بالتناقض بين مرحلتين كبيرتين تفصل بينهما سنة 1603.

لقد استطاعت الدولة السعدية أن تستوعب التطورات التي لحقت بالتجارة الأوربية خلال القرن السادس عشر، فتبنت مشروعا تجاريا مكنها من امتلاك وسائل قتالية جديدة، استغلها الأشراف بشكل جيد في إنجاح مشروعهم الجهادي، وتعزيز هياكلهم العسكرية والسياسية بداخل المغرب. ويرجع سر نجاح المشروع التجاري السعدي إلى سياسة الاحتكار التي اتبعتها الدولة في هذا المجال، فبالإضافة إلى الإمكانيات المالية التي وفرها الاحتكار لخزينة الدولة، كانت الأسلحة النارية ومعداتها المنقولة إلى المغرب بواسطة التجار الأجانب لا تجد أمامها إلا مشتريا واحدا، ويتمثل في الدولة السعدية. وهو ما منع إمكانية انتقال السلاح الناري إلى القبائل، وبهذا تمكنت الدولة بواسطة احتكار التجارة الخارجية من احتكار استعمال السلاح الناري ضمن جيشها النظامي. هذا الأخير الذي كان أهم وسيلة قهرية استعملها الأشراف بامتياز لتثبيت سلطتهم وتعزيزها ضد القبائل المعزولة عن هذا السلاح الجديد.

وتأتي مرحلة ما بعد سنة 1603، لتؤكد ما ذهبنا إليه، فبعدما فقدت الدولة السعدية شروط احتكارها للتجارة الخارجية، انتقلت هذه الأخيرة لتمارس وظيفة مغايرة عن تلك التي كانت تمارسها بمغرب القرن السادس عشر. فبعدما كانت تسهم في تقوية الدولة عسكريا، انقلبت منذ موت المنصور لتغذي صراعات أبنائه على السلطة، وتزيد في تصلب عود الخارجين عن سلطة الأشراف. وذلك بعد أن أصبحت القيادات الجهوية تنافس ورثة المنصور في هذه التجارة، وتمكنت من استعمال السلاح الناري الذي كان في السابق حكرا على جيش الدولة. وبتقوية هذه القيادات الخارجة عن سلطة السعديين، تكون التجارة الخارجية قد أسهمت بدورها في تعميق تجزئة المغرب، وخصوصا بعد موت مولاي زيدان حيث أصبحت أغلب الأسلحة النارية المجلوبة من الخارج لا تصل إلى الدولة السعدية.

غير أن إسهام التجارة الأوربية في تعزيز الهيـاكل السياسية والعسكرية السعـدية خـلال القرن السـادس عشر، خلف وراءه الكثير مـن الضحايـا، وترتبت عنه مخاطـر عدة. فقد دفعت سياسة الاحتكـار التجاري بالأشراف إلى التحكم المطلق في كل المواد التي كان يـأتي من أجلها التجار الأجانب إلى المغرب، وفي مقدمتهـا السكر والمعادن، وإلى الاعتماد على العناصر اليهـودية والأوربية في تأطير وتنظيم المبادلات المغربية مع الخارج، مما وفر الشروط الملائمـة لهيمنة العنـاصر الأجنبية على الميـدان التجاري بـالمغرب، وأسهـم بالتالي في إضعـاف حضور التاجر المغربي وتهميشـه، إن لم نقل في تهديده بالاختفـاء. كما عملت السيـاسة التجاريـة السعديـة على الزيـادة في انفتاح المغرب المعتمـد على اقتصاد طبيعي أمام عـالم أوربي يعرف مجموعـة من التحولات الاقتصادية. وبذلك تمكـن التجار الأوربيون من استنزاف المغرب اقتصاديا، بعد أن تحولت أهم قطاعاته لخدمة الطلب الخارجي.

وهكذا، تم جـر المغرب في وقت مبكـر إلى مهاوي تقسيم العمـل الدولي، حيث أصبح بلدا تابعا لسوق العـرض والطلب الأوربي، وبذلك يؤرخ القرن السادس عشر لبداية تحول في العلاقات التجـارية بين المغرب وأوربا، يتجه نحو تعميق الهيمنـة الأوربية، وتمكين التجارة الأوربية مـن ممارسة أدوار خطيرة على مستقبل المغرب في شتى الميادين، وخصـوصا منها الاقتصادية والسياسية.

الجلسة السابعة(*)

برئاسة الأستاذ محمد زنيبر
كلية الآداب ـ الرباط

جوانب من التجارة الخارجية(*)

- **الأستاذ محمد رضوان العزيفي** : السلع المتبادلة بين الفينيقيين والمغاربة القدماء كأقدم نموذج عن علاقات المغرب الخارجية مع العالم المتوسطي.
- **الأستاذ محمد زنيبر** : بعض موانئ التجارة المغربية في العصر الوسيط.
- **الأستاذ عكاشة برحاب** : مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر 1830 ـ 1907.

(*) جرت الجلسة صباح 23 / 2 / 1989 بمدرج رقم 3.

السلع المتبادلة بين الفينيقيين والمغاربة القدماء كأقدم نموذج عن علاقات المغرب التجارية مع العالم المتوسطي

للأستاذ محمد رضوان العزيفي
كليـة الآداب - فاس

إن المرحلـة التاريخيـة التي عـرفت السـواحل المغـربية خـلالها علاقـة تجارية مستمرة مع فينيقيا (لبنان الحالية) ناهزت ستة قرون. فقد ابتدأت مـع الإبحارات الفينيقيـة الأولى نحـو أقصى الغـرب المتـوسطـي حيث تـم تأسيس مـدينة ليكسوس في القرن الثـاني عشر قبل الميلاد،(1) وانتهت مع أواسط القرن السادس قبل الميلاد حين حلت محلها الملاحة القرطاجية.

ولعل أهـم مرحلة نشطـت فيها التجارة الفينيقيـة مع كل أقطـار البحر الأبيض المتـوسط بما فيها السـواحل المغربيـة كانـت خلال القرن السـابع والنصف الأول من السادس ق.م.

وقد انعكـس هذا النشاط بشكـل واضح على طبيعة عـلاقات الفينيقيين التجـارية مـع المغاربـة القدمـاء، حيث وصلـت المبادلات بين الطـرفين إلى ذروتها. وهذا مـا تشهد عليه وارداتهم العـديدة المؤرخة بهذا العهـد والتي اكتشفـت في جزيـرة الصويـرة كمحطة تجاريـة(2) وفي مركـزي شالـة(3) وليكسوس(4) كمستوطنتين فينيقيتين.

1) وذلك حسب إشـارة «بلينيوس» الذي يؤكد أن معبـد «ليكسوس» أقدم من معبـد قادش، انظر : Pline, Histoire Naturelle, XIX, 63

2) Jordin (A), Mogddor, Comptoir Phénicien du Maroc Atlantique, E.T.A.M (Villes et sites du Maroc antique), Vol. II, Tanger, 1966.

3) Boube (G), Les origines Phéniciennes de Salade Maurétanie, Bulletin archéologique du C.T.H.S, Nouvelle série, fasc 17 B, Paris, 1984, pp 155 - 170.

4) Pousich (M), Lixus, Le quartier des Temples, E.T.A.M, Vol IX, Rabat, 1981. Tarradell (M), Lixus, Tetuan, 1959.

إلا أن أهم جهة تـركت لنا آثارا لا نظير لها عن مخلفاتهم التجـارية هي بدون شك منطقـة فحص طنجة. وهذا ما دفعني إلى التركيـز عليها في هذه المداخلة، بعد دراستهـا في رسالة نوقشت بكليـة الآداب بفاس تحت عنوان: «الفينيقيون بفحـص طنجة وعلاقـاتهم بالسكان مـن خلال مقابـر المنطقة ومحتويـاتها المؤرخة ما بين القرن السـابع وأواسط السـادس ق.م». وقد تعرفنا على هذه المقـابر بفضل التنقيبات التي قام بها عـالم الآثار «ميشيل بونسيك» (Michel Ponsich) في المنطقـة خلال عـام 1965(5) (انظــر رسـم رقـم 1).

وقبل توضيح السلع المتبادلـة بين الفينيقيين والمغاربة القدماء، سواء في ناحيـة طنجة كنمـوذج، أو في مناطق أخـرى من المغـرب كما تشير إلى ذلك بعض النصوص التاريخية وتؤكده المخلفـات الأركيولوجية، لابد من إعطاء نظرة ولو سريعة عن طبيعة التجارة الفينيقية.

وأول شيء يجب توضيحه في هذا المجال هو أن الفينيقيين كانوا يتجرون بالمقايضة منـذ إبحاراتهم الأولى. ثم بعد ذلك، أي منذ القـرن التاسع ق.م، بدأوا يستعملون بعـض القطع المعدنية مـن ذهب وفضة تمثل قيمـة السلع المتبادلة.(6) غير أن استعمال هذه الـوسيلة الآشوريـة الأصل، كـان على ما يبدو يقتصر على مناطق الشرق الأوسط.

أما فيما يخص الحوض الغربي مـن البحر المتوسط بما فيـه السواحل المغربية، فإن هذه التجارة كانت دائما تقوم على أساس المقايضـة كما توضح ذلك جل النصوص التاريخية.

من ماذا كانت تتألف مواد التجارة الفينيقية ؟

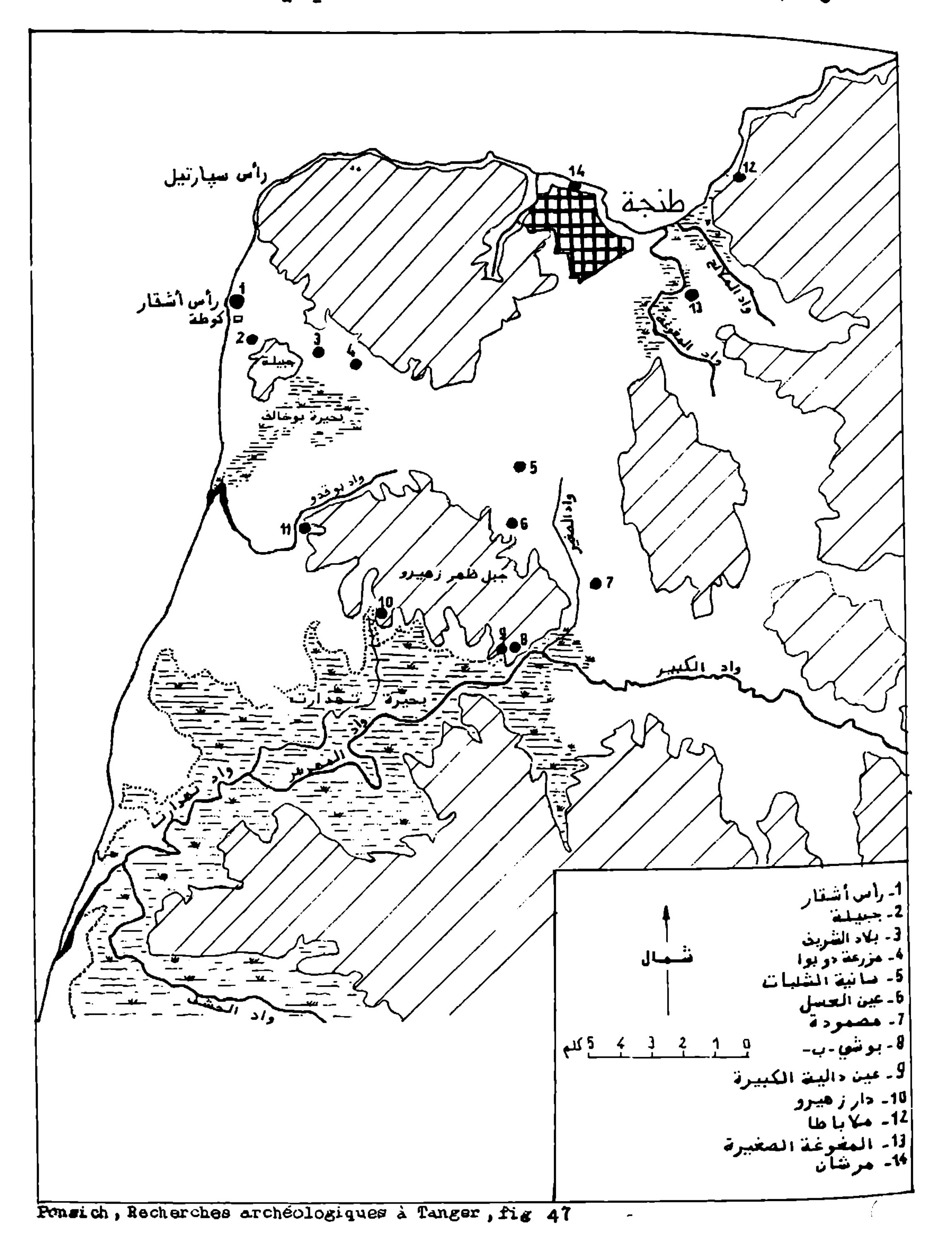
إن جـل المصـادر التـي تحدثـت بشكل أو بـآخـر عـن هـذه التجـارة كالحوليات الآشورية وأسفار التوراة وإشارات المؤلفين الإغريق واللاتينيين

5) Pousich (M), Nécropoles Phéniciennes de la région de Tanger, E.T.A.M, T. III (Villes et sites du Maroc antique), Tanger, 1967, Idem, Recherches archéologiques à Tanger et dans sa région, C.N.R.S, Paris, 1970.

6) محمد السيـد غلاب، الساحـل الفينيقي، وظهيره، بيروت، دار العلـم للملايين، 1969، ص. 436.
وانظر أيضا:

Contenau (G), La civilisation Phénicienne, Paris, Payot, 1926, p. 214

رسم رقم 1 : توزيع مقابر العصر الفنيقي في ناحية طنجة



Ponsich, Recherches archéologiques à Tanger, fig 47

اتفقت على أنها كانت تجارة ذات وظيفتين: فمن جهة أولى كانت تجلب معادن أقصى الغرب التي تحتاج إليها أسواق الشرق الأوسط كالفضة والذهب والقصدير والنحاس؛(7) هذا إلى جانب استيراد بعض المواد الثمينة كالعاج والأحجار الكريمة وبعض الحيوانات النادرة. ومن جهة أخرى كانت تقوم بتوزيع مواد مصنعة مستخرجة إما من نفس المعادن أو من منتوجات نباتية أو حيوانية، نذكر منها المواد المصنوعة من العاج(8) كالباطيات الفضية(9) والأواني النحاسية والبرونزية،(10) إضافة إلى الملبوسات الرفيعة كالأقمشة الصوفية الأرجوانية والأقمشة المطرزة والملابس الكتانية.(11) كما كانت تقوم بتوزيع مواد البذخ والموضة التي يمكن تشبيهها

---

7) من أهم الحوليات الآشورية التي أشارت إلى غنى المدن الفينيقية بالمعادن الثمينة، نذكر حوليات «آشور ناصر بال الثاني» (القرن السابع ق.م)، وحوليات «تكّلات يلسار الثالث» (القرن الثامن ق.م)، وحوليات «أسرحدون» (القرن السابع ق.م)، وحوليات «آشور بانيبال» (أواسط القرن السباع ق.م).
أما إشارات التوراة التي ركزت على تجارة المعادن الفينيقية، فنجدها في سفر «الملوك الأول» الإصحاح العاشر: 22)، وفي سفر «إرمياء» (الإصحاح العاشر : 9)، وفي سفر «حزقيال» (الإصحاح السابع والعشرون: 12).
أما المصادر الإغريقية التي تحدثت عن تصدير الفينيقيين لمعادن أقصى الغرب المتوسطي (طرطسوس)، فنجدها عند «ديودور الصقلي» وعند «تيمايوس». انظر :
Diodore de Sicile, V. 35, Pseudo Aristote, π EPC A auu-à. 135.
وأخيرا نشير إلى امتداح «بلينيوس» كمؤرخ لاتيني لمعادن إسبانيا.
أنظر : Pline, Histoire Naturelle, XXXIV

8) فيما يخص مصادر الآشوريين التي ذكرت العاج من ضمن المواد الفينيقية التي قدمت إليهم كجزية، نذكر حوليات «آشور ناصر بال الثاني» وحوليات «أسرحدون». كما أن «حزقيال» تغنى بتطور صناعة العاج في صور قائلا: «صنعوا مقاعدك من عاج مطعم في البقس» (سفر حزقيال، الإصحاح السابع والعشرون: 6).

9) ذكر «هوميروس» أن «الصيدونيين المهرة قد صنعوها بعناية.
«أنظر : Homère, Iliade, XXIII, 740.

10) يبدو أن الأواني النحاسية كانت تغزو الأسواق الفينيقية إلى حدود نهاية القرن السابع ق.م وبداية القرن السادس ق.م، كما نفهم ذلك من خلال «حزقيال» عندما خاطب صور قائلا : «بآنية النحاس أقاموا أسواقك» (سفر «حزقيال»، الإصحاح السابع والعشرون : 13).

11) تذكرها مثلا كل من حوليات «آشور ناصر بال الثاني» و«أسرحدون» و«آشور بانيبال». كما يشير إليها «حزقيال» باعتبارها أثرى ملبس فينيقي (سفر «حزقيال»، الإصحاح السابع والعشرون: 7).

حاليا بـ«منتوجات باريس»،(12) كالزجاج الرفيع الذي يصلح لحمل العطور، والخنافس، والحلي من أحجار كريمة وللآلى ومجوهرات؛ وأيضا الخزف الرفيع سواء الفينيقي أو الإغريقي.

فكان الفينيقيون يقومون نوعا ما بما تفعله الدول الصناعية الكبرى حاليا في علاقاتها مع العالم الثالث. أي أنهم كانوا يستوردون المواد الخام من أقصى الغرب المتوسطي أو غيره لتحويلها إلى مواد مصنعة صغيرة الحجم وباهضة الثمن، ثم لإرجاعها ثانية إلى أصحابها الأصليين.

لنر الآن المواد التي كان الفينيقيون يأتون بها إلى أقصى شمال غرب المغرب؟ وماذا كانوا يصدرون من هذه المنطقة ومن السواحل المغربية الأخرى؟

أولا : الواردات

مع الأسف الشديد لم تترك لنا النصوص التاريخية القديمة إشارات واضحة ووفيرة عن وارداتهم.(13) فلم يشر هيرودوت(14) (Hérodote) في نصه المشهور عن المقايضة الصامتة بين التجار الفينيقيين المغاربة إلى نوعية البضائع التي كانت تستبدل بالذهب. غير أن سيلاكس(15) (scylax) أشار في نص شهير أيضا إلى بعض المواد التي كان ينقلها الفينيقيون إلى جزيرة كِرْني (القرن) بالساحل الأطلسي المغربي حيث يقول:(16) «يحضر

---

12) Contenau (G), La civilisation phénicienne, op. cit, p. 300

13) وقد لاحظ «ستيفان كَسيل» نفس الملاحظة فيما يخص ضعف النصوص التاريخية المتحدثة عن المواد التي اتجرت بها قرطاجة مع شمال إفريقيا.

أنظر: Gsell (S), Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord, Reimpression de l'éditon de Paris 1920 - 1928, T. IV, p. 131.

14) أنظر ملحق النصوص رقم 2.

15) مؤلف إغريقي عاش خلال القرن السادس قبل الميلاد حسب البعض، أو خلال القرن الرابع قبل الميلاد حسب البعض الآخر.

16) أنظر ملحق النصوص رقم 1.

لهم التجـار الفينيقيـون العطر (17) وحجر مضر، (18) والأخزاف الآتيكية والأقـداح». وإذا كـانت بعـض هـذه المواد قـد وجدت في بعـض المحطـات الفينيقية كجزيرة الصويرة حيث عثر «جودان» (Jodin) على أعداد هائلة من الخزف الآتيكي،(19) فإن ناحية طنجة لم تكشـف عن أي من تلك البضـائع. لذا كـان لزامـا علينا أن نعتمـد بالـدرجة الأولى على محتـويات مـدافـن المنطقـة لنأخـذ فكرة عـن واردات الفينيقييـن إلى أقصـى شمـال غـرب المغرب.

وبالفعل فإن هذه المدافن تظهر أن أهـم السلع التي جاء بها الفينيقيون، كـانت عبـارة عن مـواد معدنيـة مصنعة، استخـرجت مـن معامـل الشرق الأوسط سواء في مدن فينيقيا أو في بلدان أخرى كمصر والعراق.(20) إلا أنهم لم يقتصروا على توزيع المنتجات الشرقية فحسـب، بل عملوا أيضا على نقل بعض المواد المحلية التـي يبدو أنهم جاءوا بها من جنوب المغـرب. لذا علينا أن نميـز في وارداتهـم بيـن السلـع الفينيقيـة المحضـة والمستجلبـة مـن الشرق الأوسـط، والتـي كانـت في غالبيتها عبـارة عن حـلـي ولآلئ وأواني خـزفيـة، وبين المـواد المحـليـة المقتصـرة علـى بـيـض النعـام ومشتقاتـه.

---

17) تجدر الإشارة في هـذا الصدد أن النبي العبري «حزقيـال» أشار حسب التـوراة إلى أهمية تجارة العطور بالنسبة للفينيقيين. أنظر سفر حزقيال، الإصحاح السابع والعشرون : 22.^^
مـن هنا نلاحظ أن الكتـاب المقدس يعتبر خزانا هائلا من المعلومات المفيـدة في موضوع التجارة الفينيقية. ولا بأس من الإشارة إلى إشرافي ـ بتعاون مع الأستاذ الزميل محمد المبكر ـ على بحث لنيل الإجازة في التاريخ خلال السنة الجامعية 1985 ـ 1986 أعده الطالب أولاد عبد الغني عبد الواحـد في موضـوع: «التجارة الفينيقية مـن خلال العهـد القديم مـن الكتاب المقـدس». (شعبة التاريخ بكلية الآداب بفاس).

18) المقصود به الزجاج في هذه العبارة حسب العديد من المؤلفين.
أنظر : Besnier (M), La géographie économique du Maroc dans l'Antiquité, Archives Marocaines, Publications de la Mission Scientifique du Maroc, Paris, 1906, T. VII, p. 287; Desauges (J), Recherches sur l'activité des Mediterranéens sus confins de l'Afrique, Ecole Française de Rome, Palais Farnise, 1978, p. 117.

19) Jodin (A), Mogador..., op. cit, Deuxième Partie, Chapitre I : La céramique grecque : B - Amphores Attiques, pp. 61 - 64.

20) أشار «هيرودوت» إلى اتجار الفينيقيين في المنتوجات المصرية والآشورية. Hérodote, I, 1

I ـ مستــوردات الشرق الأوســط :

1) الحــلـي الفينيقيــة :

بلــغ مجموعهــا في مقــابر نــاحية طنجــة 139 حليــة و 210 مجوهــرة مصنوعة من عجين الزجاج تكون حوالي 21 نوعاً مختلفاً. وهـي تتألف مما يلي : (انظر جدول رقم 1) :

أ ـ الحلي الفضية :

بلــغ مجموعها 120 حلية تعود إلى 13 نوعا مختلفا. وهـي تمثـل بذلك أكبر عـدد مـن الحلي الفينيقيـة على الإطلاق فيما يخص مجمـوعهـا العـام وأيضا أنـواعها المختلفـة. وهذا مـا يفسر كثرة الطلـب على مادة الفضــة في التجارة الفينيقيـة، خصوصا فضة الغـرب كما أشارت إلى ذلك العديـد من النصـوص.(21)

وتتكون العينات الفضية مما يلي :

1 ـ المنــاجد على شكـل الصاع : وهــي نياط تثبـت في العقود أو الأذن، تمثـل أهم نـوع مـن أنواع الحلي الفضيـة بما مجموعـه 35 نموذجـا. ولا نستغرب مـن ذلك، لأنها وجـدت دائما بأعـداد كثيرة في جل الأقطـار التي وصلت إليها مواد التجارة الفينيقية.

2 ـ حلقــات الأذن : وكانت في نفس مستـوى النوع السابق، حيـث بلغ مجموعها 34 حلية، منها منْ كان على شكل أهلة مستديرة (عشرون حلقة)، وعلى شكـل أهلة ممـدودة (سبع عينـات) وعلى شكل حلقـات تشبه حيـة ملفوفة (ست نماذج). وحلقات ذات الحمصة (نموذج واحد).

3 ـ خزائم الأنف : بلغ مجموعها 11 حلقة.

4 ـ الأختام المطبوعة : فإن أهميتها كانت كبيرة، إذ تعتبر أيضا من أهم الحلي التي اتجر بها الفينيقيون بعد استيرادها من مصر. وقد عثر في مقابر طنجـة على جميع أشكـال هـذا الصنف، منهـا المحتويـة على فـص ثابـت، والمحتوية أيضا على فص متحرك (ثلاثة نماذج من كل نوع).

21) Garcia J Bellido (A), Fenicios J Carthagineses en occidente, Madrid, 1942; p 79

جدول رقم 1 : الحلي الفنيقية

المقابر	الحلي التي تثبت في الأذن والأنف وتوضع في الأصابع وفوق												
	النياط التي تثبت إما في العقود أو الأذن					حلقات الأذن						خزامة الأنف	
	المناجد على شكل الطاعم		المناجد ذات الحبيبات		وردة رودوس	الأهلة المستديرة	الأهلة الممدودة	حلقات على شكل حية ملفوفة	الحلقات الجمعية	حلقات الأذن البرونزية الصغيرة على شكل الهلال		
	فضة	ذهب	فضة	ذهب	فضة	فضة	فضة	فضة	فضة	برونز	فضة	ذهب
أرض شقار	1	1							1			
جبيلة	15		3	1	1	15		4		3	7	2
عين دالية	19			1		4	7	2			4	
دار زميرو						1						1
بوشي - ب -												
مرشان	1								1			
شكل الحلية												

في مقابر ناحية طنجة

الشعر						مكونات العقود						
	الاختتام المطبوعة		قراميل الشعر	ذات الغاية التجميلية					ذات الطابع الوقائي			
				الجواهر المصنوعة من عجين الزجاج		مكونات العقود الفضية						
	ذات الفص الثابت	ذات الفص المتحرك				الجنيحات	الأسطوانات	الحليقات الثلاث الملتحمة	التمائم	الجريبات	الصنوج
برونز	فضة	فضة	برونز	أعداد الجواهر	أعداد العقود	فضة	فضة	فضة	عجين زجاج وعاج	برونز	برونز
	1										
1	2	2	4	+ 115	+ 9	14	2	1	1	1	2
1		1	3	+ 55	8	11		1	1		
				≃ 40	1		1				
									1		

5 ـ المناجد ذات الحبيبات : بلغ مجموعها ثلاث عينات، تثبت في العقود أو الأذن. وهي من الأنواع النادرة في العالم الفينيقي، وتمثل نموذجا فريدا من الحلي المصنوعة تبعا لتقنية فن التحبيب الفينيقي المشهورة في مدينة صيدا.

6 ـ وردة رودوس : تعتبر من أجمل الحلي الفينيقية رغم اكتشاف نموذج واحد منها. وهي تعد من الأنواع النادرة أيضا في العالم الفينيقي لم تعرفها سوى مقابر قرطاجة المؤرخة بالقرنين السابع والسادس ق.م.

7 ـ مكونات العقود الفضية : رغم أن عددها كان كبيرا فإن أهميتها لا تعادل مستوى الأنواع السابقة، إذ لا تعتبر من الحلي النموذجية التي اتجر بها الفينيقيون. من هذه المكونات عثر في مقابر ناحية طنجة على ما يعرف بالجنيحات (خمسة وعشرون نموذجا)، والأسطوانات (ثلاث عينات) والحليقات الثلاث الملتحمة (نموذجان).

ب ـ الحلية الذهبية :

عثر بونسيك (Ponsich) في مقابر ناحية طنجة على ست عينات من الحلي الذهبية الآتية :

1 ـ نموذج ذهبي واحد من المناجد على شكل الصاع.

2 ـ نموذجان من المناجد ذات الحبيبات، تشبه العينات الفينيقية التي عثر عليها «كونتونو» (22) (Contenau) في فينيقيا.

3 ـ ثلاث خزائم أنف.

ج ـ الحلي البرونزية :

تمثلها قراميل الشعر اكتشفت منها سبعة نماذج. وهي تعتبر من الحلي الفينيقية، لأنها لم توجد ضمن الحلي البرونزية التي عرفتها المقابر المحلية بشمال إفريقيا.

د ـ العقود ومكوناتها :

مما لاشك فيه أن معظم المقابر الفينيقية خلفت أعدادا كثيرة من العقود،(23) مما يدل على أنها اعتبرت من الحلي الهامة التي اعتمد عليها

22) Contenau (G), La civilisation phénicienne, op. cit, p. 190 fig 73.

23) Gsell (S), H.A.A.N, op cit, T IV, p. 96 - 97

الفينيقيون في تجارتهم. وهذا ما نفهمه من خلال بعض أبيات «الأوديسا» عندما يذكر «أومي»(24) (Eumée) من بين المواد التي أراد الفينيقيون بيعها لبيت أبيه، ،عقدا من ذهب تنتظم فيه لآلى من العنبر».(25)

وأهم مكونات عقود ناحية طنجة ما يلي :

1ـ الجواهر المصنوعة من عجين الزجاج : بلغ مجموعها 210مجوهرة من أصل ما يناهز 18 عقدا وهي على شكل كويرات مثقوبة تعتبر من الجواهر الفينيقية التي لقيت رواجا كبيرا في شمال افريقيا.

2 التمائم : عرفت قلة في ناحية طنجة حيث لم تزودنا سوى بنموذج واحد مصنوع من عجين الزجاج يمثل صورة لإحدى الأجنة العراقية القديمة.(26) ولا يخفى على أحد أهمية تجارة التمائم بالنسبة للفينيقيين التي تعتبر من الحلي ذات الطابع الوقائي وهي تستورد من العراق أو من مصر.

3 ـ الجريسات البرونزية : تعتبر من العناصر ذات الطابع الوقائي كالتمائم، وتصلح لإبعاد الأرواح الشريرة بطنينها. ولم يكتشف سوى نموذج واحد منها.(27)

4 ـ الصنوج البرونزية : رغم اختلاف المؤلفين عن استعمالاتها، إلا أن دورها كأداة توضع في القبور لم يكن يختلف كثيرا عن الجريسات في إبعاد الأرواح الخبيثة بفضل دق الواحدة في الأخرى. وقد تركت ناحية طنجة نموذجين منها.(28)

2) الخزف الفينيقي :

من بين السلع التي حملتها السفن الفينيقية إلى مدينة «كرني» يذكر «سيلاكس»(29) الأواني الفخارية. ولا داعي للتذكير أن علم الآثار الفينيقي

---

24) من الشخصيات المعروفة في ملحمة الأوديسا، ومن أهم المخاطر التي مر بها أنه خطف من طرف الفينيقيين عندما كان طفلا، وقاموا ببيعه لملك جزيرة «إيطاك» (Ittaque).

25) Homère, Odyssie, XV : 433 - 476

26) Pousich (N.), Néocropoles Phéniciennes . op., cit, p. 10, PL. LV, p. 206.

27) Idem, Ibid, fig. 70, p. 196. Pl LI, p. 195.

28) Idem, Ibid, p. 167, fig. 61 et Pl. VII, p. 214.

29) Soylasc, 112.

قد أكد هذا الكلام عند العثور في العديد من المحطات الفينيقية المغربية على أعداد هائلة من الخزف، سواء الآتيكي الذي يركز عليه المؤلف الإغريقي أو الفينيقي. وكان ذلك في كل من مركزي جزيرة الصويرة وليكسوس اللذين خلفا جل النماذج الفخارية التي اتجر بها الفينيقيون خلال القرنين السابع والسادس ق.م. إلا أننا نفاجىء بندرة هذه السلعة في مقابر ناحية طنجة التي عرفت توافدا فينيقيا ملفتا للنظر. فلم يعثر «بونسيك» سوى على ثلاث كسرات فينيقية، إلى جانب 23 إناء من نوع «شاردون» يمكن اعتباره أيضا مستوردا من فينيقيا. (انظر جدول رقم 3).

ا ـ فالكسرة الأولى تمثل قطعة مما يعرف «بالأباريق ذات القرص». وهي من نوع الخزف الفينيقي الأحمر الذي عرف انتشارا واسعا في كل الحوض المتوسطي خلال القرنين السابع والسادس ق.م. وتعد هذه الأباريق حسب «جودان»(30) (Jodin) من الأواني الثمينة التي كانت تستعمل خاصة في الطقوس الجنائزية.

ب ـ أما الكسرة الثانية فهي قطعة مما يدعى بـ«القنينات الفينيقية» التي وجدت بكثرة في المراكز الفينيقية الغربية المؤرخة بنفس المرحلة.

ج ـ أما الكسرة الثالثة فتعطينا نموذجا من «الخزف المصبوغ ذي الخطوط الأفقية». وهي تمثل قطعة بطن من تلك الأواني الكروية ذات الحواشي البارزة التي عرفتها جزيرة الصويرة بكثرة، والمصنفة عند «جودان»(31) ضمن الخزف المصبوغ ذي التقليد الأيوني. ورغم أننا لا نستطيع أن نتأكد هل كان أصله من أيونيا أو من الساحل السوري ـ الفلسطيني، أو كان مصره من نقطة أخرى، غير أن وصوله إلى أقصى شمال غرب المغرب كان من طرف نفس التجار الذين نقلوا معهم الأواني المذكورة سابقاً.

د ـ أما الأواني من نوع شاردون «التي اعتبرت محلية من طرف» بونسيك»، تحظى ببعض العناصر التي جعلت سانتاس(32) (Cintas) يعتبر

(30 Jodin (A), Mogador ... op. cit., p. 116.

(31 Idem; Ibid, p. 149.

(32 Cintas (P), Manuel d'Archéologie Punique, T. II : La civilisation Cartaginoise. Les réalisations matérielles, Paris, Picard, 1976. P: 38.

جدول رقم 2 : الحلي والأدوات الجنائزية المحلية في مقابر ناحية طنجة

المقابر	الحلي التي توضع في المعصد والعرقوب والأصبع وتعلق على الصدور				مكونات العقود المحلية								الأدوات الجنائزية ذات الصبغة العقائدية			
					الجواهر المصنوعة من قشرة بيض النعام		الأصداف						بيض النعام	الأدوات الحديدية		
	الأساور والخلاخيل	الخواتم	القلادات				نوع سيبريا		نوع كارديوم		نوع موركس			المناجل	السكاكين	رؤوس الرماح
	برونز	برونز	فضة	برونز	عدد الحلقات	عدد العقود	عدد العينات	عدد العقود	عدد العينات	عدد العقود	عدد العينات	عدد العقود				
راس أشقار													1		2	
جبيلة	17	19	2	2	190	5	306	7	17	2	11	1	8	4	1	
عين دالية	42	19	1	1	24	2	117	12	6	1			5	3	5	3
دار زهيرو	2				14	1	2	؟	1	؟						
بوشي - ب -		1					1+	1					1			
مرشان																
أشكال بعض الحلي والأدوات المحلية																
					228	8							15			

جدول رقم 3: الخزف

المقا[بر]	الخزف الفنيقي			الخزف الفنيقي أو المقلد لل...				
	الخزف الاحمر		الخزف المصبوغ ذو التقليد الأيوني	نوع شاردو...				
	الإبريق ذو القرص	القنينات		نموذج I	نموذج II	نموذج III	نموذج IV	نم...
جبيلة	1	1	1	3	3	2	1	
عين دالية				2		5		
زهيرو دا								
بوقبي								
ملاباطا								

شكل الأواني الخزفية

الإبريق ذو القرص

30 جبيلة

القنينات

30 جبيلة

الخزف المصبوغ ذو التقليد الأيوني

المجموعة ا

المجموعة ب

30 جبيلة

I

69 جبيلة

53 جبيلة

41 جبيلة

II

21 جبيلة

1 جبيلة

III

71 عين دالية

28 عين دالية

26 عين دالية

V

26 جبيلة

21 جبيلة

17 جبيلة

في مقابر ناحية طنجة

...نيقي		الخزف المحلي							
		ذو الاهمية الكرونولوجية		المقلد للفينيقي	المحلي المحض				الخزف المحلي غير المحصي
...ذج V	نموذج XIII	نموذج VII	نموذج VI	نموذج IX	نموذج X	نموذج XI	نموذج XII	نموذج VIII	
4			3	1		1	1	1	7
	2	1	1	1	3	3	2	2	2
1				1					1
									1
						1	1		

VI

عين دالية 50 — جبيلة 70 — جبيلة 67

VII

عين دالية 80

32 و 72 عين دالية

X

عين دالية 24 — عين دالية 16

IX

دارزهيرو 3 — عين دالية 60

XI

بدون مقياس

ملا باطا — جبيلة 66 — عين دالية 82 — عين دالية 80 — عين دالية 48

جبيلة 32

VIII

جبيلة 82 — عين دالية 45

XII

عين دالية 25 — عين دالية 7

بعض الأخزاف المحلية غير المحصية

جبيلة 103 — جبيلة 65 — جبيلة 64

عين دالية 84 — دالية

أن بعضها صنع في الشرق الأوسط، نظرا لجمالها وأناقتها وتشابهها الكبير مع مثيلاتها الفينيقية.

II ـ المواد المحلية التي أدخلها الفينيقيون إلى فحص طنجة :

وقد تألفت من مادتين اثنتين (انظر جدول رقم 2) :

1) حلقات مصنوعة من قشرة بيض النعام :

أعطتنا مقابر ناحية طنجة ثمانية عقود من هذه المادة بلغ مجموعها العام حوالي 228 حلقة.

2) بيض النعام :

عثر «بونسيك» على ما مجموعه 15 بيضة كاملة، منها المنقوشة والمزخرفة، ومنها العادية. وقد اعتبرت إحداها من أجمل النماذج التي عرفها العالم الفينيقي على الإطلاق (انظر جدول رقم 2).

بقي أن نتساءل عن أهمية هذه المستوردات بالمقارنة مع ما عثر عليه في باقي المناطق المتوسطية :

يمكن القول أنه رغم أن كثرة تلك المستوردات تمثل نسبة ضئيلة مما خلفه الفينيقيون في الحوض المتوسطي. فمن بين السلع التي لقيت رواجا واسعا خلال القرنين السابع والسادس ق.م نذكر الأدوات المصنوعة من العاج المزخرف(33) كالأمشاط والصنيدقات والملاعق والصفائح والعلبات الخاصة بحفظ الحلي والمثاقب... الخ.(34) غير أنه لم يعثر على هذه المواد في شمال إفريقيا بمثل تلك الغزارة، باستثناء قرطاجة، رغم أن العاج كان موجودا بكثرة في المنطقة.

كما أننا لم نعثر على تلك الدمى الخزفية الصغيرة التي تمثل صورة للمعبودة عشتاروت والتي اكتشفت بكثرة في قرطاجة(35) وسردينية

(33 Noscati (S), L'épopée des Phéniciens, Paris, Fayard, 1971, 93 et p. 229.

(34 Blàzquez (J. Ma), Tartessos y los origines de la Colonization Fenicia en occidente, Universid de Salamanca, 1968, p. 150.

(35 Ferron (J), Les Statuettes au tympanon des hypogées Punique, Antiquités Africaines, T. III, 1969, pp. 11.33.

وصقلية(36) وخصوصا في اسبانيا.(37) ومن المواد الأخرى التي لا نجد لها أثرا في السواحل المغربية نذكر التماثيل النصفية(38) والأقنعة الخزفية،(39) وشفرات الحلاقة البرونزية ذات التأثير المصري(40) المكتشفة بقرطاجة.(41)

أما الجرار الجنائزية المصنوعة من المرمر التي اشتهرت بها مقبرة «المونيكار» (Almunecar) الإسبانية(42) فلم توجد أيضا في المدافن التي نحن بصددها. بل لم توجد في أي مركز مغربي على الإطلاق. كما أن مقابر طنجة كانت خالية من أي نموذج من الأواني المدنية التي اشتهر بها الفينيقيون، والتي وجدت بكثرة في الشرق الفينيقي، كالكؤوس المعدنية ذات التأثير المصري،(43) أو الجرار البرونزية التي عرفتها قبور قرطاجة(44) و«كرمونة» (Carmona) الإسبانية. كما أننا لم نجد تلك الأواني الزجاجية التي اشتهرت بها مدينة سيدا، ولا المرايا الجميلة التي اكتشفت في العديد من المحطات الغربية. هذه الندرة في المواد المغربية التي اقتصرت على مستورد فينيقي رئيسي يتمثل في الحلي، بالإضافة إلى أعداد ضئيلة من الخزف، تطرح كم من سؤال عن مكانة السواحل المغربية في التوسعات الفينيقية.

36) Moscati (S), L'épopée des Phéniciens, op. cit., pp. 297-298.

37) Blàzquez (J. MA), Tartessos ..., op. cit., pp. 110-111.

38) وتدعى السماوات (ج. سماوة) (Les Protomés) وهي تماثيل فخارية أو مرمرية تمثل النصف الاعلى من الانسان.

39) Moscati (S) et Napoli (M), Phéniciens et Grecs en Méditerranée, Paris, Editions Atlas, 1978, p. 27, Idem, L'épopée des Phéniciens, op. cit., p. 276 TII. 56 à 60, Cintas (P). Amulettes Puniques, Institut des Hautes Etudes de Tunis, Vol. I, 1946, Chapitre III : Masques = Promotés – masques grimaçants, pp. 32-55, Pl. VIII-XIII.

40) Moscati (S), L'épopée des Phéniciens, op. cit., pp. 227-228, TII. 106, Idem, Phéniciens et Grecs ..., op. cit., p. 30.

41) Gauckler (P), Nécropoles puniques de Cartage : Carnet de familles, Paris, Picard, 1915, T. I : Nécropole Punique de Dermech : Hachettes-rasoirs en Bronze, pp. 234-237, Pl. CXCV.

42) Pellicer Catalan (M), Excavaciones en la Nécropolie Punica "Laurita" del Cerro de San Cristobal (Almunecar, Granada). S.N.E.A., – Excavacions Arqueologicas en España, T.17, 1936, pp. 6-11-66.

43) Moscati (S), >L'épopée des Phéniciens, op. cit., p. 111.

44) Cintas (P), Manuel d'Archéologie Punique, T; II, op. cit., 319-320 fig. 48.

فهل يعني هذا أن الوجود الفينيقي لم يكن له نفس الدور الذي لعبه في المناطق الأخرى من الحوض المتوسطي؟ هل كان مجيئهم إلى أقصى شمال غرب المغرب مرتبطا أساسا بتجارتهم مع اسبانيا التي أظهرت مقابرها غنى لا نظير له من المستوردات الفينيقية؟ لا نستطيع الإجابة على ذلك بكل موضوعية ما دامت الأبحاث الأركيولوجية لم تغط بما فيه الكفاية العديد من المراكز الفينيقية المغربيةخاصة منها مدينة ليكسوس.

ثانيا : الصادرات

لمعرفة ذلك سوف نعتمد على مصدرين : أولهما أركيولوجي يتمثل في بعض مواد مقابر ناحية طنجة، التي أعطتنا فكرة عن المنتوجات الفلاحية للمنطقة، إذ من الممكن أن الفينيقيين كانوا يصدرون بعضها.

ثانيهما مصدر أدبي يشمل بعض النصوص ـ وهي قليلة ـ التي ذكرت السلع المتبادلة بين التجار الفينيقيين والمغاربة.

ومع ذلك فإن التحديد الدقيق لهذه الصادرات ـ سواء من ناحية طنجة أو من السواحل المغربية الأخرى ـ يبقى اجتهادا قابلا للنقد والتصحيح. فالعديد من هذه المواد يمكن أن توفرها مناطق أخرى قريبة من فينيقيا(45) أو من جهات أخرى بالحوض المتوسطي. غير أننا نستطيع أن نميز بين ثلاثة أنواع من الصادرات وهي المعادن من الجنوب، والمواد الفلاحية من الشمال الغربي، والمواد ذات الأصل الحيواني من مناطق مختلفة.

I ـ المعادن :

حقيقة أننا لا نتوفر على أي نص يذكر استغلال الفينيقيين بطريقة مباشرة للمناجم المغربية. ولكن وجود عصر البرونز في المغرب، الذي تأكد

45) عند تأملنا في سفر «حزقيال»، وخصوصا في الاصحاحات التي تشير إلى تجارة «صور»، نلاحظ أن عدة جهات في الشرق الاوسط كان بإمكانها تغذية الأساطيل الفينيقية بالمعادن، حيث نحاس «قبرص» وذهب «إثيوبيا» وحديد «حيتا» ... (أنظر سفر حزقيال، الاصحاح السابع والعشرون).

بالعثور على أسلحة نحاسية في مقابر ميكَاليتية،(46) وباكتشاف أعداد هامة من نقوش صخرية بالأطلس المغربي تصور تلك الأسلحة،(47) لدليل واضح على أن المغاربة القدماء كانوا على علم بصناعة المعادن واستعمالها قبل مجيء الفينيقيين.

لذا فليس هناك ما يمنعنا من اعتبار أن الفينيقيين الذين وصلوا إلى السواحل الأندلسية بحثا عن معادن «ترشيش» فأسسوا «قادس»، قد قاموا بنفس العمل في السواحل المغربية لما أسسوا ليكسوس. ومما يؤكد ذلك اكتشاف قوالب فخارية تستخدم لصهر المعادن في المستويات الأثرية الفينيقية بجزيرة الصورة.(48)

فما هي المعادن المحتملة التي ربما كان الفينيقيون يصدرونها من المغرب؟

1) الذهب :

يمكن الرجوع إلى نص هيرودوت الذي ورد فيه ما يلي : «يوجد في ليبيا، فيما وراء أعمدة هرقل بلد يقطنه أناس. عندما يصل القرطاجيون(49) عند هؤلاء الأقوام ينزلون بضائعهم ويرتبونها على طول الساحل، ثم يصعدون إلى مراكبهم ويشعلون النيران ليتكون الدخان. وعندما يرى الأهالي الدخان يقدمون إلى شاطئ البحر ويضعون الذهب أمام البضائع ويبتعدون...(50)

من خلال هذا الكلام يبين لنا هيردوت بوضوح أن اجتياز الفينيقيين لمضيق جبل طارق كان للبحث عن الذهب.

---

46) Jodin (A), L'âge du bronze au Maroc : la Mécropole Mégalithique d'El Mriès, B.A.M., T.V., 1964, pp. 11-45, fig. 13; Camps (G), Aux origines de la Berbérie-Monuments et rites funéraires Protohistoriques, Paris, Arts et métiers graphiques, 1961, Chapitre VI : les objest en métal du Mobilier funéraire, pp. 421-444.

47) Camps (G), Aux origines de la Berbérie... op. cit., Chapitre VII : les origines du bronze en Afrique du Nord : les gravures rupestres du grand Atlas, fig. 161-162.

48) Jordin (A), Les gisements du cuivre du Maroc et l'Archéologie des Métaux, B.A.H., T; VI, 1966, Pl. II, P. 26, Idem, Mogador... op. cit., PL. XXXVI, p. 141.

49) لا داعي للتذكير أن «هيرودوت» يقصد بالقرطاجيين هنا البحارة الفنيقيين الوافدين لاول مرة على الساحل الأطلسي المغربي.

50) أنظر ملحق النصوص رقم 2.

2) المعادن المحتملة الأخرى :

رغم أننا لا نتوفر على أي نص يشير إلى مقايضة الفينيقيين لمعادن أخرى من غير الذهب على طول الساحل المغربي، إلا أننا نعتقد متحفظين أنه كان بإمكانهم تصدير النحاس والفضة والحديد.

ا ـ **النحاس** : اكتشف «ألان دو فايي» (alain de wailly) أدوات نحاسية «بكهف البارود»(51) تم تأريخها بنهاية الألف الرابع ق.م، وتبين أنها استخرجت من منجم كبير، وهذا ما حذا به إلى الاعتقاد بوجود علاقات تجارية بين سكان الكهف وبين الفينيقيين أساسها تجارة النحاس. ونحن لا نستغرب من ذلك لأن البرونز ـ الذي هو خليط من القصدير والنحاس ـ كان أهم معدن يروج في المغرب خلال العصر الفينيقي كما تشهد على ذلك جل الحلي المحلية المصنوعة من هذا المعدن التي اكتشفت في مقابر فحص طنجة وفي مناطق متعددة من البلاد.

ب ـ **الفضة** : دليلنا على إمكانية تصديرها من طرف الفينيقيين يعتمد على نص «لأرسطو» يتحدث فيه عن جبل يدعى «جبل الفضة»(52) كان موازيا لجبل في اسبانيا اشتهر باستغلال الفينيقيين له. ويوطنه العديد من المؤلفين في الأطلس الكبير.(53) ولا ننسى في هذا الصدد ما ركزت عليه مصادر القرون الوسطى العربية فيما يخص غنى المغرب بالفضة،(54) وخصوصا في مرتفعات الأطلس وسوس.

ج ـ **الحديد** : تأكد الآن أن المغرب كان لا يجهل الأدوات الحديدية قبل وصول الفينيقيين، ذلك أنه تم العثور على عدة أدوات حديدية أرخت بالمرحلة السابقة للعصر الفينيقي.(55) فهل نستطيع أن نعتبر أن تأسيس

---

51) De Wailly (A), Le site de Kef El-Baroud (région de Benslimen), B.A.M.. T. IX, 1973-1975, pp. 39-101; Idem, Le Kef El Baroud et l'ancienneté de l'introduction du cuivre au Maroc, B.A.M., T. X, 1976, pp. 47-51.

52) Aristote, Météorologie, I, 13-21.

53) Gsell (S), Connaissances géographiques des Grecs sur les côtes Africaines de l'Océan, Mémorial Henri Basset, T. I, 1928, p. 307; Idem, Vieilles exploitations minières dans l'Afrique du Nord, Hespéris, T. VIII, 1er Trimestre, 1928, p. 2.

54) أمثال اليعقوبي والبكري والمراكشي.

55) De Wailly (A), Le site de Kef El Baroud.; op. cit., p. 54-55.

الفينيقيين لمحطة تجارية في جزيرة الصويرة بالقرب من مرتفع يدعى «جبل الحديد» لأن له علاقة باستغلالهم لذلك المعدن؟

II ـ المواد الفلاحية :

إذا كان الجنوب المغربي بحكم تكوينه الجيولوجي قد استقطب اهتمام الفينيقيين لإمكانياته المنجمية، فإن الواجهة المحيطية الشمالية الممتدة من رأس سبارتيل إلى واد أبي رقراق ـ وخصوصا ناحية طنجة ـ لا يمكن أن توفر لهم إلا منتوجاتها الفلاحية. لذا فمن المرجح أن الفينيقيين قاموا بتصدير مواد هذه المنطقة، إذ تشير بعض النصوص التاريخية إلى متاجرتهم في المنتوجات الفلاحية ونقلها من مناطق إنتاجها إلى الجهات التي تعرف نقصا فيها.

مم كانت تتألف هذه الموارد ؟ إنه من الصعب معرفتها بتأكيد، لكننا نميل إلى اعتبار أن أهم المواد التي كان في إمكان شمال غرب المغرب ـ وخصوصا منطقة فحص طنجة ـ أن توفرها إذاك هي الكروم والحبوب والزيتون.

1) كروم شمال المغرب وتجارة الفينيقيين في الخمور:

رغم أننا لا نتوفر على أي دليل أركيولوجي في مقابر ناحية طنجة يتمثل مثلا في بقايا حبات العنب المتحجرة، كما هو الشأن بالنسبة للقمح والزيتون، إلا أن ذلك لا يعني أن سكان المنطقة لم يعرفوا زراعة الكروم من خلال العصر الفينيقي. فقد اعتبر العنب من المنتوجات المحلية القديمة في شمال افريقيا (56) كما أن العديد من إشارات المؤلفين القدامى كانت تشيد بوفرة الداليات المغربية كإشارة «استرابون»(57) (Strabon) و«بوزانياس» (58)(Pausanias) و «ديودور الصقلي»(59) (Diodore de Sicile).

(56 Gsell (S), H.A.A.N., op. cit., T. I, p. 238.

(57 Strabon, XVII, 3, 4.

(58 Pausanias, I,33,5-6.

(59 Diodore, III, 68, 2.

ويبدو أن أهم جهة كانت تنتج العنب بكثرة في «موريطانيا» هي الجهة الشمالية الغربية من البلاد. وإذا كان المكان الذي يذكر فيه «سيلاكس» تجارة الفينيقيين مع سكان «كرني» يوجد في هذه المنطقة حسب ما يراه روبيفا (Rebuffat) و«فييلار» (Villar) (60)، فإن نص سيلاكس يمكن أن يعتبر أهم وأوضح وثيقة تاريخية تبين تصدير الفينيقيين لخمور المغرب. يقول سيلاكس في هذا المضمار متحدثا عن سكان «كرني»، بأنهم «يأكلون اللحم ويشربون الحليب، ويصنعون خمرا كثيرا من كرماتهم يصدره الفينيقيون».(61).

وهذا يعني أن الفينيقيين ـ إذا كانوا يصدرون الخمر من المغرب، لم يكونوا يحملونه معهم إلى بلادهم، بل ينقلونه إلى مناطق قريبة، إما إلى جنوب المغرب أو إلى اسبانيا. هذا إذا لم يكونوا يخصصونه للاستهلاك الذي تحتاجه المحطات الفينيقية الثابتة في أقصى الغرب مثل ليكسوس وقادش.

2) الحبوب :

إلى جانب الكروم مثل القمح أهم المنتوجات الزراعية التي عرفتها موريطانيا الطنجية».(62) فقد ركزت العديد من النصوص التاريخية القديمة على كثرة وتنوع إنتاجها، نذكر منها إشارات «فلافيوس يوسيفوس»(63) (Flavius Yoséphos) و«سترابون»(64) (Strabon) و«ميلا».(65) (mela).

---

60) يرى «فيلار» بأن «سيلاكس» حدد في جزيرة «كرني» تجارة كانت تقوم في مدينة «ليكسوس». أنظر: Villard (F), Céramique Grecque du Maroc, B.A.M., T. IV, 1960, p. 22: غير أن «روبيفا» (Rebuffat) يعتبر في دراسته الحديثة لرحلة «حنون» وعلاقتها بحوض سبو، أن «كرني» توجد في جزيرة «سيدي يوسف» على بعد حوالي 23 كلم من مصب واد سبو. أنظر Rebuffat (R), Recherches sur le Bassin du Sebou, II – Le Périple d'Hannon, B.A.M., T.: XVI, 1985, p. 261 et carte de p. 283.

61) Scylax, 112.

62) Besnier (M), La géographie économique du Maroc... op. cit., p. 275.

63) Flavius Josephe, Guerre des Juifs contre les Romains, II, 16,4.

64) Strabon, XVII.

65) Pomponius Mela, III, 10.

ولعل أهم منطقة في المغرب كانت تعرف وفرة في هذا المنتوج، هي شمال غرب البلاد بما فيها ناحية طنجة، حيث نلاحظ أن صور سنابل القمح تمثل النوع الأساسي في نقود مدينة طنجة.(66)

ولا يمكن تفسير هذا الغنى بدون مؤهلات خلال المراحل السابقة. فقد أصبح مؤكدا أن زراعة الحبوب كانت معروفة في المنطقة على الأقل خلال القرنين السابع والسادس ق.م. إن لم نقل قبل ذلك، بعد اكتشاف بونسيك لأعداد لا بأس بها من المناجل الحديدية إلى جانب حبات القمح المتحجرة في العديد من القبور.

هذه العناصر تجعلنا نعتقد أن الفينيقيين قد عملوا على تصدير حبوب المنطقة. غير أنه لا يجب أن يفهم من ذلك أنهم كانوا يأتون إلى هناك خصيصا لنقل قمح البلاد إلى وطنهم الأصلي، لأنهم لم يكونوا يعرفون نقصا في هذه المادة حتى يستوردوها من أبعد الجهات.

فمن الأرجح أن نعتبر أنهم قاموا فقط بنقله من هناك وتوزيعه على المناطق القريبة التي عرفت نقصا فيه والتي ربما كانت موجودة في جنوب المغرب.(67) وهذا ما نعرفه من خلال التوراة حيث نلمس أن الاتجار في القمح لم يكن غريبا على الفينيقيين الذين كانوا يقومون بتوزيع حصاد النيل على «مياه كثيرة» كما يذكر «إشعياء».(68) بل إنهم كانوا يقومون بنقله إلى البلدان التي تعرف نقصا في تلك المادة كأرض الإغريق.(69)

3) زيتون شمال غرب المغرب وإمكانية تصدير زيوته :

لولا اكتشاف حبات متكلسة من عظام الزيتون في مقابر ناحية طنجة، لما اعتقدنا متفقين مع «بونسيك»(70) أن السكان المحليين كانوا يتقايضون

---

66) Müller (L), Numismatique de l'ancienne Afrique, III : Mauritanie, Copenhague, 1874, N° 158; p. 135.

67) لا يمكن اعتبار أن القمح المغربي كان يصل إلى إسبانيا أو إيطاليا إذا تأكد أن الفينيقيين قد اتجروا به، لأنه كان ينتج هناك حسب غلاب. أنظر :
محمد السيد غلاب، الساحل الفينسقس وظهيره، المرجع السابق، ص 432.

68) سفر «إشعياء» الاصحاح الثالث والعشرون : 3

69) محمد السيد غلاب، الساحل الفينيقي وظهيره، المرجع السابق، ص 433.

70) Pousich (M), Recherches archéologiques à Tanger et dans sa région, op. cit., p. 16.

بالزيتون أو بالزيت المستخرج منه مقابل السلع الفينيقية. ومما يدفعنا إلى التيقن من حدوث ذلك هو أن الزيتون البري كان موجودا بكثرة في شمال إفريقيا منذ أقدم العصور(71) حيكث أشار إلى ذلك العديد من المؤلفين أمثال «بلينيوس»(72) (Pline) و«بطلموس»(73) (Ptdémée).

فهل هذه العناصر كافية لإظهار أن سكان شمال غرب المغرب كانوا يستهلكون الزيتون سواء المزروع أو البري ويستخرجون منه الزيت؟ من الصعب تأكيد ذلك، لكن إشارة «سيلاكس»،(74) التي تبين أن سكان جزيرة جربة بتونس كانوا يصنعون الزيت من ثمار أشجار الزيتون البرية، تجعلنا نعتقد أن صناعة الزيت كانت معروفة خلال العصر الفينقي في ناحية طنجة. وهذا يدفعنا إلى اعتبار أن الفينيقيين كانوا يصدرون الزيت من أقصى شمال المغرب، ويتجرون به في بقاع أخرى نظرا للطلب الذي كان يعرفه في الأسواق المتوسطية، باعتباره مادة غذائية ضرورية، ومادة تستعمل في بعض المناسبات الدينية. ويبدو أن الجهة التي كانت تستفيد أكثر من غيرها من زيوت المغرب هي شبه الجزيرة الإيبيرية بحكم قربها.

III ـ المواد ذات الأصل الحيواني :

يقول : «سيلاكس»(75) في نصه السابق عن تجارة الفينيقيين مع سكان «كرني»: «التجار هم الفينيقيون؛ عندما يصلون إلى «كرني» فإنهم يربطون مراكبهم... يوجد هناك الإثيوبيون(76) الذي يقيمون معهم المبادلات. فيقايضون سلعهم بجلود الأيائل والأسود والفهود وبجلود وأنياب الفيلة

71) Gsell (S), H.A.A.N., op. cit., T. I, p. 166.

72) Pline, Histoire Naturelle, V. 3.

73) Ptolénée, Situation de la Maurétanie Tingitane, IV, 1, 3.

74) Scylax, 110.

75) Idem, 112.

76) ليس المقصود «بالاثيوبيين» هنا سكان أيثوبيا أو زنوج إفريقيا الغربية السوداء، بل إن كلمة "Aetiopes" التي تعني «ذوي الوجوه المحروقة»، لعلها إشارة إلى بعض القبائل المغربية ذات البشرة السمراء القاطنة في جهة ما على المحيط الأطلسي، حيث مدينة «القرن». أنظر :
Caps (G), Encyclopédie Berbère, T. II, Aix-En-Provence, 1985, p. 176.

بجلود الحيوانات الأليفة. الإثيوبيون يتزينون بالوشوم ويشربون في كؤوس من عاج، وتتحلى نساؤهم بعقود من عاج؛ جيادهم أيضا لها حلي من عاج».

فمن خلال هذه الإشارة ـ التي تعتبر كما سبق أهم وثيقة تاريخية وأوضحها إفادة فيما يخص الصادرات ـ، نلمس أن الفينيقيين(77) الذين قاموا بالمقايضة مع سكان الساحل الأطلسي المغربي، كانوا يأخذون من هناك مواد متنوعة يمكن تلخيصها في بضاعتين أساسيتين، هما العاج وجلود الحيوانات.

أ) العاج :

عندما نتحدث عن العاج، فإن هذه المادة تكون مقرونة بطبيعة الحال بالحيوان الذي يمثل مصدرها ألا وهو الفيل. ولا يخفى على أحد أن الفيل كان من أهم الحيوانات التي عاشت في المغرب القديم منذ أقدم العصور، حيث عثر العلماء على عدة نقوش صخرية في الأطلس الكبير تحمل صوره أرخت بالعصر النيوليتي.(78) ورغم أننا لا نتوفر على دلائل عن استغلال العاج منذ ذلك العصر، إلا أن «كامبس»(79) (Camps) يرى أن هذه المادة أصبحت من أهم البضائع التي يمكن أن توفرها شمال إفريقيا ـ إلى جانب بيض النعام ـ ابتداء من عصر البرونز.

ومع بداية الإبحارات الفينيقية إلى أقصى الغرب المتوسطي للقيام بالتجارة مع «ترشيش» أصبح العاج من المواد المطلوبة في أسواق الشرق الأوسط كما نفهم ذلك من خلال سفر الملوك الأول،(80) حيث كانت السفن الفينيقية خلال القرن العاشر ق.م تأتي محملة من هناك بالذهب والفضة وأيضا بالعاج. وهذه إشارة واضحة إلى أن مصدره كان من شمال المغرب

---

77) مما يثير انتباهنا في نص «سيلاكس» أنه ينعت التجار الذين تعاملوا مع جزيرة «كرني» بالفينيقيين وليس بالقرطاجيين. وهذا يدل أن الاطار التاريخي للنص كان سابقا لبداية التوسعات القرطاجية في السواحل المغربية.

78) Simoneau (A), Les Gravures d'Eléphants du Haut-Atalas, B.A.M., T. VII, 1967, pp. 569-578, Pl. I, II, IV, fig. 2.

79) Camps (G), Aux origines de la Berberie... op. cit., p. 447.

80) سفر « الملوك الاول» الاصحاح العاشر : 22».

إذا كانت بلاد «ترشيش» التي تشير إليها التوراة هي إسبانيا. ونحن لا نستبعد أن يكون الفينيقيون قد اتجروا بعاج المغرب، لأن «سيلاكس» قد أكد ذلك بشكل واضح لما ذكر «أنياب الفيلة» من بين صادراتهم من «كرني». كما أكد أن المغاربة كانو يستعملون عدة أدوات عاجية كالكؤوس والعقود والحلي مما يدل على وفرة هذه المادة.

2) جلود وفراء الحيوانات :

إننا نندهش لأول وهلة عند قراءة نص سيلاكس الذي يتضح منه أن أهم مادة كان يصدرها الفينيقيون هي الجلود. بل إن اهتمامهم لم يقتصر على جلد حيوان واحد، وإنما شمل جلود خمسة حيوانات على الأقل.(81)

فهل كان هؤلاء التجار المهرة يتحملون مشقة المسافة للاتجار فقط في هذه البضائع التي تبدو مربحة؟ هل كان المغرب يوفر حقا هذه السلع؟

إن الفينيقيين الذين تخصصوا في تجارة المعادن والمواد الثمينة كالعاج، كان بإمكانهم تصدير كل بضاعة عرفت فائضا في جهة ما من المناطق التي زاروها، خصوصا وأننا نعلم أن التاجر يحركه دائما مبدأ العرض والطلب. لذا فإذا تأكد أن المغرب كان يعرف خلال العصر الفينيقي نشاطا مهما في استخراج جلود حيواناته الوفيرة، فمن الممكن جدا أن الفينيقيين قد استغلوا ذلك النشاط من الناحية التجارية.

ومما يؤكد ويضفي مصداقية على نص «سيلاكس»، أن جل الحيوانات التي مثلت مصدر تلك الجلود، كانت فعلا تعيش في المغرب القديم. فإلى جانب الفيلة، كانت الأسود والفهود والأيائل موجودة إلى عهود متأخرة من العصر الروماني. بل منها ما كان موجودا إلى عهد حديث كأسد الأطلس، ومنها من لا يزال يعيش إلى يومنا هذا كالأيائل.

هذه الاعتبارات تجعلنا نعتقد أن المغاربة الذين كان لهم صيت كبير في صناعة الجلود المدبوغة طوال تاريخهم، ـ ونظرا لتوفر المادة الخام بكثرة بين أيديهم ـ قد مارسوا ذلك النشاط منذ العهد الفينيقي. فلا يعقل أن يصدر الفينيقيون جلودا على حالتها الطبيعية، لأنها ستتعرض للنتن نظرا

---

81) Scylax, 112.

لطول مسافة السفر، بل من المنطق الاعتقاد بأن السكان كانوا يقومون بدباغة جلودهم بكل ما تحتاجه هذه العملية من غسل وتمليح وعرض في الشمس وتصبيغ.

وهكذا نلاحظ أن المواد التي كان يصدرها الفينيقيون من المغرب هي مواد مختلفة ومتنوعة، منها ما عرفناه من النصوص التاريخية كالذهب والخمر والعاج وجلود الحيوانات، ومنها ما بينته الدلائل الأثرية في مقابر ناحية طنجة كالقمح والزيتون. إلا أن المغرب كان بإمكانه أن يوفر للفينيقيين أكثر مما رأيناه بحكم تنوع منتوجاته. وهذا ما نتوخى التعرف عليه في المستقبل لما تنتهي معاول المنقبين من العمل نهائيا في جل النقط التي زارها هؤلاء التجار.

بعد هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها الإلمام ببعض السلع المتبادلة بين الفينيقيين والمغاربة القدماء، يتبين لنا بوضوح أن العلاقة التي ربطت المغرب لأول مرة بالعالم المتوسطي كانت ذات طابع تجاري محض. فلا يحدثنا هيرودوت في تجارته الصامتة سوى عن عملية إنزال البضائع وترتيبها على طول الشاطئ، وعن قدوم المحليين لوضع الذهب أمامها. وباستثناء مراقبة الطرفين لقيمة السلعة المعروضة أمامهما، لا نجد في النص أي ذكر لمحاولة سلبية من لدن أحد الجانبين للمس بسلامة أو بأمن الآخر.

وهذا ما نلمسه أيضا في أهم مصدر إغريقي يصف لنا طبيعة الوجود الفينيقي بالمغرب ألا وهو نص سيلاكس. فعند ذكره للفينيقيين لأول مرة ينعتهم بـ«التجار» وليس بمصطلح آخر، ليواصل حديثه كما فعل هيرودوت عن وصف العملية التجارية التي كانت تقام بينهم وبين المحليين من إنزال البضائع ونقلها إلى اليابسة، ومن تحديد للمواد المتبادلة بين الطرفين.

كما أن هذه النصوص التاريخية لا تحمل في معانيها أية إشارة إلى الاحتلال أو الاستعمار أو إخضاع للأهالي أو نفيهم أو التوغل في الداخل أو غيرها من المواقف التي تقتضيها سياسة الغزو والهيمنة.

وهذا ما نفهمه مثلا من هيرودوت وسيلاكس حيث نلمس من خلال حديثهما، أن مزاولة الفينيقيين لنشاطهم التجاري لم تكن تقتضي حتما

الاستقرار أو تأسيس محطـات ثابتة. مع أن ذلـك لا يعني أن الفينيقيين لم يكونـوا يؤسســون محطـات كبـرى أو كانــوا يستـقرون أحيانا في نقـط إلى الأبـد.

كما أنهما كانا يحددان المكان الذي تقوم فيه العملية التجارية في جهة لا تبتعد عـن الساحـل. فكانـت البضاعـة تنزل حسـب هيرودوت على «طول الساحـل»، وكان الأهـالي يقدمون إلى «شـاطئ البحـر»، كما كانـت المراكب الفينيقية راسية في مكان تراقـب منه السلع المتبادلة.(82) كما أننا نلمس من خلال نص سيلاكس، أن الأرضية التي تقع فيها التجارة بين الطرفين كانت مرتبطة أشد الارتبـاط بالبحر أو النهر،(83) حيث كان يتم إنـزال البضاعة بواسطـة مراكـب صغيرة، وحيث كانـت السفن الفينيقيـة تلج إلى عـاصمة المحليين التي يبدو أنها كانت مدينة ساحلية.(84)

82) أنظر ملحق النصوص رقم 2.

83) تجد المراكب الفينيقية صعوبـة كبيرة عند عملية رسوها على الساحـل الأطلسي المغربي. لذا كان لزامـا على الفينيقيين أن يستعملوا الانهار الهامـة التي تصـب في شطآنـه، كمرافئ يـرسون بها وينزلون فيهـا بضاعتهم بعد اجتيـاز مصباتها. لذلك لم يكـن «روبيفا» (Rebuffat) مبالغا لما اعتبر أن جزيرة «كرني» ـ التي تحدث عنها سيـلاكس ـ توجد داخل واد سبو على بعد 23 كلم من مصـب النهر (أنظر هامـش رقم 60). ويجب عدم الاستغـرلب من الابحار الفينيقـي داخل الأنهار المغربية، لأن أهم مراكزهم وجدت على ضفـافها، نذكر منها محطة ليكسوس على الضفة اليمنى لواد اللكوس، ومحطة شالة، على الضفة اليسرى لواد أبي رقراق»

84) أنظر ملحق النصوص رقم 1.

ملخص النصوص
نص رقم 1

تجارة الفنيقيين مع أهل سرني حسب سيلاكس[1]

«التجار هم الفنيقيون؛ وعندما يصلون إلى سرني فإنهم يربطون مراكبهم المستديرة وينصبون الخيام في الجزيرة. ينزلون حمولتهم ثم ينقلونها إلى اليابسة في مراكب صغيرة. يوجد هناك الإثيوبيون مع من يقيمون المبادلات. فيقايضون سلعهم مقابل جلود الأيائل والأسود والفهود ومقابل جلود أو أنياب الفيلة ومقابل جلود الحيوانات الأليفة. الإثيوبيون يتزينون بالوشوم ويشربون في كؤوس من عاج، وتتحلى نساؤهم بعقود من عاج؛ حتى جيادهم لها حلي من عاج. ويعتبر هؤلاء الإثيوبيون أطول الناس الذين عرفناهم، إذ يتعدى طولهم أربعة أذرع، بل يصل بعضهم حتى إلى خمسة أدرع. وهم ملتحون ولهم شعر جميل. يعتبرون أجمل الناس جميعا. ويعد ملكهم أطول الناس من بينهم. يعتبرون خيالة مهرة يرمون الرمح ويعتبرون نبالة جيدين. كما يستخدمون أيضا رؤوس سهام مصلبة بالنار. ينقل إليهم التجار الفنيقيون العطر وحجر مصر،...، والأخزاف الآتيكية والأقداح. وتباع هذه الأخزاف في موسم الأقداح. ويأكل هؤلاء الإثيوبيون اللحم ويشربون الحليب، ويصنعون خمرا كبيرا من كرماتهم يصدره الفنيقيون. كما توجد عندهم أيضا مدينة كبيرة تلج إليها سفن التجار الفنيقيين. ويدعي البعض بأن هؤلاء الإثيوبيين يمتدون من هناك إلى مصر بدون انقطاع وبأن هذا البحر متتابع وبأن ليبيا تعتبر شبه جزيرة».

1) Soylax 112; Ap. Roget (R), le Maroc chez les auteur anciens..., op cit, p. 20.

نـص رقـم 2

التجـارة الصامتـة عند هيـرودوت(2)

«يحكي القـرطاجيـون أيضا مـا يلي : يوجـد في ليبيا، فيما وراء أعمـدة هرقـل بلد يقطنـه أناس. وعنـدما يصل القـرطاجيـون عند هـؤلاء الأقوام ينزلون بضائعهـم ويرتبونها على طول الساحل، ثـم يصعدون إلى مراكبهم ويشعلون النيران ليتكون الدخان. وعندما يـرى الأهالي الدخان يقدمون إلى شاطىء البحر ويضعـون الذهب أمام البضائع ويبتعدون. عنـد ذلك ينزل القرطاجيون من مراكبهم ويقومون بالمراقبة : فإذا تبين لهم أن الذهب كان مساويا لثمـن البضائع فإنهم يأخذونه وينصرفـون، وإلا فإنهم يصعدون إلى مراكبهم وينتظرون. حينئذ يعود الأهالي مرة ثانية ويضيفون الذهب على ما وضعوه إلى أن يتفقوا. فلا هؤلاء ولا أولئك يتميزن بعدم الاستقامة، إذ لا يلمس القرطاجيون الذهب مـا دام لايبدو لهم يؤدي ثمن بضائعهم، كما أن الأهـالي لا يلمسـون البضائـع قـبـل أن يكون القـرطاجيـون قد أخـذوا الـذهـب».

2) Hérodote, IV, 196; Ap. Roget, Le Maroc chez..., op. cit, p. 17.

بعض موانئ التجارة المغربية في العصر الوسيط

للأستاذ : محمد زنبير
كلية الآداب ـ الرباط

قلة المصادر وقصورها عن تقصي الوقائع جملة وتفصيلا لا تترك لنا من المعلومات ما يساعدنا على الوصول إلى التاريخ الكمي والإحصائي فيما يخص دراسة المراسي المغربية في العصر الوسيط. ومع ذلك، فهذا لا يبرر أن نتراجع عن دراسة الموضوع لنقوم بجمع المعلومات المتوفرة ونحاول الخروج منها بلوحة تركيبية عن علاقة المغرب بالبحر عبر التاريخ ونطمح من خلالها للوصول إلى أخذ صورة عن الاقتصاد المغربي في تلك العصور الغابرة. ولست أدعي أنني في هذا العرض الوجيز سأقوم بمعالجة هذا الموضوع في شموليته، وإنما سأقتصر على أمثلة محدودة من المراسي ودورها في العلاقات التجارية مع الخارج، واضعا كامل اهتمامي في الحقبة التاريخية التي ما زالت تطرح علينا عدة مشاكل، وأعني بها العصر الوسيط.

وموضع المغرب والبحر لم يحظ باهتمام المؤرخين في الماضي، والذين تصدوا للبحث فيه وتقديم آراء واستنتاجات هم الأوربيون. فما أكثر المقالات والأبحاث والكتب التي ألفوها في هذا الصدد! ولا يسعنا إلا أن نقدم لهم التحية ونعترف لهم بالفضل مهما اختلفنا معهم وكانت لدينا انتقادات واعتراضات عليهم.

ومن بين المراجع التي عدت إليها وأنا أهيء هذا البحث كتاب برونو Brunot المعنون : "La mer dans les traditions et les industries indijénes à Rabat et à Salé" البحر في تقاليد الأهالي وحرفهم بالرباط وسلا.

وليس المؤلف مؤرخا ولا اجتماعيا، وإنما هو، قبل كل شيء، باحث في اللغة المغربية الدارجة. فجاء كتابه خليطا من الفوائد والأخطاء. والذي يهمنا هو رأيه في الملاحة عند المغاربة.

فهو يصدر حكما عاما على جهل المغاربة بالبحرية وبإنشاء المراسي ويذكر أن التجارة التي كانت تجري بمرسى الرباط وسلا إنما هي من عمل الأجانب. كما أن النشاط القرصاني الذي جرى في القرون الماضية، إنما هو، في نظره، من اجتهاد الأندلسيين والنصارى المرتدين عن دينهم. ويحاول برونو تفسير هاته الظاهرة بعقلية المغاربة، فالبربر يخافون من البحر، كما أن العرب الموجودين بالمغرب هم أصحاب ماشية وسرح ولا شأن لهم بالبحر. ويقارن المغاربة باليونان والرومان، فيلاحظ أنهم لم تكن لديهم نفس الحوافز لولوج البحر، فبلادهم، نظرا، لخصبها كانت تنتج ما يكفي من الغلات الزراعية ما يغنيهم عن التطلع إلى الخروج منها نحو البحر كما حصل لليونان والرومان، مثلا. ولذلك، فإن علاقتهم بالبحر ظلت محدودة.

حينما نتناول تحليل هذا المؤلف وأحكامه الصارمة، نجد أنفسنا مضطرين للرجوع إلى التاريخ لنرى مدى ما يدعيه. وسرعان ما ندرك أن الرجل يجهل التاريخ أو لا يريد أن يعرف التاريخ. فقد استقى جل معلوماته من النشاط البحري الذي كان يزاوله أهل الرباط وسلا في العشرينات أي في عهد الحماية. ومن المعلوم أن السلطات الاستعمارية. حدت كثيرا من نشاط المغاربة في البحر وقصرته على حرفة «الفلايكية» العاملين في نقل الناس بين العدوتين وعلى بعض القوارب المخصصة للصيد في الجوانب القريبة من الساحل. والحقيقة أن الذي كان يهمه، بالأساس، هو جمع المفردات اللغوية الدارجة عند أهل البحرية في العدوتين. ومن هاته الناحية، لا يسعنا إلا أن نعترف له بالفضل.

إن وجود البحرية المغربية وسيطرتها على غرب البحر المتوسط في فترة طويلة قد تمتد إلى أوائل القرن الثالث عشر الميلادي واقع ليس يقبل الجدال، إذ لدينا عنه شهادات مختلفة. فالمؤرخون يتحدثون، مثلا، عن الأساطيل التي وجدت في عهد المرابطين والموحدين، ويذكرون أسماء قادتها ويبينون

كيفية أنها تمكنت من استرجاع بعض الموانىء الأندلسية التي استولى عليها النصارى ويتحدثون عن المعارك التي خاضتها، ناهيك بشهادة ابن خلدون التي تؤكد تفوق المسلمين البحري في فترة تاريخية معلومة.

طبعا، إن مؤرخينا القدامى اكتفوا بالإشارة إلى البحرية الحربية، جريا على عادتهم في الاهتمام بالحروب، وهم لا يكادون يتحدثون عن الملاحة المدنية المخصصة للتجارة وللأسفار. وتلك إحدى مآخذنا الكبرى عليهم. ولحسن الحظ، فإن البكري الذي عاش في القرن الخامس الهجري والذي ينقل عن الوراق أحمد بن يوسف (المتوفى سنة 363) يقدم لنا معلومات وافيه عن اتصال المغاربة بالبحر والملاحة به. فهو يذكر أن السفن تسير من ساحل نول إلى وادي سوس ثلاثة أيام ثم تنتقل إلى مرسى مقدول ثم إلى قوز لتقف في أسفي ثم البيضاء (هل هو الرأس الأبيض؟) ثم فضالة، ثم ما ريفي، ثم وادي سلا ثم تواصل طريقها إلى طنجة فسبتة وتقف في مراسي الشاطىء المغربي المتوسطي (ص 86).

ولعل البكري والمصادر التي اعتمد عليها كانت متواضعة في تقدير المجهود البحري الذي قام به المغاربة. ففي مقال نشر بالمجلة التاريخية الفرنسية La Revue historique, jan - mars 1962 نجد معلومات أوسع مفادها أن المغاربة وصلوا إلى رأس بوجادور بحرا. أي إلى مكان أبعد بكثير من نول وفي نفس المقال إشارة إلى كون الأساطيل المغربية كانت في البداية متخلفة تقنيا عن الأساطيل العربية العاملة في المحيط الهندي. لكنها تداركت تخلفها ابتداء من القرن الحادي عشر وخطت خطوات مهمة بتبنيها لتقنيات الملاحة الشرقية. وأما الأساطيل المسيحية، فقد ظلت منعدمة بالمحيط الأطلسي إلى القرن الخامس عشر. ولا داعي للعجب إذا عدنا إلى دراسة أخرى تتعلق بالتاريخ القديم نشرها أ. لوكي بعنوان : Prospection turtoriques de la côté atlantique du Maroc (Hesp, 1950) والتي تبين كيف أن الفنيقيين، بحارة العالم القديم، قاموا بالتعرف على شاطىء المغرب الأطلسي وما زالت آثارهم تدل على مرورهم.

إذن، كانت هنالك ملاحة مغربية حول الساحلين الأطلسي المتوسطي ولكن حصة المتوسط كانت أكبر بكثير، وهذا ما تدل عليه كثرة المراسي

القائمة على شواطئه والتي لا نسبة بينها وبين ما هو موجود اليوم من حيث العدد. وفي مستطاعنا أن نخرج بقائمة طويلة استنادا إلى المصادر القديمة مثل البكري والإدريسي وغيرهما.

فنحن إذا تحركنا من الحدود المغربية الشرقية نصادف:

1) **مرسى أرشقول** في مصب نهر تافنا الذي تعرف به حدود البلاد في المعاهدات الدولية. فيذكر البكري أنها كانت تدخل إليها «السفن اللطاف» وأنها مدينة بها مسجدان وحمامات، وكان يسكنها التجار.

2) **تابحريت** : «لها أسواق جامعة وهي محط للسفن ومنفذ لقوافل سجلماسة وغيرها». كما يذكر أنها مدينة مسورة على ساحل البحر وأنها تقع في ساحل وجدة.

3) **مرسى ترنانة** : سوق عامرة.

4) **مرسى ملوية**.
5) **هرك**.
6) **كرط**.
7) **مرسى الدار**.
8) **أوقيس**.

(4–8) مراسي منسوبة إلى نكور.

9) **مليلية** : لهم تقاليد يطبقونها مع التجار. لهم موازين ومكاييل معلومة مقتبسة من النظام الإسلامي. والمدينة أحد الموانىء المهمة الواقعة في آخر المحور التجاري الكبير السودان ـ سجلماسة. وبالإضافة إلى البضاعة المجلوبة من مراكز هذا المحور التجاري الكبير، كانت لها منتجات خاصة بها تدخل، أيضا في الصادرات : حديد بني سعيد، عسل كبدانة، لؤلؤ سمك البدلان.

10) **مرسى مدينة جراوة** : مرسى مأمون على نهرين يصب في البحر، عليها سور وبداخلها قصبة وخمسة حمامات ومسجد من خمسة بلاطات. ويفيض البكري في وصفها، فيذكر أن حولها أرباضا من جميع الجهات وبسائط الزرع والضرع وعدة قرى لقبائل من البربر.

11) **غساسة** : اسم كان يدل على قبيلة، ثم أصبح يدل على مدينة تبعد عن مليلية بحوالي ثلاثين كيلومترا. ويذكر عنها الحسن الوزان أنها كانت

محصنة وذات أسوار متينة وأن سفن البندقية اعتادت أن تقصدها منذ قديم وتبرم صفقات تجارية مهمة مع أهل فاس.

12) **نكور** : كانت عاصمة لدولة بني صالح. وقد أفاض البكري في وصفها فذكر أن بها حمامات كثيرة وأسواقا عامرة ومفيدة وتقع بين نهري نكور وغيس. ويحرص البكري على أن يذكر لنا المكاييل والموازين الجاري بها العمل في المدينة مشير بذلك إلى أهميتها التجارية. (99- 91) ويتحدث البوعياشي عن آثار المدينة فيذكر أنها «أصبحت أطلالا ولا زالت رسوم صورها المحيط بها ظاهرة» وقد عثر العمال المشتغلين في تعبيد الطريق على «آثار مهمة من الحيطان وأواني الخزف»، كما «عثر فيها على نقود ذهبية مهمة من الوجهة التاريخية». وقد وصفت المدينة بالجمال في المصادر ولها تاريخ حافل في عهد بني منصور وقد تعرضت للهجوم والتخريب.

13) بادس : أشار لها البكري كأحد المراسي المنسوبة إلى نكور إلى جانب مرسى بقوية ويالش. ويصفها الإدريسي بكونها مدينة متحضرة فيها أسواق وصناعات، (الإدريسي 5/532). وحسب الزياني، فقد أسست المدينة في نفس الوقت الذي أسست فيه نكور وبنيت بها دار للصنعة وقامت حواليها عدة رباطات على البحر لمقاومة القراصنة والدفاع عن الساحل. وتتحدث بعض المصادر عن وثوق العلاقات التجارية بين الأندلس وباديس التي كانت تستورد الزيت الإشبيلي ومعجون الترنج. وقد حيا ابن الخطيب مدينة بادس بقصيدة جميلة مطلعها :

عسى خطرة بالركب يا حادي العيس
على الهضبة الشماء من قصر باديس

لنظفر من ذاك الزلال بعلة
وننعم في تلك الظلال بتعريس

حبست بها ركبي فواقا وإنما
عقدت على قلبي لها عقد تحبيس

لقد رسخت آي الجوى في جوانحي
كما رسخ الإنجيل في قلب قسيس

(العياشـي 1/158) وابن الخطـيب هـو الـذي يصفـهـا في القـرن الثامـن بقـولـه:

«بلد السراوة والشجاعة، والإيثار على فرض المجاعة، والنفوس الأوابة إلى الله الـرجاعة، حيث البر والحوت، والخشب الـذي ينشأ من كـل منحوت، والبأس والإقـدام، والفاكهـة الطيبة، والآدام، ورب الجبـال وفضل المدافعـة لصهب السبال...».

وقد احتفظت المدينة بأهميتها حتـى إلى عصر الحسن الوزان الذي يقدم عنها نبذة لا تخلو من أهمية. فيذكر، مثلا، أن السكان ينقسمون إلى فئتين، صيادين وقراصنة، وهؤلاء يهاجمون سواحل البلاد المسيحية. وقد شجعهم على الملاحة وجود الخشب الصالـح لصنع الزوارق والسفن الشراعية». وفي خـارج القصبـة. «أيضـا بجوار البحـر دار صغيرة تصنـع فيهـا الـزوارق والسفن الشراعية وبعض المراكب» وبسبب نشاط بادس في الجهاد، تعرضت لهجمات الإسبان وقامت من أجلها معارك.

ويذكر الـوزان، في الأخير، أن سفن البندقية اعتـادت أن تأتي إلى بادس مرة أو مرتين في السنة حـاملة بضائعها، فتتجر فيها بالمبـادلة والبيع نقدا، بالإضافـة إلى أنها تنقل البضائع، وحتى الركاب المسلمين أنفسهـم من هذا الميناء إلى تونس، وأحيانا إلى البندقية، أو حتى الأسكندرية وبيروت».

14) **يالش** : ونقفز على مراس صغيرة مثـل مرسى تمسامـان ومرسى صنهاجة، لنقف عند يالش، كما عند البكري، أو يليش كما عند الوزان الذي يذكر أن ميناءها جيد، برغم صغره، إذ تلتجيء إليه السفن الكبيرة الذاهبية إلى بادس عندما يهيج البحر.

15) **المزمة** : يذكرها البكري كإحدى المدن التـي كانت موجودة في عهد بني صـالح. ويتحـدث عنها الإدريسي بـاختصار، أيضـا، مشيرا إلى وجود «مرسى تـوسق المراكب منه»(5/ 533) وتعتبر ميناء لمدينـة النكور التي لا تفصلهـا عنها إلا حـوالي 15 كـم، ويتحدث عنهـا الوزان بتنـويه ذاكـرا أنها كانت في غاية الحضارة كثيرة السكان، يحيط بها سهل كبير وخصب. لكنها تعـرضـت للتخـريـب ثلاث مـرات أثنـاء الصراع الـذي قـام بين الأمـويين

والعبيديين في المنطقة. ويشير إلى أن آخر تدمير تعرضت له جرى سنة 872 هـ. ولم يبق منها في عهده إلا الأسوار.

ولا يتسع لنا الوقت لوصف المراسي الأخرى، وإنما نكتفي بذكر أسمائها.

16) **قصر تازكا** : إدر 532/5 .

17) **حصن تيقساس** : (ن.م).

18) **أنزلان** : مرسى عامر (ن.م).

19) **سبتة.**

20) **القصر الأول** (بك) لعله قصر مصمودة أو القصر الصغير.

21) **مرسى باب اليم** (بك).

22) **مرسى موسى** (بك).

23) **مرسى جزيرة تورة** (بك).

24) **مرسى بليونش** (بك)

25) **مرسى دنيل** (بك)

26) **طنجة.**

هذه ستة وعشرون مرسى ما بين كبير وصغير كانت قائمة على ضفاف البحر المتوسط، بشمال المغرب، اختفى معظمها أو لحقه الخراب ولم تبق منها إلا أطلال كانت تستصلح إما كمراكز حربية وإما كمراس للملاحة التجارية. وقد أشارت بعض المصادر ولو باختصار إلى نشاطها التجاري.

وعن التجارة بتلك المراسي لدينا مصادر من نوع آخر وأعني بها النوازل. وقد اهتم هـ.ر. ادريس بهذا الموضوع فكتب بحثا خاصا بالتجارة البحرية بأفريقية مستندا إلى بعض الفتاوي. فإذا رجعنا إلى المغرب، سنجد عددا لا يستهان به من الفتاوي تتعلق بالموضوع. وسنكتفي بإيراد بعض الأمثلة:

أ - البضائع المشحونة :

1) نازلة وردت عند القاضي عياض تتعلق بنقل القمح بين مازيغن وسبتة.

2) نازلة أوردها الونشريشي تشير لبيع الغنم إلى ميورقة.
3) نازلة تشير لتصدير الرقيق مع سلع أخرى (9/ 75).
4) نازلة تذكر بعث الحلي إلى صقلية (9/ 78).
5) نازلة تشير إلى بعث عروض للأسكندرية (9/ 78).
6) نازلة تتحدث عن استيراد ملف النصارى (1/ 3).

ب ـ القراض

تتحدث عدد من النوازل عن نوع الشركة التي كانت تتم بين صاحب البضاعة وبين من يتكلف بحملها على ظهر السفينة لبيعها. وهاته الشركة هي القراض. والقراض باب مهم من أبواب الفقه، داخل في الشركة وقد عرف فقيه المالكية أبو الوليد الباجي القراض بقوله: القراض «أحد نوعي الشركة يكون فيها المال من أحد الشريكين والعمل من الثاني، والنوع الثاني من الشركة أن يتساويا في المال والعمل» المنتقى 5/ 150) فمن الأمثلة التي استقيناها من معيار الونشريسي.

1 ـ نازلة تتعلق برجل دفع لآخر سلعة يبيعها بأجر ويشترى بثمنها ما ترجى فائدته (8/ 206).

2 ـ نازلة تتعلق بالقراض إذا مات العامل في القراض دون أن يتسلم حقه (8/ 206).

3 ـ دفع دنانير مرابطية لبحري على أساس القراض ودعوى هذا الأخير بأن الخوف اضطره للتخلي عنها (8/ 207)

4 ـ وسئل أبو محمد عمن دفع قراضا لصاحب مركب على أن يحمل سلعة بغير كراء والربح بينهما. فأجاب : القراض فاسد للزيادة المشترطة على العامل. وله إجارة مثله في عمله وكراء مركبه ولرب المال ربحه وخسارته (8/ 205).

5 ـ وسئل ابن وهب عن رجل دفع لرجل مائة دينار ومركبا مع المال يعمل به قراضا، على أن لصاحب المال ثلثي الربح وللمقارض الثلث فأجاب: لا ينبغي، ولكن إن عقد القراض بالمركب والمال جميعا، فلا خير فيه. (8/ 205).

هاته النوازل تدل على مدى اهتمام الفقهاء بالقضايا الناشئة عن القراض في التجارة البحرية.

ج ـ هنالك مجموعة كبيرة تتعلق بكراء المراكب.

1 ـ سؤال عمن اكتروا مركبا فعاقهم عائق حتى دخل وقت الشتاء.

3 ـ سؤال : بماذا يطالب رب السفينة، إذا أفسد الماء البضاعة وهي في السفينة (8/308).

هنالك نوازل أخرى تتعلق بالقرصنة وأخطار البحر وضمان صاحب المركب والوعيدة الخ... ويمكن تتبع هذه النوازل حسب زمانها ومكانها للوصول إلى تدقيق أكبر، وإنما نكتفي هنا بما تؤديه لنا من شهادة عامة عن وجود نشاط بحري في المراسي المغربية وعن ظهور قضايا فقهية تتعلق به وأدت إلى الإفتاء في شأنه.

مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر (**)
1830 ـ 1907

للأستاذ :عكاشة برحاب
كلية الآداب ـ المحمدية

منذ أن احتلت الجزائر (1830)، وخصوصا بعد معاهدة الصلح (1844)(1) واتفاقية الحدود (1845) (2) تجاذبت شرق المغرب قوتان : فرنسيو الجزائر من جهة، والمخزن المغربي من جهة ثانية، فتعارضت مصالح الطرفين، حيث سعى المغرب إلى توثيق صلته بقبائل شرق المغرب وألزمها الطاعة والامتثال، حفاظ على حسن الجوار، وفي الوقت نفسه دعاها إلى مقاطعة المبادلات التجارية مع الجزائر، بينما سعت فرنسا إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين غرب الجزائر وشرق المغرب، في إطار ما سمي بالتوسع السلمي، وبذلك صارت العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر تمثل بحق مشكلا في نظر المخزن المغربي، ويبقى أن نتساءل كيف واجه المغرب هذه المشكلة، وإلى أي حد نجح في التغلب عليها، وتقتضي دراسة هذه الإشكالية التمييز بين ثلاث مراحل أساسية.

1) مرحلة أولى (1830 ـ 1873) : الدعوة إلى مقاطعة المبادلات مع الجزائر:

يمكن إدراك مرامي المخزن من قرار المقاطعة بالتذكير بظروف التجارة بين المغرب والجزائر قبل الاحتلال الفرنسي للبلاد الجزائرية (1830).

**) أنجزت هذه الدراسة ضمن رسالة جامعية ناقشها المؤلف بكلية الآداب بالرباط سنة 1987، وعنوانها كالتالي: «شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي. 1873 ـ 1907». وقد نشرت بمساهمة جامعة الحسن الثاني.

من المعلوم أن عناصر المقارنة غير متوفرة، حيث تنعدم المعطيات العددية المنتظمة للقوافل التجارية المتوجهة من فاس إلى غرب الجزائر، غير أنه يستفاد من الوثائق القليلة المتوفرة أن القوافل التجارية كانت تربط بانتظام بين فاس ووجدة أو بين فاس وتلمسان، أما السلع المنقولة، فبعضها منتجات مغربية من أصل فلاحي (حبوب، ملابس صوفية، جلود خام أو جلود مصنعة، زيوت، حناء، عسل...) وبعضها مواد أوربية (توابل، شاي، سكر، ومنسوجات مختلفة)،(3) فكان المغرب يتحكم في هذه التجارة، حيث تؤدى عنها رسوم التعشير بفاس أو بوجدة، ومما شجع هذه المبادلات بين المغرب والجزائر في هذه الحقبة، أن البلدين كان يحكمها نظام الإسلام.(4) ومما أكد هذه الظاهرة تلك العلاقة التجارية بين قبائل الحدود من الجانبين، حيث لم تخضع لأية مراقبة ولم تؤد عنها رسوم لهذا الجانب أو ذاك. بل كانت قبائل شرق المغرب قبل القرن التاسع عشر، توالي تارة أتراك الجزائر، وتارة أخرى تنقاد لسلطة المخزن المغربي، ومثله يقال عن قبائل غرب الجزائر.(5)

غير أن الوضع تغير بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830. فصارت الجزائر، البلد الإسلامي، تعيش في ظل نظام غير إسلامي. فبادر السلطان عبد الرحمان(6) إلى معارضة إقامة علاقات تجارية بين البلدين. وتخوف من أن تستعمل التجارة مطية لامتداد النفوذ الفرنسي إلى شرق المغرب، فتتشوف قبائل الحدود إلى ربط علاقات تجارية مع فرنسي الجزائر. ولا يستقيم

---

1) وقعت معاهدة الصلح بين المغرب وفرنسا يوم 10ـ 9ـ 1844 بطنجة إثر معركة إيسلي التي جرت قرب وجدة يوم 14ـ 8ـ 1844.

2) وقعت اتفاقية الحدود بمغنية (غرب الجزائر) يوم 18 مارس 1845، انظر : دورية «الوثائق»، مديرية الوثائق الملكية ـ الرباط العدد الأول. 1976. ص 476ـ 479.

3) عبد الرحمان المودن : «إسهام في دراسة العلاقة بين المجتمع القروي والدولة في مغرب القرن التاسع عشر. قبائل إيناون والمخزن 1873 ـ 1902». رسالة جامعية ــ كلية الآداب الرباط 1984. ص 420 وما بعدها.

4) حكم الأتراك الجزائر منذ القرن السادس عشر، بينما كانت الأسرة العلوية تحكم المغرب.

5) دورية «الوثائق». العدد الثاني. 1976. ص 14ـ 15.

6) هو السلطان عبد الرحمان بن هشام حكم المغرب ما بين سنة 1822 وسنة 1859.

أمرها ما دام هؤلاء جوارا للمغرب،(7) بل اعتبر السلطان تلك العلاقات مصيبة من أعظم المصائب.(8) وبذلك اعتبرت الدعوة إلى المقاطعة ضربا من الجهاد، وقد استاء السلطان عبد الرحمان من توقيع أية اتفاقية تجارية تخص شرق المغرب إثر التوقيع على اتفاقية مغنية حول الحدود سنة 1845.(9) ولم يتغير هذا الموقف خلال حكم السلطان محمد بن عبد الرحمان.(10)

ومعلوم أن قرار المقاطعة التجارية مرتبط بمشاكل الحدود التي ظلت بدون تسوية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حيث هادن السلطان عبد الرحمان الفرنسيين، ودعا القبائل إلى الحفاظ على حسن الجوار معهم، وفي الوقت نفسه حذر القبائل ومنعها من ربط علاقات تجارية مع الجزائر المحتلة، هذا التناقض الظاهر في سياسة المخزن، يتعارض مع إرادة قبائل الحدود من الجانبين لاستئناف العلاقات فيما بينها كما كان الحال قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، ويتضح من هذا كله أن الدعوة إلى المقاطعة كانت أمرا متعذرا من الناحية العملية. إذ يصعب مراقبة حدود طويلة وغير واضحة المعالم، وليس للمغرب الوسائل الماليةوالعسكرية الكفيلة بتطبيق ذلك القرار.

يضاف إلى ذلك، التنافس الفرنسي ـ البريطاني بهدف الهيمنة التجارية في المغرب، فسعت بريطانيا إلى تنمية التجارة البحرية عبر المراسي الأطلسية، وشجعت السلطان على ذلك.(11) وفي الوقت نفسه حاولت عرقلة التجارة البرية بين المغرب والجزائر،(12) ويمكن إدراك هذه المنافسة من خلال تتبع السياسة الفرنسية في شرق المغرب.

7) عبد الرحمان بن زيدان : «إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس». المطبعة الوطنية ـ الرباط 1933 ـ الجزء. ص 54.

8) Hamet Ismael : "Le gouvernement marocain et la conquête d'Alger". in Académie des Sciences coloniales. Annales I - 1925, p. 109.

9) دورية «الوثائق». مصدر سابق. الجزء الأول. ص 487.

10) هو السلطان سيد محمد بن عبد الرحمان حكم المغرب مابين سنة 1859 وسنة 1873.

11) انظر نص الاتفاقية التجارية في دورية «الوثائق». مصدر سابق. الجزء الثاني. ص8 201ـ 213.

12) Miège (J.L.) : "Le Maroc et l'Europe. 1830 - 1894. P.U.F. Paris 1962. T.2 pp. 261 - 284.

في بداية الأمر، ما نعت فرنسا في إقامة علاقة تجارية برية بين المغرب والجزائر، مخافة أن يستفيد منها الأمير عبد القادر وتستمر المقاومة الجزائرية وقتا أطول. وفي هذا الإطار صدر مرسوم 16 دجنبر 1843 ونص على حظر المعاملات التجارية بين البلدين المتجاورين،(13) غير أن بعض الجهات الفرنسية بالجزائر دعت إلى حرية المبادلات بين المغرب والجزائر، خصوصا إذا كان ذلك قد يساعد على التغلغل الفرنسي انطلاقا من ناحية وهران. وتمشيا مع هذه الرغبة صدر مرسوم فرنسي آخر يوم 11 غشت 1853، فنص على تنظيم المبادلات بين المغرب والجزائر، ورفع الحظر على المنتجات المغربية المستجلبة برا إلى الجزائر،(14) مع ضرورة دفع الرسوم الجمركية، وقد اعتبر هذا المرسوم بمثابة رد فعل فرنسي على المفاوضات البريطانية مع المغرب لحثه على توقيع اتفاقية تجارية.(15)

وبعد ذلك أصدرت السلطات الفرنسية بالجزائر مرسوما آخر في 17 يوليوز 1867، ونص على إعفاء المنتجات المغربية من أداء الرسوم الجمركية عندما تجلب برا إلى الجزائر.(16) ويعد هذا الإعفاء إغراء كبيرا للتجار وللقبائل المجاورة للحدود خصوصا فيما يتعلق بالماشية والحبوب والصوف والجلود، وكان لهذا الإغراء صدى كبير، امتد إلى تازة وفاس. وبذلك تسبب هذا المرسوم في متاعب كثيرة للمخزن المغربي (التهريب)، عانت منها البلاد طيلة الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

ومن جانب آخر فقد تزامن صدور مرسوم 17 يوليوز 1867 مع إحداث مركز للمبادلات التجارية بين مليلية والمنطقة المجاورة، حيث اتفق المغرب واسبانيا على إنشاء هذا المركز سنة 1866. ولكن بعد أن تذمرت

13) Déchaud. (Ed) : Le commerce algéro - Marocain" Imprimerie Algérienne. Alger. 1906 p. 15.

14) المرجع السابق. ص 15.

15) مرجع الملاحظة 12. ص 265.

16) Déchaud (E.) op. cit., p. 16

Ben Rahhal (M.) "Mémoire sur la création d'un marché Franc à Marnia". Bull. de la Soc de géographie et d'Archéologie d'Oran 1892. p. 495.

منه قبائل المنطقة، نقل داخل مليلية.(17) وتخصص هذا المركز في تعشير السلع الأوربية الموجهة إلى شرق المغرب والمناطق المجاورة له.(18) وهنا يتبادر إلى الذهن أن مرسوم 17 يوليوز 1867 هو أيضا بمثابة رد فعل فرنسي على فتح مركز للديوانة المغربية داخل مليلية. ويكشف هذا الواقع من جهة أخرى عن مظهر من مظاهر المنافسة والتسابق بين فرنساواسبانيا من أجل بسط نفوذهما التجاري على شمال شرق المغرب.
إلا أن ما يهم قبائل شرق المغرب ليس فقط السلع الأوربية، ولكن أيضا إمكانية تسويق الماشية والحبوب والصوف والجلود، غير أن هذا أمر متعذر عن طريق مليلية، إلا بعد أن يأذن به المخزن مع أداء الرسوم المستحقة. بينما توفرت فرص بيع تلك المنتجات (حبوب وماشية وصوف وجلود) بأسواق غرب الجزائر والإفلات من مراقبة المخزن (دون دفع رسوم التعشير).

يتضح من هذا كله أن فرنسا نهجت إزاء المغرب سياسة الأمر الواقع في مجال المبادلات بمنطقة الحدود، فاتخذت عدة إجراءات من جانب واحد لإقرار حرية التجارة بين المغرب والجزائر، مع العلم أن المخزن رفض توقيع أية اتفاقية لهذا الغرض، ولم يبق آنذاك أمام المخزن المغربي إلا الاعتراف بالواقع ومحاولة التحكم في المبادلات التجارية ومراقبتها، وهو ما تحقق في المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية 1873 ـ 1894 : محاولة التحكم في العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر

اقترنت هذه المرحلة بعهد السلطان مولاي الحسن (1873 ـ 1894) حيث تخلى المغرب عن فكرة مقاطعة التجارة مع الجزائر، وحاول مراقبتها والتحكم فيها، غير أن هناك عراقيل كثيرة حالت دون تحقيق ذلك. حيث أن قبائل الحدود لها مصالح كثيرة تربطها بغرب الجزائر، يضاف إلى ذلك

17) التوزاني نعيمة هراج : «الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن» منشورات كلية الآداب ـ الرباط. 1979. ص 75 ـ هامش رقم 1.

18) رسالة من أمين وجدة إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى بتاريخ 17 شعبان 1312/ 23ـ2ـ1895. مديرية الوثائق الملكية ـ الرباط. ملف وجدة رقم 1.

التفاوت النسبي في التطور الاقتصادي بين المغرب والجزائر، مما كان له أثر فعال في اجتذاب القبائل وانبهارها بما تحقق في الجزائر من مشاريع اقتصادية. من جانب آخر كانت قبائل الحدود وبعض كبار التجار الفاسيين بوجدة يتزوّدون بالحبوب والسلع الأوربية من مغنية وتلمسان والغزوات بموافقة المخزن في فترات القحوط والمجاعات دون أداء رسوم التعشير.(19) كما أنه لاينبغي إغفال تلك الروابط التقليدية التي جمعت بين شرق المغرب وغرب الجزائر منذ زمن بعيد، ولم يستطع خط الحدود المستحدث أن يمحو أو يعرقل نموها، هذه بعض الصعاب التي تعذر على إثرها التحكم في العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر من جانب المخزن.

ومن جهة أخرى تحولت مليلية إلى منطقة حرة سنة 1881.(20) فتضاعف إشعاعها التجاري إلى أن بلغ أحواز تازة وتوات،(21) خصوصا فيما يتعلق بترويج السلع الأوربية، فعرقل أهم تجارة سعت فرنسا إلى الاستفادة منها انطلاقا من غرب الجزائر، وتضايق فرنسيو الجزائر من منافسة مليلية، حيث كانت السلع البريطانية تلقى رواجا كبيرا في شرق المغرب، بسبب الإعفاءات الجمركية التي تمتعت بها عند دخولها عن طريق مليلية.(22) فكانت أسعار السلع المستوردة عن طريق مليلية أقل من أسعار السلع الفرنسية المجلوبة عن طريق غرب الجزائر. ومرد ذلك إلى الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الفرنسية عند دخولها إلى الجزائر.(23) وقد أدى هذا الوضع إلى تسرب السلع البريطانية إلى غرب الجزائر. فشددت السلطات الفرنسية بالجزائر الحراسة بمنطقة الحدود الشمالية على وجه الخصوص.(24) تكشف هذه الوقائع جميعها عن جانب من التنافس الثلاثي

---

19) Archives du Service Historique de L'Armée-Vincennes. 3h 19 Rapport du 9 - 6 - 1883.

20) Say. (J.L.B.) : "La frontière du Maroc". Bull de la Soc. de géographie commerciale de Paris 1888. p. 553.

21) مرجع الملاحظة رقم 18.

22) Ben Rahhal : op. cit., p. 496.

23) المرجع السابق ص. 497.

24) Ben Rahhal (M.) : "Atravers les Beni Snassen", Bull. de la Soc de géographie et d'archéologie d'Oran. 1889. pp. 48 - 49.

بين كل من فـرنســا وأنكلترا وإسبانيـا، غير أن المغـرب استفـاد من هـذا الوضـع، حيث أقبلت قبائل التخـوم على شراء السلع المستوردة عن طـريق مليلية والمعشرة مـن قبل أمناء مغـاربة. لكـن في الوقت نفســه عرف الخط التجاري التقليدي بين فاس ووجدة مضـايقة كبيرة سواء من غرب الجزائر أو من مليلية، فقل تواتر القوافـل التجارية بين المدينتين، بل أصبحت مدينة وجدة أكثر ارتباطا في ميدان التجـارة بتلمسان ومغنية والغزوات، وأضحت هي المركز الوحيـد المفتوح للتجارة مع الجزائر.(25) وكانت مصدرات وجدة إلى غرب الجزائر تتمثـل في منتجات مغـربية، بعضهـا جيء بـه من فـاس والبعض الآخر محلي،(26) إلا أن حجـم هذه الصـادرات هـزيـل حسب مـا كشفت عنه كنانيـش مستفادات وجدة.(27) ويعزى ضعف مـداخيل رسوم التعشير إلى التهريب. وإلى الأسواق الجزائرية التي استحـدثتها فرنسا قرب الحدود لاستقطاب القبائل المغـربية. وهذا مايفسر ضعـف الرواج التجاري بالمدينة، حيـث لم يواكب نمو الحركـة التجارية التي عـرفتها بعض المراسي المغربية.

وإذا كان المغرب قد نجح في مراقبة السلع الأوربية المستوردة عن طريق مليلية، فإنه واجه صعوبات في مـراقبة التجارة مع غرب الجزائر، خصوصـا بالنسبـة لتجارة الماشية والصوف والجلـود، فاكتفى بفرض رســوم عليها، وفي ذلك اعتراف بالأمـر الواقع.(28) كما سعى إلى إنشـاء أسواق قريبـة من الحدود لصرف قبـائل شرق المغرب عـن التوجـه إلى أسواق غـرب الجزائر، ولأجـل هـذا الغـرض بنيـت قصة عجـرود عنـد مصـب واد كيـس سنـة 1884.(29) كما صـدر الأمـــر لبنـاء قصبة بعيـن بنـي مطهـر جنـــوب

---

25) كناش مستفادات وجدة ـ الخزانة الحسنية ـ رقم 217.

26) مرجع الملاحظة رقم 24. ص 17.16.

27) مرجع الملاحظة رقم 25.

28) رسالة مـن عامل وجدة إلى مـولاي الحسن بتاريـخ 6 شعبان 1301 / 1 ـ 6 ـ 1880. الخزانـة الحسنية. محفظة رقم 16.

29) Archives du Service Historique de l'Armée. Vincennes. 3h 19. Rapport du 9 - 6 - 1883.

مدينـــة وجـدة.(30) وأقيمـت حـراســة مشــددة على المسالـك المؤديـة إلى الجزائر.(31)

ورغم كل العـراقيل التي واجههـا المغرب مـن أجل مراقبـة التجارة بين المغرب والجزائر، فـإنه لم يتخل عـن حقوقه، فكـان أمين وجدة يوفـد من ينوب عنه بأسـواق غرب الجزائر قصد تسجيل مبيعات المغاربـة هنالك من ماشية وصوف وجلود، وبعد عودة هؤلاء يطالبون بأداء الرسوم المستحقة على مبيعاتهم. وكانت السلطـات الفرنسية تغض الطرف عن هـذا النوع من المراقبة طيلـة عهد السلطان مولاي الحسـن، ولما طالب المغرب بـأن تصبح تلك المراقبة رسميـة ومعترفا بها، قوبل طلبه بـالرفض (1895).(32) وإثر ذلك منعت السلطات الفرنسية الجباة المغـاربة من الدخول إلى أسواق غرب الجزائر، واعتبرت ذلـك مسـا بحقـوق السيـادة وعرقلـة في وجـه حـريـة التجارة.(33) وبذلك دشنت مرحلة جديدة.

المرحلة الثـالثة (1895 ـ 1907) : إقـرار حرية المبـادلات بمنطقة الحدود.

امتدت هذه المرحلة مـن سنة 1895 إلى سنة 1907، وتميزت بـإحداث منطقة حرة على طول الحدود وإعفاء السلع الفرنسية الموجهة إلى المغرب برا من الرسوم الجمركية،(34) وقد طـالب دعـاة التوسـع الاستعماري بغرب الجزائر أن يسمح لأمناء مغاربة بـالجلوس في أسواق مغنية، كما هو الحال

---

30) رسالـة من قائد بنـي مطهر إلى الوزيـر الحاج المعطي الجامعي بتـاريخ 9 ذي القعدة 1309 / 5ـ7ـ1892. مديرية الوثائق الملكية ـ الرباط.

31) رسالة من مولاي الحسن إلى أمين وجدة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1309 / 6 ـ 1 ـ 1892. خزانة حسنية. محفظة رقم 681.

32) VOINOT (L.) : "quelques inconvénients de l'anarchie des tribus marocaines voisines de l'Algerie". Bull. de la Soc. de géog. et d'Archéologie d'Oran 1929. pp. 324 - 325.

33) VOINOT (L.) : "Le retour incessant des difficultés de frontière avec le Maroc, 1893 - 1896. "Bull. de la Soc. de géographie et d'archéologie d'Oran 1930. p. 323 - 324.

34) La Martinière (H.M.P. de) et Lacroix (N.) : "Documents pour servir à l'étude du Nord. Ouest. Africain". Lille. 1894. T.1 p. 86. note N° 1.

بمليلية منذ سنة 1867. (35) وادعى هؤلاء أن مثل هذا الإجراء يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر في إطار المصالح المتبادلة بين البلدين (إجبارية الرسوم من جانب المغرب وترويج السلع الفرنسية بشرق المغرب) والحقيقة أنه يهدف إلى تحقيق تغلغل اقتصادي تمهيدا للتوسع الفرنسي بالمنطقة الشرقية.

وقد استجابت فرنسا لدعاة «التوسع السلمي» وأصدرت مرسوم 17 دجنبر 1896، الذي أعفيت بمقتضاه السلع الفرنسية الموجهة برا إلى المغرب من الرسوم الجمركية.(36) وتكونت بذلك منطقة حرة بغرب الجزائر على غرار ما أصبحت عليه مليلية منذ سنة 1881. وتجلى أثر هذا المرسوم في انخفاض أسعار السلع الفرنسية، وبالتالي زاد الإقبال عليها من طرف المغاربة، وبذلك نجحت فرنسا في احتكار سوق شرق المغرب جلبا ووسقا. أي تصدير السلع الفرنسية واستيراد الماشية والصوف.

لم يكن المخزن المغربي غافلا عما كان يجري بغرب الجزائر، بل تتبع عامل وجدة عن كثب كل الإجراءات الفرنسية لخلق منطقة حرة بغرب الجزائر، وأخبر المخزن المركزي بذلك واستفسر عن موقف المغرب من أعشار السلع الفرنسية التي كانت ترد على وجدة.(37) وقد أجيب بأن اتفاقية الحدود لم تشر إلى ذلك لا بالنفي ولا بالإثبات، وإن إحداث منطقة حرة بالحدود المشتركة يستلزم اتفاقا بين البلدين، تفاديا لإلحاق الضرر بأحد الطرفين(38) وكان ذلك من الدوافع التي جعلت المغرب يقبل فيما بعد توقيع اتفاق لتنظيم التجارة بين المغرب والجزائر.

ما أن دخل مرسوم 17 دجنبر 1896 حيز التطبيق حتى سارع المغرب إلى تشديد الحراسة على الحدود خصوصا في الجزء الشمالي منها، فارتفعت

---

35) Ben Rahhal : "Memoire". op. cit., 501.

36) Déchaud (Ed). op. cit., pp. 21 - 24.

37) رسالة من ادريس بن يعيش إلى أحمد بن موسى بتاريخ 19 شعبان 1313 / 4ـ 2ـ 1896.

38) تضمن المصدر السابق جواب المخزن المركزي.

قيمة معشرات السلع الداخلة لديوانة وجدة،(39) كما قل نشاط تهريب الماشية على وجه الخصوص، وأخيرا دعا المخزن التجار وقبائل الحدود ـ إلى مقاطعة الأسواق الجزائرية،(40) فقل بذلك الرواج التجاري بأهم أسواق غرب الجزائر (مغنية)، واحتجت السلطات الفرنسية على التدابير التي اتخذها المغرب، واعتبرتها عرقلة لحرية التجارة بمنطقة الحدود.(41) ونتج عنها مواجهات بين المغاربة والفرنسيين، آل أمرها كما هي العادة إلى فرض تعويضات واستنزاف بيت المال. وأدت هذه المواجهات في بعض الأحيان إلى حدوث أزمة بين المغرب وفرنسا. وهذا ما وقع بالذات في شهر أبريل 1901، فيما سمي بقضية «بوزي» (Pouzet)،(42) وقد استغلت فرنسا هذه القضية للضغط على المخزن من أجل قبول توقيع اتفاقيات تخص الحدود وتنظم التجارة.(43) وادعت أن هذه الاتفاقيات من شأنها الحفاظ على حسن الجوار، وتحول دون وقوع ما يفسد بين البلدين. وكانت قضية «بوزي» وسيلة للضغط أيضا على المخزن قصد إرسال سفارة إلى فرنسا لتزكية سياسة الأمر الواقع بمنطقة توات.(44) ويتضح هنا بجلاء مدى تداخل مشكلة الحدود ومشكلة التجارة بشرق المغرب.

رغم هذا التداخل البين بين المشكلتين، نكتفي في هذه الدراسة بالجانب المتعلق بالتجارة. حيث وقعت اتفاقية يوم 20أبريل 1902، ونصت بعض بنودها على تنمية العلاقة التجارية بين المغرب والجزائر، فتقرر إحداث

39) رسالة من ادريس بن يعيش إلى أحمد بن موسى بتاريخ 10 جمادى الثانية 1315 / 6-11-1897، مديرية الوثائق الملكية ـ الرباط.

40) رسالة من قائد قصبة عجرود إلى أحمد بن موسى بتاريخ 26 شوال 1316 / 9 ـ 3 ـ 1899. مديرية الوثائق الملكية ـ الرباط.

41) VOINOT (L.) : "Les entraves au commerce algéro-marocain, et la conclusion d'accords Spéciaux. 1898 - 1902". Bull. de La Soc. de géog. et d'Arch. d'Oran 1933. pp. 39 - 102.

42) كان «بوزي» مراسلا لجريدة محلية بوهران، عن هذه القضية انظر:
LLabador (F.) : "Port-say et son fondateur". L. Fouque. Oran 1955. p. 114. note N° 1.

43) Rouard de Card: "La frontière franco marocaine et le protocole du 20 - 7 - 1901". A. Pedon. Paris. 1902. p. 8.

44) Documents diplomatiques. Affaires du Maroc. Vol. 1 pp. 18 - 21.

أسواق بمنطقة الحدود ومراكز لجباية الحقوق(45) بالإضافة إلى حرية مرور الأشخاص والسلع بمنطقة التل (أي الجزء الشمالي من الحدود). وبذلك يعد اتفاق 20 أبريل 1902 تكريسا لسياسة الأمر الواقع التي اتبعتها فرنسا بمنطقة الحدود، فاعترف المغرب رسميا بحرية التجارة. وقد أكد ذلك اتفاق 7 ماي 1902، الذي حدد كيفية تنظيم جباية الرسوم في مراكز الحراسة.(46) وإذا كان المغرب قد احتفظ بحقه في جباية الرسوم على المنتجات الموسوقة إلى الجزائر أو المجلوبة منها برا، فإن فرنسا سبق لها أن أعفت المنتجات المغربية من الرسوم الجمركية منذ سنة 1867، وألغت الرسوم المؤداة عن السلع الفرنسية المصدرة إلى المغرب عبر الجزائر منذ سنة 1896. وبمقتضى هذا الاتفاق حددت قيمة الرسوم التي يجبيها المخزن عن المنتجات التي توسق من المغرب أو تجلب إليه، فالمواد التي لم تقدر رسومها حسب الوزن أو العدد حدد ما يؤدى عنها في 5٪ من قيمتها.(47) ويعد ذلك تراجعا عن قيمة الرسوم التي كانت مقررة من قبل منذ منتصف القرن التاسع عشر.(48)

يتضح مما سبق أن هذه الاتفاقيات تمثل نهاية لسنوات من الضغط الفرنسي على المغرب بمنطقة الحدود، فبعد أن صمد المخزن المغربي أزيد من نصف قرن، ورفض توقيع أي اتفاق تجاري يخص منطقة الحدود، استسلم في آخر الأمر للضغوط الفرنسية، بعد أن وضع أمام الأمر الواقع، وقع كل هذا في وقت زادت فيه متاعب المخزن في الداخل وفقد هيبته على القبائل. بينما تعد تلك الاتفاقيات انتصارا للسياسة الفرنسية في شرق المغرب، فتقوى مركزها بين الدول الأوربية المتنافسة على المغرب، وصارت تلك الاتفاقيات قاعدة قانونية للاعتراف لها بحقوق في المغرب. وهو البعد الحقيقي الذي سعت إليه فرنسا عندما فرضت على المغرب حرية التجارة.

45) الحجوي محمد بن الحسن الثعالبي : «كناشة حول الحدود والمبادلات». مخطوط. الخزانة العامة - الرباط. رقم. ج. 125.

46) المصدر السابق.

47) Augustin Bernard : "Les confins algéro-marocains" E. Larose. Paris. 1912. pp. 408 - 410.

48) دورية «الوثائق» العدد الثاني. ص 205.

وإذا كانت التجارة البرية مع الجزائر ذات فائدة مـالية بالنسبة لفرنسا، فإن مـداخيلها كانت هـزيلة بالنسبة للمغـرب بسبب نشاط التهريـب، مما تسبب في خســارة مالية كبيرة لبيت المال. وقـد حرص المخزن على مـراقبة هـذه التجارة والتحكم فيها، لأنها تمثل جـــزءا مـن حقوق السيـادة، وهذا ما يفسر الأهمية التي أولاها سلاطين المغـرب لميدان التجارة خلال النصف الثاني مـن القـرن التاسع عشر.

الجلسة الثامنة(*)

برئاسة الأستاذ محمد حجي
كلية الآداب ـ الرباط

جوانب من التجارة الخارجية (2)

- **الأستاذ عبد العزيز العلوي** : علاقة التجارة الصحراوية بالتجارة البحرية في المغرب المريني.
- (**)
- **الأستاذ محمد رزوق** : ملاحظات حول الوجود المغربي بالسودان الغربي خلال فترة أحمد المنصور الذهبي (1578 ـ 1603)(***).
- **الأستاذة زهرة طموح** : تنظيم القافلة خلال القرن 19م.

(*) جرت الجلسة بعد زوال 1989/2/23 بمدرج رقم 3.
(**) لم نتوصل اللجنة المنظمة بنص مداخلة الأستاذ عبد الحق بناني عن: العلاقات التجارية المغربية ـ الأندلسية خلال نهاية العصر الوسيط.
(***) لم يلق النص خلال أيام الندوة.

علاقة التجارة الصحراوية بالتجارة البحرية في المغرب المريني

ذ. عبد العزيز العلوي
كلية الآداب ـ فاس

تعتبر الصلة الوظيفية بين التجارة الصحرواية والتجارة البحرية من أهم السمات التي لازمتهما طوال العصر الوسيط. ذلك أن كلا منهما كان مرتبطا بالآخر، يؤثر فيه ويتأثر به سلبا وإيجابا، ويعد المغرب من أبرز الأطراف الفاعلة في هذه العلاقة، بالنظر إلى موقعه الجغرافي ووزنه السياسي ومؤهلاته الاقتصادية. غير أن طبيعة الدور المغربي اختلفت باختلاف الظرفية السائدة شمال وجنوب الصحراء، ويبدو أن هذا الدور مر بمرحلتين رئيسيتين. تميزت أولاهما باحتكار تجاري مغربي في العصرين المرابطي والموحدي(1) بينما ساد الثانية نوع من التوازن التجاري خلال الدولة المرينية. ونود هنا إبراز وظيفة هذه الأخيرة في الربط بين التجارتين القوافلية البحرية، وذلك بالبحث عن العوامل والأسس التي أملت هذه الوظيفة والكشف عن مظاهرها وظروفها وطبيعتها والنتائج التي أدت إليها.

1) كان المغرب في هذه الفترة مركز إمبراطورية تشمل مجموع الغرب الإسلامي أو تكاد، وكان أغنى دول إفريقيا الشمالية بالسلع اللازمة للتجارة الصحراوية وخاصة النحاس والفضة، كما كان أقربها إلى «بلاد السودان» وقد ساعدت هذه الامتيازات السياسية والاقتصادية والجغرافية على جلب التيارات التجارية الصحراوية إلى المغرب، إلا أن استفادته هذه كانت تعم باقي أقاليم الإمبراطورية، لأنه كان يمونها بالسلع الصحراوية والسودانية، ويتولى تسويق بعض سلعها في الجنوب، وبذلك كان الغرب الإسلامي الموحد يستفيد إلى أقصى حد من تجارته مع السودان الغربي، لاسيما وإن تكامل الإمكانيات الاقتصادية بين مختلف أقاليمه كانت تجعله في غنى عن التعامل مع الغرب المسيحي من أجل تجارته مع جنوب الصحراء، وهكذا كان المغرب يجمع بين التموين والوساطة في تجارة القوافل، ولكن مع تجزئة الغرب الإسلامي بعد الموحدين، ظهر واقع تجاري جديد يحاول هذا البحث معالجته.

وتتطلب دراسة مثل هذا الموضوع الرجوع إلى جملة من المصادر العربية واللاتينية(2) المعاصرة، وهي تتميز فيما بينها بالتكامل، إذ تهتم الأولى بالتجارة الصحراوية أساسا، أما الثانية فتتناول المبادلات التجارية البحرية، ومن شأن القيام بتحليل واستقراء وتركيب المعلومات الواردة في المصادر المذكورة، أن يعرفنا بأنواع البضائع المتبادلة بين بلدان البحر المتوسط الشمالي وحوضي السنغال والنيجر عبر المغرب المريني، ولكنها قلما تحتفظ بالأرقام التي يمكن أن تساعد على توضيح حجم المبادلات وأثمان السلع وغير ذلك. والملاحظ أن اهتمامات هذه المصادر تترجم الواقع السائد في الفترة التي أرخت لها، ذلك أن دول شمال إفريقيا كانت تتحكم في التجارة مع جنوب الصحراء، في حين كانت الدول المسيحية تسيطر على التجارة البحرية، فكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على محتوى مصادرنا.

وبالفعل، فقد شهد منتصف القرن 13م بداية تحول عميق في الجناح الغربي من البحر المتوسط، حيث صار تفوق المسيحيين العسكري واضحا، إذ استردوا قواعد بحرية أمامية مهمة (سردينية، صقلية، مالطة) ومناطق شاسعة من الأندلس الإسلامية التي لم يصمد منها سوى دويلة غرناطة النصرية، وعلى العكس من ذلك، انقسم الجزء الإفريقي من الإمبراطورية الموحدية في نفس الفترة إلى ثلاث دول، فكان الحفصيون في إفريقية أول من انفصل عن مراكش، وأعلن يغمراسن بن زيان استقلاله في المغرب الأوسط، بينما أقام المرينيون دولتهم في المغرب الأقصى بعد الاستيلاء على مراكش سنة 1269، وهكذا فقد هذا الأخير امتياز كونه قاعدة الإمبراطورية، وأهم ما ميز العلاقات بين هذه الدول الصراع الشبه مستمر فيما بينها من أجل مد نفوذها على مجموع المنطقة، وكانت مثل هذه التناقضات من الأسباب التي حالت دون مواجهة التوسع المسيحي، مما أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في كل من السطوتين الإسلامية والمسيحية غرب المتوسط، وبالتالي في ميكانزمات وطبيعة التجارة هناك. وهكذا صارت الدول المسيحية تفرض تفوقها العسكري والتجاري في المنطقة، ولكن دون التخلي عن التعامل مع

---

2) نظرا لعدم إلمامنا بلغات المصادر الأخيرة (الكطلانية والإيطالية بالخصوص) اقتصرنا على الدراسات الحديثة التي اعتمدت عليها.

دول المغرب التي كانت تتحكم في التجارة مع السودان الغربي. وقد عرف هذا الأخير من جهته قيام امراطورية مالي في منتصف القرن 13م، بعد فترة طويلة من النزاعات بين مختلف القوى السياسية المحلية. وقد ورثت الدولة الجديدة الأراضي التي كانت خاضعة لمملكة غانة، وأضافت إليها مجموعة من المناطق الأخرى إلى أن صارت أقوى كيان سياسي في إفريقيا الغربية السوداء.

وقد صاحب هذه المستجدات السياسية المتزامنة في شمال وجنوب الصحراء، واقع اقتصادي جديد، مما أدى إلى ظهور خريطة تجارية مخالفة لتلك التي كانت قائمة في هذه المناطق من قبل، إذ تحسنت المعطيات الاقتصادية في امبراطورية مالي بفعل التوسع في استغلال المناجم التبرية وصناعة النسيج(3) واكتشاف مناجم نحاس تكدا والشروع في استخراجه.(4) وكان من شأن مثل هذه الإمكانيات أن تدفع البلاد إلى الاستغناء عن بعض السلع الأجنبية أو على الأقل الحد من كمياتها، وفي نفس الوقت كثفت الامبراطورية المذكورة روابطها مع دول شمال إفريقيا، ولكن الاحتكار المغربي للتجارة الصحراوية. كان قد انتهى بسقوط الدولة الموحدية.

وبالفعل فقد أصبحت جميع الدول المطلة على شمال الصحراء، تتقاسم مراقبة طرق القوافل، فقد استأنفت مصر اتصالها المباشر مع السودان الغربي بفضل طريق كان يخرج من هذا الأخير، ويعبر الصحراء إلى أن يصل إلى غذامس ومنها إلى مدن مصر المملوكية.(5) كما كان تيار تجاري آخر يربط إفريقية الحفصية بامبراطورية مالي عبر واركلان وهكار،(6) أما الزيانيون في المغرب الأوسط فكانوا يستفيدون بدورهم من طريق ثالث كان

---

3) Al Umari, Masalik al-absar fi mamalik al amsar (l'Afrique noire l'Egypte), trad. G. Demonbynes, Paris, 1927, p.p. 66, 94, 95.

انظر أيضا رحلة ابن بطوطة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1980، ص: 679، القلقشندي صبح الأعشى في صناعة الأنشا القاهرة 1963 ج 5، ص: 299.

4) ابن بطوطة ص: 697ـ 698العمري، ص: 81 بالقلقشندي ص: 291.

5) انظر تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني بيروت 1978 المجلد 7، القسم 1، ص: 106 - 108.

6) نفس المصدر ص: 118ـ 119.

ينطلق من تلمسان إلى توات وتغازى ليصل إلى ولاتة، أهم محطة قوافلية شمال مالي، وكان هذان الطريقان الأخيران يصلان شمالا إلى موانئ تونس ووهران وهنين، مما يفسر تدفق التجار المسيحيين على إفريقية الحفصية والمغرب الأوسط الزياني، كما كانت النزاعات التي سبقت الإشارة إليها بين بلدان المغرب تهدف في كثير من الأحيان إلى الانفراد بالسيطرة على المحطات الشمالية للتجارة الصحراوية،(7) ولكن لم ينجح أي منها في تحقيق ذلك باستمرار.

أما المغرب المريني فلم يحتفظ إلا بمسلك صحراوي واحد، ولكن له أهميته، إذ كان يصل إلى سجلماسة من ولاتة عبر تاسرهلا وتغزى(8) وحافظت الحرف نسبيا على أهميتها السابقة، على الأقل في مرحلة قوة بني مرين، إلا أن الحاجة إلى السلع الخارجية تزايدت باستمرار للاستهلاك المحلي وللمبادلات التجارية البعيدة المدى، وعلى الجانب الآخر من البحر المتوسط، تزامن التفوق العسكري المسيحي مع نمو حرفي ملحوظ تمثل بالخصوص في تقدم صناعة النسيج والزجاج والمعادن، وقد ساهمت هذه الظروف في تشجيع وخلق تيارات تجارية بين ضفتي البحر المتوسط، ولكن الظرفية السائدة في هذا الأخير جعلت من الغرب المسيحي المستفيد الأكبر، ذلك أن تجاره صاروا يستحوذون على دور الوساطة بين المغرب وغيره من البلدان المتوسطية(9) وكانوا يحصلون منه على مواد أولية في الغالب ويزودونه بسلع مصنعة أو نصف مصنعة.

---

7) Lacoste (Yves), Ibn Khaldoun: naissance de l'histoire passée du tierd monde, Maspero, Paris, 1978, p. 29.

8) يعتبر هذا الطريق من أقدم المسالك العابرة للصحراء، وقد اتبعه ابن بطوطة في رحلة الذهاب إلى إمبراطورية مالي سنة 1352م. وإذا كانت محطته الشمالية لم تتغير منذ القرن 8م على الأقل، فإن نقطتا وصوله جنوبا كانتا مدينتي أودغشت وغانة، ولكن غداة تخريبهما خلال الصراع بين المرابطين ومملكة غانة في النصف الثاني من القرن، 11م، حلت محلهما مدينة ولاتة.

9) استمر المسلمون يقومون بالأسفار التجارية البحرية، إلا أن ذلك كان يتم على ظهر سفن مسيحية تفاديا للقرصنة وكان كراء هذه السفن للمسلمين يدر أرباحا كبيرة على أصحابها. انظر:

Dufourcq (Ch. E), Commerce du Maghreb médiéval avec l'Europe Chrétrinne et marine masulmane: données connues et problèmes en suspens, extrait du cahier d'histoire, T: 1, actes du congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb, Tunis, 1974, p.p. 170-180.

وهكذا يعتبر التحول الذي طرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية على ضفتي الصحراء وفي غرب البحر المتوسط ابتداء من القرن 13م مسؤولا إلى حد كبير عـن الخريطة التجارية في هـذه المناطق في تلك الفترة وعـن طبيعة دور المغرب في التجارة الصحراوية والتجارة البحرية، وإذا قورن هذا الدور بين العصر المريني والفترات السابقة له، نلاحظ عدة ثوابت ومتغيرات إذ لم يعد المغرب ينفـرد بوظيفة الوسـاطة التجارية بين بـلاد السودان والبلدان المتوسطية، بل أصبح يتقاسمها مع كل الدول الأخرى المطلة على الصحراء، ولم يقـع أي تغيير تقريبـا في أنواع البضـائع التي كـانت تـروج في شمال وجنـوب هذه الأخيرة، كما استمـرت التجـارة الصحـراوية تكـون امتـدادا للتجارة البحرية، غير أن دور الغرب المسيحي التجاري الذي كان متواضعا إلى حدود القرن 13م(10) تعاظم بشكل كبير على حسـاب الغرب الإسلامي، بفضل اليقظة السيـاسية والاقتصادية التـي عرفتها البلدان المسيحيـة منذ ذلك التاريـخ. فقد كان تصريف الإنتاج الحرفي فيها وتـزويده بالمواد الخام الضروريـة له، يستلـزمـان البحـث عن أسـواق خـارجيـة، وتعززت هـذه الضرورة بفضل استئناف سك الذهـب في إيطاليا وفيما بعد في دول أوربية أخرى.

كان من الطبيعـي والحالة هـذه أن يتجه اهتمام التجـار المسيحيين إلى المغرب المرينـي الذي كـان لا يزال سوقـا رائجة لمجموعـة من السلـع التي تفتقدها أوربـا وتحتاج إليها بإلحاح بما فيها تلك التـي تأتي عبر الصحراء (ذهب صمغ شـب عاج جلود...). وكان في إمكانهم أيضا تـزويده ببضائع بديلـة تصلح للتجارة الصحراويـة (منسوجات عطور زجـاجيات، ودع...) كان يحصـل عليها فيما قبل مـن وعن طريـق الأندلس والمغـربين الأوسط والأدنى.

---

10) لم يكن للمسيحيين دور يذكر في التجارة الصحراوية قبل هذه الفترة، بل كانوا يقايضون الفضة على شكل عملة مغربية مزورة بالذهب السوداني المحول إلى دنانير مرابطية. وموحدية انظر:
Bel (A), contribution à l'étude des dirhams à l'époque almohade, hésperis, Rabat, T. 16, 1933, p. 6, Malowist (M), Les fondements de l'expansion europèenne en Afrique au 15ème siècle: Europe, Maghreb et Soudan, Acta Polonia Historica, 1968, vol. 18, p. 164.

وأمام متطلبات الغرب المسيحي الكبيرة من منتجات «بلاد السودان» ورغبته في تسويق بضائعه فيها، وأما عجزه قبل القرن 15 عن التعامل المباشر معها، اتجه إلى تركيز وجوده التجاري في دول إفريقيا الشمالية التي كانت تستحوذ على التجارة مع الجنوب وساعده على ذلك استيلاؤه على مجموعة من الأراضي الإسلامية في الأندلس والبحر المتوسط، كانت باستمرار على اتصال وثيق ومنتظم مع الدول المذكورة، وكذا توفره على أسطول تجاري وحربي قوي. نحن إذن أمام رغبة مسيحية جامحة للاستفادة من التجارة الصحراوية والمشاركة فيها، وذلك ما يفسر لنا إلى حد بعيد الإقبال المسيحي الكبير على المغرب المريني. ومن الملفت للانتباه حقا أن يزامن تاريخ استيلاء المرينيين النهائي على سجلماسة سنة 1274(11) تاريخ عقد معاهدة تجارية بين عرش أرغونة والسلطان المريني(12) الذي قدم له الجنويون في نفس السنة هدية طريفة(13) ليسهلوا الحصول على امتيازات تجارية في المغرب. ولا شك أن هذا التقرب المسيحي من المرينيين في هذا الظرف كان على صلة بالتجارة الصحراوية، ذلك أن تملك هؤلاء لسجلماسة كان يعني تحكمهم في تيار تجاري مهم يأتي إليها من امبراطورية مالي ليتشعب منها نحو باقي الحواضر المرينية الداخلية والشاطئية الرئيسية. والملاحظ أيضا أن الوجود التجاري المسيحي الذي كان إلى حدود منتصف القرن 13م، يقتصر على الموانئ تغلغل نحو الداخل منذ بداية القرن 14 فزيادة على سبتة وأصيلا وسلا وآنفا مثلا، صار وكلاء الشركات الميورقية والكطلانية والجنوية موجودين في مدن الداخل بما فيها

11) كانت سجلماسة موضوع صراعات دموية طويلة في منتصف القرن 13م بين الموحدين والمرينيين والزيانيين والحفصيين مما يعكس أهمية تملكها بالنسبة لكل هذه الأطراف التي تناوبت السيطرة عليها ونجح المرينيون في آخر المطاف إخضاعها انظر: الناصري الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، الدار البيضاء 1954 ـ 1955، ج 3، ص: 36 ـ 37 ابن خلدون مصدر سابق ص: 173 - 176.

12) Laroncière (Ch. de), la découverte de l'Afrique au Moyen âge, cartographics et explorateurs, memoires de la société royale de gèographie d'Egypte, le Caire. 1924-1925. T. 1. p.p. 129-130.

كما حصل الأرغونيون على عقدين تجاريين آخرين سنتي 1309 و1323م.

13) الناصري، مصدر سابق ص: 74.

فاس عاصمة بني مرين، بل أن بعض المصادر المسيحية تتحدث عن وصول تجار أوربيين حتى سجلماسة على مشارف الصحراء، وكان اليهود الميورقيون يذهبون حتى تلمسان، حيث يسلمون بضائعهم للتجار المسيحيين الذين يقومون بنقلها إلى جنوب الصحراء دون أداء المقابل، وعند رجوعهم كانوا يعطون للميورقيين ثمن سلعهم عينا أو نقدا.(14)

وكان الجنويون والكطلانيون والقشتاليون والبرتغاليون كثيري العدد في الموانئ المغربية منذ القرن 12م، ولكن يبدو أنهم زادوا في عملياتهم التجارية في العصر المريني، ولا سيما في المراسي الأطلسية مثل آنفا التي صارت في القرن 14م المحطة النهائية لطريق قوافلي يأتي من سجلماسة عبر تادلة. أما وكالات بيزا التجارية في المغرب، فتعود إلى القرن 12م أيضا، وقد أبرمت المدينة الإيطالية المذكورة مع المرينيين معاهدة تجارية سنة 1358 حصل البيزيون بموجبها على حق التجارة في البلاد، وكان نشاطهم التجاري موجودا بالخصوص في الموانئ المتوسطية حيث كانوا يحتكرون التعامل مع مجموعة من الموانئ الصغيرة كبادس وغساسة(15) التي كانت على اتصال بالمدن القوافلية الداخلية.

يمكن القول إذن أن أهم خصائص التجارة المسيحية في المغرب المريني ارتباطها الشديد بتجارة القوافل، وهكذا كان التجار المغاربة من جهتهم ينظمون الأسفار إلى امبراطورية مالي لتلبية الحاجيات المغربية والأوربية، من الجلود والعاج، والتوابل والذهب. ويعتبر ابن بطوطة خير من زودنا بالمعلومات المتعلقة بالجالية المغربية في الإمبراطورية المذكورة، إذ كان المغاربة منبثين في أهم مدنها التجارية مثل ولاتة وكاو وتكدا، حيث كانوا يتمتعون بعدة امتيازات، ويقومون بدور بارز في تحريك التجارة المحلية

---

(14) Dufourg (Ch.E.) l'Espagne catalane et le Maghrib au 13 et 14e siècles, P.U.F. Paris, 1966. p. 143.

(15) بقيت سبتة تحتل مركز الصدارة بين الموانئ المتوسطية المغربية في العصر المريني، ولكن يبدو أن المرينيين ـ الذين كانوا عاجزين على إبقاء هذا المنفذ البحري تحت سيطرتهم باستمرار بسبب نزعة العزفيين الانفصالية ـ عملوا على توجيه تجارتهم في الواجهة المتوسطية نحو غساسة التي كثيرا ما يرد ذكرها في وثائق الموانئ الأوربية في هذه الفترة، وكانت تلك المدينة توجد على بعد حوالي 10كلم غرب مليلة، قرب مصب ملوية، وقد احتلها وخربها الإسبان في نهاية القرن 15م.

فكانوا يتولون تزويد الأسواق السـودانية بالبضائع الشمال صحراوية وفي الوقت نفسـه يصرفون سلعها في دول البحر المتوسط. ولا نجـاح مثل هذه الصفقات عمد التجار إلى تبنـي مجموعة من التقنيات التجاريـة ومن بينها إنشاء عـدة أنواع مـن الشركات، استقـر بعض وكـلائها في المدن القـوافلية شمال امبراطورية مالي(16) ولكن أصبـح الوجود التجاري المغـربي في هذه الأخيرة يواجـه منافسـة حادة من قبـل باقـي دول المغرب ومصر، وزاد في خطورتها تجارة بحـرية خـاسرة ولكنها ضروريـة لتجارة المغـرب في «بلاد السودان».

وهكذا كان التجار المسيحيون يحملون إلى المغرب مختلف البضائع، ومن بينها تلك التي كان يقبل عليها السودانيون مثل الودع ومصنوعات الزجاج والمنسوجات والعطـور، فكانت هذه الأخيرة تشتمل بـالخصوص على المسك ولبان جاوة(17) وكان لها زبناء كثيرون في مالي(18) ويبدو أن الأوربيين كانوا يحصلـون على معظمهـا من الشرق على عكـس الـزجـاجيـات التي كـانـت صناعتهـا متقدمة بكيفية ملحـوظة في الغرب المسيحي ولا سيما في مـدينة البندقية، فكانت أوراش ميراريو (Murario) تصنع الأقداح والكؤوس واللؤلؤ والحلي وغير ذلك مـن المصنوعات التي كـان السودان الغربي يعتبر سـوقا تقليدية لها منذ قرون.(19) وقد كشفت الحفريات الأثريـة التي تم إجراؤها

16) تعتبر شركة المقري التي تخصصت في التجارة الصحراوية خير معبر عن هذه الشركات إذ ساهم خمسة إخوان في رأسمالها، واستقروا في أهـم المدن القوافلية في القرن 14م، فأصبح اثنان منهم يمثلانها في تلمسان والآخران في ولاتـة، بينما كان الذي في سجلماسة وهو أكبرهم سنـا ـ يقوم بمهمة توزيع السلـع في شمال وجنوب الصحراء، والتعرف على أحوال السوق والعـوامل المؤثرة فيها. انظر: ابن الخطيب الإحاطة في أخبـار غرناطة القاهرة 1974 ج 2، ص: 192 ـ 194 المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، بيروت 1968 ج 5، ص: 205 ـ 206.

17) Mas Latrie (L. De.) Relations et commerce de l'Afrique septentrionale avec les nations Chrètiennes au moyen âge, Paris, 1886, p. 368.

18) ابن بطوطة، مصدر سابق ص: 680.

19) يذكر الإدريسي (منتصـف القرن 12م) أن حلي السودانيين تتكـون من: «... النظـم من الـزجاج والبـاذوق ولعاب الشيـخ وأنواع المجـزعـات من الـزجـاج المؤلف...» الإدريسي وصـف إفريقيـا الشمالية والصحراويـة مأخوذ من كتـاب نزهة المشتاق في احتراف الآفـاق، تحقيق ونشر هنري بيريس، الجزائر 1957. ص: 6، انظر أيضا ابن بطوطة، مصدر سابق ص: 680.

في هذا الأخير عن بقايا مثل هذه المواد.(20) أما الودع فكان يحل محل النقود في أرض السودان(21) وربما كان المسيحيون هم الذين يتولون شحنه من المحيط الهندي ـ ولا سيما جزر المالديف حيث يوجد بكثرة ـ إلى المغرب قبل أن يأخذ طريقه إلى جنوب الصحراء، وأما المنسوجات فكانت تمثل أهم الواردات المغربية من الغرب المسيحي، وقد تعددت مصادرها ونوعياتها وأشكالها، وكان قسم منها يصل إلى امبراطورية مالي.(22)

هذه هي أهم البضائع التي كان المغرب المريني يحصل عليها من شمال البحر المتوسط ويتولى ترويجها جنوب الصحراء، والملاحظ أنها مصنعة في أغلبها. وكان عليه أن يقايضها بسلع تحتاجها الدول المزودة، ومن بينها الجلود والتوابل والذهب، وهي مواد كانت القوافل تحملها إلى المغرب، وقد اكتست هذه البضائع الثلاث بالخصوص أهمية كبيرة في الواردات الأوربية في العصر المريني.(23)

لقد كان المغرب من أكبر المنتجين والمصدرين للجلود في الجزء الغربي من الحوض المتوسطي، نظرا لوفرة قطعانه من الماشية وحصوله على أنواع من الجلد الأجنبي النادر الذي كان قسم منه يستورد من الصحراء والسودان الغربي،(24) فكان التجار يأتون بجلود ماعز غدامس بجنوب بلاد برقة إلى المغرب من حيث يصدر إلى شمال البحر المتوسط. وكانت صناعة جلد غدامس جد منتشرة في المدن الأندلسية، وقد حافظت هذه الصناعة على

(20) Manny, (R), Tableau géographique de l'ouest africain au moyen âge d'après les sources écrites. la tradition et l'archéologie, IFAN, Dakar, 1961. p. 58.

(21) العمري مصدر سابق ص: 75 ـ 76 القلقشندي مصدر سابق ص: 292.

(22) يقول ابن بطوطة عن إمبراطورية مالي «وأكثر لباسه جبة حمراء موبرة من الثياب الرومية التي تسمى المقطس...» ابن بطوطة مصدر سابق ص: 684 انظر أيضا:

Mas latrie, op. cit. p. 367.

(23) يظهر أن فشل التدخلات العسكرية المرينية في الأندلس أدى إلى تباطؤ ذلك التدفق الهائل من الأسرى المسيحيين الذين كانوا يباعون في المغرب بأثمان بخسة ولعل هذا الأخير عوض ذلك بالزيادة في عدد العبيد المستوردين من جنوب الصحراء بيد أنهم كانوا، «سلعة» محلية أساسا، لعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق المتوسطية.

(24) كانت الجلود من بين ما يرسله الإخوان المقري من ولاتة إلى شقيقيهما في تلمسان ابن الخطيب مصدر سابق ص: 192 المقري مصدر سابق، ص: 205.

أهميتها حتى بعد سقوط بعض تلك المدن في يد أرغونة وقشتالة، ومن البراهين على ذلك احتفاظ اللغة الإسبانية بلفظة Guadameciles المشتقة من «الغدامسي» العربية(25) وهي التسمية التي عرف بها الجلد المذكور. والجدير بالإشارة أنه كان يصلح لصناعة السويقيات والأحذية الفاخرة.

أما جلد اللمط(26) فكان يستعمل في صناعة الدرق، وكان المغرب يستورده من الساحل السوداني، وكانت الدرق اللمطية تحظى برواج كبير في مجموع الغرب الإسلامي، وإذا كانت المصادر المكتوبة لا تشير إلى تصديرها إلى البلدان المسيحية، فإن ف بوتان (F. Buttin) اعتمادا على عدة وثائق فنية يؤكد استعمالها من قبل الجيوش الإسبانية والبرتغالية والفرنسية والإيطالية، ويعتقد الكاتب المذكور أن الدول اللاتينية تبنت منذ القرن 13م الدرق اللمطية التي تعتبر سلاحا دفاعيا يجمع بين الصلابة والخفة، ويبدو أن السلاح المذكور عرف انتشارا أوسع في الغرب المسيحي انطلاقا من القرن الموالي واستمر استخدامه هنالك إلى حدود القرن 16م وكان يعرف في تلك الدول باسم L'adarga.(27)

وتعد التوابل مادة سودانية جديدة بدا التجار المسيحيون يستوردونها من المغرب في القرن 14م وقبل هذا التاريخ كان الشرق الأقصى أكبر منتج ومصدر لها، ومنها كانت تنقل إلى الشرق الأدنى من حيث تشحن إلى أوربا، وخاصة على يد البنادقة والجنويين، وكانت التوابل مادة أساسية في العالم الوسيط، لهذا كانت تدر أرباحا ضخمة ولكن في القرن 14م، بدأت هذه التجارة تعرف ظروفا صعبة. فقد طرد الصليبيون من فلسطين، بينما صارت مصر المملوكية بمثابة سد يحول بين أوربا وأسواقها التقليدية في آسيا، وقد دفعت هذه الظرفية المعاكسة التجار المسيحيين إلى البحث عن

---

25) Levi Proverçal (E), l'Espagne musulmane au 10ème siècle, institutions et vie sociale, Larose, Paris, 1932, p. 184.

26) انظر من هذا الحيوان: البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، تحقيق ونشر دوسلان الجزائر 1857، ص: 171، الوزان، وصف إفريقيا عربه حجي والأخضر، دار الغرب الإسلامي بيروت 1983، ج 2، ص: 263.

27) انظر التفاصيل:

Buttin (F.) Les adargues de Fès, hespèris, Rabat, 1950, fasc 3, p.p. 409-455.

مصادر بديلة للتوابل، لا سيما أمام استحالة وصولهم آنئذ إلى آسيا عن طريق الدوران حول إفريقيا ومن هنا تلك الأهمية التي اكتسبتها توابل «بلاد السودان».

وبالفعل فإن هذه الأخيرة لم تكن معروفة بتوابلها قبل القرن 14م، إذ يلتزم كل الجغرافيين والرحالة السابقين لهذه الفترة الصمت عن هذا الموضوع، رغم أن كثيرين منهم تركوا لنا إشارات كثيرة عن المبادلات التجارية بين ضفتي الصحراء إلا أن لامبالاة هذه المصادر، ترجع فقط إلى عدم وصول التوابل السوادانية إلى أسواق البحر المتوسط لعجزها عن منافسة تلك التي ترد من آسيا، ومن شبه الثابت أن إنتاجها واستهلاكها يعودان إلى ما قبل القرن 14م، غير أنها لم تكن تتعدى الصحراء، ويذكر الوزان في بداية القرن 16م، أن حاكم درعة كان كثيرا ما يبعث السلع السودانية إلى ملك فاس ومن جملتها التوابل السودانية(28) ويروي الوزان أيضا أن أميرا صنهاجيا قرب أروان أكرمه وأفراد قافلته أثناء عودتهم من السودان الغربي، وكان مما قدمه لهم من طعام أطباقا «متبلة بالأعشاب وبكمية كبيرة من توابل أرض السودان».(29)

وعندما ظهرت أزمة توابل الشرق الأقصى بدأت تلك التي تنتجها هذه الأخيرة تصل إلى شمال الصحراء. ففي القرن 14م كان الأخوان المقري في ولاتة يرسلان كميات منها إلى شقيقيهما في تلمسان(30) ومنها كانت تصدر إلى أوربا حتى فلاندرا(31) وفي 1330 أفرغ تاجر مغربي من غساسة شحنة من «فلفل غينيا» في ميناء المرية الغرناطي، وفي 1382 ـ 1383 قايض السلطان المريني أبو العباس أحمد في تلمسان ـ وكان قد احتلها ـ أزرا وأغطية ميورقية بفلفل غينيا أيضا(32). هذه بعض الدلائل التي تثبت ـ

---

28) الوزان مصدر سابق ج 1، ص: 174 يتعلق الأمر على ما يبدو بالفلفل الذي كان يزرع بالخصوص على شاطئ البزور القديم أي ليبيريا وبنين الحاليتين.

29) نفس المصدر ص: 60.

30) ابن الخطيب مصدر سابق ص: 192، المقري مصدر سابق ص: 205.

31) Heers (J) Le Sahara et le commerce Mediterranéen à la fin du moyen âge, Annales de l'Institut d'études orientales, 1958. p. 250.

32) Dufourcq (ch), commerce... op. cit. p. 165, 183.

عكس ما ذهبت إليه ر. موني (R. Mauny)(33) أن التوابل السودانية كانت تهم التجارة الصحراوية والبحرية في عهد بني مرين. وإذا كنا عاجزين عن إعطاء أرقام تهم الكميات المصدرة منها، فالأكيد أنها كانت على قدر لا بأس به من الأهمية، لأن التجار المسيحيين الذين حرموا من أرباح التوابل الأسيوية عملوا بدون شك على إيجاد التعويض في مثيلاتها السودانية.

وإذا كانت الجلود والتوابل قد أصبحت من أهم ما يرغب الغرب المسيحي في استيراده من سلع التجارة القوافلية في القرن 14م، فإن هذه الأخيرة استمرت تضمن له موادا أخرى كانت تعبر البحر المتوسط من قبل، ومن جملة ذلك يمكن أن نذكر العاج الذي كان يأتي من امبراطورية مالي إلى بلدان المغرب(34) حيث كان جزء منه يستعمل في نقش وترصيع المصنوعات الخشبية الفنية في حين يصدر الجزء الآخر إلى أوربا المسيحية. وكان الحرفيون في هذه الأخيرة يستخدمون العاج لإنجاز التحف أيضا ويحولونه بالخصوص إلى صلبان(35) كما كان الشب من البضائع التقليدية التي كانت أوربا تستوردها من المغرب لضرورته في صناعة النسيج. والجدير بالذكر أنه كان لازما لتثبيت الصناعة في الأقمشة ونظرا لندرته كانت التجارة المرتبطة به رائجة وتدر أرباحا كبيرة في العالم الوسيط، وكانت مناجم هذا المعدن توجد بالخصوص في الصحراء الإفريقية، ومن بينها تلك التي تقع بين تاد مكة وغدامس وفي منطقة كوار في الصحراء الوسطى ومن هنالك كان ينقل إلى شمال إفريقيا بما فيها المغرب(36) وفيما بعد إلى الضفة الشمالية من البحر المتوسط. ففي 1250م - مثلا - صدر أحد التلمسانيين إلى مدينة برشلونة طنين من الشب، وتذكر وثيقة لاتينية تعود إلى القرن 13م، أن مدينة بروج الفلاندرية كانت تشتري «الشب

---

33) يعتقد رايمون موني خطأ أن البرتغاليين هم أول من اهتم باستيراد التوابل المذكورة غداة وصولهم إلى شواطئ إفريقيا الغربية السوداء في القرن 15م. انظر:

Maury (R), Tableau... op. cit. p. 362.

34) ابن الخطيب مصدر سابق ص: 192 المقري مصدر سابق ص: 205.

35) Gouilly (A), l'Islam dans l'Afrique occidentale françaisc, Larose, Paris, p. 1952. p. 50.

36) العلوي (عبد العزيز) صناعة النسيج في المغرب الوسيط، الإنتاج والمبادلات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص 2، 1985، ص: 50.

الأبيض السجلماسي» من المغرب. والواقع أن مناجم هذه المادة الأولية النسيجية لم تكن تقع في سجلماسة، بل في الصحراء الوسطى، كما ذكرنا من حيث كانت تحمل إلى هذه المدينة قبل أن توزع على المدن النسيجية المحلية والأجنبية(37) ولعل التطور الإيجابي الذي عرفته صناعة النسيج الأوربية في القرن 14م أدى إلى تزايد واردات الشب الصحراوي.

يتبين لنا مما تقدم أن التجار المسيحيين كانوا ملزمين بالتعامل مع المغرب من أجل الحصول على منتجات صحراوية وسودانية تحتاجها حرفهم وتجارتهم وجيوشهم. ولا ريب أن هذه الحاجيات كانت من الدوافع التي جعلتهم يترددون على المدن المغربية. بيد أن الحافز الأساسي وراء ذلك بدون أي شك هو الذهب السوداني الذي كان في الآن نفسه أكبر محرك جعل التجار المغاربة يعبرون الصحراء بكل ما يعنيه ذلك من مواجهة لصعوبات وأخطار الحاجز الطبيعي الرهيب المذكور. وبالفعل فقد كانت إفريقيا الغربية السوداء أهم مصادر الذهب في العالم قبل اكتشاف القارة الأمريكية إلى حد عرفت فيه ببلاد التبر(38) ولعل تزايد الطلب على هذا المعدن النادر من قبل البلدان المتوسطية والأوربية في القرن 14م، أدى إلى الزيادة في استغلال مناجم الذهب السوداني، وعندما أنشئت امبراطورية مالي صارت - على عكس مملكة غانة - تمارس سيادتها على أهم المناجم المذكورة بفضل امتدادها على أكبر جزء من السودان الغربي ومن أهمها غالم - بامبوك بين السنغال الأعلى ورافده الفالمي - وبوري في أعالي النيجر غير بعيدة عن عاصمة الامبراطورية التي كانت تحتكر ما كان يستخرج من هذه المناجم من ذهب، وهذه الحقول التبرية هي التي يقصدها العمري - على ما يبدو - عندما يتعرض للحديث عن تلك التي تقع تحت السيطرة المباشرة للأباطرة الماليين(39) في حين بقيت مناجم أخرى خارجة عن سلطتهم مثل لوبي وبيطو في التخوم الجنوبية للسافانا وفي الغابة الاستوائية، إلا أن

37) نفس المرجع ص: 61.

38) ياقوت، معجم البلدان، دار صاعد ودار بيروت، بيروت 1979 المجلد الثاني، مادة تبر ص: 12.

39) العمري مصدر سابق ص: 72، انظر أيضا: القلقشندي مصدر سابق ص: 303،
Mauny (R) op. cit. p. 303.

تصدير منتوجها قبل وصول البرتغاليين إلى المنطقة لم يكن ممكنا إلا عبر أراضي مالي، وبذلك كانت هذه الامبراطورية تتحكم في إنتاج وتسويق أضخم مصدر للذهب في العالم الوسيط، فقد كان التجار السودانيون يقايضونه بملح ونحاس الشمال بالخصوص،(40) ويحملونه إلى مدن الساحل كولاتة وتنبوكتو من حيث تشحنه القوافل إلى إفريقيا الشمالية. وكانت سجلماسة المرينية من أهم أسواق الذهب السوداني إذ اتخذتها شركة المقري التجارية أحد أهم مراكزها، فكانت تتوصل بالذهب من ولاتة وتتولى إرساله إلى تلمسان.(41) ويذكر العمري الذهب من بين البضائع التي كانت القوافل الصحراوية تحملها إلى سجلماسة.(42) أما ابن الخطيب في معيار الاختيار «فيصف المدينة» بـ «بلدتبر» وهي أم البلدان المجاورة لحدود السودان فتقصدها بالتبر القوافل...»(43) هذه بعض شواهد المصادر المعاصرة لبني مرين التي تبرهن بكيفية جلية على استمرار استفادة المغرب في عهدهم من الذهب السوداني لاسيما وأنه كان يفتقر إلى هذا المعدن النفيس، في الوقت الذي يحتاجه بإلحاح لاقتصاده المحلي ومبادلاته الخارجية.

ولاشك أن هذا الذهب أيضا كان يغري التجار المسيحيين، بل إنه يعتبر أهم عامل مفسر لوجودهم في المغرب. ففي 1252م، استأنفت كل من جنوة وفلورنساسك عملة الذهب بعد أن كان متوقفا منذ القرن 9م في مجموع الغرب المسيحي. وقد انتشرت العملة الجديدة عبر أوربا كلها، مثلما حدث فيما قبل للدينارين المرابطي والموحدي(44) وسرعان ما انساقت الدول

(40) كان المغرب الوسيط غنيا بمناجم النحاس، لهذا كان يصدره بكثرة على الأقل قبل القرن 14م إلى السودان الغربي الذي كان يفتقر إلى هذا المعدن. أما الملح فكان التجار المغاربة يحملونه معهم من ملاحتي تغزى وأوليل في الصحراء أثناء ذهابهم وكان النحاس والملح أهم واردات السودان الغربي من شمال الصحراء.

(41) ابن الخطيب مصدر سابق ص: 192 المقري مصدر سابق ص: 205.

(42) العمري مصدر سابق ص: 202.

(43) ابن الخطيب معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار تحقيق محمد كمال شبانة مطبعة فضالة المحمدية، بدون تاريخ ص: 181.

(44) توقف الغرب المسيحي عن سك عملة الذهب منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية وعمد من أجل استمرار حركته التجارية إلى استعمال الدينارين المرابطي والموحدي اللذين كان يحصل عليهما من الأندلس وبلاد المغرب، كما لجأ إلى تزويرهما على نطاق واسع، وقد أثبتت المصادر =

المسيحية الأخرى وراء هذه المبادرة الإيطالية(45) وكان لهذه العودة إلى سك المعدن الأصفر النبيل نتائج جد مهمة «فحتى القرن 14م - يقول ر. سديو - كانت أوربا تعمر وتتقوى، وكانت الأراضي تستصلح والأسواق تزدهر والمدن تنطلق (...) لقد نتجت العودة إلى عملة الذهب عن اليقظة الوسيطة وصارت تنشط بدورها»(46) غير أن هذا التنشيط لم يكن ليتم دون الاعتماد على الذهب الأجنبي، لأن أوربا الغربية لم تكن تنتج إلا القليل جدا من المعدن المذكور، في حين كان النمو الحرفي والتجاري المتزايد فيها يقتضي توفير كميات كبيرة من الذهب إذ كان يستعمل في صناعة الحلي والمنسوجات الثمينة، وكان النشاط الحرفي المرتبط بهذه الأخيرة مثل الديباج والحريريات الموشاة أو المقصبة بخيوط الذهب متقدما بكيفية ملحوظة في المدن الإيطالية بالخصوص،(47) ولم يكن التوسع التجاري يستوجب وفرة السلع فقط، بل أيضا إيجاد عملة جيدة العيار وقادرة على غزو الأسواق، ومن هنا ضرورة تأمين الذهب اللازم للانطلاقة الاقتصادية الأوربية.

وأمام عجز الإمكانيات المحلية عن تغذية هذه الانطلاقة اتجه نظر الغرب المسيحي إلى المغرب حيث كان يصل الذهب السوداني. وفي هذا الإطار يشير ابن الخطيب إلى السفن التي كانت تتزود «بالذهب الابريز» في مرسى آنفا(48) والجدير بالتذكير أن الكطلانيين والجنويين كانوا يتجارون مع المدينة المذكورة منذ القرن 13م. وانضاف إليهم في القرن الموالي القشتاليون والبرتغاليون. وعندما يتحدث ابن خلدون في المقدمة «عن بلدان شمال

= المكتوبة وعلم المسكوكات أن انتشار عملة الذهب المرابطية والموحدية شمال البحر المتوسط شمل مجموع أوربا الغربية من شبه جزيرة إيبريا إلى بحر الشمال، ورغم أن ذكر الدينار الموحدي اختفى من النصوص الأوربية منذ منتصف القرن 13م، فإن الوحدة النقدية في حد ذاتها بقيت متداولة في الأسواق هناك إلى منتصف القرن 14م، أما اسم الدينار المرابطي فقد بقي يرد في النصوص الإدارية إلى حدود القرن 16م.

45) Bloch (M), Le problème de l'or au moyen âge, annales d'histoire économique et sociale. Paris, T. 5, 1933, pp. 4-5.

46) Sédillot (R) l'histoire le l'or, Paris, Fayard, 1972, p. 135.

47) Heers (J); op. cit. p. 249.

48) ابن الخطيب معيار. مصدر سابق ص: 150.

المتوسط يشير بصريح العبارة إلى أن «الذهب الذي نعرفه في هذه الأقطار إنما هو من بلاد السودان وهي إلى المغرب أقرب».(49)

ولعل هذه القرائن - رغم قلتها - واضحة بما فيه الكفاية للدلالة على تصدير الذهب السوداني عبر المغرب إلى الغرب المسيحي بيد أن سجلات الجمارك في مدن هذا الأخير لا تتضمن ما يدعم إشارات المصادر المغربية، فالسجلات الإيطالية مثلا تذكر تسميات غامضة في موضوع استيراد الذهب مثل: "Auri Tiberi" أو "Auri Yspania" أو "Auri Hispania" أو "Auro Di Palala" وهي لا تهم ظاهريا - كما نلاحظ - لا بلاد السودان المنتجة للذهب ولا بلاد المغرب التي تتولى تزويد شمال المتوسط به، ولكن إذا حللنا هذه التسميات يتبين لنا أنها تهم جميعها الذهب السوداني.

فلفظة "Auri Tiberi" مشتقة - كما هو واضح - من «الذهب التبر» العربية والتي تطلق على هذا المعدن عندما يكون دقيقا أو مسحوقا، ونشير بالمناسبة إلى أن المصادر العربية ولا سيما تلك التي اهتمت بالسودان الغربي مثل الكتب الجغرافية والرحلات، تستعمل نفس التسمية في الحديث عن مناجم الذهب في هذا الأخير واستغلاله وتسويقه.(50)

أما عبارة "Auri Yspania" أو "Auri Hispania" فنعثر عليها بالخصوص في السجلات الجمركية الجنوية بين 1376 و1377م، ويعتقد ج داي (J. Day) أنها تعني الذهب المستورد من الشواطئ الأطلسية المغربية أو المناطق الإيبيرية الواقعة غرب جبل طارق.(51) فإذا كانت الفرضية الأولى لا تثير الجدل، فإن الثانية تستدعي المزيد من التوضيح فشبه الجزيرة الإيبيرية - شأنها شأن باقي أوربا الغربية - لم تكن تنتج إلا القليل من الذهب الذي لا يكفي حتى لتلبية حاجياتها، ولا يمكن بالتالي أن يكون ما قد تصدره من

---

49) ابن خلدون مقدمة ابن خلدون دار الفكر بدون تاريخ ص: 366.

50) انظر مثلا: مجهول كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1985، ص: 215، الحميري الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت 1984، مادة أودغشت ص: 64، ياقوت، مصدر سابق، مادة التبر ص: 12. ابن الخطيب الإحاطة... مصدر سابق ص: 192 الإدريسي مصدر سابق، ص: 8 - 9.

51) Malowist (M) op. cit. p. 171.

ذلك المعدن من إنتاج محلي، ومن هنا ضرورة البحث عن مصدره الحقيقي، فالمناطق الإيبيرية التي تعنينا هنا تقع كلها في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة بين الجزيرة الخضراء ولاغوس، وكانت هذه الجهة بالذات تضم مجموعة من الموانئ التي كانت على اتصال كثيف ومستمر بالمغرب الوسيط الذي لم يكن يفصلها عنه سوى مضيق جبل طارق، ويذكر زورارا (Zurara) في القرن 15م أن المغرب كان يشتري المحاصيل الزراعية لمنطقة الغرب البرتغالية ـ وهي من المناطق التي تهمنا هنا ـ خلال القرون السابقة ويؤدي ثمنها بالذهب(52) ويجدر بنا أن نذكر كذلك أن التجار القشتاليين والبرتغاليين وهم أيضا من المناطق التي نحن بصددها ـ كانوا يوجدون بكثرة في الموانئ المغربية المتوسطية في العصر المريني. كل هذه القرائن تسمح لنا أن نعتقد ـ دون احتمال كبير من الوقوع في الخطأ ـ إن "Auri Hispania" إنما هو الذهب السوداني المستورد من المغرب إلى قشتالة أو البرتغال أو هما معا قبل أن يوزع على بلدان أوربية أخرى ومن جملتها مدينة جنوة.

بقي لنا أخيرا أن نفك لغز "Auro Di Palala" وهي التسمية المستعملة في القرن 14م من قبل الخرائط الأوربية التي تحتوي على إفريقيا، فقد وضع جيوفاني دوكرنيان (Giovari di Carignan) حوالي 1320م خريطة اعتمد فيها على معلومات جنوي قيل بأنه وصل حتى مدينة سجلماسة، وتحتوي على معلومات جغرافية واقتصادية دقيقة وجديدة بالنسبة للغرب المسيحي، ومن بينها إشارة إلى نهر «النيل» (السنغال)(53) يجري جنوب الصحراء، ويحيط بجزيرة بالولا المذكورة، وفي خريطة لاحقة (1367م) يذكر البنادقة بزيغاني Pizzigani اسم نفس الجزيرة في حين يحمل السنغال اسم "Flumer Palolus" (نهر بالولا) أو "Rio del or" (واد الذهب)(54) إن الأمر يتعلق إذن حسب هاتين

52) Ricard (r) le Maroc scptentional au 15ème siècle d'après les Chroniques Portugaises, hespéris, Rabat, 1936, T. 23. fax 2. p. 105.

53) كان الجغرافيون القدماء يعتقدون أن السنغال والنيجر نهر واحد، وأنه رافد أو امتداد لنهر النيل، لهذا أطلقوا عليهما اسم هذا الأخير كما أخطأ كثيرون منهم في تحديد اتجاه جريانهما.

54) Laroncière (Ch) op. cit. pp. 145-146.

الخريطتين الإيطاليتين - بذهب مستورد من جزيرة في إفريقيا الغربية السوداء غير أنها في الواقع ليست بجزيرة وإنما منطقة تقع بين السنغال والغالي (غالم بامبرك) مما يعطيها هيئة جزيرة أثناء الفيضانات. وقد وقع الإدريسي في نفس الخطأ في منتصف القرن 12م حين وصف بلاد ونقارة أي نفس المنطقة، واعتقد أنها «جزيرة طولها 300 ميل وعرضها 150 ميلا والنيل يحيط بها من كل جهة»(55) ولعل واضعي الخرائط الإيطاليين ورثوا لاحقا تصورهم عن الإدريسي، لاسيما وأنه كتب مؤلفه للملك روجر في صقلية وتحت رعايته. وينتقل الإدريسي بعد ذلك إلى استغلال وتجارة التبر ليؤكد أن التجار المغاربة هم الذين كانوا يشترون الجزء الأكبر منه، فيحول في المغرب إلى عملة ويصدر إلى الخارج(56) ومن الطريف أن نلاحظ أن نفس هذا المعدن الأصفر النفيس كان كثير التداول في أوربا منذ منتصف القرن 13م. ففي 1254 مثلا توصل ملك إنجلترا هنري الثالث بكمية من Oro di Palola عبر منطقة غاسكونيا وفي 1265 كان يوجد في أسواق شمبانيا.(57) إننا هنا بصدد الإشارات الأولى إلى شحنات الذهب السوداني النصف خام التي بدأت تصل من المغرب إلى الغرب المسيحي والتي زامنت العودة إلى سك الذهب هناك. وهكذا يمكن ن نستكشف الدور البالغ الأهمية الذي قام به المغرب في مد أوربا الغربية بحاجياتها من الذهب السوداني في القرنين 13 و14م، وكان هذا الأخير يصدر خلال هذه الفترة على هيئة تبر في أكياس كبيرة وصغيرة محددة السعة، وكذا على شكل سبائك وأحيانا ضعف دنانير(58) (وتجدر الإشارة إلى أن بلدان المغرب دأبت على ضرب هذا النوع من العملة منذ العصر الموحدي، واستمر ذلك في عهد الحفصيين والزيانيين والمرينيين.

لقد كان جزء من الذهب السوداني الذي يصل بكل الأشكال إلى أوربا المتوسطية، يوزع على دول شمال القارة على عدة صور. فبالإضافة إلى التبر

55) الإدريسي مصدر سابق ص: 8.

56) نفس المصدر، ص: 9.

57) Malowist (M), op. cit. p. 170. note 41.

58) Heers (I), Gênes au 15ème siècle, Flammarion Paris, 1971, pp. 75-7. Malowist. op. cit. p. 170.

والسبائك كانت تنتقل العملات والمنسوجات المطرزة بالذهب. وقد صار بإمكان كل البلدان التي كانت على علاقة مباشرة بالمغرب وبالدول المتعاملة معه (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) العودة إلى ضرب نقود الذهب... وكان الفلوران الفلورنسي معروفا حتى إنجلترا والبلاد السكندنافية، وسرعان ما بدأت عمليات تزويره تماما، كما حدث فيما قبل لديناري المرابطين والموحدين. أكيد أن فلورنسا لم يكن لها نشاط تجاري كبير في المغرب، غير أنها كانت تحصل على الذهب منه عن طريق قشتالة، وبالضبط من مدينة إشبيلية(59) ويمكن أن نضيف إلى الفلوران عملة الذهب في جنوة (بدأ سكها سنة 1252م) وبورون (1259م) والبندقية (1284م) وميورقة (1310م) كل هذه العملات ضربت ـ كما نرى في بلدان البحر المتوسط الشمالي أي في أقرب البلدان إلى شمال إفريقيا حيث كانت تصل طرق الذهب السوداني، وقد عرفت العملات المذكورة تداولا واسع النطاق وصل حتى شمال أوربا الذي كان يستورد أيضا المعدن الأصفر النبيل على شكل منسوجات إيطالية تقنية، وقد كانت مدينة لوك بالفعل وخاصة البندقية وجنوة ذائعة الصيت في استعمال خيوط الذهب في الأقمشة الفاخرة التي كانت تصدر إلى الشرق ولا سيما إلى أسواق ليون وجنيف وباريس وفلاندرا(60) كل هذه المعطيات تؤكد ارتفاع متطلبات أوربا الغربية من الذهب وانخفاض قيمة النقد فيها، خاصة وأن التجارة الصحراوية لم تعد قادرة على مسايرة تلك المتطلبات المتضاخمة باستمرار.(61) وهذا ما يفسر بداية التنافس بين القوى التجارية في البحر المتوسط من أجل الوصول إلى مصادر الذهب السوداني. وبالفعل فقد بدا منذ مطلع القرن 14م صراع عنيف بين بلدان أوربا الغربية، وخاصة جنوة وكطلونيا والبرتغال، للظفر بخيرات «بلاد التبر»، وكان مصدر هذا المعدن معروفا في الغرب المسيحي منذ منتصف القرن 13م. وهكذا بدا تجار وتجارة هذا الأخير يحاولون برا وبحرا التعامل مباشرة مع

59) Girard (A), la guerre monétaire au 14-15éme siècles. Annale d'histoire sociale, 1940, T. 2; p. 212, Heers, Gênes... op. cit. p.p. 75.

60) Heers (J), Gênes... op. cit. p. 74, Ibid, le Sahara... op. cit. p. 246.

61) Ibid le Sahara... op. cit. p. 248.

الأسواق السودانية إلى أن تم اكتشاف الجزر الخالدات سنة 1341م. وكان ذلك الاكتشاف مرحلة ضرورية وحاسمة في الطريق البحري إلى إفريقيا الغربية السوداء، وفي انتظار بلوغ ذلك الهدف استمر اهتمام بلدان شمال البحر المتوسط ببلدان المغرب. ففي 1339 عقد فكونت ناربون مع السلطان المريني أبي الحسن في تلمسان اتفاقيتين تجاريتين لصالح ارغونة وميورقة(62) وواضح أن هاتين الاتفاقيتين كانتا على صلة بالتجارة الصحراوية وتجارة الذهب بالخصوص، لأن تلمسان التي كان المرينيون قد استولوا عليها قبل عامين فقط، كانت - كما ذكرنا سابقا - من - نقط الجذب التجارية شمال الصحراء.(63)

كان النشاط التجاري الكثيف الذي كانت تقوم به دول الغرب المسيحي في المغرب ويترجمه تعدد الشركات في المدن الداخلية، والشاطئية والمعاهدات مع السلاطين مرتبطا إلى حد كبير بالتجارة القوافلية وبنوع خاص بالبحث عن الذهب. بيد أنه لا يمكننا مع الأسف معرفة كميات هذا المعدن النفيس التي كانت تصل من المغرب إلى أوربا الغربية خلال القرنين 13 و14م بسبب غياب الإحصائيات، ورغم ذلك فإن كل القرائن تميل إلى تبيان أهميتها الكبيرة.(64) ويجب لفت الانتباه إلى أن ما قد نعثر عليه من أرقام في هذا الشأن لا يمكن أن يعبر إلا عن جزء من الواقع، لأن التهريب كان

62) Chowin (G), Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc des origines à la fin du moyen âge. hésperis, Rabat, T. XLIV, 3 et 4 trimèstre 1957. p. 29.

63) كان السلاطين المرينيون يستعملون في جيوشهم فرقة من المرتزقة المسيحيين المنتمين في معظم الأحيان إلى شبه الجزيرة الإيبرية غير أنهم لم يكونوا يقتصرون على وظيفتهم الأصيلة، بل كانوا يمارسون أيضا التجارة كلما أتيحت لهم فرصة ذلك. فخلال حصار العاصمة الزيانية مثلا وبناء المنصورة من أجل إنجاح ذلك، صار المرتزقة المذكورون يتعاطون لتجارة الذهب الذي أصبحت المنصورة تحصل عليه، من جنوب الصحراء على حساب تلمسان. انظر:

Dufourcq (Ch) l'Espagne... op. cit. p. 371.

64) يؤكد دوفورك أن الدول الكطلانية كانت تستورد 70 كلغ من الذهب سنويا من بلدان المغرب خلال القرنين 13 و14م حسب جاك إيرس فإن مدنية جنوة حصلت على حوالي 200 كلغ من هذا المعدن من البلدان المذكورة سنة 1377م انظر:

Dufourcq (Ch. E), l'Espagne... op. cit. p. 563. Heers (J), Gênes... op. cit. p. 77.

معروفـا على نطاق واسع، ويمكـن اعتباره الميزة الأسـاسية لتجارة الـذهب البحرية في المغرب الوسيط.

فعلى عكس الـدول الأوربية، لم تكـن الدولـة المغربيـة تتخذ أي إجـراء يمكنها التحكـم في تجارة المعادن النفيسـة(65) بل إنها تخلـت عن حقهـا في مراقبـة المبادلات التجـارية مع الخـارج بصفـة عامة إذ كـانت الاحتيـاطات المفروضة في الموانئ تفتقد إلى التنظيم والصرامـة، فعندما كان يتم الكشف ـ مثلا ـ عن عملـة مزيفة وهي حالة كثيرة التكرار، كـان يتم كسرها وفرض رسوم الاستيراد عليها في حين كـان المعدن يرد إلى صاحبـه، وإذا حدث أن افتضح أمـر عملية تهريب، كـان على الجاني في أسوأ الحالات دفـع حقوق الجمارك دون تعـرضه لأي عقـاب وفي هذه الظـروف المشجعـة، كان مـن السهل إخفاء كمية كبيرة من الذهب دون إثارة الشكوك، لا سيما إذا اعتبرنا علاقة وزن وحجم هـذا المعدن بثمنه(66) وفي الوقت الذي كـان فيه تهريب الحبوب جد منتشر في موانئ بلدان المغرب(67) يمكن أن نتخيل ما كان عليه الأمر بـالنسبة للذهب. ففـي القرن 14م ألف (Pegolatti) وهو أحـد التجار الإيطاليين على مـا يبدو ـ كتاب «مـرشد التاجـر» أعطى فيه نصائح تـؤكد وجـوب عدم استغـلال ثقة المغـاربـة، وقد عنـت النصائح تجارة المعـادن النفيسة بـالخصوص بكل أشكالها وأنـواعها(68) كـل هـذه البراهين تعتبر شواهـد واضحة وكـافية على شيوع تهريـب الذهـب من المغـرب إلى بلدان الضفة الشمالية من البحر المتوسط.

---

65) تدخل الملـوك والأمراء الأوربيون في هذه التجارة منـذ فترة مبكرة بمنع تصديـر المعادن النفيسة وتشجيع استيرادها انظر:

Graus (F) la crise monétaire au 14ème siècle, Revue belge de la philologie et d'histoire, 1951, T. 29 p. 450

66) كانت تجارة المعادن النفيسـة المعتمدة على التهريب مزدهرة على الـدوام، ففي القرن 16م، مثلا، كان التجار الإنجليز في سـوس يخفون الذهب في شحنات السكر. وحدث صدفـة مرة أن غرقت إحدى سفنهم في مصب نهر تاميز فضاع السكر، في حين انكشف أمر الذهب المهرب.

Meurié (J); le Maroc Saharien des origines à 1670, vie politique économique et sociale, thèse dactilographiée pour le Doctorat d'Etat ès-lettres, Paris 1, 1975. T. 1. p. 50.

67) Sapori (A) le Marchand Italien au moyen âge, Paris, 1952. p. XLIII.

68) Mas Latrie, op. cit. p. 203.

لقد أثر نزيف الذهب نحو هذه الأخيرة سلبا على اقتصاد المغرب ولاسيما وفي وقت صارت تجارته في السودان الغربي تعرف المزيد من المشاكل بسبب منافسة مصر وباقي بلدان المغرب، وعدم استقرار الوضع السياسي في الواجهة الصحراوية المغربية(69) وكانت هذه الظروف - على ما يبدو - من جملة العوامل التي دفعت السلاطين المرينيين ابتداء من منتصف القرن 14م إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية ضد التجار الأوربيين، ففي 1358م - مثلا عقد أبو عنان المريني مع مدينة بيزا معاهدة تجارة تضمنت بندا ينص على المسؤولية الجماعية «إذا ثبت تورط أحد تجارها في التهريب أو الخيانة»(70) فكان ذلك أول إجراء احتياطي يتخذه المغرب في علاقاته التجارية مع الغرب المسيحي، غير أن محاولات التقويم هذه جاءت متأخرة، ويظهر أنها لم تحقق الأهداف المتوخاة منها.

إن الزيادة في الصادرات الأوربية إلى المغرب من أجل تجارته في بلاد السودان على الأقل قبل منتصف القرن 14م، لم تكن ناتجة عن تراجع في إنتاجه، بل إلى الانقلاب الذي طرأ على الخريطة السياسية، والتجارية في البحر المتوسط الغربي، فإذا كان المغرب منذ منتصف القرن 11م في مستوى تزويد التجارة الصحراوية بمنتجاته المحلية(71) فإنه كان في الوقت

69) عانت المناطق الجنوبية من المغرب بسبب النزاع الشبه مستمر عليها بين مرين وبني زيان، وتفاقمت هذه الوضعية منذ أن صارت سجلماسة إمارة مستقلة عن الحكم المركزي في فاس سنة 1315م.

70) Mas Latrie, op. cit. pp. 173-174.

71) يعتقد إيف لاكوست (Lacoste (Y), Ibn Khaldoun... p. 43) إن دور المغرب في «العلاقات التجارية التي كانت له مع الصحراء والسودان لم تكن تهم سوى السلع المصنوعة في مناطق أخرى، وإن الفوائد التي كان يجنيها لم تكن نتيجة إمكانيات وسائل إنتاجه، بل فقط نتيجة وضعه كوسيط إجباري في السوق الدولي» ونعتقد من جهتنا أن لاكوست أخطأ حين أصدر هذا الحكم المطلق على المغرب الوسيط كله، ولعل ذلك بالأساس على اعتماد الكاتب الشبه كلي على ابن خلدون على حساب مصادر أخرى. ومن الأجدر أن تقتصر هذه النظرية على العصر المريني، ويمكننا من خلال قراءة سريعة للمصادر السابقة لهذه الفترة - ولا سيما كتب الجغرافية والرحلات التي تعتبر أهم مصادر تاريخ العلاقات المذكورة - أن نلاحظ بأن المغرب المرابطي والموحدي كانت له من الإمكانيات الاقتصادية ما يمكنه من تزويد التجارة الصحراوية بسلعه المحلية (نحاس، فضة، منسوجات مرجان، خيول، فواكه، مجففة...) وزيادة على دور التموين كان المغرب في تلك المرحلة يتولى دور الوساطة التجارية بين «بلاد السودان» وعالم البحر المتوسط، ولكن في العصر المريني طغت الوظيفة الثانية على الأولى.

نفسه مضطرا إلى استيراد البضائع التي لم يكن ينتجها (حريريات، زجاجيات، عطور، ودع) من باقي أقاليم الامبراطوريتين المرابطية والموحدية.

ولكن مع انهيار هذه الأخيرة وانقسامها إلى أربع دول مستقلة، وفي الغالب متناحرة أصيب الوجود الإسلامي في المنطقة بالضعف، في حين توطد الحضور المسيحي فيها معززا بتفوق عسكري واقتصادي. فكان طبيعيا أن تستفيد أوربا الغربية إلى أقصى حد من علاقاتها التجارية مع المغرب في إطار تجارة القوافل، خاصة وأن هذا الأخير كان يحصل على السلع المصنعة في غالبيتها (منسوجات وحاجيات، عطور...) مقابل المواد الأولية (تبر، جلود، عاج، توابل....) كل هذه العوامل جعلت من التجارة المغربية البحرية في العصر المريني تجارة خاسرة.

وبالفعل تفطن كثير من المعاصرين لهذه الفترة إلى هذا الاختلال في التوازن في المبادلات التجارية بين المسلمين والمسيحيين في الجناح الغربي من البحر المتوسط، فهذا ابن خلدون يميز في «مقدمته» بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة «ويذكر من بين الأولى دول الغرب المسيحي التي «لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيهم وعظمت دولتهم وتعددت مدنهم وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم، فالذي نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب في رفههم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف...» ويعرف ابن خلدون أن تلك الحالة من الغنى والرفاهية ليست. «لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك، فمعدن الذهب الذي نعرف في هذه الأقطار إنما هو من بلاد السودان، وهي إلى المغرب أقرب وجميع ما في أرضهم من البضاعة فإنما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة فلو كان المال عتيدا موفورا لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال، ولا استغنوا عن أموال الناس بالجملة...»(72) أما السلطان الزياني ابن حمو، فقد لاحظ بدقة أكبر أن تعامل بلاده مع التجار المسيحيين كان مربحا لهم لأنهم يزودونها «بما يضمحل عن قريب ويذهب، ومنه ما يغير من العوائد ويجر السفهاء إلى

72) ابن خلدون مقدمة ابن خلدون، مصدر سابق، ص: 366.

المفاسد» بينما يحملون منها «التبر الذي كل أمـر الدنيا له تبع»(73) ويتعلق الأمر هنا كما نلاحـظ ـ بإشارة صريحة إلى المبادلات التجاريـة اللامتكافئة بين الغرب المسيحي وبلدان المغرب، وإلى تفاقم العادات الاستهلاكية فيهـا.

واعتمادا على كل مـا سبق، يمكـن أن نستنتج أن المغـرب المريني لعـب دورا رائدا في الـربط التجـاري الغير مبـاشر بين أوربا الغـربيـة وإفريقيـا الغربية السوداء، وذلك بتزويد كل منهما بسلع الطرف الآخر، غير أن أوربا الغربية ـ بفضل يقظتها السياسيـة ونموها الاقتصادي وتفوقها العسكري ـ كانت أكبر مستفيد من العلاقات المذكـورة، وبذلك أخذت التجارة البحـرية بالنسبـة للمغرب طابعـا مماثلا للتجـارة الصحراوية التـي كانت بـدورها لصالح دول شمـال إفريقيا، فلـم يعـد الذهـب السوداني يبقـى في المغرب، الذي صار تدريجـيـا مجـرد وسيـط تجـاري بين سوقيـن متباعـديـن.

وقد تفاقمت هذه الوضعية ابتداء من النصف الثاني من القرن 14م، إذ دخل المغرب المريني في أزمـة عامة تمثلت في تدهور السلطـة المركزية بفعل تسلط الـوزراء على الحكم على حساب السلاطين وتجزأت البـلاد إلى ثلاث دويـلات مستقلة ومتنـاحـرة في فاس ومـراكـش وسجلماسة، وتجلى هـذا التناحر ـ مثلا ـ في الصراع على هذه المدينة القوافلية المهمة والمدعمة من قبل الزيانيين(74) فكان مستحيـلا في هذه الظـروف إعادة الاستقـرار والأمن إلى الواجهـة الصحراويـة المغربية، ممـا أدى بالقوافـل إلى التخلي عنها لصـالح بلدان شمال إفريقيا الأخرى التي كانت تنعم بسلام نسبي،(75) وقد تزامنت هذه الحالة السياسية المتردية في المغرب مـع صعوبات اقتصادية برزت من خلال تـراجع الحرف ولا سيما التعـدينية منهـا(76) وتباطؤ تدفـق الذهب

---

73) ابن الخطيب الإحاطة... مصدر سابق ص: 193، المقري، مصدر سابق، ص: 206.

74) انظر التفاصيل عند:

Julien (Ch. A.), Histoire de l'Afrique du Nord, Poyothèque, Paris, 1978, T. 2. p. 183 et suivantes; Laroui (A), l'histoire du Maghreb, essai de synthèse, Maspero, Paris, 1976. 2. p. 8 et suivantes.

75) كان ذلـك هو حال إفـريقية نالحفصيـة التي استعادت وحـدتها في هذه الفترة وتوسعـت جهة الشرق بالاستيـلاء على طرابلس، كما نجح الـزيانيون في الـزيادة في أهمية الطريـق الصحراوي الذي يقع تحت سيطرتهم على حساب الطريق المريني.

76) بعد أن كان المغرب منتجا كبيرا للفضة، أصبح يستوردهـا مـن سردينية ويـيـزا وإسبانيـا،=

السوداني(77) وبالتالي ضعف إمكانيات سك العملة وظهور مشاكل مالية، ومما زاد في تأزيم الوضع تكرار المجاعات والأوبئة وخاصة في المناطق الجنوبية من البلاد،(78) أما على الضفة الجنوبية من الصحراء فإن إمبراطورية مالي كانت هي الأخرى تجتاز في نفس الفترة أوضاعا صعبة بسبب تأزم حالتها السياسية الداخلية وما رافق ذلك من تعرض البلاد لغزو الشعوب المجاورة والمغلوبة (التوارق، سنغاي، الموشي)مما ساهم في الدفع بالإمبراطورية إلى انهيار لا رجعة فيه(79) ولا ريب في أن مثل هذه الوضعية شمال وجنوب الصحراء لم تكن مساعدة على احتفاظ التجارة الصحراوية بأهميتها.

وأما الغرب المسيحي فإنه لم ينج بدوره من الأزمات إلا أن النتائج التي أدت إليها هناك في نهاية المطاف جعلته يدخل في عصر الكشوفات والتوسع. فقد عرفت أوربا الغربية في القرن 14م تحولات عميقة أدت إلى عدة مشاكل لجأت لحلها إلى غزو البلدان البعيدة والغنية، ومن جملتها «بلاد التبر» ولا شك أن العوامل السياسية والدينية وجهت اكتشاف هذه الأخيرة، غير أن الحوافز الاقتصادية تبقى راجحة بكثير، وهكذا فإن الرغبة في الوصول إلى مصادر الذهب تعتبر الدافع الأساسي وراء الاندفاع المسيحي نحو شواطئ إفريقيا الغربية السوداء، إذ تمخض عن الطاعون الأسود سنة 1340م ارتفاع عام في الأجور وزيادة في نزيف الذهب كما نتج عن الزيادة في استغلال مناجم الفضة في أوربا الوسطى والشرقية انخفاض في قيمة هذا المعدن، وبالتالي ارتفاع في قيمة الذهب نظرا لقلته(80) ولا صلاح هذه الحالة

= انظر: ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 2231 د ص: 12، الوزان، مصدر سابق 204.

77) ابن الحكيم، مصدر سابق ص: 12.

78) من 1344 إلى 1392 تعرضت المناطق المطلة على الصحراء أربع مرات لغزو الجراد، وتلا ذلك مجاعات قاتلة، انظر: Martin (A.G.P.) Les oasis Sahariennes, Alger, 1908, T. 1. pp. 108, 113, 115.

79) انظر عن هذا الموضوع:

Cornevin (R et M); histoire de l'Afrique des origines à la deuxième guerre mondiale, Payot, 1964. pp. 165; Ly (M), le déclin de l'empire du Mali, in histoire générale de l'Afrique, N. L'Afrique du 12ème au 16ème siècle, sous la direction de D. T. Nianc, Unesco, Paris, 1985. pp. 197-212.

80) Coquery (C), la découverte de l'Afrique atlantique des origines au 18ème siècle, collection archive juliard, Paris, 1965, p. 84.

كان لابد من الرفع من واردات ذلك المعدن الأصفر النبيل، غير أن دول شمال إفريقيا لم تعد قادرة على الاستجابة للحاجيات المسيحية الضخمة منه، وبالإضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية للطاعون المذكور، نتج عنه انهيار ديمغرافي، فوجدت أوربا الغربية نفسها في أشد الحاجة إلى اليد العاملة، لهذا اتجه اهتمامها إلى العبيد السودانيين - بعد دخول الشعوب الوثنية الأوربية إلى المسيحية - لتعويض ما خسرته من سكانها المنتجين(81) وهكذا كان السودان الغربي يمثل مفتاحا لحل أزمات الغرب المسيحي، وقد تعززت رغبة هذا الأخير في الوصول إليه، بمجموعة من التخمينات التي عرفتها السفن وتقنيات الملاحة في القرن 14م. وفي الوقت الذي كانت فيه بعض القوى التجارية الأوربية تحاول بلوغ «بلاد السودان» عن طريق الصحراء بدأت بلدان شمال متوسطية أخرى تقوم بحملات بحرية لاكتشاف الجزر المحيطية، وقد نجح البرتغاليون - بفضل أسطول قوي وموانئ انطلاق استراتيجية في إقصاء منافسيهم الجنويين والأرغونيين بعد صراعات دامية في الغالب، والوصول إلى الجزر الخالدات سنة 1341م، ومنذ هذ الوقت تضاعفت أسفارهم الاستكشافية على طول الشواطئ الصحراوية، ولكن كان لابد من الاستيلاء على مدينة سبتة (1415م) لينظم أكثر تقدم البرتغاليين نحو السواحل السودانية بتشجيع من هنري الملاح.(82) وبالفعل فقد أثمرت مجهوداتهم عن الوصل والتمركز في عدة نقط من هذه الأخيرة منذ منتصف القرن 15م. وبذلك تخطت دول أوربا وساطة شمال إفريقيا وبدأ تحول تدريجي وعميق في علاقات السودان الغربي مع تلك البلدان.

---

81) بمجرد وصول المستكشفين إلى الجزر الخالدات والشواطئ الصحراوية، بدأوا ينظمون عمليات خطف السكان المحليين لبيعهم غاليا في أسواق البحر المتوسط انظر أمثلة عن ذلك عند:
Zurara (G.E. de); chronique de Guinée, trad francaise de L. Bourdin, IFAN. Dakar, 1960. pp. 79-81-92-256-265.

82) يبدو أن احتلال سبتة أهم منفذ بحري متوسطي للتجارة الصحراوية في العصر المريني شكل تحولا حاسما في الكشوفات البرتغالية لشواطئ إفريقيا الغربية السوداء إذ يؤكد فرناندش أن البرتغاليين تعرفوا في المدينة المذكورة على المزيد من المعلومات حول مواقع الذهب السوداني، مما جعلهم يكثفون عمليات الاستكشاف. انظر:
Maury (R), les navigations médievales sur les côtes Sahariennes antérieures à la découverte portugaise, Lisboa, 1960, p. 58.

ملاحظات حول الوجود المغربي بالسودان الغربي خلال فترة أحمد المنصور الذهبي (1578 ـ 1603)(*)

د. محمد رزوق

كلية الآداب ـ الدار البيضاء 1

أثارت قضية الوجود المغربي بالسودان الغربي خلال فترة أحمد المنصور الذهبي جدلا حادا بين المؤرخين، وأثير هذا الجدل بالخصوص حول الدوافع الحقيقية التي أدت به إلى فتح السودان الغربي، وكذلك حول النتائج المترتبة عن هذا الفتح سواء بالنسبة للسودان الغربي نفسه أو بالنسبة للمغرب.

ولن ندخل في هذا الجدل، وسنكتفي بتحليل دور العامل الاقتصادي في عملية الفتح على اعتبار أن هذا العامل هو الذي كان بالأساس مثار الجدل بين الباحثين.

تحاول كثير من الدراسات أن تصف عصر المنصور بأنه عصر ازدهار اقتصادي شامل، والباحث وإن كان لا ينكر وجود هذا الازدهار إلا أنه مع ذلك يسمح لنفسه بإبداء بعض الملاحظات:

ـ كانت فترات الازدهار محدودة جدا وظرفية، كما تدل على ذلك العديد من الوثائق المغربية والأجنبية.

(*) لم يلق النص خلال أيام الندوة، وتوصلت به لجنة التنظيم لاحقا.

- لم يكن الازدهار شـاملا، بل شمل مناطق دون أخـرى وأثبت العديد من الدراسات صواب هذا الرأي.

- لم يكن ينعم بهذا الازدهار إلا قلة قليلة مقابل عموم المغاربة، كما تدل على ذلك الثورات المتلاحقة التي عرفها عصر المنصور.

- كـان المنصور يلـح كثيرا على جباية الأمـوال إلى حد التعسـف، يقول الأفراني في هذا الصدد: «... كان المنصور على ما هو عليه من ضخامة الملك، وسعة الخراج، يوظف على الـرعية أموالا طائلة يلزمهـم بأدائها، وزاد الأمر على ما كـان عليه الحال في عهد أبيـه... وكانت الرعيـة تشتكي منه بـذلك، ونالها إجحاف منه ومن عماله...».(1)

وذلك لأسباب:

- تعـرض المغرب بعـد معركـة وادي المخازن بسنـة واحدة إلى مجاعـة ووباء إلى حدود سنة 1580، ثم عاد الوباء ومعه الجفاف بين سنتي 1582 - 1583، ولا شك أن ذلـك أثر على مـداخيل الدولـة، وزاد من حـاجتها إلى الأموال.

- وجد المنصور أمامه حين وصولـه إلى الحكم، خزائن فارغة، وخسائر كان لابد من تعويضها، منها مثلا إحراق المتوكل لبعض معاصر السكر.

- ألفـت القبائل الفوضـى، وبالتالي عـدم دفع الضرائب، فكان لابـد من إرغامها على ذلك بالقوة.

في هذا الإطـار يدخـل إعطاء العـامل الاقتصـادي أهمية في عمليـة فتح السودان خاصة أن السعديين كانوا مؤهلين أكثر لمعرفة الأهمية الاقتصادية لتجارة المغرب مع السودان، فقد كانت تارودانت وتازروالت وماسة مهدهم الأول أسواقـا هامـة يتم فيها تبـادل منتجات مغـربية بأخـرى قادمـة من السودان خاصـة الذهب والعبيد، فكان حلمهم دائما هـو وضعهم اليد على مصـادر هـذه التجارة نفسهـا، لكـن كـان لابـد له مـن الحصـول على الشرعيـة. فالتجـأ إلى العلماء لاستشارتهم لكنهم تحفظـوا ممـا دعـاه إلى تقديـم أوراق جديـدة تركـز على الخصـوص على الأسـباب الدينيـة والسياسيـة:

1) نزهة الحادي، 158.

- تقوية جيش المسلمين ضد المسيحيين، وذلك عبر قضيتين أساسيتين: تحرير الثغور المغربية، وتقديم المساعدة للموريسكيين بإسبانيا.(2)
- توحيد العالم الإسلامي تحت رايته لكونه أحق بالخلافة من غيره (لنسبه القرشي).(3)

1 - **جلب العبيد**: لم يكن للسعديين إلا سكر سوس للتعامل مع الأوروبيين، لكن عند صعود المنصور إلى السلطة كانت معاصر السكر غير مستثمرة نتيجة ضعف المزارع والتجهيزات المائية، إذ أصيبت أثناء الصراع الذي انتهى باعتلاء عبد الملك للسلطة. وقد حاول المنصور تقويم هذا الوضع، فعمد إلى الزيادة في المزارع والتجهيزات المائية والصناعية. أما بالنسبة لليد العاملة ففضل أن تكون من العبيد،(4) ونعلم الآن من خلال الوثائق أنهم اشتغلوا كثيرا في مصانع السكر، فهل يمكن القول إذن أن جلب العبيد (لتشغيلهم في هذه المعاصر) كان سببا رئيسيا في فتح السودان؟(5) وقد اتبع المنصور في هذا الشأن نفس الطريقة المتبعة من قبل البرتغال والإسبان في كوبا والبرازيل.

2 - **جلب الذهب**: الملاحظ أنه كان نقص مهم في الذهب قبل فترة أحمد المنصور الذهبي (كما يتجلى ذلك من خلال المسكوكات السعدية). ونشير إلى أن محاولات استيلاء السعديين على مصادر الذهب ابتدأت منذ عهد الشيخ، وواصل ذلك ابنه عبد الله الغالب، ففي سنة 1557 أصبح الذهب من بين المواد المصدرة من المغرب، بل أنه في سنة 1561 جعل التاجر البرتغالي (ملشيور اسفيدو) الذهب أهم أدوات تجارته، كما أنه كان بإمكان التجار الإنجليز أن يقايضوا منسوجاتهم بالذهب،(6) وازداد تدفق الذهب على المغرب أثر معركة وادي المخازن، لكن سرعان ما بدأت الحاجيات تظهر من جديد لأسباب متعددة.

2) انظر محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17**، 1: 266.
3) على التمجروتي، **النفحة المسكية**، مواضع متفرقة.
4) انظر محمد رزوق، قضية الرق في تاريخ المغرب، مقال **بحوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (1) بالدار البيضاء**، العدد الرابع 1987، ص: 125 - 145.
5) M. Abitbol, Tanbactau et les Arma. Paris, 1979; p. 44.
6) M. Abitbol, op. cit. p. 45.

بقي لنا أن نتساءل عن النتائج الاقتصادية المترتبة عن هذه الحملة؟

- نشير أولا إلى أن الحملة نفسها كلفت خزينة الدولة مصاريف باهظة.

- تشير المصادر السودانية إلى خيبة أمل جؤدر الذي لم يجد ما كان يتصوره،(7) كما تشير إلى نفس الشيء الوثائق الأجنبية،(8) إذ أنهم لم يستطيعوا الوصول إلى مصادر الذهب، ويعتقد أن الذهب الذي وصل إلى مراكش كان نتيجة الاستيلاء على مخازن الذهب التي يملكها الخواص في كل من غاو وتمبكتو ودجني، إذ لا نجد الذهب مرسلا إلى مراكش إلا خلال مرتين:

المرة الأولى: عندما أرسل جودر باشا 10 آلاف مثقال سنة 1591.

المرة الثانية: عندما أرسل الباشا محمود سنة 1594، من 30 إلى 40 حمل.

أما المصادر الأخرى للخزينة المغربية فتأتي بالخصوص من الضرائب على الملح أو الخراج، والضرائب العقارية، ويعتقد كذلك أن العدد الإجمالي لهذه الضرائب الثلاث لم يكن مهما، إذ يجب انتظار ثلاث سنوات، وأحيانا أكثر من ذلك، لكي يصل إلى المغرب.(9)

ونخرج من كل هذا بنتيجة أساسية وهي أن استفادة المغرب من السودان الغربي لم تكن كافية، إذ كانت محدودة جدا، بل كانت لها آثارا سلبية في نواح معينة لا مجال هنا لاستعراضها، خاصة إذا أضفنا عددا من العوامل غير المواتية والتي زادت الظروف استفحالا، نذكر من بينها:

- الوباء الكبير الذي أصاب المغرب ابتداء من سنة 1596.
- الثورات التي عرفها المغرب، وما كلف ذلك من جهد ومال.

---

7) انظر - مثلا - محمود كعت، تاريخ الفتاش، ص: 279.

8) انظر - مثلا - الوثيقة المعاصرة للحملة التي أوردها هنري دوكاستر في مجلة **هسبريس**، المجلد الثالث، 1923، ص: 433- 488.

9) Zakari Dramani-Issifou l'Afrique Noire dans les relations internationales au XVIème siècle, Paris. 1982, p. 207.

ـ هذا إذا أضفنا عناصر أخرى سلبية في سياسة المنصور منها:

ـ طموحه الدائم إلى تحقيق حلمه الإمبراطوري ـ التبذير الذي كان يلاحظ باستمرار إذ يذكر الأفراني في هذا الصدد أنه كان جوادا يعطي عطاء من لا يخاف الفقر، وأنه كان يبذل الآلاف في صلاته،(10) ويكفي هنا أيضا أن نشير إلى الأموال العظيمة التي صرفت في بناء قصر البديع، وإلى حاشيته الكبيرة التي ينفق عليها بسخاء.(11)

10) **نزهة الحادي**، ص: 125.

11) انظر في هذا الصدد، أحمد القاضي، المنتقى **المقصور على مآثر الخليفة المنصور**، الرباط، 1986، مواضع متفرقة.

تنظيم القافلة خلال القرن 19(*)

الأستاذة : زهـرة طمـوح

كليـة الآداب ـ الربـاط

عندما طرح موضوع التجارة، كان لدي اختيار: كان بالإمكان أن أتحدث عن المبادلات التجـارية بين المغرب والسودان خلال القرن 19م ـ الذي هو موضوع أطروحتي ـ أو عن المواد التجـارية أو عن المراكز التجارية... إلخ. لكن اخترت أن أتحدث عن تنظيم التجارة، وذلك حتى أقدم جانبا عمليا.

إننا نتحدث عـن التجارة عبر الصحراء أو التجارة القوافلية طيلـة تاريخ المغرب وحتى عندما نتحدث عن تاريخ إفـريقيا الغربية. ونعرف ـ بلا شك ـ الـدور الذي لعبتـه القافلـة كعمود فقـري بالنسبـة لكل السـلالات التي تعـاقبـت على حكم المغـرب تقـريبـا وبـدون استثنـاء، خاصـة في العهـود الإسلاميـة. كما نعرف الـدور الذي لعبتـه الطرق التجـارية أيضـا في قيام الدول التي ازدهـرت في السـودان الغربي، أي دول غانـا ومالي وسنغاي... إلـخ. إذن، هناك هـاجس مشترك نتحـدث عنـه خلال العصـور الوسطـى والحديثة والمعـاصرة، وهو القـافلة. غير أننـا غالبـا ما نتحـدث عن القـافلة «كشيء هكذا» لأنه يصعب علينا تصور ماهيتها.

لذلك، حـاولت انطلاقا مـن القرن 19م الذي لـه خصوصياتـه، والذي بـالإضـافـة للكتابـات العربيـة يمكننا مـن الاستفادة كثيرا مـن الرحـلات الأوربية(1) أن أوضـح هـذه المؤسسـة. والشيء الأسـاسي الذي سـأحاول أن

(*) لم تتوصل اللجنة التحضيرية بالنص الأصلي لهذه المداخلة. والنص المنشور مستخرج من الأصل المسجل الملقى أيام الندوة.

1) وذلك رغم الانتقادات الكثيرة التـي نوجهها إليها، فهي تتحدث بمنطقها وعقليتها عـن أشياء غالبا ما تسكت عنها مصادرنا العربية.

أركز عليه، هـو أن القافلة كانـت مؤسسة. فنحـن عندما نتصور القـافلة ـ ربما نتصـور جمالا تتحـرك، لكنهـا كما يقـول René Caillic «مدينـة آهلة تتحرك».

هذه «المدينة المتحـركة» كـانت تطرح عـددا من المشاكـل: فلها مشـاكل عادية تتعلق بتسيير مجموعـة من الناس يتحركون في مجال معين. كما لها مشاكل أمـن وتنقل ومرور في وعبر مراكـز لا تتحكم فيها أي خارجـة عن النفوذ السياسي الذي انطلقت منه. إضافـة إلى ذلك، فهذه القافلة تجمع بين أناس لا يشكلون وحدة متجـانسة، بل ينتمون ـ أحيانـا ـ لقبائل في صراع بينها... لكـل هذا، أحـاول أن أوضح الجانب العمـــلي ـ التنظيـــمي لأعرف بالكيفية التي كانت تسير عليها القافلة.

القافلة هي الوسيلة الوحيدة لـربط طرفي الصحراء. وفي وقت معين من السنة هنـاك القافلـة الكبرى التي تربـط مناطـق جنوب المغـرب أو جنوب الأطلس ببلاد السودان، مرة واحدة في السنـة. وهناك قوافل استثنائية، كما أن هناك أشخاصا يقومون بالـرحلة خارج القافلة. وفي فترة معينة تتحرك مجموعـة من القوافـل الصغيرة (سطاطـا أو عقا.. إلخ) لتتجمـع في منطقة تشكل منطلق القافلة الكبرى. ومنطلق القافلة الكبرى مرتبط بالمركز وأهمية المراكز.

إذن فعملية مثل هذه تطرح مشاكل متعددة. فبالإضافة إلى تلك المرتبطة بطول الـرحلة التي تستمـر عادة ثلاثة أشهـر ذهابا وثـلاثة أشهر إيـابا، حسب الظـروف المناخيـة ومشكل الماء؛ هنـاك مشاكـل مرتبطـة بالعـامل الإنساني، لكون القافلة كما أسلفنا القول تتكون من أناس ينتمون إلى قبائل مختلفة وإلى فئات مختلفة... إلخ.

والذي يوحد هذه المجمـوعة من الناس هدف واحد هـو أن تصل القافلة إلى وجهتها أي بـلاد السودان. فنجاح الرحلـة يكون فوق الخلافـات سواء الشخصيـة أو القبليـة أو الطبقيـة والتي يمكـن أن تظهـر في هـذه المدينـة المتحركة.

في القرن 19 ظلت نفـس مراكـز انطلاق القـوافل، مـع بعض التغيير في الأهمية، فانطـلاقا من الشرق هناك توات (عين صـالح)، كولميم، تـافيلالت

(قصر بوعامر). ثم في النصف الثاني من القرن تظهر تندوف. وتتطور أهمية هذه المراكز حسب تطور المحاور التجارية كما سنشير إلى ذلك في آخر العرض عند الحديث عن واجبات المرور.

بالنسبة للجنوب، هناك عدة مناطق تصل إليها القوافل. فبالإضافة إلى المركز الرئيسي تومبوكتو الذي تصله عدة طرق تجارية، هناك منطقة نيورو حيث كارطا، كما أن هناك طرقا تربط بين توات وهاوسة(2) وخاصة مدينتي كانو وكاسنة.

إذن، فالتجارة دائما شمالية، إذ أن القوافل تنطلق من الشمال لتعود إليه في غياب القوافل السودانية.

كانت القوافل تختلف من حيث الحجم. ففي بداية القرن، تحدثنا المصادر عن أربعة آلاف جمل. وحتى نهاية القرن يحدثنا لانس سنة 1880 عن آلاف من الجمال وعن مائة من السائقين أو المرافقين للقافلة، غير أنه لم يشارك في هذه الأخيرة بل حصل عن معلوماته عن طريق الرواية. وفي نهاية القرن، وخصوصا بعد سقوط مدينة تومبوكتو سنة 1895، يحدثنا فيليب لوبوا عن ستمائة إلى ألف جمل. فالسمة الأساسية للتجارة القوافلية إنها كانت تتراجع من بداية إلى نهاية القرن، نظرا لعدة عوامل منها الخارجي ومنها المرتبط بالظروف المناخية والمجاعات والأمن... إلخ.

إذن تسيير هذه الآلاف من الجمال (600 أو ألف أو 12 ألف حسب العوامل الآنفة الذكر) والمرافقين لها مهمة معقدة. لذلك كانت القافلة تخضع لقوانين دقيقة توجد في القرن 19م، ولكنها وليدة تجربة دامت قرونا متعددة. ويتمثل هذا التنظيم في هيكلة على رأسها دليل القافلة وفي أسفلها حرسها ومجموعة من المساعدين والأعوان. إضافة إلى المنتجين والمسؤولين عن وسيلة النقل، وهم أرباب الإبل. فهناك - إذن - نوع من توزيع المهام والأعمال.

فبالنسبة للدليل، عندما تنطلق القافلة بأموالها وحمولتها وأرواحها، تضع نفسها رهن إشارة دليل القافلة الذي يعتبر أهم شخصية فيها. فحياة القافلة وبعدها عن المجازفة يرتبط إلى حد بعيد بقدرته وكفاءته، كما يظهر

---

2) شمال نيجريا.

ذلك من خلال النصوص. فاختيار الدليل كان يخضع لعملية صعبة، إذ كان يتطلب فيه عدة شروط منها: معرفته التامة بالطريق عبر أقطاره المتوالية. مثلا، الدليل الذي أخذ أوسكار لانس في رحلته من تندوف إلى تومبوكتو في نهاية القرن، يقال عنه أنه قام برحلته خمسين مرة، معنى ذلك أنه كان في نفس الوقت دليلا ورقاصا. والشرط الثاني أن تكون له بعض المعرفة بمجموعة من المعارف مثل الطب والأعشاب.. إلخ. والشرط الثالث هو قدرته على المفاوضات. وسنرى عند حديثنا عن واجبات المرور أن الدليل أحيانا يفاوض مع قطاع الطرق وغيرهم.

ويورد لنا نص رحلة العقيد دوماس بين توات وهاوسة أن من شروط الدليل الذكاء والقدرة والشجاعة المعترف بهم، لأنه يعرف كيف يتوجه تبعا للنجوم، ومعرفة الآبار والمراعي والطرق مهما صغرت وأخطار بعض الممرات. إضافة إلى معرفة رؤساء المناطق التي تعبرها القافلة وحدود نفوذهم والسلوك الشخصي المتبع في كل منطقة وبلد، ووسائل الوقاية من بعض الأمراض ودواء سم الأفاعي والعقارب. ويورد نفس النص أن من شروط الدليل في هذه الفيافي والصمت الواسع ـ حيث تنعدم الأشياء المساعدة على تبيين الطريق ـ إيجاد طريقه بواسطة ألف إشارة وذلك رغم تقلب الرمال واختفاء النجوم في الليالي الحالكة.

ويتم اهتداء الدليل لطريقه الصحيح في هذه الحالات بمعرفته الأعشاب عن طريق شمها وتذوقها. وقد أكد أغلب المرافقين للقافلة أن الدليل لا يخطئ في الغالب إذا أنبأ أنه سيصل إلى البئر الفلاني في أقل من نصف يوم.

كفاءة الدليل لا تستعمل فقط في قيادة القافلة، بل أيضا لحل العديد من المشاكل التي تواجهها خلال الرحلة، وخاصة تلك المتعلقة بالمفاوضات مع مسؤولي ورؤساء المناطق التي توجد في طريقها.

ويورد دوماس أيضا مفاوضات جرت بين رئيس قافلته التي كانت تتوجه إلى هاوسة وبين رئيس منطقة الهكّار التي توجد في الطريق وهو ولد بوسكرة. هذه المفاوضات تعطينا فكرة مغايرة لتلك التي تمدنا بها الكتابات الأوروبية حول الرحل سكان مناطق الصحراء وخصوصا حول التوارگ ـ الهكّار، والتي تتسم بالخشونة واستعمال القوة... في حين أننا

حينما نقرأ الرحلة ندرك أن هناك ـ بالعكس ـ مفاوضات واتفاقا مسبقا حول طريقة مرور القوافل رغم عدم وجود السلم. فمرور القافلة سالمة لم يكن من مصلحة رؤساء ومنظمي القافلة فقط، بل وأيضا رؤساء وسكان المناطق التي تمر بها، لكونهم يستفيدون من ذلك تجاريا وماديا عن طريق الحصول على حقوق المرور.

أحيانا يلتجىء الدليل إلى عدة وسائل لتسهيل مرور القافلة، وذلك بتوثيق صلته مع رؤساء المناطق. مثلا هذا الدليل الذي قاد قافلة دوماس كان يتزوج في كل المراكز، التجارية التي تمر منها القوافل طلبا لإقامة علاقات شخصية تساهم في تأمينها.

كل هذه الشروط وما ارتبط بها، جعلت مهمة الدليل تصبح مهنة، ومن أصعب المهن تؤدى عنها أجرة لا نملك عنها سوى معطيات متفرقة، مثلا مجموعة من خمسة عشر تاجرا من اشعاندة أعطوا للدليل ثلاثين ريالا فضية بالإضافة إلى المساهمة في مصاريف رحلته وكسوة كاملة. بينما القافلة التي تتحدث عنها الرحلة (رحلة دوماس) انطلقت من عين صالح تكونت من مائة وخمسين شخصا، فالأجرة إذن تضاعفت عشر مرات على الأقل، أما لانس الذي لم يرافق القافلة فقد اكترى دليلا وحده بسبعة وأربعين مثقالا ذهبيا. أما René Caillé الذي قام برحلته من تامبوكتو إلى تافيلالت في بداية القرن، فقد أدى عشر مثاقيل ذهبية لدليله. فمهنة الدليل أصبحت ـ إذن ـ مهنة مأجورة.

لكن مقابل هذه الأجرة كان الدليل يتحمل مسؤولية الصعوبات التي تواجهها القافلة. فهو مسؤول عن حمايتها من كل المخاطر عدا الطبيعية منها مثل الزوابع والجفاف... إلخ. وإذا لم يقم بواجبه فهو مسؤول أمام القانون، ويؤدي دية عن كل المسافرين الذين ضاعوا أو ماتوا أو غاب أثرهم بهفوة منه. كما أنه يعاقب إذا لم تتوفر القافلة على الماء وإذا لم يستطع حمايتها والدفاع عنها من قطاع الطرق.

وعلى كل حال، فمن الطبيعي أن لا يقوم شخص واحد بحماية كل أفراد القافلة، خصوصا في القرن 19 الذي عرف تراجع النشاط القوافلي وانعدام الأمن. فالتجار ـ هنا ـ يقومون أيضا بالدفاع عن أنفسهم، كما يظهر من

مثال الرحلة التي نحن بصددها. فالدليل كان ينظم حراسة وحماية القافلة بمساعدة المسافرين والتجار، وذلك خصوصا في الشرق.

وفي منطقة الغرب مثلا كانت هناك هيئة قوية مثل تكنة. فالقافلة التي تنطلق من كلميم إلى أدرار إلى شنكيط يكون في مرافقتها عدد من الحراس من تكنة يعملون مع ولد بيرو التاجر الكبير وزعيم اتحادية قبائل تكنة.

هذا الدليل كانت لديه مجموعة من المساعدين لإدراة القافلة. وهذه الإدارة كانت تشمل جوانب متعددة منها الجانب الديني والتوثيقي ... إلخ. وهذا التنوع هو الذي يكشف عظمة مؤسسة القافلة من جهة ومدى تعقد المهام الواجب إنجازها لتخطي الفيافي الصحراوية الصعبة من جهة أخرى.

وفي إطار توزيع المهام بين مساعدي الدليل، نجد في المقدمة الموثقين أو «العدول» وغيرهم. ومهمة هؤلاء هو تسجيل المعاملات التي تتم بين المسافرين مثل المعاملات التجارية التي تتم أثناء السفر وتسجيل الأحداث التي تشهدها القافلة خلال تحركها بل وتحديد المسؤوليات خاصة عندما يتعلق الأمر بقتل. كما أنها تبرىء ساحة الدليل من كل مسؤولية في حالات الموت أو الضياع بطرق عفوية. وفي هذا الإطار يورد الشعنبي الذي أعطانا دوماس روايته أن عاصفة رملية أضاعت شخصا، فقام الدليل بتأخير السفر، وأرسل الحراس والمخبرين للبحث عنه. وبعد يومين من البحث قام بتسجيل عقد يبرىء ساحته أمام الشهود.

كما أن الموثقين كانوا يقومون بتوثيق تركة المتوفين والمختفين، ففي حالة وفاة مسافر كان الدليل يجمع تركته وينظم عملية بيع بالمزاد العلني، ويأخذ المبلغ لديه حتى يقدمه للورثة بعد رجوعه. وطبعا لضمان صحة هذه العملية كان يقوم بتسجيلها لدى الموثقين. وهكذا نخلص إلى أن للقافلة تقاليد كتابية. وإذا كنا لم نتوصل بهذه الكتابات فلكون عملية الترحال أدت إلى اختفاء كل أو أغلبيتها.

إلى جانب الموثقين كان هناك مجموعة أخرى من المساعدين على رأسهم المخبرون الذين كانت مهمتهم الخروج قبل القافلة لتقصي الظروف الطبيعية والإنسانية للطريق الذي ستسلكه القافلة.(3)

إلى جانب هؤلاء كانت القافلة تتوفر على منادي مهمته إبلاغ أوامر الدليل إلى كل أطرافها، خصوصا وأن القافلة في المناطق المستوية كانت تشمل شعاعا واسعا في المناطق الجبلية كانت تمتد على خط طويل جدا. إذن فأوامر الدليل للتوقف وللخروج وغير ذلك كانت بحاجة إلى شخصية مثل المنادي.

إضافة إلى كل هؤلاء، وبما أن القافلة إسلامية، فقد كان يرافقها إمام ومؤذن حتى يتمكن المسلمون من أداء شعائرهم الدينية بشكل جماعي.

وفي الأخير هناك الحراس وهم مجموعة هدفها الحرص على تطبيق أوامر الدليل، مخافة أي تعثر أو ضياع لبعض المسافرين، كما أنهم كانوا يحثون المتأخرين، لأن بين مقدمة وآخر القافلة مسافة طويلة، كما يحافظون على وحدة القافلة، خوفا من تفتتها عند ضياع البعض من جراء العواصف الرملية وغيرها، وأخيرا قد يساعدون من تعترضهم بعض المشاكل.

هذه البنية غير ميكانيكية، بل تختلف حسب العصور والمناطق ... إلخ. لكن الذي نريد أن نخلص إليه أن القافلة كانت تخضع لتنظيم عملي. غير أننا لا نؤكد على وجود مركزية. فقد نتصور عند الحديث عن قوة وكفاءة وسلطة الدليل أن هناك مركزية... ليست هناك مركزية تخضع لها القافلة أو تقوم كحاجز أمام تحركها، لأن القافلة تتشكل من عدة وحدات أشرنا إليها سابقا وتنطلق من مراكز مختلفة. فهذه الوحدات مثل سلسلة حلقاتها هي القوافل الصغرى المكونة من مجموعات تنتمي إلى مناطق مختلفة ليس من المفروض أن تخضع لمركزية. فهناك وحدة داخلها اختلاف. بل إنه حتى داخل هذه القوافل الصغرى هناك مجموعات تتكون من خمسة أو عشرة أشخاص... إلخ، تلتف حول مصالح عائلية أو تجارية. فهذه

3) الشروط الطبيعية هي وفرة الآبار والشروط الإنسانية هي أمن الطرق وغياب قطاع الطرق.

المجموعات هي التي تكون الخلية الأساسية للقافلة لأنها تحدد طريقة تنظيمها أثناء رحلتها الطويلة... وذلك إما بخضوعها لشخص واحد يتكفل بمصالحها وتنظيم مؤونتها أو بقيامها بهذه العملية بالتناوب.

بعد الحديث عن هذا الجانب التنظيمي ننتقل للحديث عن أرباب الإبل. فعادة عندما نتحدث عن التجارة نطرق موضوع التعارض بين المستقرين والرحل وموضوع الحضارة والتجارة المرتبطان بالاستقرار أكثر من ارتباطهما بالرحيل.

بالنسبة للقرن 19م نلاحظ نوعا من توزيع العمل، فداخل القبائل هناك تجار وهناك أرباب الإبل. هناك قبائل تقوم بتربية الإبل لتوفير وسائل النقل وعند حديثنا عن الطرق التجارية يمكن أن نشير إلى بعض هذه القبائل.

مثلا: بالنسبة للطرق التجارية الرابطة لهذه التجارة هناك محوران:

1 ـ المحور الغربي ويضم طريقين: الطريق الذي يربط بين كلميم وشنكيط ومنها يتفرع سواء للوصول إلى تنبوكتو أو للنزول أكثر إلى غرب إفريقيا والطريق الأخرى الذي يمر بتاوديني (تيغازى فيما بعد) ليصل إلى مدينة تامبوكتو.

2 ـ المحور الشرقي الذي ينطلق من توات إلى بلاد السودان عبر طريقين: توات ـ تامبوكتو وتوات ـ هاوسة.

هذه المحاور تخللتها وقطنتها قبائل استفادت من شيئين:

الأول توفير الإبل والثاني تحصيل واجبات المرور. وهذه الواجبات تختلف حسب المناطق، ففي المناطق المتوفرة على مركزية وتنظيم أكبر مثل الطريق الغربية الرابطة بين كلميم وتامبوكتو، نجد الشمال خاضعا لتكنة(4) كما نجد اتفاقا من ناحية الأمن. وفي هذا الإطار، هناك اتفاق مع أولاد دليم يتعلق بالناحية الأمنية مقابل حصولهم على واجبات المرور. وحينما تصل القافلة إلى فكيك ـ أدرار تصبح في حماية قبائل يحيى بن عثمان. ولم تكن هذه المنطقة في القرن 19 تعرف تحديدا مطبقا لمقدار واجبات المرور، بل كانت هذه الأخيرة تحدد عند وصول القافلة بواسطة مفاوضات يراعى فيها حجم الحمولة وعدد الجمال.

4) تكنة بها جزء مستقر وجزء يوفر الإبل.

ومن الملاحظ أنه في هذا القرن، وبعد استعمار الجزائر وبناء مدينتي الصويرة وتندوف، أصبح المغرب يلعب دورا رئيسيا في المبادلات مع إفريقيا الغربية. فهذه الشروط الموضوعية جعلت الطريق الأساسية هي التي تمر من تاوديني خصوصا للأهمية التي كانت تكتسيها مادة الملح. فرواية عدة رحلات قوافلية تؤكد أن نصف القافلة كان يذهب فارغا أو محملا بالمؤونة إلى حدود تاوديني حيث تحمل بالملح.

إذن فهذا المحور المار بتاوديني يعد أساسيا، وبما أنه يمر من منطقة تكاد تكون فارغة وصعبة من الناحية المناخية، فليست هناك قبائل تفرض طوله واجبات المرور من طرف التوارك، وذلك حسب روايات الرحلات في بداية القرن. وفي نهاية القرن يحدثنا لانس على أن قبائل البرابيش هي التي كانت تأخذ واجبات المرور وأن هذه الأخيرة كانت محددة بسبعة مثاقيل للجمل المحمل بالأثواب وخمسة مثاقيل للجمل المحمل ببقية المواد. وهنا نعاصر مرحلة تدفق المنتجات الأوربية التي نظرا لأرباحها أو لزيادة الطلب عليها كانت تؤدي واجبات مرور أكثر من المواد الأخرى... ومن المعلوم أن السيطرة على هذا الجزء من الطريق كانت سبب منافسات عديدة بين القبائل. ونلاحظ أن نفس الشيء يوجد عند قبائل أخرى، أي أن هناك اتحاد قبلي كل واحة تسيطر على جزء معين.

نخلص إلى أن واجبات المرور كانت محددة - ربما - في المناطق ذات السيطرة المتمركزة، وعكس ذلك كانت متذبذبة في المناطق الأخرى.

هذه هي المعطيات التي تظهر لنا من خلال تحليل بنية مؤسسة القافلة في القرن 19 والتي تعطي صورة لإفريقيا البيضاء في إفريقيا السوداء. وأهمية هذه المؤسسة تظهر مثلا في قضية التوثيق، إذ أننا نعرف أن إمبراطورية غانا اعتمدت على موثقين مسلمين أو من شمال إفريقيا. كما أن أهمية هذا التنظيم هو الذي مكن القافلة من المحافظة على وحدتها وتجاوز صعوبات القرن الذي سيشهد في نهايته مجاعات

وتراجعا للتجارة. فالأطراف المستفيدة من هذه الأخيرة كأرباب الإبل والمحصلين على واجبات المرور ستقل مداخيلهم نتيجة لذاك التراجع.

فهذه القدرة على التنظيم لم تمكن فقط القافلة من القيام بعمليتها، بل مكنتها من استمرارية ربط الشمال الإفريقي بإفريقيا جنوب الصحراء، وذلك حتى مجيىء الاستعمار الذي أعطاها ضربة قاضية.

جلسة الاختتام(*)

برئاسة الأستاذ عبد الفتاح بنقدور
نائب عميد كلية الآداب ـ الدار البيضاء I

ذ المصطفى بوعزيز : استخلاصات عامة

(*) مباشرة بعد الجلسة السابقة وبنفس المدرج.

استخلاصات عامة

ذ. المصطفى بوعـزيـز
كلية الآداب ـ البيضاء 1

بعد الاستماع إلى مجموع هذه المداخـلات المتنوعة والغنية، يكـون من الصعب بلـورة خلاصـة عامـة حولها، لصعـوبة إدراكهـا كلية، وصعـوبة استيعاب كل أبعداها. فالمائدة كانت شهية، والمعروض وفير، والتخمة كانت حتما نصيب كل من غامر بمديده إلى كل الأصناف.

فمعذرة أيها الزملاء إن أتت ارتساماتنا الأولية حول أشغال الندوة دون جودة مـا عرضتـم، فالهضم عسير ويحتـاج لا محالة إلى فترة أطـول من بضع الساعات التي خصصناها له.

من أية زاوية يمكن أن ننظر إلى أشغال الندوة؟

أولا من زاوية عدد المداخلات :

فقد أعلنا على 38 مداخلة واستمعنا إلى 33 منها، وهو رقم ليس باليسير في ظرف زمني محدود. لقد توخينا أن يعالج موضوع التجارة عبر دراسات تغطي كل الحقب التاريخية، فتوزعت المداخلات المقدمة للندوة كما يلي:

ـ مداخلتان عامتان	2
ـ مداخلة واحدة حول العصر القديم	1
ـ عشر مداخلات حول الوسيط	10
ـ ست مداخلات حول الحديث	6

- إثنى عشر مداخلة حول القرن التاسع عشر 12
- مداخلتان حول القرن العشرين 2

فمن الواضح أن الوسيط والقرن التاسع عشر حظيا بالحصة الأوفر من المداخلات، بينما قل التركيز على القديم والقرن العشرين، مع وضعية وسيطة للعصر الحديث. فما هي دلالة هذا التوزيع؟

هل تركيز المداخلات على الوسيط وعلى القرن 19 (33/22) يعود إلى توفر المادة المصدرية بالنسبة لهذه الحقب مقارنة مع الحقب الأخرى؟ إذا كان هذا صحيحا بالنسبة للقديم في وقت لم تتطور فيه بعد الأبحاث الاركيولوجية، فهل ينطبق هذا على الحديث والمعاصر؟

ألا يعود هذا الاختلال إلى منهج مقارنة حقبة تاريخية ما عبر موضوع محوري، وتكون وفقا لهذا، التجارة هي الموضوع المحوري للبحث التاريخي في العصر الوسيط (دور التجارة في تدعيم (الدولة)، وفي القرن التاسع عشر (دور التجارة في خنق الاقتصاد المغربي وتفكيك البنيات الاجتماعية)، بينما يكون الشرف والجهاد والتصوف الموضوع المحوري للعصر الحديث، والاستعمار الموضوع المحوري للقرن العشرين؟

ألا يعود الأمر بكل بساطة إلى أن المداخلات التي قدمت هي جزء من أبحاث أنجزت أو هي قيد الإنجاز بالجامعة المغربية في إطار الدراسات العليا، وأن معظم المشرفين على الأبحاث العليا مختصون إما في الوسيط أو القرن التاسع عشر؟

ربما كان لكل سبب من هذه الأسباب نصيبه في هذا التوزيع، إلا أن الأساس الذي يجب تسجيله هو أن مناقشات الندوة أظهرت أنه بالإمكان الان رفع عدد الأبحاث في كل حقبة باقتحام حقول البحث المتنوعة المشار إليها هنا وهناك.

ثانيا من زاوية الموضوع نفسه :

فقد عولج موضوع التجارة من زوايا متعددة وبمناهج مختلفة.

فإن قرأنا مجموع المداخلات عموديا لوجدنا أن الندوة تطرقت لمعظم

أدوات التجارة ولكثير من أساليبها. فقد أشارت المداخلات وبتفاوت إلى البضائع المروجة، المستوردة منها والمصدرة، وإلى التبادل عبر المقايضة أو العملة المحلية أو العملات الأجنبية، وإلى المنشآت التجارية من قساريات وفنادق وأسواق ونزايل، وإلى المكايل والأوزان مع تعدادها والتمييز في ما بينها، وإلى وسائل النقل، وإلى الأثمان وحركتها ومراقبتها، وإلى المعاهدات التجارية مع الأجانب، وإلى الضرائب المشرعة على التجارة، وإلى طبيعة الفئات المشتغلة بالتجارة، وإلى أسلوب المحاسبة والمراسلة والتعاطي مع السوق الداخلية والخارجية، وإلى أساليب التحايل على القوانين والتحديدات والتحريمات.

إلا أنه إذا قرأنا المداخلات أفقيا، فباستثناء القرن 19، الذي توفر المداخلات المخصصة له قاعدة انطلاق أولية لدراسات متداخلة ومتكاملة لموضوع التجارة، فالمداخلات الأخرى جد موزعة على الفقرات التاريخية وجد متخصصة في جانب من الجوانب المتعلقة بالتجارة، وهي بالتالي تستدعي دراسات أخرى في نفس الحقبة للجوانب الأخرى الغائبة.

لكن مع ذلك أظهرت المداخلات مجموعة من المعطيات:

1 ـ حول البضائع :

أشارت المداخلات إلى نوعية البضائع المتاجر فيها، وهي تعكس نوعا من الاختلال في المبادلات سببه طبيعة البضائع نفسها مما أدى ببعض المتدخلين إلى التأكيد على أن ذلك يشكل بداية لتوزيع عالمي جديد للإنتاج.

2 ـ حول المنشآت التجارية :

أحاطت المداخلات في هذا المحور بالجانب المعماري أساسا، وأفادت في شأن المعاني المحلية لهذه المرافق، وذلك في آفاق وضع قاموس يضبط هذه التسميات.

3 ـ حول العملة والمكايل والأوزان :

طرحت هنا أيضا صعوبة الخوض في أمور العملة والمكاييل والأوزان نظرا لاختلافاتها من جهة إلى أخرى، ويبدو أن الرصد المحلي لهذه الأدوات هو السبيل نحو الحل.

4ـ حـول الدولـة وتشريعاتهـا :

ركزت المداخلات على مراقبة الدولة للنشـاط التجاري، وعلى توجيهها له بأسـاليب مختلفة، ومـن ضمنها استشـارة العلماء واستفتاؤهم في قضـايا الخلاف الكبرى وافتقارها لبعض الأنشطة المرتبطة بالتجارة.

5 ـ حـول المعاهـدات مع الأجانـب :

أشارت المداخلات إلى التحـولات التي بدأت تعـرفها موازيـن القوى بين دول شمال حوض المتـوسط وجنوبـه، وهي تعكـس ضمنيا توثـب القوى المنتجة والمتاجـرة هنالك، وارتباط الاستمـرار في التعامل مع أوربـا بقضايا المخزن وهياكله بالمغرب.

6 ـ حـول التجـار ونظـرة المجتمع إليهـم :

تبين من خلال النقاش الذي تلا المداخلات، أن هناك موقفا ـ نكاد نقول أخلاقيا ـ مـن التجار باعتبار الأوصاف التي تتكـرر في شأنهم، وقد زكت النقاشات هـذا الطرح بأن وسعته إلى مجالات جغرافيـة أخرى مثل الشرق الأقصى، وركـزت بأن الموقف الأخلاقـي من التجار لم يكن يتعـارض مع موقعهم الفاعل داخل المجتمع.

7 ـ حـول المؤسسـات التجاريـة :

التي أثارتها المداخـلات، والتي أعطتنا في مقاربتها المداخلـة حول تنظيم القافلة دراسة منهجية أصيلة.

وإذا ظلت مجمـوعة مـن الأسئلة معلقـة، كالتـي تهتم بطبيعـة الإنتاج، وبحجم الثروة، وبميكانيـزمات التراكم وأساليب التعامـل مع الفائض، فإن التنوع الذي أتـت به المداخلات يؤكـد أهمية الموضوع من جهـة، وإمكانية تطوير البحث العلمي باستكشاف المجالات المشار إليها من جهة ثانية.

ثالثـا مـن زاوية الصناعـة التاريخيـة صناعة التاريـخ :

لـمـا اخترنـا التجارة كمـوضـوع لهذه النـدوة العلمية، لم نختره فقـط لأهميته كموضوع، بل أيضا لاعتقادنا أن التجارة أداة تحليلية نقارب عبرها

جوانب مختلفة من تاريخ المغرب، فأثارت أشغال الندوة مجموعة من القضايا في هذا الباب:

أولا حول المادة المصدرية :

فقد أظهرت المداخلات أن دراسة موضوع التجارة يتطلب نوعا من الوثائق يختلف عن الوثائق التي اعتدنا على دراستها لمقاربة المواضيع المرتبطة بالسياسة وبالدولة، كالحوالات الحبسية والوثائق الخاصة لبعض العائلات، والتقاييد المختلفة، والكنانيش، بالإضافة إلى الأدب الفقهي والوثائق المادية كالآثار والنقود... كما أظهر المتدخلون أن معالجة الموضوع تتطلب أيضا قراءة جديدة للوثائق المخزنية والمصادر المغربية، فضلا عن الاستغلال المنهجي لمجموعات خاصة من الأرشيف الأجنبي. وإذ نسجل الأبواب المتعددة التي فتحتها مداخلات المشاركين في الندوة، بالتصريف بهذه المادة المصدرية الجديدة، نسجل أن المناقشات أبرزت في هذا الباب تفتح المؤرخين المغاربة نحو توسيع مفهوم الوثيقة التاريخية، والمصدر التاريخي؛ كما أبرزت مستوى تجندهم بالحذر العلمي الضروري لاستغلال كل مادة دون انغلاقهم في عالمها فقط.

ثانيا حول توسيع مجال المؤرخ :

فقد أظهرت الندوة، أن دراسة موضوع التجارة يؤدي بالضرورة إلى توسيع مجال المؤرخ وإلى اقتحامه لعدة حقول جديدة. إذ يمكن مقاربة المدن عبر دراسة الطرق التجارية وأماكن تكثيف النشاط التجاري، ومقاربة طبيعة الإنتاج ومستوى تطور تقنية المجتمع عبر دراسة ما كان يروج وكيف كان ينتج، وما هو مستوى جودته، ومقاربة الدولة عبر تشريعاتها وتدخلاتها في النشاط التجاري.

ومقاربة الدينامية الاجتماعية عبر تحديد دور الفئات المشتغلة بالتجارة في إعادة ترتيب البنية الاجتماعية ومقاربة الذهنيات والمنظومات الأخلاقية من خلال تمثل المجتمع للتجار وموقف الثقافة السائدة منهم.

ثالثا حول الإشكاليات الجديدة التي أثارتها الندوة، فقد تبين أن التجارة لا تتلاءم مع التقنيات، فنشاطها يتخطى الحدود الجغرافية، ويبحث

حتى في حالات المنع الصريح على توسيع مجاله باستمرار، كما أن أساليب التجارة لا تنضبط للقوانين الموضوعة بل تتعايش معها فقط لتخرقها بانتظام. فهذه الدينامية تغري بدراسات إشكالية حول التجارة والوطن، التجارة والجهوية، التجارة والدين، التجارة والحرب... إلخ.

كما أن موضوع التجارة في تاريخ المغرب يثير أطروحة الوساطة، ويطرح السؤال حول دور المغرب في التجارة الدولية، هل كان المغرب شريكا سلبيا فقط؟

أثارت المداخلات موضوعا إشكاليا آخر يتعلق بتراكب منطق التجار ومنطق الحكام مع ما يثيره هذا التراكب من مفارقات حول الحمولة الثقافية لكل طرف وحول طبيعة التوازنات بين فئتين مختلفتين في موقفهما من التحديث.

هذه إجمالا بعض الارتسامات سجلناها في عجالة على أعمال الندوة، التي امتازت بغزارة مادتها وبغنى مناقشاتها، والتي أظهرت لنا جميعا، أننا إن كنا نفتقر إلى حد الآن إلى دراسات في التاريخ الاقتصادي، فإننا نملك اليوم الرغبة والإرادة لتأسيس هذا النوع من الدراسات، وأن أعمال الندوة لبنة أولى، فرحلة الألف ميل تبتدىء بالخطوة الأولى.

نشكر في الأخير كل الأساتذة الزملاء الذين ساهموا بأبحاثهم وتدخلاتهم في إنجاح هذه الندوة، كما نشكر الحضور الكريم على تتبعه ومشاركته في أعمال هذه الندوة المفتوحة، ونعدهم أننا سنعمل على الطبع السريع لهذه الأعمال، ولا يفوتنا بمناسبة اختتامنا لهذه الندوة إلا تقديم تشكراتنا لمجموع المؤسسات التي دعمت تنظيم هذه الندوة.

والسلام عليكم ٪

الايداع القانوني : 485 / 1995
ردمك : 5-01-927-9981 (المجموعة)
ردمك : 1-03-927-9981 (الجزء الثاني)

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
عين الشق ـ الدار البيضاء

ـ حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول (1984).
ـ حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثاني (1985).
ـ حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثالث (1986).
ـ حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الرابع (1987).
ـ حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الخامس (1988).
ـ حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد السادس (1989).
ـ حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد السابع (خاص بالتاريخ) (1990).
ـ أعمال ندوة الدار البيضاء الأولى (1982).
ـ أعمال ندوة الدار البيضاء الثانية (1987).
ـ أعمال ندوة حول المجال والخيال (1987).
ـ الملف البيبليوغرافي حول الدار البيضاء الكبرى (1986).
ـ اللوحات الأولى من أطلس الدار البيضاء الكبرى (1987).
ـ كتاب : معالم من حضارة وادي الرافدين من تأليف خليل سعيد (1982).
ـ كتاب : ناصر الدين على القوم الكافرين من تأليف محمد رزوق (1987).
ـ دليل الحكومات المغربية ـ أبو الكرم فاطمة (1988).
ـ أعمال ندوة «مكونات النص الأدبي» (1991).
ـ أعمال ندوة «التجارة في علاقتها بالدولة والمجتمع عبر تاريخ المغرب» (1992).
ـ أعمال ندوة الدار البيضاء الثالثة (1992).

هذا إضافة إلى 23 خريطة تم إصدارها في إطار إنجاز الشطر الأول من أطلس ولاية الدار البيضاء الكبرى.